مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث

THE.WHAT?

ذوات

السوسيولوجيا العربية في زمن التحولات



مجلة ثقافية إلكترونية
العدد ٥٠/ ٢٠١٨

THE WHAT? ذوات

مجلة ثقافية إلكترونية شهرية
تصدر عن مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث»

العدد ٥٠ - ٢٠١٨

المشرف العام
محمد العاني

رئيسة التحرير
سعيدة شريف

تدقيق لغوي
د. عبد السلام شرماط

تصميم وتنفيذ
رنا علاونة

المراسلات:
تقاطع زنقة واد بهت وشارع فال ولد عمير، عمارة (ب) الطابق الرابع / أكدال – الرباط
ص.ب: ١٠٥٦٩
تلفون: ٠٠٢١٢٥٣٧٧٧٩٩٥٤
فاكس: ٠٠٢١٢٥٣٧٧٧٨٨٢٧
رئيسة تحرير مجلة "ذوات" الإلكترونية:
thewhat@mominoun.com
www.mominoun.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مؤسسة «مؤمنون بلا حدود».

No Part of this magazine may be reproduced, stored in any retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writting of (Mominoun Without Borders Association).

جميع الحقوق محفوظة

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث

الآراء الواردة في المجلة لا تمثل بالضرورة مؤسسة «مؤمنون بلا حدود»، ولا تعبر بالضرورة عن رأي أي من العاملين فيها.

كلمة هذا العدد

ما جدوى علم الاجتماع؟ وإلى أيّ حد يفيد البراديغم السوسيولوجي في فهم التحولات التي تعرفها الأنساق والحقول المجتمعية؟ وهل تساعد الأدوات والمناهج السوسيولوجية في قراءة وتفكيك التحولات المجتمعية؟

هذه بعض من الأسئلة التي شكلت منطلق بحثنا في راهن السوسيولوجيا العربية، وتقييم أدائها خلال السنوات العشر الأخير، وتخصيص عدد خاص لها من مجلة «ذوات»، الثقافية العربية الإلكترونية الشهرية، الصادرة عن مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث»، خاصة بعد الحراك و«الثورات» التي شهدتها العديد من البلدان العربية، والتي فاجأت الجميع، بمن فيهم الباحثين السوسيولوجيين أنفسهم، والذين وحتى وإن قاموا بأبحاث أكاديمية سوسيولوجية مهمة، فإنها كانت تظل حبيسة أسوار الجامعات، ورهينة أطروحات معينة، هذا مع العلم أنها لم تكن دراسات تستشرف المستقبل، ولا تقرأ المجتمعات العربية، ولا تساير تحولاتها، لأنها بكل بساطة لم تكن تعتمد «سوسيولوجيا الفضح والكشف»، كما نص على ذلك السوسيولوجي الراحل بول باسكون، الذي رأى أن السوسيولوجي هو ذلك المناضل العلمي الذي يحلل ويفكك، ويقطع مع التواطؤ والتلاعب مع أية سلطة كيفما كانت، في سبيل قراءة التحولات المجتمعية، ووضعها في سياقها الخاص قبل العام.

إن فهم التحولات المجتمعية لا يكون متاحا إلا بممارسة السوسيولوجيا، ولهذا فإن علم الاجتماع أصبح اليوم ضرورة ملحة لفهم المجتمعات العربية وقراءة تحولاتها، ولم يعد مقبولا من عالم الاجتماع التواري وراء السياسي أو حتى الإعلامي، والاطمئنان بشكل كبير «للمقاربة الثقافية»، التي تعتبر أنّ التسلط والاستبداد جزء لا يتجزأ من أنظمة المجتمعات العربية، بل عليه إعادة النظر في مقاربته، وفي الأدوات التي تستنطق بها العلوم الاجتماعية الواقع الاجتماعي، لأننا في مرحلة حرجة تتطلب صياغة مفاهيم جديدة، تساعد على فهم الواقع ومواكبة تحولاته، خاصة أن المجتمعات العربية ما زالت في طور الغليان، وفي كلّ يوم نشهد متغيرات جديدة.

لقد أعاد الحراك المغاربي والعربي مجموعة من القضايا الاجتماعية والسياسية إلى دائرة التفكير والنقاش العلمي، وجعل البحث السوسيولوجي يتحرك، حيث نشطت الحركة البحثية، ونشط النشر العلمي واللقاءات والمؤتمرات العلمية بين الباحثين السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين العرب، ناهيك عن محاولات تأسيس وحدات تعليمية وتدريبية جديدة، خارجة عن إطار الدراسات الكلاسيكية المتعارف عليها، وانخراط مجموعة من الباحثين السوسيولوجيين العرب في العمل مع جمعيات المجتمع المدني العربية والدولية، وغيرها من الإطارات التي تشتغل حول قضايا راهنة مقلقة، وليس مواضيع مستهلكة عفّى عنها الزمن، كانت فيما مضى تتم بمباركة السلطات والجهات النافذة.

ولهذه الأسباب أو المظاهر، أمكن لنا في هذا العدد الخاص من مجلة «ذوات»،

العـدد الخمسـون (٥٠)، الـذي يـؤرخ لليوبيـل الذهـبي للمجلـة، والـذي أعـدّ ملفـه المعنـون بـ «السوسـيولوجيا العربيـة في زمـن التحـولات»، الباحـث التونـسي المتخصـص في علـم الاجتمـاع، الدكتـور منـير السـعيداني، أن نقـرّ معـه بـأن علـم الاجتمـاع العـربي يشـهد منعطفـا جديـدا، يمكـن نعتـه بـ «التحـول السوسـيولوجي»، حيـث وجـد علـم الاجتمـاع العـربي نفسـه «مجـبرا» عـلى التعامـل مـع «موجـات» التغـير الاجتماعـي المتعاقبـة والمتدافعـة. ولهـذا الغـرض حرصنـا في هـذا العـدد، أن تكـون المسـاهمات متنوعـة، تغطـي الرقعـة العربيـة، وتقـف عـلى واقـع حـال علـم الاجتمـاع في هـذه البلـدان، فجـاء العـدد متضمنـا لمسـاهمات مـن: اليمـن، موريتانيـا، السـعودية، مـصر، سـلطنة عمـان، البحريـن، العـراق، فلسـطين- لبنـان، تونـس، والمغـرب.

ويتضمـن ملـف العـدد (٥٠) مـن مجلـة «ذوات»، الـتي ستشـهد ابتـداء مـن هـذا العـدد نقلـة نوعيـة في المضمـون والشـكل، وفي طريقـة تنـاول المواضيـع المطروحـة، مقـالا تقديميـا لمعـد الملـف الباحـث التونـسي الدكتـور منـير السـعيداني، تحـت عنـوان «التّغـير الاجتماعـي والتحـوّل السوسـيولوجي في العالـم العـربي»، وسـبع دراسـات لـكلّ مـن الباحـث اليمـني في علـم الاجتمـاع، توفيـق سـلطان، بعنـوان «الحقـل السّوسـيولوجي اليمـني وإنتـاج المعرفـة العلميـة: الواقـع والمأمـول»، وأسـتاذ علـم الاجتمـاع بجامعـة نواكشـوط العصريـة عثمـان واقي، بعنـوان «العلـوم الاجتماعيـة في موريتانيـا بـين الصّعوبـات التاريخيـة والبحـث عـن دورٍ فاعـل»، والأكاديمي والباحـث السـعودي عبـد الرحمـان الشـقير، بعنـوان «الوضـع الرّاهن لعلـم الاجتمـاع في السـعودية وآفاقه»، والباحثـة في علـم الاجتمـاع بسـلطنة عمـان، هاجـر مبـارك السـعيدي، بعنـوان «قـراءة تحليليَّـة لواقـع علـم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا في المجتمـع العُمـاني»، والأكاديمـي المغـربي وأسـتاذ علـم الاجتمـاع الدكتـور نورالديـن الزاهـي، بعنـوان «»الرّبيـع العـربي» في خطـاب العلـوم الاجتماعيـة بالمغـرب»، والباحـث السوسـيولوجي المـصري أحمـد مـوسى بـدوي، بعنـوان «دور جامعـة الإسـكندرية في تطـور البحـث الأنثروبولوجـي المـصري»، والباحثـة التونسـية في علـم الاجتمـاع عائـدة بنكريـم، بعنـوان «جـودة الرّسـائل الجامعيـة في العلـوم الاجتماعيـة واتجاهاتهـا». أمـا حـوار الملـف، فخصصنـاه لعالـم الاجتمـاع الفلسـطيني، سـاري حنفـي، أسـتاذ علـم الاجتمـاع في «الجامعـة الأمريكيـة في بـيروت»، ورئيـس تحريـر مجلـة «إضافـات»، الـذي انتخـب أخـيرا، في شـهر يوليـو/ تمـوز ٢٠١٨ رئيسـا للجمعيـة الدوليـة لعلـم الاجتمـاع لمـدة أربـع سـنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)، والـذي تحـدث بوضـوح كبـير عـن واقـع حـال السوسـيولوجيا في العالـم العـربي، وأشـار إلى القطيعـة الـتي تشـهدها البلـدان العربيـة الإسـلامية بـين نخـب العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية مـن جهـة، والنخـب الدينيـة مـن جعـة أخـرى، موضحـا أنـه لا أثـر للمجتمـع الأكاديمـي في صنـع القـرار السـياسي في الوطـن العـربي، وأنـه يجـب البحـث عـن جـذور الدولـة الداعشـية ليـس فقـط في الفهـم المتطـرّف للديـن، ولكـن في ثقافـة نشرتهـا «الدولـة الوطنيـة العربيـة الاسـتبدادية» منـذ أمـد طويـل وحـتى يومنـا هـذا.

وبالإضافـة إلى الملـف، يتضمـن العـدد (٥٠) مـن مجلـة «ذوات» أبوابـا أخـرى، منهـا بـاب «رأي ذوات»، ويضـم ثلاثـة مقـالات: «بعـد الرّبيـع يـأتي الشـتاء»: تجربـة تونسـيَّة شـابَّة في علـم الاجتمـاع البـصري» للباحـث التونـسي في علـم الاجتمـاع صفـوان الطرابلـسي، و»الفضـاء العـام» وتغـيّر «الفاعـل الاجتماعـي»؛ قـراءة في سوسـيولوجيا «الثـورات العربيـة»» للكاتـب والـروائي السـوري جـاد الله الجباعـي، و»أيّـة وظيفـة يؤدّيهـا الإعـلام؟» للكاتـب والصحفـي العـراقي بشـير الكبيـسي؛ ويشـتمل بـاب «ثقافـة وفنـون» عـلى مقالـين يسـلطان الضـوء عـلى رمزيـن عربيـين مـن رمـوز علـم الاجتمـاع، وهمـا عالـم الاجتمـاع العـراقي عـلي الـوردي (١٩١٣- ١٩٩٥)، المعـروف بتبنيـه للنظريـات الاجتماعيـة الحديثـة في وقتـه، وتحليـل الواقـع الاجتماعـي العـراقي، وعالـم الاجتمـاع العـراقي خلـدون النقيـب (١٩٤١- ٢٠١١)، المعـروف بانتقـاده للأوضـاع السياسـية في الوطـن العـربي، وتحليلـه للتـأزم السـياسي العـربي، وكتاباتـه عـن بنيـة الدولـة التسـلطية وتدميرهـا للتنميـة

والحياة الإنسانية في المجتمع العربي، المقال الأول بعنوان «نحن وعلم الاجتماع الغربي: تجربة علي الوردي» لعالم الاجتماع العراقي الدكتور فالح عبد الجبار، الذي توفي في شهر فبراير/ شباط من هذا العام، والثاني بعنوان «خلدون النقيب: نتاج سياقات اجتماعيّة وثقافيّة متميّزة» لعالم الاجتماع من البحرين باقر النجار.

وحتى يحيط العدد (٥٠) من مجلة «ذوات»، بموضوع السوسيولوجيا العربية، يقدم باب «حوار ذوات» حوارا مع الدكتور أحمد شرَّاك من المغرب، أستاذ السوسيولوجيا بجامعة سيدي محمّد بن عبد الله بفاس، كليّة الآداب ظهر المهراز، الذي يُعدّ من بين السوسيولوجيين القلائل في المغرب والعالم العربي المهتمّين بسوسيولوجيا الثقافة، والذي أصدر أخيرا كتابا ضخما حول «سوسيولوجيا الربيع العربي»، توّج بجائزة المغرب للكتاب في صنف العلوم الاجتماعيّة. أجرت الحوار الباحثة المغربية في علم الاجتماع أمينة زوجي. أما «بورتريه ذوات» لهذا العدد، فهو عن عالم الاجتماع الفرنسي بول باسكون (١٩٣٢-١٩٨٥)، رائد السوسيولوجيا المغربيَّة، الذي لا يمكن التغاضي عن دراساته المهمة، لأنه بحق خبير في الشؤون القرويَّة، انخرط في بناء المعرفة العلميّة لواقع المجتمعات القرويَّة منذ بداية خمسينيّات القرن الماضي. البورتريه من إنجاز الدكتور عبد الرحيم عنبي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة ابن زهر ـ أكادير، الذي تحدث في ثنايا هذا البورتريه عن أزمة السوسيولوجيا بالجامعة المغربية اليوم، والتي لا يمكن تجاوزها برأيه، إلا بالعودة إلى بول باسكون، وجاك بيرك تحديدا، لارتباط أبحاثهما بالوقائع المغربية، داعيا إلى الكف عن جلب إشكالات من خارج السياق المغربي، والترويج لمفاهيم لا تعدو أن تكون فارغة المحتوى.

وفي باب «سؤال ذوات»، تستقرئ الإعلامية الأردنية منى شكري، آراء مجموعة من الباحثين العرب حول مواكبة البحث السوسيولوجي للثورات العربية، وفي «باب تربية وتعليم» يتناول الكاتب والباحث المغربي إسماعيل الموساوي «مشكلة توظيف المثال داخل الدّرس الفلسفي بالتعليم الثانوي التأهيلي (الأسباب والحلول)»، فيما يقدم الكاتب والباحث المغربي في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافيّة، الدكتور عياد أبلال قراءة في كتاب «سوسيولوجيا الربيع العربي» لعالم الاجتماع المغربي الدكتور أحمد شراك، تحت عنوان «»الرّبيع العربي» بين الاستبداد والإعلام الجديد والثورة»، وذلك في باب كتب، والذي يتضمن أيضاً تقديماً لبعض الإصدارات الجديدة لمؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث»، إضافة إلى لغة الأرقام، التي تكشف عن تقرير جديد لـ «مركز بيو للدراسات والأبحاث» الأمريكي، المتخصص في الإحصائيات الديموغرافية، والذي يقول إن الإسلام ينمو بشكل أسرع من باقي الديانات، ما سيمنحه الريادة عالميا في أفق ٢٠٦٠، إذ سيبلغ عدد أتباعه حوالي ٣ ملايير نسمة.



دامت لكم متعة القراءة . . .

سعيدة شريف

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث

صدر الآن

الحالة الدينية في تونس
دراسة تحليلية ميدانية

4 مجلدات



status.religion.mominoun.com



١٠

ملف العدد:
السوسيولوجيا العربية في زمن التحولات

* التّغير الاجتماعي والتحوّل السوسيولوجي في العالم العربي
إعداد: د. منير السعيداني

* الحقل السوسيولوجي اليمني وإنتاج المعرفة العلمية الواقع والمأمول
بقلم: توفيق سلطان

* العلوم الاجتماعية في موريتانيا بين الصعوبات التاريخية والبحث عن دور فاعل
بقلم: عثمان واقي

* الوضع الرّاهن لعلم الاجتماع في السعودية وآفاقه
بقلم: د. عبدالرحمن الشقير

* قراءة تحليليَّة لواقع علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في المجتمع العُماني
بقلم: هاجر مبارك السعدي

* «الربيع العربي» في خطاب العلوم الاجتماعية بالمغرب
بقلم: د. نور الدين الزاهي

* دور جامعة الإسكندرية في تطور البحث الأنثروبولوجي المصري
بقلم: أحمد موسى بدوي

* جودة الرّسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية واتجاهاتها
بقلم: عائدة بنكريم

* حوار الملف:
حوار الملف مع عالم الاجتماع الفلسطيني ساري حنفي
حاوره: د. منير السعيداني

* بيبليوغرافيا

في كل عدد:

* مراجعات ٢٥٢
* إصدارات/كتب ٢٦٤
* لغة الأرقام ٢٦٨

في

ذوات

الداخل ...

رأي ذوات: ١٦٠

* «بعد الرّبيع يأتي الشتاء» ... تجربة تونسيّة شابّة في علم الاجتماع البصري

بقلم: صفوان الطرابلسي

* «الفضاء العام» وتغيّر «الفاعل الاجتماعي»؛ قراءة في سوسيولوجيا الثورات العربية

بقلم: جادالله الجباعي

* أيّة وظيفة يؤدّيها الإعلام؟

بقلم: بشير الكبيسي

ثقافة وفنون: ١٧٨

* نحن وعلم الاجتماع الغربي: تجربة علي الوردي

بقلم: د. فالح عبد الجبار

* خلدون النقيب: نتاج سياقات اجتماعيّة وثقافيّة متميّزة

بقلم: باقر النجار

حوار ذوات: ٢٠٠

* حوار مع عالم الاجتماع المغربي أحمد شرّاك

حاورته: أمينة زوجي

بورتريه ذوات: ٢١٦

* بول باسكون ... رائد السوسيولوجيا المغربيّة

بقلم: د. عبد الرحيم عنبي

سؤال ذوات: ٢٢٨

* هل واكب البحث السّوسيولوجي «الثورات العربية»؟

إعداد: منى شكري

تربية وتعليم: ٢٤٤

* مشكلة توظيف المثال داخل الدّرس الفلسفي بالتعليم الثانوي التأهيلي (الأسباب والحلول)

بقلم: إسماعيل الموساوي


حوار ذوات

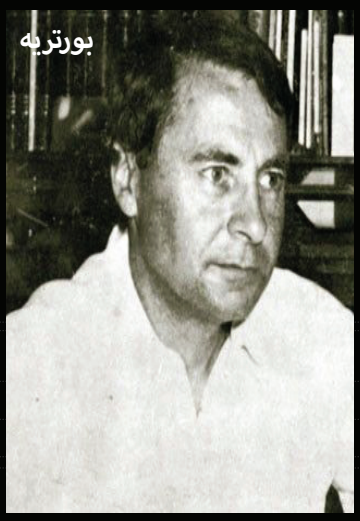
بورتريه

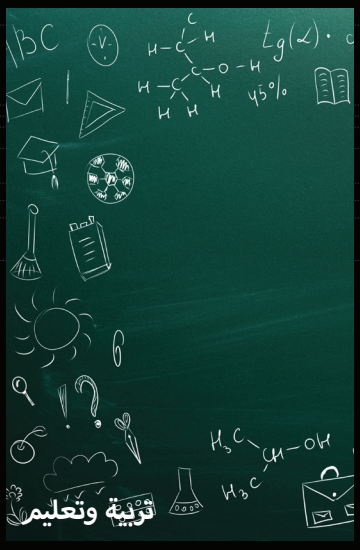
تربية وتعليم

تحرش

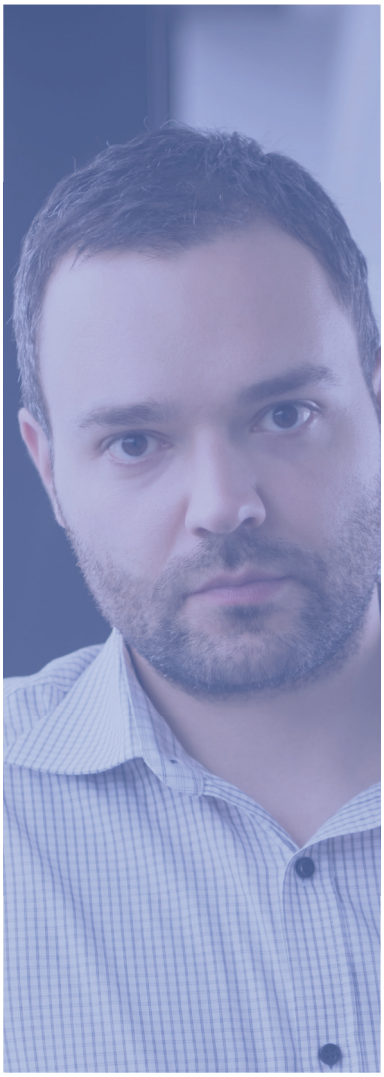



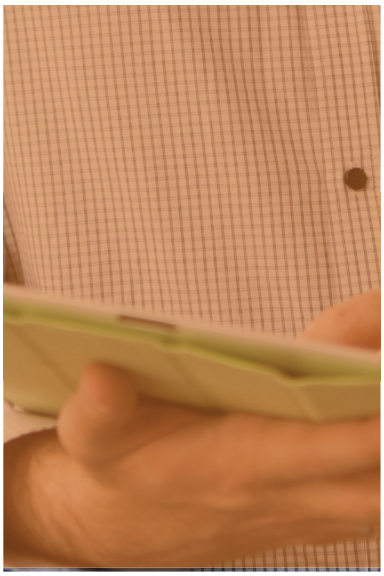



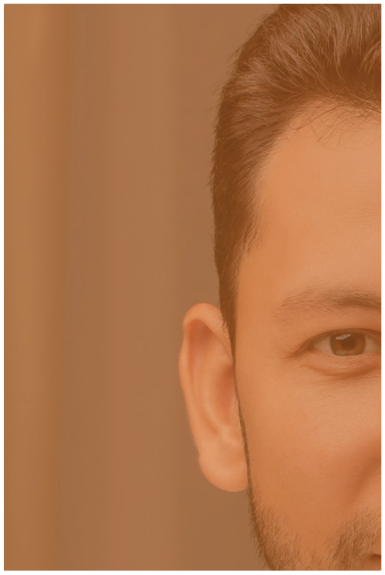

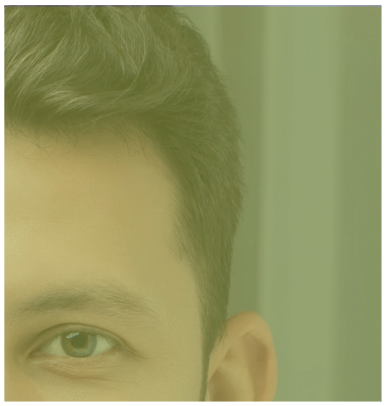

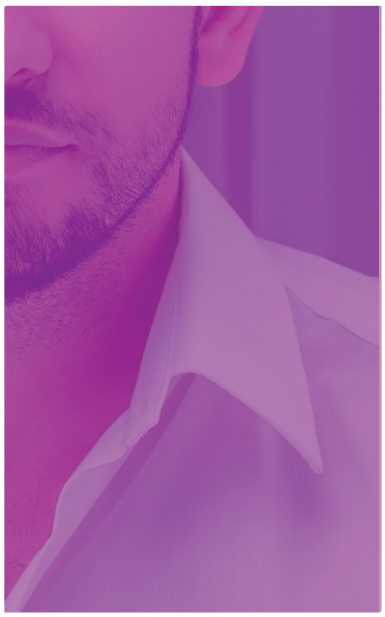



الشباب في زمن التحولات

التّغيير الاجتماعي



إعداد:
د. منير السعيداني
أكاديمي تونسي متخصص في علم الاجتماع

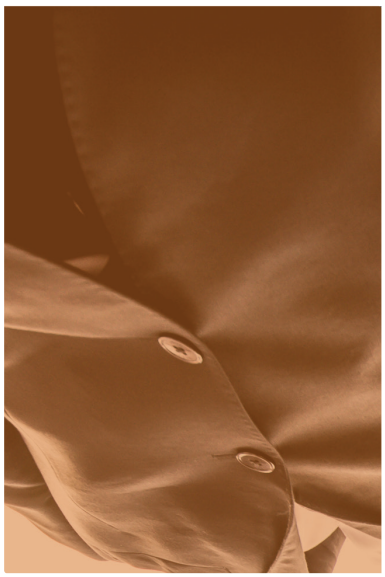

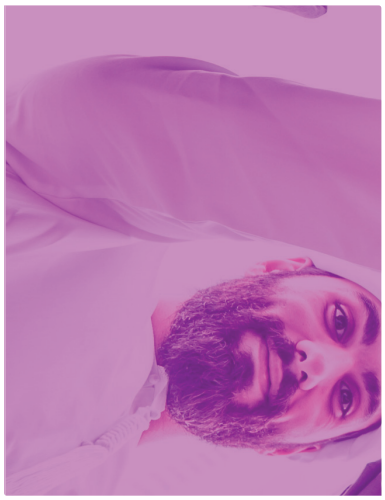

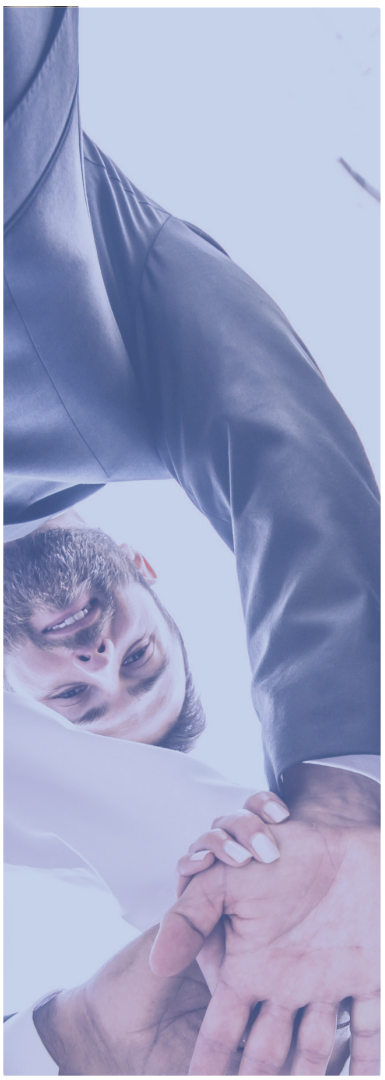



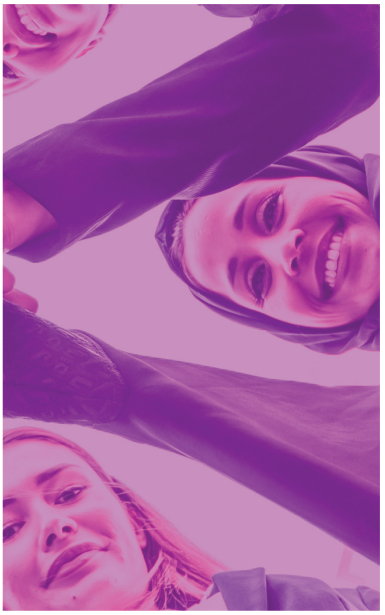



والتحوّل السوسيولوجي في العالم العربي

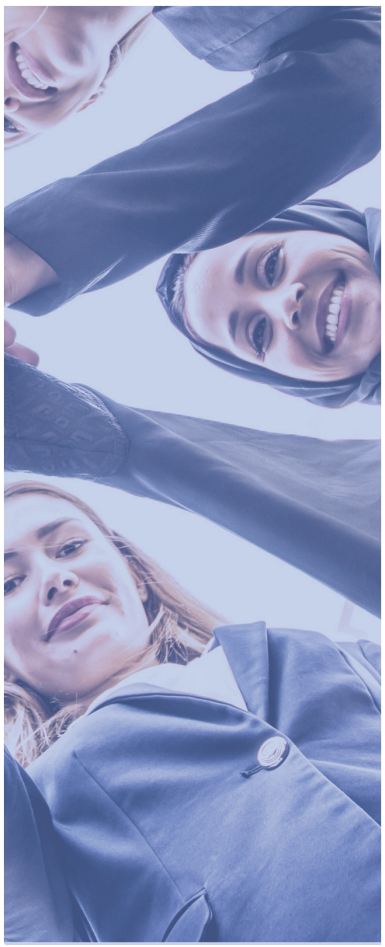

بصرف النظر عن تفاصيل التفاوتات بين بلد وآخر، ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، شهد العالم العربي في عدد كبير من البلدان، استحالات كان لها من الحدّة والعمق والسرعة ما حوّل بعضها إلى «انتفاضات» و«ثورات» أحيانا، وحروب أهلية أحيانا أخرى، وأشكال أخرى من الانتقال السّياسي متفاوت العمق بين تأصيل ديمقراطي غالب، وبعض زيادة في ترسيخ الاستبداد. ومن داخل هذا المشهد العام، برزت ملامح تنبئ عن تغيرات عميقة في الحياة الاجتماعية العربية على مستويات مختلفة منها؛ تغيّر في أنماط الحكم، وإعادة صياغة للدّساتير، وتوسّع (مقابل بعض المزيد من التضييق) في الحريات العامة والخاصة، وتنظيم جديد للتّداول على السلطة، وتغيّر في أساليب فعل الحركات الدينية السياسية، وعلى رأسها الحركات السّلفية التي بادرت إلى الانتقال إلى مرحلة بناء «دولة الخلافة»، على ما تقول. وفضلا عن ذلك، أمكن للملاحظ أن يسجل خلال الثماني سنوات الماضية، وفي عدد كبير من الأقطار العربية، بروز حركات اجتماعية على صيغة نضالات مطلبية واحتجاجية، وتظلّمات، منها الجهوي والطائفي والإثني، أو على صيغة حركات شبابية غير حزبية وغير أيديولوجية، اتخذت شكل الحملات السياسية والمدنية والحركات الثقافية والفنية. وعلى الرغم من التركيز غير المتوازن إعلاميا، وحتى بحثيا على السياسي (في معناه السلطوي والتمثيلي البرلماني على الأخص) والحضري والنخبوي، والكهل والرجالي في كل ذلك، فإن تفاصيل المشهد بالغة الغنى، تجيز أن نحسب كل هذه المظاهر علامات على ما نسميه «تغيراً اجتماعياً»، هو أكثر عمقاً وجذرية مما يصوره الاتجاه السائد، إذ صار على مرّ ما يقارب العشرية التي امتد عليها إلى حدّ الآن، ذا مساس بأنماط العيش المدينية والقروية والريفية، وذا أثر في إعادة بناء الهويات، وإعادة تشكيل سردياتها التاريخية.

لم يكن المجال العلمي الاجتماعي بمنأى عن هذا التغير الاجتماعي الشامل، حيث توسّع نطاق حرية الحركة البحثية، ونشط النشر العلمي

ولم يكن المجال العلمي الاجتماعي بمنأى عن هذا التغير الاجتماعي الشامل، حيث توسّع نطاق حرية الحركة البحثية، ونشط



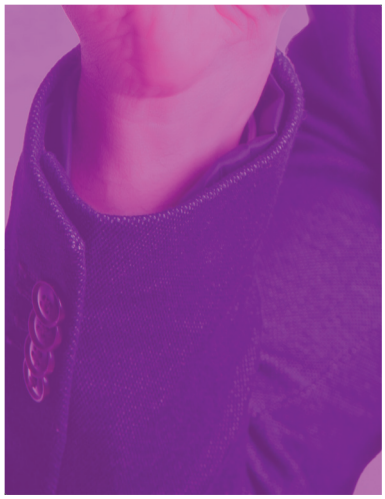



التغير الاجتماعي الذي مسّ المجال العلمي الاجتماعي حالة عربية عامة، وهي موجودة في المغرب وفي تونس وفي مصر وفي لبنان...

النشر العلمي ضمن تغير معطيات الحرّيات الأكاديمية في اتجاه بروز أكثر وضوحا لضرورتها. كما تكثفت بتواتر أكبر، اللقاءاتُ بين الباحثين السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين العرب داخل بلدانهم، وفي ما بينها، وخارجها خلال المؤتمرات الإقليمية والدولية. وترافق ذلك مع توافر أكبر للمعلومات وتزايد في دقتها، ويسر متزايد في بناء قواعد البيانات المنظّمة وتخزينها[١] واستخدامها في مجالات شتى[٢]...

التغير الاجتماعي الذي مسّ المجال العلمي الاجتماعي حالة عربية عامّة، وهي موجودة في المغرب وتونس ومصر، وفي لبنان والأردن، وفي بعض دول الخليج العربية وكذا في غيرها... ويمكن أن يُستدلّ عليها بمظاهر كثيرة منها؛ تتالي المنشورات في موضوع حال علوم الاجتماع العربية، وربما توسّع الأمر حتى إلى حال علوم الاجتماع التي ينتجها العرب من خارج البلاد العربية. ومن الإنتاجات ذات العلاقة بالموضوع،

١ - ومنها قاعدة المعطيات التي ينبيها المرصد العربي للعلوم الاجتماعية حول منشورات أعضائه.

٢ - ومنها ما يعمل عليه ساري حنفي في رصد الأثر الاجتماعي للبحث العلمي في برنامج بسيسر https://psisr.net (انظر نص المقابلة معه ضمن هذا الملف).

ملف خاص في العدد الرابع من السلسلة السادسة لمجلة «حوار كوني»، الصادرة عن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، كان لنا شرف ترجمته[٣]، وإصدارات أخرى، منها ما كان عن المرصد العربي للعلوم الاجتماعية (بيروت) حول «أشكال حضور العلوم الاجتماعية»[٤]، و«اتجاهات المجلات المختصة في العلوم الاجتماعية»[٥]، و«علاقة البحث العلمي الاجتماعي بمنظمات المجتمع المدني»[٦]. ومن الإصدارات أيضا، ما كان عن منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية (تونس)، وتعلق بالاتجاهات البحثية لدى طلبة الدكتوراه، أو الباحثين الشبان في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية[٧]... ومن المنشورات في الموضوع ذاته كذلك، ما كان حول «وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية»[٨]، وصدر عن مركز الدراسات العراقية، الذي كان يشرف عليه الراحل فالح عبد الجبار، فضلا عن العدد الثري الذي افتتحت به «إضافات»، مجلة الجمعية العربية لعلم الاجتماع، اهتمامها بكيفيات إنتاج المعرفة العلمية الاجتماعية العربية (العددان ١٤-٤٢، شتاء وربيع ٢٠١٨)، وكانت لنا فيه أربع ترجمات، وهو اهتمام يبدو أنه سيتواصل.[٩]

ومن مظاهر التغير الذي مسّ النشاط العلمي الاجتماعي العربي خلال السنوات الثماني الأخيرة، انتظام مؤتمرات عربية متعددة الاختصاصات، احتضن منها مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية «وهران، الجزائر» لوحده اثنين، ما بين ٢٠١٢ «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة العربية[١٠]، و٢٠١٤ «علماء الاجتماع العرب أمام أسئلة التحولات الراهنة»، بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع وجامعة مستغانم، الجزائر. وفضلا عن ذلك، ينعقد المؤتمر





المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
Mominoun Without Borders

نسجل الآن أنشطة مكثفة مثل التي يقيمها المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، أو مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث في مناهج البحث والتأليف في العلوم الإنسانية والاجتماعية

٣- بامية، محمد، "العلوم الاجتماعية في العالم العربي" (مقدمة ملف)، ترجمة منير السعيداني، حوار كوني، العدد ٤ من السلسلة ٦، كانون الأول-ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ٢٦-٢٧

جباري، إدريس، "العلوم الاجتماعية العربية قبل الربيع وبعده"، ترجمة منير السعيداني، حوار كوني، العدد ٤ من السلسلة ٦، كانون الأول-ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ٣٠-٣١

شامي، ساتني، "بنى العلم الاجتماعي الجديدة في المنطقة العربية"، ترجمة منير السعيداني، حوار كوني، العدد ٤ من السلسلة ٦، كانون الأول-ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ٢٨-٢٩. وكلها على الرابط http://isa-global-dialogue.net/wp-content/uploads/٢٠١٦/١٢/٤i٦-v arabic.pdf

٤ بامية، محمد، العلوم الاجتماعية في العالم العربي. أشكال الحضور، (التقرير الأول) المرصد العربي للعوم الاجتماعية، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت، ٢٠١٥، ١٢٠ صفحة. على الرابط: http://www.theacss.org/uploads/WEB-ASSR-Report-Arabic-٢٠١٥.pdf

٥ الهراس، مختار، دوريات العلوم الاجتماعية العربية. مناهج، مداخل ومقاربات، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت، ٢٠١٥، ٣١ صفحة. على الرابط http://www.theacss.org/uploads/Background-Paper---Mokhtar-El-Harras.pdf

٦ Majed, Rima, The Presence of Social Science in Arab Civil Society Organizations (Background Paper), Arab Social Science Monitor, Arab Council for the Social Sciences, Beirut, ٢٠١٥
http://www.theacss.org/uploads/Background-Paper---Rima-Majed.pdf

٧ بن حفيظ عبد الوهاب، السعيداني منير، الأطرش عبد القادر، زايد أحمد، بلفقير فاطمة الزهراء، التايب عائشة، ميشالاك لاري، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في العالم العربي. مصاعب التفكير من خارج الصندوق، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تونس، ٢٠١٦، ٢٢٩ صفحة. على الرابط
http://assforum.org/ar/wp-content/pdf/ijhet.pdf

٨ دراسات عراقية، وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية (ملخص)، على الرابط
http://www.iraqstudies.com/featured٨a.html

٩ انظر نص المقابلة معه ضمن هذا الملف.

١٠ https://insaniyat.revues.org/١٣٦٢٥ ,
http://staff.aub.edu.lb/~sh٤١/dr_sarry_website/٢٠١٤_online٢٠%publication/٢٠١٥_intro_future٢٠%sl٢٠%sci.pdf




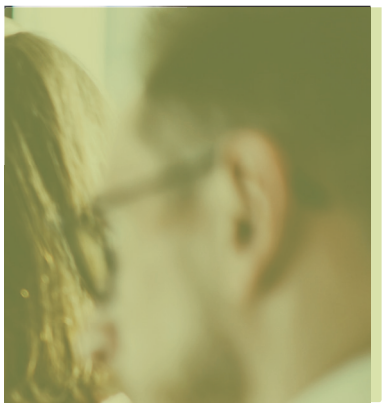

السنوي الذي يقيمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة، قطر)، ويختار مدينة عربية لكل دورة منه، يسند فيها جوائز، وليس هو الوحيد في ذلك، زيادة عن نشاط مؤسسات بحثية خاصة في المجال.

أما على مستوى تدريس علوم الاجتماع، وعلى الرغم من استمرار الشرخ التاريخي بين المساقات التدريسية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، الأكثر انتشارا في المغرب العربي وحوض النيل والمشرق العربي من جهة، وفي الخدمة الاجتماعية الأكثر انتشارا في الخليج العربي من جهة أخرى، يمكن الإشارة إلى تعدّد محاولات تأسيس مساقات تعليمية وتدريبية جديدة، منها ما هو ضمن جامعات أو مراكز جامعية جديدة التصور، مثل معهد الدوحة للدراسات العليا، ومنها ما هو مرتبط بتأسيس متجدد لتدريس الأنثروبولوجيا بجامعة تونس المنار، في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، وبجامعة سوسة- تونس، وفي مركز الأنثروبولوجيا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، أو تدريس مساقات تستمد «شرعيتها» من إعادة قراءة للطلب الاجتماعي على علوم الاجتماع في الدراسات الثقافية، مساق «فلسطين: الهويَّة والقضيَّة» المدرج في دليل جامعة بير زيت ابتداء من عام ٢٠١٥ كمتطلب إجباريٍّ (اختياريٍّ من متعدِّد ضمن مساقات الدِّراسات الثَّقافيَّة) ويشرف عليه عبد الرحيم الشيخ)[١١]...

١١ الشيخ، عبد الرحيم، "فلسطني-الهويَّة والقضيَّة: الجامعة وإعادة بناء السَّرديَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة"، منشور على موقع باب الواد (٠٢-١١-٢٠١٧)، على الرابط http://www.babelwad.com/ar/

أمـا عـلى مسـتوى التدريـب، وبعـد أن شـهدت تسـعينيات القـرن العشريـن وبدايـات العقـد الأول مـن القـرن الواحـد والعشريـن، نشـاطا مسـتمرا تجـاه خريجـي علـوم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا الجـدد ومعهـم، ولكنـه كان وئيـدا ومناسـباتيا مثـل الـذي كانـت تقيمـه حـتى ٢٠١٥، الجمعيـة العربيـة لعلـم الاجتمـاع، عـلى صيغـة ملتقـى «سـنوي» لأجيـال علمـاء الاجتمـاع العـرب. نسـجل الآن أنشـطة مكثفـة، مثـل الـتي يقيمهـا المجلـس العـربي للعلـوم الاجتماعيـة، أو مؤسسـة مؤمنـون بـلا حـدود للدراسـات والأبحـاث في مناهـج البحـث والتأليـف في العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة.[١٢].

وبالمـوازاة مـع ذلـك، وعـلى المسـتوى تنظيـم الجهـد البحـثي العلمـي الاجتماعـي العـربي تنظيمـا جماعيـا، يمكـن للملاحـظ أن يسـجل محـاولات دؤوبـة لتعزيـز وجـود علمـاء اجتمـاع وأنثروبولوجيـين عـرب في المنظمـات الدوليـة، ومنهـا الجمعيـة الدوليـة لعلـم الاجتمـاع، والجمعيـة الدوليـة لعلمـاء الاجتمـاع الناطقـين بالفرنسـية (كاتبهـا العـام الحـالي مـن تونـس، فضـلا عـن تونسـي آخـر عضـو بلجنتهـا التنفيذيـة)، فضـلا عـن عضويـات عربيـة سـابقة مـن مـصر وتونـس والمغـرب في المكاتـب التنفيذيـة لمجلـس تنميـة البحـوث الاجتماعيـة في إفريقيـا «CODESRIA». وتتـوازى هـذه العضويـات والمشـاركات مـع محـاولات إنشـاء جمعيـات علمـاء اجتمـاع وأنثروبولوجيـا أو خريجـين شـبان في العلـوم الاجتماعيـة مـن قبيـل جمعيـة أصدقـاء السوسـيولوجيا- تطـوان- المغـرب.

وفضـلا عـن ذلـك، يمكـن ذكـر توسـع العلاقـات المتشـابكة بـين علمـاء الاجتمـاع والأنثروبولوجيـين العـرب فـرادى ومجموعـات منظمـة إلى هـذا الحـدّ أو ذاك مـع منظّمـات المجتمـع المـدنيّ الشـبابية والنسـوية والتنمويـة والخيريـة والبيئيـة؛ المحلّيـة منهـا والوطنيّـة وحـتى الدوليّـة، كمـا أشـار إلى ذلـك تقريـر المجلـس العـربي للعلـوم الاجتماعيـة ببـيروت، أو بعـض الدراسـات الأخـرى لحـالات قطريـة مُفـردة، مثـل الـتي أشـارت إليهـا بعـض مداخـلات علمـاء اجتماعيـين عـرب خـلال نـدوة «علـوم اجتمـاع في تحـاور» (تايـبي- تايـوان، مايو/أيـار ٢٠١٥)، المقامـة عـلى هامـش انتظـام اجتماعـات مجلـس الجمعيـات الوطنيـة التابـع للجمعيـة الدوليـة لعلـم الاجتمـاع.[١٣]

أمـا عـلى مسـتوى النـشر، وعـلى الرّغـم مـن انتظـام صـدور مجلـة «إضافـات»[١٤] الـتي يفـترض فيهـا أنهـا مجلـة الجمعيـة العربيـة لعلـم الاجتمـاع، ولكنهـا في الحقيقـة ذات نشـاك حـر لـم يسـتقر بعـد، ولـم ينتظـم إلا بعـد أن اسـتقلت بـالإدارة التحريريـة والماليـة عـن الجمعيـة، فإن المعلومـات عـن دوريـات سوسـيولوجية أو أنثروبولوجيـة عربيـة أخـرى[١٥]، تكاد تكـون معدومـة خـارج مجـال إشـعاعها المحـلي الوطـني عـلى أقـصى تقديـر. وبالفعـل، يمكـن أن نسـجل اسـتمرار هـذا الوضـع بحسـرة ممزوجـة بالحـيرة، وإن تزايـد الحضـور المتواتـر لعلـوم الاجتمـاع العربيـة عـلى شـبكة أكاديميـا

تتميز حالة التحول السوسيولوجي العربي الجارية الآن بثلاث سمات: أولاها أنه تحول سوسيولوجي متزامن مع التغير الاجتماعي، وثانيها أن عناصره المحفزة موجودة في غير المجال المعتاد لفعل الدولة العربية ما بعد الاستعمارية، وثالثها أنه يأتي من تحت من جيل جديد من العلماء الاجتماعيين العرب

١٢ منير السعيداني، "بنية الميمات الخمس في التأليف العلمي الاجتماعي"، محاضرة منشورة على اليوتيوب.
https://www.youtube.com/watch?v=٥LaHNJiZc٠٤

١٣ منير السعيداني، الندوة الرابعة لمجلس الجمعيات الوطنية المنخرطة في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع" تايبي – تايوان، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٧، في، المستقبل العربي، العدد ٤٦٣، سبتمبر- أيلول ٢٠١٧

١٤ http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine_list.php?CategoryID=٤٢

١٥ http://insaniyat.revues.org/

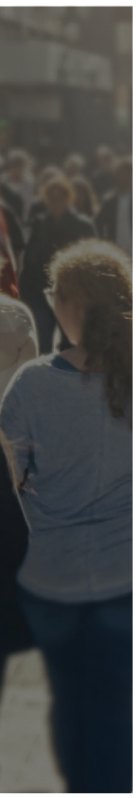
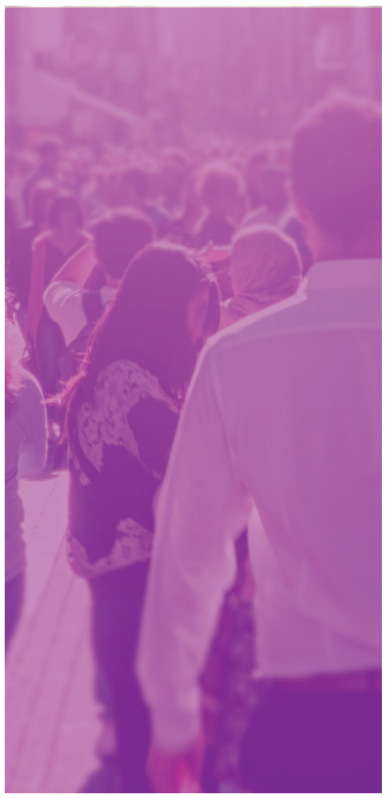

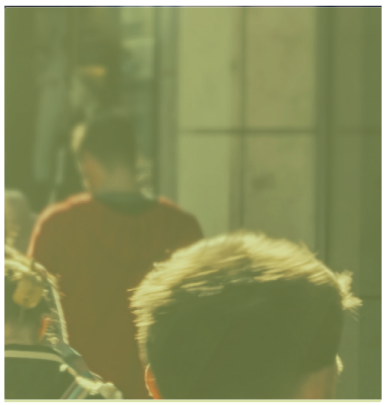


Academia.edu مثلا، والمنابر الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية العربية، وعلى شبكات التواصل الاجتماعي ومنها «الفايسبوك» واليوتيوب مثلا، فضلا عن الصحف والمجلات السيّارة، مثلما أشارت إلى ذلك دراسة المجلس العربي للعلوم الاجتماعية التي أشرنا إليها سابقا، حول «أشكال حضور العلوم الاجتماعية في الفضاء الثقافي العربي». وكما تتعدد منابر نشر المعرفة العلمية الاجتماعية وترويجها، تتعدد الألسن مع غلبة واضحة للعربية والإنجليزية والفرنسية، وتتشابك العلاقات بين العاملين في الجامعات والمراكز البحثية العلمية الاجتماعية، المقيمة داخل البلاد العربية، والعاملين في الجامعات والمراكز البحثية العلمية الاجتماعية غير المقيمة في البلاد العربية، وفي مناطق كثيرة من العالم. وبالتوازي مع مختلف هذه المظاهر تتزايد الانعكاسية؛ أي نظر الذات التقييمي للذات نفسها، لدى الباحثين الاجتماعيين العرب حيال أنشطتهم وبحوثهم.

ربما كان السياق الحالي الذي تمر به علوم الاجتماع العربية، والذي تزايدت فيه منظوريتها بفضل تكنولوجيات الاتصال والنشر الجديدة، هو الذي سمح برسم هذه اللوحة التي تنبئ عن وجود تزايد في النشاط العلمي الاجتماعي، ولكن الوقائع الملموسة تجيز لنا أن نعتبر أن هذه المظاهر تدل فعلا على دخول علوم الاجتماع العربية طورا جديدا، نضعه تحت عنوان «التحول السوسيولوجي». ومن الممكن أن نعتبر أن أهمّ ما في حالة التحول السوسيولوجي العربي الجارية الآن، ثلاث سمات: أولاها أنه تحول سوسيولوجي متزامن مع- مرافق لـ - التغير الاجتماعي الذي أشرنا إلى أهم مظاهره العامة، وكذا أهم مظاهره ذات العلاقة بالعلم الاجتماعي. السمة الثانية تتمثل في أن العناصر المحفزة لهذا التحول السوسيولوجي موجودة في غير المجال المعتاد لفعل الدولة العربية «ما بعد الاستعمارية» التي دأبت على أن تضع يدها على آليات بناء السياقات التدريسية والبحثية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

نشهد من خلال التحول السوسيولوجي الذي نعيش، دورة جديدة من إعادة بناء العلاقات بين العلم الاجتماعي وكيفيات إدارة الشأن المجتمعي


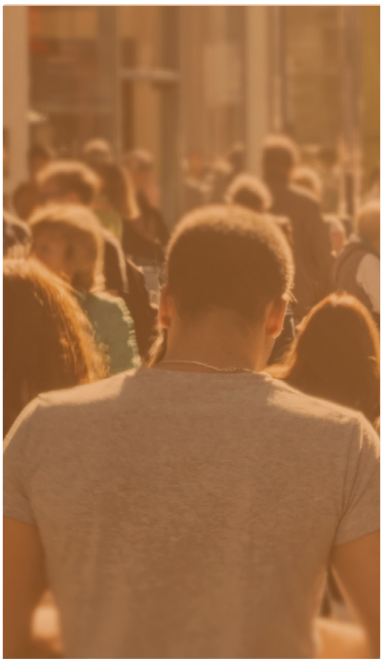

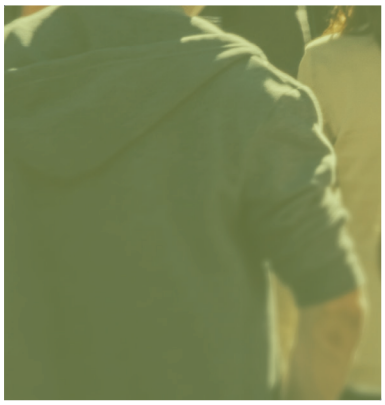

هناك محاولات متفاوتة العمق لإعادة تنظيم إنتاج المعرفة العلمية الاجتماعية العربية، والتي وسمها البعض بـ «الثورة المعرفية في مجال العلوم الاجتماعية العربية»

ولذلك، فإن التحول السوسيولوجي الذي نعيش، وفي واحد من وجوهه، على الأقل، تحول «ما بعد استبدادي». وثالث سمات التحول السوسيولوجي الذي نعيشه، أنه يأتي من تحت، وبمعنى أكثر تخصيصا، من جيل جديد من العلماء الاجتماعيين العرب الذين ينشطون ليس في الجامعات وفي مخابر البحث؛ أي على المستوى الأكاديمي فحسب، بل وفي علاقتهم أيضا بالمجتمع المدني في معناه التقليدي المعتاد، وأكثر من ذلك مع «ضواحيه» غير المنظمة وغير المهيكلة بالضرورة، حيث وجدت علوم الاجتماع العربية نفسها «مجبرة» على التعامل مع «موجات» التغير الاجتماعي المتعاقبة والمتدافعة. وتجاوباً مع كل هذه السّمات، وعلى الأخص السببان المهمّان منها، عنيتُ التزامن بين التغير الاجتماعي والتحول السوسيولوجي من جهة، وانعقاد أواصر هذا التزامن في مجال، هو غير مجال سيطرة الدولة العربية «ما بعد الاستعمارية» التقليدي، ربطنا في العنوان بين التغير الاجتماعي من جهة، والتحول السوسيولوجي من جهة ثانية؛ فما الذي يحمله الملف الذي نقدّم عن هذا الترابط؟

في هذا الملف الذي يتشكل من إسهامات بحرينية، وتونسية، وسعودية، وعراقية، وعمانية، وفلسطينية- لبنانية، ومصرية، ومغربية، وموريتانية، ويمنية نضع اليد على بعض مظاهر التحول السوسيولوجي الذي أشرنا إليه.

ومن أبرز خصائص الإسهامات الواردة هنا، أن بعضها يأتي من أقطار/مناطق كانت تعتبر إلى تاريخ قريب هوامش داخل المجال المعرفي الاجتماعي العربي، المعتبر هو ذاته هامشيا بالنسبة إلى المركز الأوروبي الأمريكي التقليدي. ولكن التعرف على محتويات هذه الإسهامات بالذات، يجعل هذا النظر التقليدي ينقلب، إذ تظهر الورقات الآتية


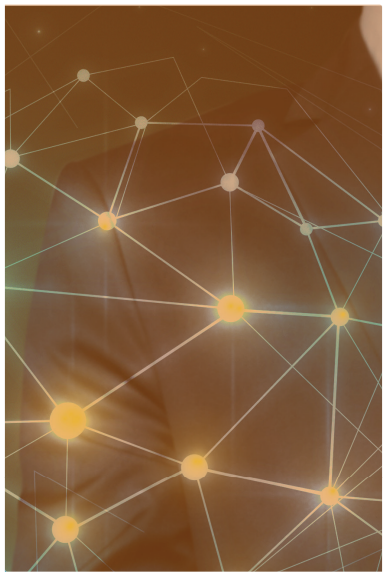
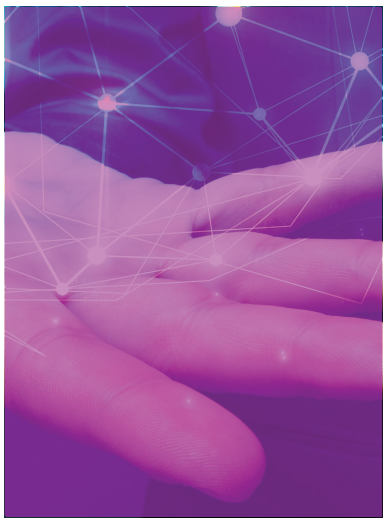


ثمة مشروع كوني كبير يسعى إلى تأسيس النقد الأكثر جذرية للمركزية الأوروبية - الشمال أمريكية في المعرفة، وعلى الأخص منها المعرفة الإنسانية والاجتماعية

من موريتانيا (عثمان واقي) ومن عمان (هاجر مبارك) وكذا من اليمن (توفيق سلطان الحكيمي) والسعودية (عبد الرحمان الشقير) مثلا، أن ما يجيش به حال علوم الاجتماع العربية من أَمَارَات التحوّل، موجود في هذه الأقطار أيضا، بمظاهره المخصوصة ولا شك. هي مظاهر تأسيسية في البعض منها (مبارك) ومراجعة لتأسيسات سابقة في البعض الآخر (الحكيمي)، ولكنها في كل حالاتها تنبئ عن وجود «تجاوبٍ» ما، مع طلب اجتماعي على العلم الاجتماعي، والانتباه المتزايد إلى أسئلة التغير الاجتماعي.

ولئن كانت إسهاماتٌ يتضمنها الملف، صوّرت بدقة العلاقة التي قامت بين الطلب الاجتماعي على فهم- تفسير «الثورات العربية» الأخيرة من جهة، وبعض إجابات العلم الاجتماعي على ذلك الطلب إنتاجا (نور الدين الزاهي)، وعملا على تغيير نظرة الباحث العلمي الاجتماعي، وموقعه من الظواهر الاجتماعية الجارية (ساري حنفي) من جهة ثانية، فإن بعضها الآخر نظر في الخصائص البنيوية التي تجعل إجابة العلم الاجتماعي على الطلب الاجتماعي على ما هي عليه، وعلى الأخص ما كان من تلك الإجابة على صيغة البحوث الدكتورالية الاجتماعية العربية (عائدة بنكريم). لتلك الخصائص علاقة ولا شك بآليات التكوين، الأساسي منه على الأخص، وكيفياته وإمكانيات تجديدها





على علماء الاجتماع العرب أن يعملوا راهناً على اجتراح مساهمة عربية مخصوصة في المشروع الكبير لنقد أسس المعرفة العلمية الاجتماعية بالمجتمعات

(صفوان الطرابلسي)، وهو ما تجليه أكثر إقامة المقارنات في ما بين التجارب. ومن بين تلك المقارنات ما سمحت به الاستعادات التاريخية لتراث بعض رواد العلم الاجتماعي العربي (باقر النجار، والفقيد فالح عبد الجبار)، أو لأطوار تأسيس علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا في بعض الجامعات العربية (أحمد موسى بدوي)، أو لكيفيات معالجة العلاقة بين العلوم الاجتماعية، وغيرها من العلوم الإنسانية ذات العلاقة بالقيم الدينية والروحية مثلا (حنفي). ومن مفاد تلك المقارنات، أننا ومن خلال التحول السوسيولوجي الذي نعيش، نشهد دورة جديدة من إعادة بناء العلاقات بين العلم الاجتماعي وكيفيات إدارة الشأن المجتمعي. قد يتكرس ذلك في مراجعات لعلاقة المعارف ببعضها البعض، كما في مثال علاقة العلوم الدينية والعلوم الاجتماعية (حنفي)، ولكن أيضا كما في حال علاقة علوم الاجتماع بالخطاب السمعي البصري (الطرابلسي)، كما قد يتكرس في مراجعة العلاقة بين قطاعي التدريس والبحث في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية (بنكريم، واقي، الحكيمي).

على ذلك، تظهر لنا الإسهامات الواردة في الملف أننا، وربما لأول مرة في تاريخ علوم الاجتماع العربية المعاصرة، أمام مختبر تغيّر اجتماعي ضخم وسريع وعميق وحاد، مفتوح في الهواء الطلق، ولذلك كان من الأهمية بمكان أن تدقق التحاليل في مواقع الباحثين وهيئاتهم

تجاه ذلك التغير وأوضاعهم من منظور إبستيمولوجي وإيتيقي متكامل؛ أي أن تدقق في كيفيات استجابة الخطاب العلمي الاجتماعي العربي، من حيث التناول والتحليل، فهما وتأويلا لما يجري أمام ناظري صانعيه من ممارسات وأفعال، وما ينبني من تصورات وتمثلات. يبدو من التحاليل التي بين أيدينا، أن تحليل ما يجري الآن، متعلق بالعمل على استدماج مكتسبات العلماء الاجتماعيين العرب من ماضي التاريخ الثقافي العربي (عبد الجبار متحدثا عن الوردي)، أو من حاضر المنجز الفكري غير العربي (النجار متحدثا عن النقيب)، أو من ماضي التاريخ الثقافي الأوروبي (بدوي مستذكرا رادكليف براون). كما يبدو أن البعض الآخر متعلق بالتوفيق في استثمار سَبْقِ بعض التجارب العربية في التأسيس للعلم الاجتماعي، وذلك بالعمل، إما على إعادة توطينها في أقطار غير أقطارها الأصلية، أو بالعمل على عكس ذلك (حالات مقارنة بين اليمن وعمان والسعودية). ويبدو أخيرا، وفضلا عن ضرورة الانتباه إلى ميراث السوسيولوجيا الاستعمارية وتلوّناته المختلفة (الزاهي)، أن بعضا أخيرا من تحليل الخطاب العلمي الاجتماعي العربي للثورات العربية الأخيرة، مرتبط بالتنبيه إلى ضرورة تدبّرٍ أكثر انفتاحاً على تجارب إسلامية رائدة (حنفي متحدثا عن ماليزيا) في الربط بين إسهام العلم الاجتماعي في «النهضة» المجتمعية، وكيفيات الاستفادة من تعدد المناظير والرؤى وزوايا التحليل الظاهرة الاجتماعية.

ويستدلّ من إسهامات الملف إذن، أن حركة اجتماعية تاريخية تمسّ بُنى المجتمع وآليات اشتغاله من جهة، وكيفيات تناقل العلم الاجتماعي وصناعته من جهة ثانية، وهي حركة بصدد فتح الآفاق أكثر فأكثر نحو اندلاع منتظر ومحمود، لمعارك حقيقية في العلم الاجتماعي وحوله في آن معا. وبالفعل، وعلى الرغم من أن تركيز إسهامات الملف متفاوت على عدد من القضايا، فإنها تشمل تنظيم إنتاج المعرفة العلمية الاجتماعية العربية في الجامعات ومراكز البحوث العمومية والخاصة، ومخابر البحث ومجموعاته الجامعية وغير الجامعية، كما تشمل أيضا هياكل الاختصاص وتشبيكاتها المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، والعلاقات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وبما يضم الأثر الاجتماعي للمعرفة الاجتماعية، كما تشمل الإسهامات النشر العلمي من ألسنة نشر، وآليات انتشار، وكيفيات تداول المنشورات، وإشكالات النشر الورقي والنشر غير الورقي، وآليات التحكيم، وضبط معايير الجودة، وترسيخ مقاييس تقنيات الكتابة والتوثيق، كما تشمل الحركة التناقل الجيلي للمعرفة العلمية الاجتماعية وموقع الأجيال الصاعدة من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيين العرب فيها، والاستيعاب الحالي للتراث المعرفي، ونقل التراث عبر التدريس والبحث التقويمي، والتدريب وتكوين الأطر، وتبادل الخبرات...

في هذا السياق، وإذا ما اعتبرنا أننا بصدد ملف يعالج بعض مظاهر العلم الاجتماعي المنتج في الجنوب الكوني، أمكن لنا أن نضع بعض إسهاماته على مستوى التجادل بين مواريث العلم الاجتماعي العربي من جهة، وآفاقه «ما بعد الكولونيالية»، أو «ما بعد الاستبدادية» الممكنة من جهة ثانية. وأهم ما في تلك المجادلة، هو أننا نقف على أن أمرها ليس سياسيا أيديولوجيا، بقدر ما هو نظري، ومفهومي ومنهجي.

إن المفاد الرئيس للتحول السوسيولوجي العربي الجاري، هو الميل أكثر في اتجاه اهتمام أساسٍ بالتحوّلات الاجتماعية الحادثة وميادينها المتقلبة، وفي ذلك الميل المتزايد من الدلائل، ما يؤكّد وجود محاولات متفاوتة العمق لإعادة تنظيم إنتاج المعرفة العلمية الاجتماعية العربية، على قاعدة عدّ تلك الدلائل وغيرها علامات وَضْعٍ بصدد التحوّل العميق والسّريع والمتشعب ومتعدد المستويات أَقْدَمَ البعضُ بعدُ على تسميته بـ «الثورة المعرفية في مجال العلوم الاجتماعية العربية»، أو على الأقل «مظاهر خروج للسوسيولوجيين والأنثروبولوجيين العرب من قوقعتهم». وبالفعل، يبدو من خلال المناقشات التي تخوضها النصوص في ما بينها، أننا إزاء تحول سوسيولوجي تفعل فيه جدلية متعددة التحديدات، عنيتُ أن فيها محددات تاريخية (ميراث العلم الاجتماعي العربي)، ومحددات مؤسسية (الجامعات ومراكز البحث)، ومحددات ثقافية بالمعنى الفكري (في الحاجة إلى تحديد الإسهام العربي في الفكر الإنساني)، من دون أن تغيب المحددات السياسية (السياسات المعرفية العربية العمومية والخاصة)، ولا المحددات الأيديولوجية (تداخلات المشاريع المجتمعية وخلفياتها الفكرية)، ولا المحددات الاجتماعية (علاقة المعرفة بالمجتمع)، ولا المحددات الاقتصادية (تثمين العلم الاجتماعي وإقامة اقتصاد المعرفة). وليست صيغ تفاعل هذه التحديدات المتجادلة، جامعة بين التغير الاجتماعي والتحول السوسيولوجي، منقطعة عن انسداد الأفق التاريخي للدولة «ما بعد الاستعمارية» العربية.[١٦]

على هذا، في الإسهامات التي تؤلّف هذا الملف، ما يسمح بالتأكيد على أطروحة التأسيسات المتعددة لعلوم الاجتماع، إذ فيه إشارات تنفتح على المناقشات الدولية- الكونية الجارية حول (إعادة) تأسيس تلك العلوم. وبذا، نكون في قلب التحولات الكونية الماسة بعلوم الاجتماع ودلالاتها التاريخية، إذ من المعلوم أن ثمة مشروعاً كونياً كبيرا يسعى إلى تأسيس النقد الأكثر جذرية للمركزية الأوروبية- الشمال أمريكية في المعرفة، وعلى الأخص منها المعرفة الإنسانية والاجتماعية.[١٧] ويتجه عمق هذه المساهمات إلى إعادة قراءة تاريخ علوم الاجتماع على

١٦ منير السعيداني، "من الدولة ما بعد الاستعمارية إلى دولة الرعاية الاجتماعية المستقلة الديمقراطية العادلة، المفاوضة التاريخية الاجتماعية لمآلات التغيير في تونس، في، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١٠، المجلد الثالث، خريف ٢٠١٤، الدوحة ٢٠١٤، ص ١٤٧-١٦٤

١٧ ALATAS, Syed Farid. ٢٠٠٦. Alternative Discourses in Asian Social Science: Responses to Eurocentrism. London: Sage Publications

CHAKRABARTY, Dipesh, Habitations of Modernity: Essays in the Wake of Subaltern Studies. (Chicago, University of Chicago Press, ١٧٣ .٢٠٠٢pp

DE SOUSA SANTOS, Boanaventura, Para uma sociologia das emergências e uma sociologia de emergências, Revista Critica de Ciências Socias, ٦٣, Outubro, ٢٨٠-٢٣٧ :٢٠٠٢

GROSFOGUEL, Decolonizing Post-Colonial Studies and Paradigms of Political Economy: Transmodernity, Decolonial Thinking, and Global Coloniality, in, TRANSMODERNITY: Journal of Peripheral Cultural Production of the Luso-Hispanic World, ١)١), University of California, Berkeley, ٢٠١١

MBEMBE, Achille, De La Postcolonie, essai sur l'imagination politique dans l'Afrique contemporaine Paris,

QUIJANO, Anibal, "Colonialidad Del Poder y Clasificacion Social", Journal of world-systems research, ٣٨٦-٣٤٢ ,٢٠٠٠ ,(٢)٦

SMITH, Linda Tuhiwai. Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples. London: ١٩٩٩ ,Zed Books

أنه وليد تأسيسات متعددة متخالفة، تشكل كل واحدة منها خطابها العلمي الاجتماعي تشكيلا مخصوصا في الزمان وفي المكان، سيراً على خطى رامون غروسفوغل الذي يستبدل في تحليله النعت «كوني» بالنعت «أكواني»، قاصدا تعدد الأكوان داخل وحدة النظام المُعَوْلَم، حيث يتضح ما يسميه بونافنتورا دو سوزا سانتوس علم اجتماع «الحضور/الغياب» بين الخطابات العلمية الاجتماعية، في اتجاه يجمع بين ما يسميه أنيبال كيخانو «نقض استعمارية المعرفة»، و«نقض استبدادية مخيال الهرميات البانية الكبرى» (ومنها ما يشير إليه غروسفوغل الهرميات الطبقية، والسياسية- القومية، والدولية - السلطوية، والعرقية- الإثنية، والجنسية- الجندرية، والروحية- الدينية، والمعرفية- العلمية، ...إلخ).

لا تقتصر الهرميات البانية الكبرى، وهي حاضرة في كل تأسيس مخصوص لعلوم الاجتماع، على وضع السؤال البحثي بما هو استشكال للواقع الاجتماعي، بل تبني وجهة معالجة ذلك السؤال، عَنَيْتُ المنهج. تأسيسا على كل هذه المقدمات واستثمارا لها، نحاجج بأن على علماء الاجتماع العرب أن يعملوا راهناً على اجتراح مساهمة عربية مخصوصة في المشروع الكبير، لنقد أسس المعرفة العلمية الاجتماعية بالمجتمعات. وتلك مساهمة تتأسّس على الجَيَشَانِ الذي يمسّ بالهرميات البانية الكبرى العربية الراهنة. وعليه، يكون السؤال البحثي السوسيو- أنثروبولوجي حول تغير المجتمعات العربية المعاصرة مدعوا مَنْهَجًا إلى الإحاطة بمقتضيَيْ «ما بعد الكولونيالية»، و«ما بعد الاستبدادية» بغية استدماجهما في جدلية كبرى متداخلة المكونات. واقتراحنا في هذا السياق، هو تفعيل ما أسميناه «جدلية متعددة التحديدات»، كمنظور منهجي عام، يعتمد لدى ممارسته ما نسميه «الأُلْفة المفارقة»، ألفة محايثة للجُوَّانِي ولكنها مُفارقة، حيث تمارس عليه نظرا بَرَّانِيًّا.

إن السّمة الجديدة في الأعمال المنشورة في هذا الملف، هي أنها تنفتح على جمهور الأكاديميين والمثقفين الواسع، بما يتجاوز أهل الاختصاص من جهة، وبما يجعل النظر في حصاد السّنوات الأخيرة من الحركتين متبادلتي التأثير والتأثر، عنيتُ حركة التغير الاجتماعي من جهة، وحركة التحول السوسيولوجي من جهة ثانية، محور اهتمام عمومي قد يجعل منظوريّة العلم الاجتماعي أوضح، ووقعه الاجتماعي أكثر بروزا.

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث

صدر الآن

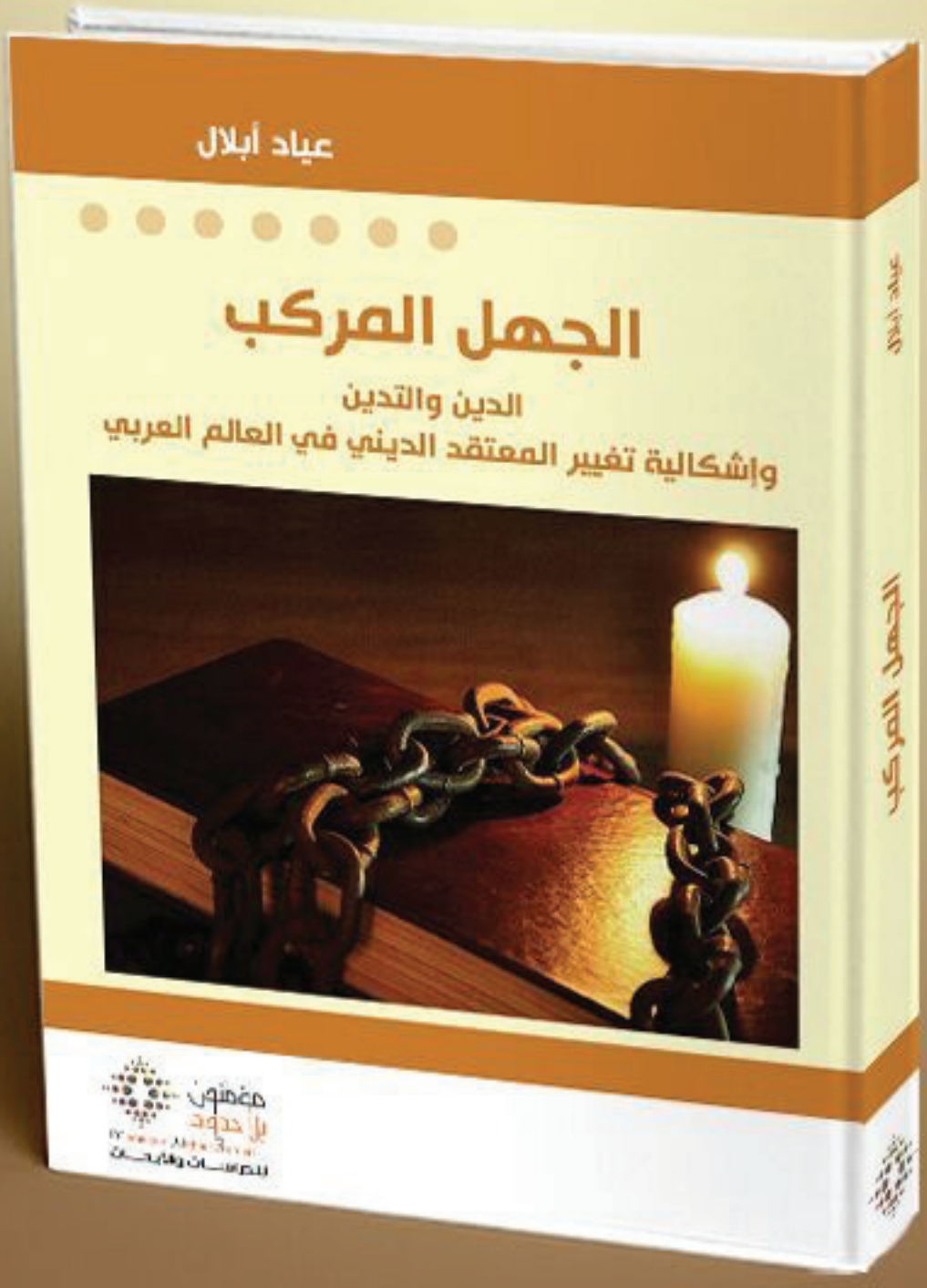

للتصفح على الموقع الإلكتروني للمؤسسة
book.mominoun.com

الحقل السّوسيولوج
وإنتاج المعرفة العل
الواقع والمأمول



بقلم:
توفيق سلطان
باحث يمني في علم الاجتماع











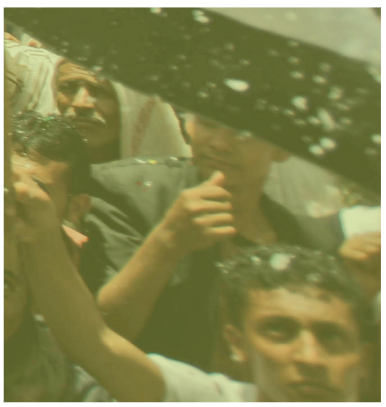



جي اليمني
مية

أسهمت السوسيولوجيا الغربية بدور ريادي في معالجة قضايا الثورات الاجتماعية والفكرية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، وكانت فاعلا في تجذير الأنساق الثقافية







مقدمة:

أكّد علماء السوسيولوجيا الأوائل (ماكس شيلر، مانهايم، سوروكين) أن المعرفة عموماً والعلمية على وجه التحديد، تَربط بين شخص ومادة، وتفهم من زاوية ظروف حدوثها أو بواعثها الاجتماعية، إذ نشأت العلوم الحديثة وتطورت في سياقٍ ثقافيّ يتميز بسيادة فكرة العقلانية[1].

١- جيل فيربول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الاسعد، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠١١، ص٥٩











يعدّ اليمن من أقل بلدان العالم نشراً وإنتاجاً للمعرفة في مختلف العلوم التطبيقية والإنسانية، ليس على المستوى الكمي فحسب، بل وكذلك من حيث ضعف المحتوى العلمي الأشمل

وتستند سوسيولوجيا المعرفة، باعتبارها برنامجاً بالمعنى الذي أراده لاكاتوس، على جملة من الأسئلة والتوجهات المنهجية في دراسة المحدّدات الاجتماعية للمعرفة العلمية، حيث يتحدد حقل بحثي يضع تحت ولايته محددات المعرفة بشكل عام، والعلمية السوسيولوجية بشكل أكثر تحديداً[٢]. وبهذا المعنى، تكّون السوسيولوجيا «إفرازاً لسياق حضاري وفكري عرفه تطور المجتمعات الغربية الحديثة» انخرط فيه العلم السوسيولوجي في سيرورة الحياة الاجتماعية ذاتها، حيث تعقدت مختلف مجالاته في علاقة جدلية بينه وبين باقي حقول المجتمع. ونتيجة لكل هذه العوامل المتفاعلة، تبلورت مختلف فروع علم الاجتماع المتخصصة، استجابة للطلب الاجتماعي على العلم السوسيولوجي، سيما مع ارتفاع وتيرة مختلف التغيرات في الفضاءين المحلي والكوني، ما جعل البحث العلمي السوسيولوجي يُعدّ من بين أهم ما طوّر العلم الحديث نائيا به عن الميتافزيقية والوهم المعرفي والانزواء في محدودية موضوع حصري قارّ[٣].

ولقد أسهمت السوسيولوجيا الغربية بدور ريادي في معالجة قضايا الثورات الاجتماعية والفكرية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، وكانت فاعلاً في تجذير الأنساق الثقافية، باعتبار ذلك التجذير مسؤولية أخلاقية تجاه تغيير السلوك الفردي والجمعي، وتجاه قيادة الوعي الجمعي، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال دراسة الوقائع الاجتماعية والإسهام في

٢- ر. بودون وف.بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦، ص ٥٢٩

٣- مصطفى محسن، الخطاب السوسيولوجي شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠١٥م، ص٣١.وص٩٦

تهيئة مناخ الاستقرار والتماسك والنهوض الاجتماعيين. وفي سياق هذا الترابط بين الإنتاج العلمي السوسيولوجي والتغير الاجتماعي، صار إنتاج السوسيولوجيا في مختلف البلدان المعاصرة في تحولها الحثيث نحو بناء مجتمع المعرفة المحلي وتكملة امتداداته الإقليمية والكونية[٤]. بهذا الفهم، نرى أنه «يجب أن يدرك الواقع الاجتماعي فضاءً هندسياً ذا أبعاد متعددة من حيث هو تقاطع إحداثيات مختلفة هي بمثابة زوايا نظر لهذا الواقع»[٥] شرط تحرر الباحث من سيطرة المؤسسات لزيادة إبداعه ونشاطه النقدي[٦]، وفي ذلك يكمن الشرط الإبستمولوجي الذي لا مناص منه لقيام خطاب سوسيولوجي علمي رصين وحداثي ذي جودة تطبيقية في الفضاء الاجتماعي وفقاً لمتطلبات القضايا التنموية الملحة[٧].

أولا: في المبحث ومنهجية طرائقه

تتأسّس أهمية ما يلي على تعاطيه مع واحد من أهم حقول المعرفة العلمية التي يُعوّل على إسهامها الفعال في عقلنة التعاطي مع واقع المجتمع اليمني المليء بالتناقضات ومعوقات التحول التنموي بمختلف تمظهراته في ظلّ دوامة التحولات السياسية العلمية والتقنية التاريخية، الإقليمية منها والكونية. في هذه الوجهة، ارتأينا في هذا المقال من الضرورة العلمية اعتماد مقاربة سوسيولوجية تستند على مفهوم الانعكاسية الاجتماعية لأنتوني غِيدِنْز وبيار بورديو الذي يتعلق بمنطقِ أداء حقول الإنتاج الرمزية، من أجل فهم كيفية إنتاج المعرفة السوسيولوجية اليمنية المعاصرة وتعيين محدّداتها، وذلك من خلال الوقوف على واقع إنتاجها وظروفه، وكذا على التغيرات التي تمسّ تلك الظروف راهنا. ويشمل ذلك أنماط السلوك والممارسات التي يزاولها منتجو تلك المعرفة وكذا الأفكار التي يتبنونها، وذلك بالاستناد إلى «التوليدية» التي تركز على كيفيات إنتاج الأطروحات الجديدة وصولا بالسوسيولوجيا إلى حدّ التفكير وإعادة التفكير في نفسها[٨].

وفي ما يلي، نقصد بإنتاج المعرفة العلمية السوسيولوجية ما ينتجه أساتذة وباحثو أقسام السوسيولوجيا في الجامعات اليمنية من رسائل وأبحاث علمية وفقاً للتقنيات العلمية ومن داخل الأطر المؤسسة، وباعتبار هذا المنتج العلمي مؤشّراً مهمّاً على تحقيق شروط التنمية المستدامة. وعلى هذا، يسعى المقال إلى تقصّي واقع الإنتاج العلمي السوسيولوجي اليمني اعتماداً على التقنيات الكمية والكيفية المتمثلة في تحليل مضمون عينة من الرسائل والأبحاث المنجزة من أطروحات، وبحوث ترقيات ورسائل منجزة خلال العشرة أعوام الفارطة. وتتكون العينة المدروسة من عشر رسائل ماجستير وثلاث أطاريح دكتوراه

٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣م، ص١٨

٥- ستيفان شوفالييه، وكريستيان شوفيري، معجم بورديو، ترجمة الزهرة إبراهيم، دمشق، دار النايا للدراسات والنشر، ٢٠١٣، ص٢٥٠

٦- ر. بودون وف.بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٣٣٣

٧- عصام العدوني، "السوسيولوجيا والمجتمع لدى ألان تورين وبيير بورديو"، إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع بيروت، العدد١٢، ٢٠١٠، ص ص ٣٦-٣٧

٨- بيير بورديو، بعبارة أخرى محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية، ترجمة أحمد حسان، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦

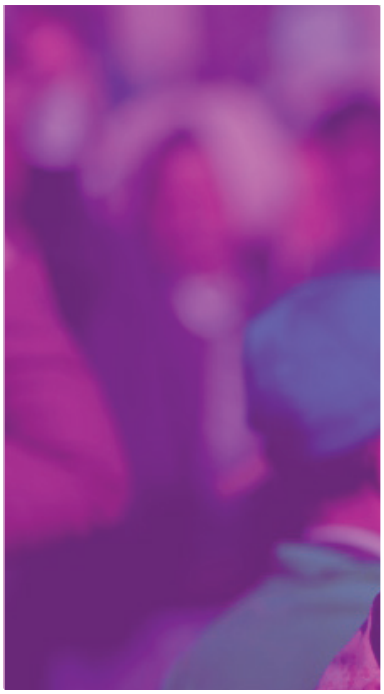





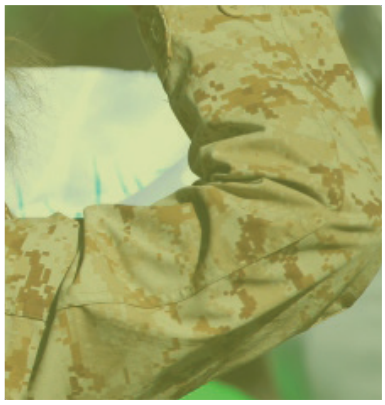

وخمس مقالات علمية. ونحن نعتمد هذه الأرقام على أنها مؤشرات إحصائية تبين مستوى الإنتاج السوسيولوجي اليمني كمّيا. كما نأخذ في مقالنا بعين الاعتبار الملاحظة الأمبريقية[٩]، وعددا من المقابلات التي أجريناها مع أساتذة السوسيولوجيا في كل من جامعات عدن وتعز وصنعاء.

ألقت هيمنة تفاعلات الحقل السياسي بظلال سلبية على نشأة الحقل السوسيولوجي اليميني الأكاديمي وحكمت توجّهاته وفق تقلب أزمات النخب السياسية الحاكمة وممارسات أعوانها

ثانيا: ملامح نشوء الحقل السوسيولوجي اليمني

يعدّ اليمن من أقلّ بلدان العالم نشراً وإنتاجاً للمعرفة في مختلف العلوم التطبيقية والإنسانية، ليس على المستوى الكمّي فحسب، بل وكذلك من حيث ضعف المحتوى العلمي الأشمل[١٠]. وليست هذه السمة حصرية بالنسبة إلى الحقل الأكاديمي والبحثي اليمني، بل هي شاملة لذلك الحقل على المستوى العربي بشكلٍ عام، إذ «يتسم بتدني إنتاجه من البحث العلمي، وكذلك سوء توظيف نتائجه» وغياب الاتصال والتواصل الفعال بين المجتمع العلمي العربي والعالمي.

٩- تمثل عملنا الميداني الذي خصصناه لإعداد هذه الورقة في مراجعة إحصائيات التمدرس السوسيولوجي في مستويي الإجازة والماستر بمختلف جامعات اليمن، وذلك بداية بتسعينيات القرن الفارط ووصولا إلى أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة. ومن جهة ثانية، تواصلنا مع عدد من الفاعلين في الحقل الأكاديمي من أساتذة علم الاجتماع في جامعتي صنعاء وعدن في مقابلات تناولت سياسات التعليم والبحث العلمي والتنمية المستدامة. كما أجرينا بعض المقابلات مع طلاب دكتوراه. وقد أنجزنا عملنا الميداني هذا خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧

١٠- فوزي أيوب، تقويم إنتاج المعرفة التربوية في البلدان العربية: تطبيق على مضمون عينة من الأدبيات التربوية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ٢٠٠٨ ص٢٢

وبالفعل لا يوجد بلد عربي واحد عضو في أيّ من مراكز البحث العلمي العالمية، على عكس الدول المتقدمة أو البلدان التي لحقت بها»[١١]. إلا أن اليمن أكثر تدنّياً من هذا المستوى العربي المتردي، لأنه محكوم بضعف الاستقرار السياسي المستديم والتدني طويل الأمد لمؤشرات التنمية البشرية، ...إلخ. ومن بين مؤشرات ذلك، عدم الانفتاح على النشاط البحثي العالمي، وضعف العلاقات مع منتج العلوم الاجتماعية العالمية، وندرة الأطر المؤسسية المدنية التي تجمع متخصصين في السوسيولوجيا[١٢] باعتبارها أطراً منظمة لجهودهم ومهتمة بشؤونهم البحثية وآلية للتواصل مع الأطر والفضاءات البحثية العالمية، حيث تغيب مثل هذه الأطر في كلّ أقسام السوسيولوجيا في جامعات البلاد (عدن، تعز، حضرموت). ولذلك من العسير أن نتحدث عن حقل سوسيولوجي يمني خارج الإطار الأكاديمي. ولذلك، فإنّنا نركز نظرنا على الجامعة اليمنية.

نشأت السوسيولوجيا الأكاديمية اليمنية بالتوازي مع الفلسفة الأكاديمية في منتصف سبعينيات القرن المنصرم. وفي جامعة صنعاء، أسهمت كفاءات محلية وعربية في تأسيس قسم لعلم الاجتماع، وطورت برامجه ومساقاته منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي. وفي ظل الحكم الشمولي ذي التوجهات اليسارية في جنوب اليمن، تأسّس قسمان لعلم الاجتماع في جامعة عدن؛ أحدهما ملحق بكلية التربية، وذلك في سبعينيات القرن الماضي، والآخر تابع كلية الآداب في منتصف تسعينيات القرن الماضي بفعل جهود أكاديمية فردية[١٣]، كما أن قسم علم الاجتماع بجامعة تعز تأسس بإسهام جهود أكاديمية فردية أوائل تسعينيات القرن الماضي(١٩٩٢). وقد تم ذلك التأسيس، رغم مجابهة الجهود العاملة عليه لصعوبات راوحت بين «الاعتقال» وأساليب التعطيل البيروقراطية التي كان يتعمدها أعوان الدولة العميقة على المستوى الجهوي من أمنيين وقوى متأسلمة سلفية ووهابية، وهي القوى التي عملت على تنميط السوسيولوجيا بالإيهام بتبعيتها ‹للفكر الماركسي الإلحادي›[١٤]. ثم انضاف قسم علم الاجتماع والفلسفة في جامعة حضرموت. وحاليا، ليست لجميع هذه الأقسام برامج دكتوراه ما عدا قسم الاجتماع في جامعة صنعاء، كما أن برامج الماجستير ليست موجودة إلا في جامعتي صنعاء وعدن.

ومما يمكن تسجيله، تراجع معدلات التمدرس في المساقات السوسيولوجية، حيث بلغ عدد الخريجين من أقسام السوسيولوجيا للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ (١٥٠) خريجاً نسبة ٧٠٪ منهم من الذكور[١٥].



تفتقر أهم مؤسسة أكاديمية في البلاد، وهي جامعة صنعاء إلى التكنولوجيا الافتراضية، وهو ما يسهم في استشراء عدم الاكتراث بالبحث العلمي

١١- أنطوان زحلان، "حالة العلم والتقانة في البلدان العربية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، العدد (٤٣٦)، ص٥٧

١٢- محمد بامية، العلوم الاجتماعية في العالم العربي. أشكال الحضور، بيروت، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠١٥م، ص٣١-٣٧

١٣- توفيق سلطان، اتجاهات البحث في رسائل الدكتوراه حول المجتمع اليمني رسائل الجامعات اليمنية والجامعات الدولية، بحث مقدم للقاء الإقليمي الثاني حول جودة رسائل الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، من تنظيم منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية (تونس)، والمكتب الإقليمي لمؤسسة فورد، تونس سبتمبر - أيلول٢٠١٧ (مرقون).

١٤- مقابلة مع مؤسس القسم، البروفيسور عمر اسحاق، تاريخ ٦-١٢-٢٠١٧

١٥- رئاسة الوزراء المجلس الأعلى لتخطيط التعليم الأمانة العامة، مؤسرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة للعام ٢٠١٣-٢٠١٤، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم الأمانة العامة، صنعاء، أغسطس ٢٠١٤، ص٢١٤



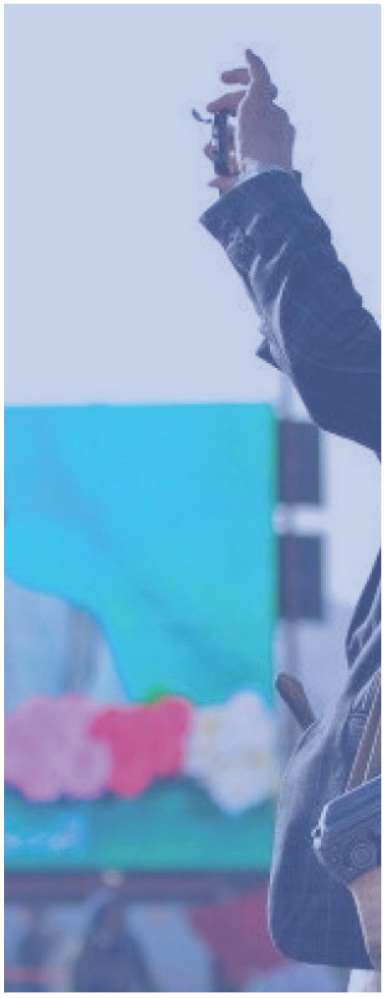



إن غياب سياسة بحث علمي مبنية استراتيجيًا، يضع قسمي السوسيولوجيا في الجامعتين اليمنيتين، والمؤطرين القائمين عليهما، تحت وطأة النزوع إلى توخي الاعتباطية والمزاجية في تحديد المواضيع المدروسة وتوجيهها

ولا ترتبط هذه المخرجات باحتياجات البنية السوسيو- تنموية اليمنية، إذ كثيرا ما يذهب الخريجون إلى سوق البطالة، وإذا توافرت لهم أحياناً فرص الشغل، فتكون فرصا ترتبط بمهن لا تمت بصلة لتكوينهم العلمي. وعلى سبيل المثال قلّما يشتغل من يوظّفون منهم بالمؤسسات التعليمية في الاعتناء بمهام الأخصائي الاجتماعي لعدم توفر درجات وظيفية تندرج ضمن تلك المسميات وعدم استيعاب أهمية دورهم من قبل قيادات المؤسسات التعليمية - أو المؤسسات الأخرى- بل يعملون باعتبارهم مدرسين لمساقات في غير ما أعدوا من أجله.

إن ما يستفاد من هذا العرض التاريخي السريع أن نشأة السوسيولوجيا في اليمن لم تكن وليدة أوضاع مجتمعية حفّزته ودعت إليه. وفضلا عن ذلك، ألقت هيمنة تفاعلات الحقل السياسي بظلال سلبية على نشأة الحقل السوسيولوجي اليميني الأكاديمي، وحكمت توجّهاته وفق تقلب أزمات النخب السياسية الحاكمة وممارسات أعوانها.

ثالثاً: أطر سوسيولوجية بين التشكل والإخفاق

وجدت جمعية واحدة ذات اهتمام سوسيولوجي في صنعاء بمسمى «جمعية الاجتماع والفلسفة»- سبق وأن كنتُ عضواً فيها- سرعان ما تم إفشالها نتيجة صراع الأعوان السياسيين المنضوين فيها، صراعاً أيديولوجيا، وكذلك بسبب تغلغل نفوذ أعوان النخبة الأمنيين المتدثرين بالطابع الأكاديمي. كان الهدف المسكوت عنه في محاولات الإفشال هذه، نفاذ سياسة الاحتواء وثقافة التعطيل السائدة تُجاه أي أُطر أو قيادات أو نخب أو كفاءات أو مهارات لا تدين بتوجهات الفاعلين السياسيين المهيمنين على مختلف الحقول الاجتماعية. تلك هي النسخة اليمينة من «قوانين حقل القوة والصراع والتفاعل بين الأفراد أو الأعوان ضمنه بغية الحصول على مواقع وأمكنة»[١٦]. لقد تمظهر ذلك الصراع في منافسة على القيادة الإدارية للجمعية وكذا من خلال تمثل ثقافة النخب الحاكمة التي جذرتها صلبَ النسق الثقافي العام للممارسات الاجتماعي، وذلك بفاعل تعليمي وإعلامي وثقافي مؤدلج. وصار هدف الكثيرين إثبات الولاء للمتنفذين والتفاني في خدمة تلك الثقافة والعمل على تحقيق مصالح المستفيدين منها. وعلى هذا، تم اختلاق قضايا خلافية لشرعنة تشكيل أطر شكلية رديفة تارة بمسمى الفلسفة وطوراً بمسمى الاجتماع، وفي كلا الحالتين لم يكن لهما جميعاً أيّ دور يذكر في تفعيل البحث العلمي السوسيولوجي والتعاطي مع قضايا البحث والباحثين من خلال إيجاد مجلات معرفية مثلا. وقد أدّى الانقسام إلى إفشال الأطر الثلاثة، الجامع بين الاختصاصين والمنفصلين كل باختصاصه، نظرا لهيمنة السلوك الاعتباطي للأعوان في الفضاء الجامعي والمؤسسي، على الرغم من صبغته العمومية والمدنية. فعند اندفاعهم لخوض المنافسة على قيادة الأطر والمكونات، بيّن المتقدمون إلى تلك المناصب أنهم يفتقرون لرؤية نهضوية تعتمد تطوير البحث والإنتاج العلمي وتعزيز التواصل وتقوية التشبيك مع مكونات الفضاء العلمي المحلي والإقليمي والعالمي من جهة، ومع مكونات الفضاء العمومي اليمني عامة من جهة ثانية.

وعلى سبيل المثال، تفتقر أهم مؤسسة أكاديمية في البلاد، وهي جامعة صنعاء إلى التكنولوجيا الافتراضية، وهو ما يسهم في استشراء عدم الاكتراث بالبحث العلمي، سيما وأن غالبية الأساتذة يعملون بأعمال إضافية على غرار التدريس في الجامعات الخاصة، وأنهم لا يجيدون أيّ لسان أجنبي قد يمكّنهم من الاطّلاع على الجديد والتّواصل مع نظرائهم العرب وغير العرب ضمن الأطر العلمية والمؤسسية للاستفادة العلمية والمعرفية والإسهام بالمعرفة الكونية.

وقد ألقت كل هذه الظروف بظلالها على القدرات الإنتاجية للمعرفة السوسيولوجية اليمنية.

١٦- جان فرنسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كتورة، دار كلمة للنشر والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبو ظبي وبيروت، ٢٠٠٩م، ص ٣٥٣

رابعاً: واقع الإنتاج السوسيولوجي

يمكننا تصنيف الإنتاج العلمي عبر محورين؛ المحور الأول يتمثل في المنتج الرسائلي للباحثين، بينما يستشف الثاني منتج أساتذة السوسيولوجيا:

جدول رقم ١: الإنتاج السوسيولوجي اليمني (رسائل الماجستير في جامعتي صنعاء وعدن)

الجامعة/ النوع	ذكر	أنثى	الإجمالي
عدن	١٩	٢٥	٤٤
صنعاء	٣٩	٢١	٦٠
الإجمالي	٥٨	٤٦	١٠٤
النسبة٪	٥٦٪	٤٤٪	١٠٠٪

المصدر: تجميع إحصائي خاص من مصادر إدارية مختلفة

تظهر الإحصائيات وفقاً للجدول، أن عدد رسائل الماجستير المنجزة في جامعتي صنعاء وعدن حتى عام ٢٠١٤ بلغ (١٠٤) رسالة، توزعت حسب جنس من أنجزها إلى ٥٦٪ ذكوراً، و٤٤٪ إناثاً. أما من حيث التوزيع المكاني، فيتبين أن جامعة صنعاء حازت نسبة ٥٧،٧٠٪ من مجمل إنتاج رسائل الماجستير في حين أنجز طلبة جامعة عدم ما قدره ٤٢،٣٠٪ من رسائل الماجستير. ويرجع سبق جامعة صنعاء إلى أقدميتها بالعمل في مساق الدراسات العليا بماجستير سوسيولوجيا؛ وذلك منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، إذ كان تاريخ منح أول درجة ماجستير في علم الاجتماع بها عام ١٩٩٩، في حين افتتح مساق الماجستير في جامعة عدن أوائل الالفية الثالثة، فمنحت أول درجة ماجستير في علم الاجتماع بها في العام ٢٠٠٣

جدول رقم ٢: توزيع رسائل ماجستير علم الاجتماع في جامعتي صنعاء وعدن حسب جنس الطالب(ة) في ما بين عام ٢٠٠٦ وما دونه و٢٠٠٧ وما بعده

	٢٠٠٦ وما دون			٢٠٠٧ وما بعد				
الجامعة/ النوع	ذكر	أنثى	الإجمالي	النسبة	ذكور	إناث	الإجمالي	النسبة
عدن	٤	٣	٧	٢٧٪	١٥	٢٢	٣٧	٤٧،٥٪
صنعاء	١٢	٧	١٩	٧٣٪	٢٧	١٤	٤١	٥٢،٥٪
الإجمالي	١٦	١٠	٢٦	١٠٠٪	٤٢	٣٦	٧٨	٧٥٪

المصدر: تجميع إحصائي خاص من مصادر إدارية مختلفة

بالرجوع إلى الجدول، نلاحظ أن نسبة ٧٥٪ من الرسائل المنجزة كانت خلال العشرة أعوام الفاصلة بين ٢٠٠٧ و٢٠١٤، وفي هذا التطور تقلص الفارق بين الجامعتين، حيث مرّ من ربع مقابل ثلاثة أرباع تقريبا خلال الفترة ٢٠٠٦ وما دونها ولفائدة جامعة صنعاء الأقدم، إلى حدود تقارب التناصف بين الجامعتين خلال الفترة ٢٠٠٧ وما بعدها. ومن المهم كذلك، الإشارة حسب الأرقام الواردة بالجدول رقم ٢ إلى تقارب النسب بين الذكور والإناث على المستوى الإجمالي للجامعتين، بل وارتفاع نسبة الإناث من بين الطلبة الذين أنجزوا رسائل ماجستير في علم الاجتماع في جامعة عدن إلى ٥٩،٥٪، مقابل ٤٠،٥٪ للذكور، على خلاف جامعة صنعاء التي لم تسجل فيها الإناث، إلا ما نسبته ٣٤٪ مقابل ٦٦٪ للذكور.

ولئن كانت نسبة الإناث من الطلبة الذين أنجزوا رسائل ماجستير في علم الاجتماع في الجامعتين بدأت تقترب من النصف في الفترة ٢٠٠٧ فما بعد (بالتدقيق ٤٦ ٪)، فيمكن إرجاع التفاوت بين الجامعتين إلى السياق السوسيو ثقافي للبيئة التعليمية. لقد شهدت ولاية عدن تحضراً مبكراً منذُ أربعينيات القرن الفارط إبان الاحتلال البريطاني ما عزّز الوعي الحداثي الداعم للمشاركة النشطة للمرأة في مختلف مجالات الحياة، سيما التعليم والثقافة السياسية لنظام الحكم ذي التوجهات الاشتراكية، تلك التي سادت في جنوب اليمن١٩٧٠-١٩٩٠. وبالمقابل، يمكن رد تدنّي النسبة في العاصمة صنعاء إلى الأنساق الثقافية للبيئة الحاضنة للحقل التعليمي، وهي بيئة مشبعة بالقيم التقليدية ممثلة في التأسلم الأيديولوجي والرجعية السياسية والمحافظة الاجتماعية، وهو ثلاثي مركّب مُساعد على استشراء التخلف.

وفيما يتعلق بتخصص المنتج العلمي السوسيولوجي اليمني في مستوى الماجستير، يلاحظ أنّ نسبة ١٩،٢٥٪ من مجموع ١٠٤ من الرّسائل ركزت على قضايا الأسرة والطفل والمرأة، ويرجع ذلك إلى تعدّد الرسائل التي أنجزتها إناث في كلا الجامعتين بعدد ١٢ رسالة ماجستير في جامعة صنعاء و٨ رسائل ماجستير في جامعة عدن. ومن المهم الإشارة إلى قلة عدد المؤطرين في التخصصات الأخرى وغياب سياسة بحث علمي منظمة. وفي المرتبة الثانية لأكثر التخصصات طرقا، جاء علم الاجتماع التربوي بنسبة ١٣،٥٠٪ بعدد ١٤ رسالة كان نصيب جامعة عدن منها ١٠ ما يمثل ٧١،٥ ٪ من مجموع هذا التخصص. ويعود هذا الارتفاع إلى وجود قسمين تربويين؛ واحد يتبع كلية التربية والآخر ضمن المساقات التعليمية لكلية الآداب. وفي المرتبة الثالثة، تموقعت قضايا علم الاجتماع السياسي بعدد ١٢ رسالة (١١،٥٠٪)، منها ٩ (٧٥ ٪ من هذا التخصص) أنجزت في جامعة صنعاء وغالبية الطلبة الذين أنجزوها من الذكور. ويعود ذلك إلى توافر المؤطرين بتخصص السوسيولوجيا السياسية، إذ يمثلون ما يربو عن ٢٠٪ من أساتذة القسم (ملاحظتي الميدانية الخاصة). وتوزعت بقية النسب على التخصصات السوسيولوجية الأخرى بعدد تسع رسائل في دراسة مشكلات اجتماعية وخمس رسائل لكلٍّ من التنظيم وقضايا السكان، وثلاث رسائل في علوم اجتماع القانون والدين والطب، ورسالة واحدة لكل من علوم اجتماع الثقافة والاقتصاد والأدب، وعلم الاجتماع الجنائي وفقاً للمسمى المتبع في المساق التعليمي.

إن الحقل السوسيولوجي الأكاديمي اليمني جزء لا يتجزأ من الحقل الأكاديمي اليمني العام، الذي يعد حقل صراع ومنافسة

تمثل السوسيولوجيا الأكاديمية اليمنية كتلة هلامية لا تستند إلا إلى رؤية ضبابية، وهي فقيرة الإنتاجية وواهنة الرهانات المستقبلية الواضحة

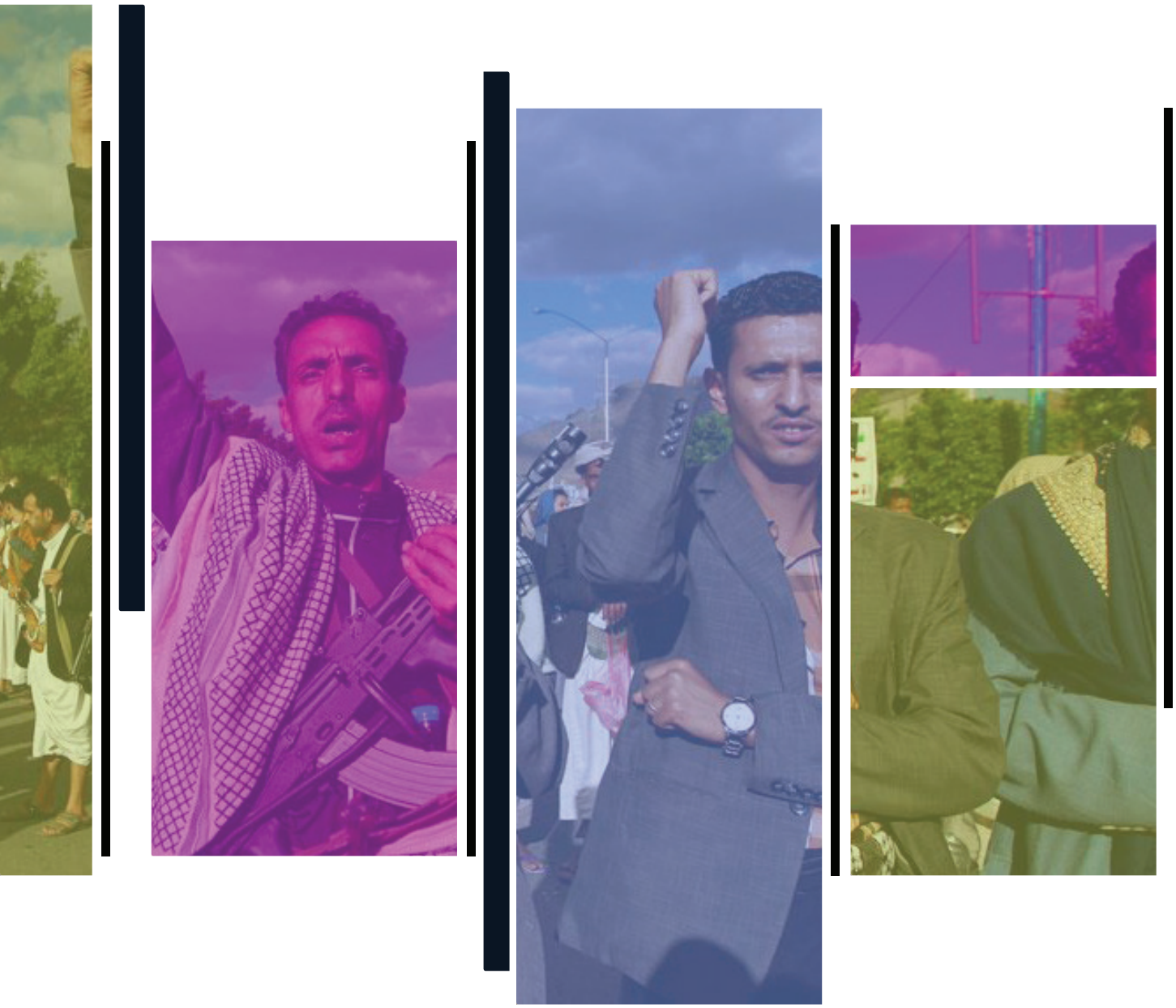

ووفقاً للتراتيب القانونية المنظمة للتأطير في كلا الجامعتين، يسهم المؤطر بشكلٍ أساسي في اختيار موضوع الدراسة، ما عبّرت عنه هيمنة بعض الموضوعات المدروسة وغياب التخصصات الأخرى في كلا الجامعتين. وتغلب على القضايا المدروسة البساطة والتقليدية وقولبة المواضيع بمحاكاة ما سبقها وتغييب القضايا التنموية الملحّة. ويتكرس ذلك في ما لاحظناه من تقارب قضايا المرأة والأسرة على مستوى الإنتاج السوسيولوجي المكرس لها في رسائل الماجستير وكذلك قضايا علم الاجتماع التربوي...إلخ.

إن غياب سياسة بحث علمي مبنية استراتيجيًّا، يضع قسمي السوسيولوجيا في الجامعتين اليمنيتين، والمؤطرين القائمين عليهما، تحت وطأة النزوع إلى توخي الاعتباطية والمزاجية في تحديد المواضيع المدروسة وتوجيهها، وضعف التوجه نحو التجديد، وقلة طرق المواضيع الحديثة ذات المآلات التطبيقية. وبذلك، تصير اللامبالاة بتطور العلم والانغلاق على الذات التخصصية قاعدة للظفر بالتأطير، سيّما مع شح الكفاءات

العلمية في فروع تخصصية بعينها. ويعود هذا الشح وما يرادفه من لا توازن إلى غياب اهتمامات الجهات الرسمية وعدم تخصيص الدرجات الوظيفية اللازمة والتعامل مع من يرغب وتتوافر فيه شروط الولوج إلى الحقل السوسيولوجي الأكاديمي وفق اعتبارات الفرز السياسي الأمني والجهوي المرتبط بالأساس بمدى الولاء للنخب السياسية المهيمنة والحاكمة. ويضاف إلى أسباب غياب التنوع التخصصي وعدم مواكبة الاحتياجات المجتمعية الحقيقية معارضة لوبيات أعوان تلك القوى المهيمنة المتقوقعين داخل الحقل الأكاديمي للتجديد والبحث والإضافة لاعتبارهم ذلك الحقل وسيطرتهم عليه إرثاً مكتسباً، حيث ترفض تلك القوى مجتمعة أو منفردة كل ما يتمايز عن توجّهاتها السياسية والمعرفية في أغلب الأحيان. ومن شأن هذه الاستراتيجيات التعطيلية المتسببة في اختلال التوزيع التخصّصي وانعدام العدالة والإنصاف في معاملة الكادر الأكاديمي أن تمسّ على الأخص الكفاءات التي تمتلك قدرات علمية في مقابل ما يتمتع به الأعوان الموالون للنخب المهيمنة الذين يتم فرضهم بغض النظر عمَّا يتمتعون به من مهارات، أو وجود حاجة أكاديمية حقيقية لهم.

إن الحقل السوسيولوجي الأكاديمي اليمني جزء لا يتجزأ من الحقل الأكاديمي اليمني العام، الذي يعد حقل صراع ومنافسة وفقا للبراديغم البورديوي، حيث تهيمن في الغالب قوى الدولة العميقة على مختلف حقول الفضاء العمومي، لتجعل منه حاضنة لخلق الأنساق المعززة لوجودها والداعمة لبقائها والميسرة لتجددها الذاتي من خلال الاستلاب الثقافي والارتهان المعرفي.

الإنتاج السوسيولوجي الأكاديمي في مستوى أطاريح الدكتوراه:

تبينا من عملنا الميداني والإحصائيات والمعطيات التي حصلنا عليها من خلالها استجواباتنا وتجميعنا للوثائق الإدارية ذات الصلة، أن عدد أطاريح الدكتوراه المنجزة في قسم علم الاجتماع في جامعة صنعاء منذُ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، بلغ ثلاث عشرة (١٣) أطروحة، توزعت على ٢٣٪ منها في علم الاجتماع السياسي، ومثلها في علم الاجتماع العائلي، و١٥٪ لكل قضايا التنمية والمشكلات الاجتماعية، وكانت بقية النسب موزعة بين تخصصات أخرى هي التربوي، والتنظيمي والاقتصادي، بنسبة ٨٪ لكلّ واحد منها. وفضلا عن شحّ الدراسات التي تتطرق إلى قضايا تنموية ملحة، قلّما تجد منها أطروحة جيدة.

وتعد مختلف هذه المعطيات مظاهر للخلل البنيوي الذي تتسم به السوسيولوجيا اليمنية في مستوى الإنتاج الدكتورالي، بل ومن وجهة نظر من شملتهم المقابلات من الأساتذة يتسم الإنتاج العلمي للأساتذة أنفسهم بالضآلة، وغالبيته يتمحور حول العمل على تحصيل المنفعة الذاتية والحصول على الدرجات العلمية. فلقد أظهرت المقابلات التي أجريناها مع أساتذة وطلاب الدكتوراه أن أقسام السوسيولوجيا، وباعتبارها نسقا فرعيا ضمن النسق الكلي في الفضاء الأكاديمي، تفتقر لممارسات تثقيفية وتدريبية أساسية منها القراءة النظرية والمنهجية

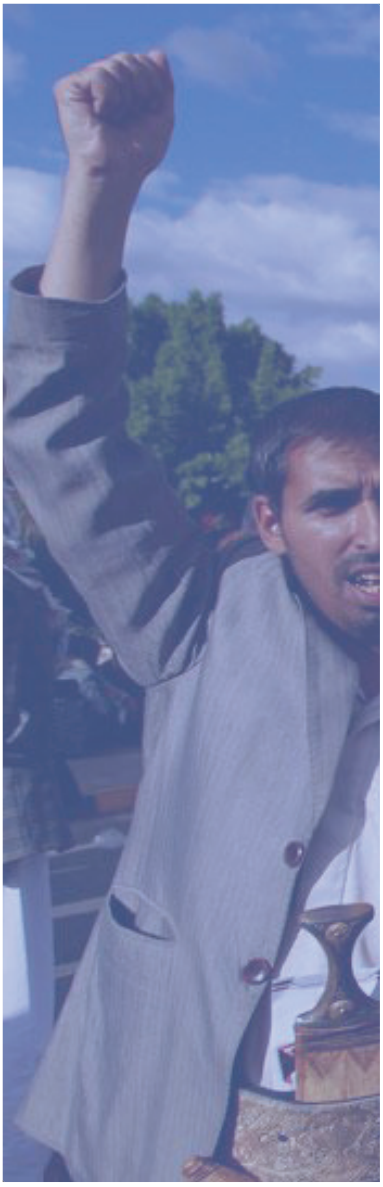

من معوقات الإنتاج السوسيولوجي اليمني الجيد والمواكب لعصره، انعدام الحوكمة المؤسسية التي تضمن استقلالية الحقل الأكاديمي بعيداً عن هيمنة الحقل السياسي

المعمقة، واستشعار المجتمع للقيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية الملحة والتنموية. ويستمر هذا الوضع، على الرغم من الوعي بضعف البنية الداخلية للحقل السوسيولوجي اليمني في مختلف الجامعات، إذ إن معظم أطر أقسام علم الاجتماع فيها من تخصصات مجاورة للعلم السوسيولوجي وليست من صلبه، سيما الأقسام الحديثة، إضافة إلى غياب السياسات البحثية وتناقص التمويل واضطراب تدريب الكفاءات. ويعني ذلك أنه حقل يعسر على فاعليه التحكم في آثار فضائه العمومي الأشمل، وتوجيه ممكناته، وتحديد إجراءات تبدّله وتطوّره وتشكل هويته النسقية.

ويتجسد ذلك في انعدام ديمومة النشاط ونقص نجاعة الإنتاج العلمي. فحسب رؤية من شملتهم المقابلات، يتميز ذلك الإنتاج بالضعف والافتقار للجودة والإبداع والتأصيل المعرفي والتوظيف الأمثل للمنهجيات، حيث لا يرقى إلى مستوى المعرفة السوسيولوجية التي من شأنها أن تعطينا أطراً نظرية يستفاد منها. وقد نتج عن كل هذه السمات ضعف الخطاب السوسيولوجي ومحدودية إبداعيته، حيث غلبت عليه الوصفيات وسرديات المعارف الجاهزة وانعدام المعطيات المحينة، على الرغم من توافر بعض الإنتاج العلمي لدى أفراد قلائل وفق اجتهادهم الفردي وسعيهم الدؤوب لتكريس طموحاتهم في اكتساب تقنيات البحث الحديثة وتنويع مشاركاتهم العلمية.

وتؤدي كل هذه الأعطاب إلى عجز فاعلي الحقل السوسيولوجي الأكاديمي اليمني عن تقبل الطلب الاجتماعي على المعرفة السوسيولوجية، وحسن تدبره من خلال إعادة صياغته داخلياً طبقاً لمبادئ بحثية محددة ومضبوطة ومن ثم تصريفه في مساقات تعليمية عملية تساهم في تغيير تمثلات إطار التدريس والطلاب للسوسيولوجيا ولموقعها من المجتمع ولدورها فيه. نتيجة ذلك هي أن السوسيولوجيا الأكاديمية اليمنية لا تشارك في إنتاج دراسات تعالج مشكلات المجتمع، وهذا الأخير لا يستعين بها، فتنعدم ثقافة التأسيس للبحث العلمي في الوعي الجمعي والمؤسسي، مما يجعل من الحقل السوسيولوجي حقلاً متقوقعاً على ذاته، منغلقا على الحقول المحيطة به في فضائه العمومي الأكاديمي منه والمجتمعي عامة.

وتأسيساً على ما سبق، تمثل السوسيولوجيا الأكاديمية اليمنية كثلة هلامية لا تستند إلا إلى رؤية ضبابية، وهي فقيرة الإنتاجية وواهنة الرهانات المستقبلية الواضحة. وحسب ما أفرزته الملاحظات الميدانية وما رشح من المقابلات الحية وما استقيناه من دراسة المضامين وما عرضته علينا الإحصائيات والمعطيات الكمية يمكننا تقسيم تلك الكتلة إلى أربع مسلكيات سائدة:

الأولى: السلبية والتجاهل الاختياري للذات السوسيولوجية؛ لا يملك كثير من أصحاب هذا الموقف أيّ إنتاج علمي، إذا ما استثنينا أطاريحهم التي اكتسبوا بفضلها لقب دكتور ووظفوا بموجبها، وهم كثيرو السعي وراء المناصب القيادية الإدارية في الحقل الأكاديمي، أو يكتفون بتدريس

مقررات دراسية تعاني مضامينها في مجملها من تقادم محتواها المعرفي، حيث تسهم في تصفيد عقول المتمدرس بأفكار قديمة.

الثانية: التهافت النفعي؛ أصحاب هذا الموقف هم ذوو التوجهات النفعية المادية، فيسعون وراء إنجاز الدراسات السوسيولوجية الممولة من منظمات وجهات دولية من دون مآرب تنموية حقيقية ولا توظيف علمي تطبيقي، حيث لا تخضع إنتاجاتهم إلى الصرامة العلمية السوسيولوجية، بل هي تنجز وفقاً لشروط الجهات المانحة. وعلى ذلك، غالبا ما تكون إنتاجات أصحاب هذه المسلكية موجهة اقتصادياً أو أيديولوجياً، مما يخلّ بأهم مبادئ الموضوعية والحياد والجودة العلمية مع غياب تام للبعد النقدي. وقد يرتبط هذا الإنتاج بأبحاث لا تنجز إلا للحصول على الترقيات المهنية، التي كثيرا ما تحكمها هي نفسها العلاقات الشخصية وتصفية الحسابات بين أعوان الحقل السوسيولوجي.

الثالثة: الانتصار للمعرفة العلمية ذات المنحى التطبيقي؛ أصحاب هذه المسلكية يمثلون نسبة بسيطة من مجموع أعوان الحقل السوسيولوجي، إذ لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وهم ينتجون علماً سوسيولوجيا تطبيقيا يسبر الواقع ويتعاطى معه علمياً، على غرار الدراسات التي اهتمت بالقبيلة والفساد والثأر وأطفال الشوارع والمرأة...إلخ. ولبعض أصحاب هذه المسلكية إسهام في إعداد تقارير التنمية البشرية الخاصة باليمن ومشاركة في صنع خطط التنمية، إضافة إلى بعض الكتابات والأبحاث حول القضايا السياسية والاجتماعية ذات البعد التنموي.

الرابعة: الانتصار للإنتاج السوسيولوجي العمومي؛ أصحاب هذه المسلكية هم الذين يعتنون بالمواضيع الأقل حظوة في الفضاء الأكاديمي السوسيولوجي اليمني ويتأرجح إنتاجهم بين الإنتاج السوسيولوجي المفتوح للعموم والاعتناء بقضايا أدبية وفكرية عامة وبعضهم أكثر اهتماماً بالثقافة الشعبية، ولكن بشيء من البعد عن المضمون السوسيولوجي.









خاتمة:

ضعيفة هي الانعكاسية الاجتماعية للحقل السوسيولوجي الأكاديمي اليمني، وضعيف هو فهم أعوانه لواقع المجتمع اليمني وقضاياه الملحة. وقد ظهرت بعض الكتابات والدراسات في الأعوام العشرة الأخيرة، تكاد تخلو من البعد التطبيقي، وهي لم تخضع للتقويم والصرامة العلميين. وفي ذات السياق، أصبح الفضاء الافتراضي متنفساً معرفيا غير مضبوط ولا منضبط. وتدنت لدى الكثير من الباحثين فاعلية تمثلاتهم للواقع، حيث صاروا لا يملكون تبريرات علمية لضعف فعلهم السوسيولوجي، إذ هم عادة ما يحصرونها في شحّ الإمكانيات المادية. ومن نتائج ذلك، تلاشي فن النقد والتقويم الذاتيين في ظل ضعف العمل الأكاديمي المؤسسي.

ومثلما تبينا ذلك من مراجعتنا التاريخية، لم يؤسّس الحقل السوسيولوجي الأكاديمي اليمني على احتياج علمي وأكاديمي للتعّاطي مع قضايا الواقع وفق فكر ذاتي ذي خصوصية اجتماعية، بل ارتبط في جزء منه بالتبعية للإبستيمولوجيا الماركسية عبر التكوين العلمي لغالبية الجيل الأول من السوسيولوجيين، وفي جزء آخر بالتبعية لاتجاهات نظرية ازدهرت في المجتمعات الغربية الرأسمالية. وبمرور العقود تلاشت أفكار المدرسة الغربية ولم تترك بصمات علمية، إذ إن الجيل الثاني من السوسيولوجيين اليمنيين في الغالب من مخرجات الجامعات العربية وأبعاد فكرهم السوسيولوجي متذبذبة بين كلا المدرستين ومؤطرة على الغالب ضمن الولاءات السياسية. والآن يقع كل ذلك في معترك الصراع الفكري بين القوى السياسية والجهوية والمتأسلمة التي تهيمن على الحقل الأكاديمي في ظل تحالفات اجتماعية-سياسية تحكمها الولاءات التقليدية للنخب المهيمنة وفكرها التقليدي.

وتعكس الإخفاقات العلمية والمعرفية لغالب السوسيولوجيين اليمنيين أزمة بنيوية عميقة ومتداخلة العناصر، ما أثر سلباً في تشكل أطر الحقل السوسيولوجي الأكاديمي اليمني وعطل بناء فواعله العلمية وشوه هندسة إنتاجه المعرفي. ومن مفردات تلك الأزمة، ترسخ التعارض والتنازع بين النظريات والمناهج من دون تمحيصها في دراسات جدية ومجدة، حيث نلاحظ أكثر فأكثر افتقار الأطاريح المنجزة إلى المقاربات المنهجية وحسن توظيفها، مع الاكتفاء بترديد نتف غير مفهومة من النظريات الدوركهايمية والوظيفية والماركسية...إلخ. كما أن من مفردات الأزمة انتفاء فرص الالتقاء والتكامل المنهجيين بتمحيص وتروٍّ، وانعدام العمل البحثي الجماعي المنظم على استنطاق الواقع الاجتماعي اليمني، وغياب المراجعات الفكرية على ضوء تطورات الصراع المجتمعي وتمظهرات الحركات الاجتماعية المعاصرة مثل ما يدفع نحوه الشباب والمرأة والجماعات المذهبية... إلخ.

ولقد تبينا أن معوقات الإنتاج السوسيولوجي تتمثل في ضعف البنية التحتية للحقل الأكاديمي والأقسام العلمية وغياب التجهيزات والمكتبات وتقادم محتواها العلمي والمعرفي. ويعني ذلك أن التغيرات المحلية والكونية في مختلف الأصعدة لا يلاقيها استعداد كاف في اليمن من حيث المعرفة السوسيولوجية الخلاقة ذات القدرة على النفاذ إلى قضايا المجتمع اليمني ومتطلباته الراهنة والمستقبلية.

ومن معوقات الإنتاج السوسيولوجي اليمني الجيد والمواكب لعصره، انعدام الحوكمة المؤسسية التي تضمن استقلالية الحقل الأكاديمي بعيداً عن هيمنة الحقل السياسي وعن سيطرة من على شاكلة القوى التقليدية التي تحط بكلكلها عليه، وعدم تنظيم الشروط العلمية الصارمة في تعيين الأعضاء وتوزيع جهودهم بين التدريس والبحث وتنمية المجتمع، ومأسسة إسهاماتهم العلمية السنوية بما يضمن تشكل مجتمع علمي سوسيولوجي فاعل.

ولذلك على النخب الأكاديمية اليمنية عامة، العمل على واجهتين: أولى تخصص للتأسيس لكل مستلزمات تجويد المعرفة العلمية وثانية تخصص لتجويد الإنتاج العلمي ذاته. وضمن كل هذا، يبرز إنتاج معرفة سوسيولوجية ذات صرامة علمية تتماشى مع قضايا الواقع التنموي المستدام وتوفير فرص التواصل مع الفضاء العلمي المعولم، وتجذير ثقافة البحث العلمي، باعتبارها ضرورات تاريخية ملحة ذات أهمية مركزية.

المصادر والمراجع:

أوّلا: الّتي تمّ ذكرها

- أيوب، فوزي، تقويم إنتاج المعرفة التربوية في البلدان العربية: تطبيق على مضمون عينة من الأدبيات التربوية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ٢٠٠٨
- بورديو، بيير، بعبارة أخرى. محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية، ترجمة احمد حسان، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢
- دورتي، جان فرنسوا، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كتورة، دار كلمة، والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبو ظبي، وبيروت، ٢٠٠٩
- رئاسة الوزراء المجلس الأعلى لتخطيط التعليم الأمانة العامة، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة للعام ٢٠١٣-٢٠١٤، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم الأمانة العامة، صنعاء، أغسطس ٢٠١٤
- زحلان، أنطوان، «حالة العلم والتقانة في البلدان العربية في البلدان العربية»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٣٦)، ٢٠١٥
- سلطان توفيق، «اتجاهات البحث في رسائل الدكتوراه حول المجتمع اليمني. رسائل الجامعات اليمنية والجامعات الدولية، بحث مقدم للقاء الإقليمي الثاني حول جودة الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية (تونس)، سبتمبر- أيلول ٢٠١٧، تونس، بحث مرقون.
- العدوني، عصام، «السوسيولوجيا والمجتمع لدى ألان تورين وبيير بورديو»، إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد(١٢)، ٢٠١٠
- فيريول جيل، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠١١

ثانيا: التي تمّت مراجعتها:

- بامية، محمد، العلوم الاجتماعية في العالم العربي أشكال الحضور، بيروت، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠١٥

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣
- بودون. ر وبرريكو. ف، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦
- حمزاوي سهى، وكواشي سامية، «إشكالية علم الإجماع في الوطن العربي قراءة تحليلية لاعترافات بعض علماء الاجتماع العرب»، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد ٢٨، مارس ٢٠١٧
- شوفالييه ستيفان، وشوفيري وكريستيان، معجم بورديو، ترجمة الزهرة إبراهيم، دمشق، دار النايا للدراسات والنشر، ٢٠١٣
- غيدنز أنتوني، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصُيّاغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥
- محسن، مصطفى، الخطاب السوسيولوجي شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة، الدار البيضاء-المغرب، المركز الثقافي العربي، ٢٠١٥

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث

صدر الآن

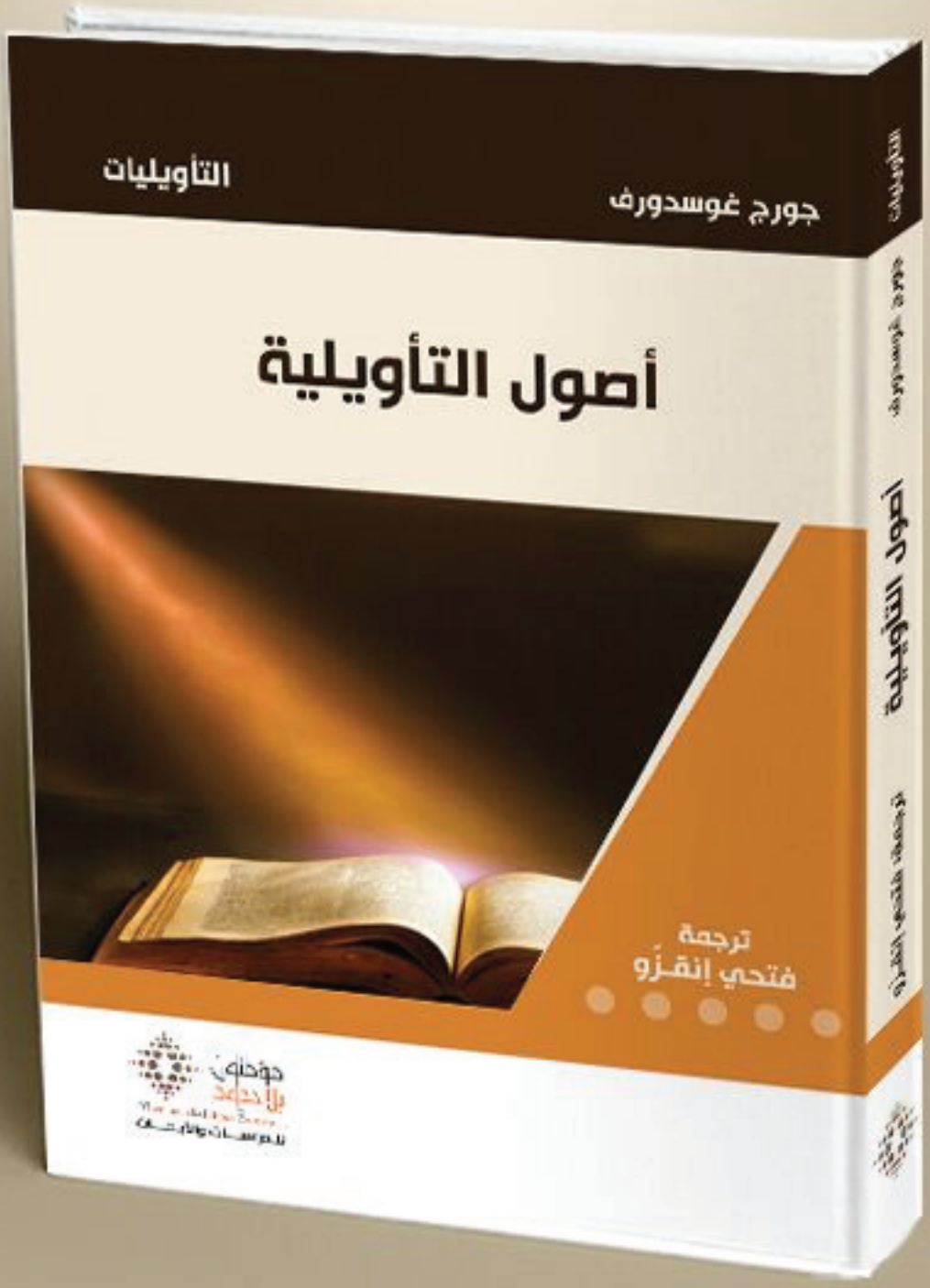

للتصفح على الموقع الإلكتروني للمؤسسة
book.mominoun.com



بقلم:
عثمان واقي
أستاذ علم الاجتماع
بجامعة نواكشوط
العصرية

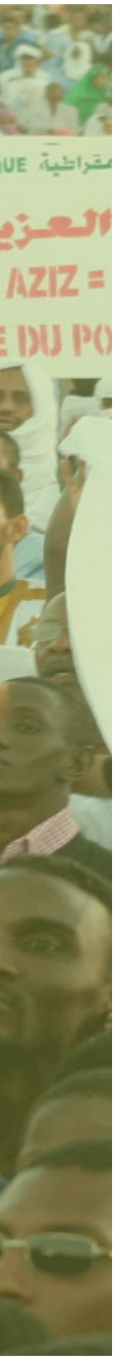







العلوم الاجتماعية في بين الصّعوبات التاريخي



موريتانيا
ة والبحث عن دورٍ فاعلٍ

تقديم

على الرغم من الصّعوبات وعدم الاهتمام، والعديد من التحدّيات الأخرى التي واجهتها العلوم الاجتماعية منذ استقلال موريتانيا عام ١٩٦٠، فإنها شهدت قفزة نوعية على الصعيدين الكمي والكيفي خلال السنوات السبع الأخيرة. وبتزامن مع فجر الثورات العربية (٢٠١٠) بدأت هذه العلوم، وخصوصا علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والإثنولوجيا، تحتلّ مكانة علمية وأكاديمية، بل وإعلامية أعلى منزلة استندت على قدرات المختصين ومهاراتهم في تنوير الرأي العام وتفسير الظواهر الاجتماعية وتحليلها، ومواكبة التغيرات على كل المستويات والطبقات الاجتماعية والميادين.

لكن بعض الأسئلة لا تزال تطرح نفسها في ظلّ كل هذه التوجهات الجديدة للعلوم الاجتماعية، وهي التالية:

١. ما هو الدور الحقيقي الحالي للعلوم الاجتماعية في موريتانيا؟
٢. ما هي الوضعية الحقيقة لهذه العلوم من ناحيتي الأكاديميا والبحث العلمي؟
٣. هل حققت النتائج المرجوة وما هي آفاقها المستقبلية؟

في محاولتنا الإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمدنا البحث الميداني للوصول إلى المعطيات. حصيلة البحث هي خطة جامعة نواكشوط العصرية الاستراتيجية، وخطة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الاستراتيجية، وهما الخطتان اللتان سنعتمد تحليل مضمونهما. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدنا وثائق علمية متخصصة غطت كل ميادين العلوم الاجتماعية في موريتانيا، بالإضافة إلى معطيات كمية حول واقع التدريس والبحث في العلوم الاجتماعية في موريتانيا. وزيادة على هذه المعطيات، تولّينا الاطلاع على عدد من المقالات المنشورة التي اهتمت بوضعية البحث الجامعي في العلوم الاجتماعية في موريتانيا، ودققنا بعض المعطيات من خلال مقابلات أجريناها مع رؤساء مراكز البحث.

أولا: العلوم الاجتماعية في موريتانيا منذ الاستقلال

منذ استقلال موريتانيا عام ١٩٦٠، تولدت لدى النخبة العلمية والباحثين في العلوم الاجتماعية رغبة واسعة للبحث في مجال العلوم الاجتماعية كالتاريخ والمجتمع والاقتصاد والسياسة والقانون والجغرافيا... إلخ. واستمرّ هذا التوجه في الاطراد خلال العقود الخمسة الموالية لتاريخ استقلال موريتانيا وصولا إلى فجر الثورات العربية (٢٠١٠). ويمكن القول بأن وضعية العلوم الاجتماعية في موريتانيا خلال النصف الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من هذا القرن الواحد والعشرين، غير ملائمة لعدة أسباب، نذكر منها خصوصا النقص في تنظيم البحث وتأطير الباحثين، وعدم توجههم إلى القطاعات التنموية ذات العلاقة بالإبداع والتجديد وقضايا المجتمع.

فترة تهميش العلوم الاجتماعية:







ظلت العلوم الاجتماعية خلال عقدين كاملين منذ استقلال موريتانيا في ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٠ تعاني الإهمال والتهميش، فكان الإنتاج العلمي هزيلا، ولم يلق اهتماما يليق بأهميّة تلك العلوم ولا بالمختصين فيها. ولعل السبب الرئيس لهذا التهميش راجع إلى عدم فهم أدوار العلماء الاجتماعيين، وعلى الأخص منهم علماء الاجتماع في تنوير المجتمع وتحسيس أفراده وتوعيتهم حول قضايا مجتمعهم وحول السياسات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد؛ وحتى الطبقة المثقفة، كانت لا ترى دورا للمختصين في العلوم الاجتماعية في تحليل المشكلات الاجتماعية الموريتانية. كما يجب التنبيه إلى أنه خلال تلك الفترة كانت نسبة تمدرس الموريتانيين متدنّية جدّا والأمية منتشرة في شتى شرائحهم السكانية.

على الرغم من الصعوبات، وعدم الاهتمام، شهدت العلوم الاجتماعية منذ استقلال موريتانيا، قفزة نوعية على الصعيدين الكمي والكيفي خلال السنوات السبع الأخيرة

حلّ مؤقت ومنقوص: تأسيس مساقات متخصصة ضمن جامعة نواكشوط

يمكن القول، إن تأسيس جامعة نواكشوط في ١٩٨١ جاء، من بين ما جاء من أجله، لتقويم تدريس العلوم الاجتماعية وتعزيز البحث العلمي فيها، ولكن لم يكن تأسيس جامعة نواكشوط العصرية إلا حلّا مؤقتا لمشكلة انعدام مكانة علمية أو أكاديمية للعلوم الاجتماعية. يعود إنشاء هذه المؤسسة إلى ثلاثة عقود، ورغم التحديات والنواقص فقد شاهدنا في





هـذه الجامعـة إنتاجـا علميـا ثريـا في العلـوم الاجتماعيـة شـمل بحوثـا طلابية تختـم مراحـل الدراسـة في مسـتويي «الليسـانس» و«الماسـتر». أمـا المجـالات العلميـة الـتي شـملتها هـذه البحـوث، فهـي الفلسـفة وعلـم الاجتمـاع والتاريـخ والجغرافيـا وعلـوم إنسـانية مثـل علـوم اللغـة والآداب. مـن جهـة أخـرى، وخـارج نطـاق الدراسـة الجامعيـة ومـا يتعلـق بهـا مـن بحـث علمي مؤسـسي، لـم تكـن هنالـك إرادة سياسـية واضحـة تدفـع بالعلـوم الاجتماعية قدمـا أو تمنحهـا المكانـة اللائقـة بدورهـا. وعـلى ذلـك، ظـل صيـت العلـوم الاجتماعيـة في الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة الموريتانيـة باهتـا ودورهـا في تحسـيس وتنويـر الـرأي العـام حـول قضايـا السـاعة ومنقوصـا. وبـصرف النظـر عـن بعـض الإنجـازات الطفيفـة، ظلـت وضعيـة العلـوم الاجتماعيـة تـراوح مكانهـا حـتى فجـر الثـورات العربيـة في ٢٠١٠

ثانياً: مرحلة جديدة ومنعرج تاريخي

تحويرات قانونية تأسيسية:

ابتـداء مـن ٢٠٠٩، تزايـد الاهتمـام الممنـوح مـن الـرأي العـام ومـن السـلطات العموميـة في موريتانيـا للعلـوم الاجتماعيـة، وانحـسر الإهمـال والأفـكار المسـبقة الـتي كانـت ذائعـة عنهـا. وفي الوقـت نفسـه أخـذت النخبـة السياسـية والثقافيـة الموريتانيـة تفهـم رويـداً رويـدا دور العلـوم الاجتماعيـة في تنويـر الشـعب والتحليـل الدقيـق لبعـض القضايـا والظواهـر والمشـكلات الاجتماعيـة.

وبالمـزاواة مـع ذلـك، شـهدت السـاحة الجامعيـة الموريتانيـة تطـوراً كبـيرا مـن حيـث تنـوع الشُّـعب العلميـة وتعدّدهـا، حيـث دخلـت المؤسسـة الجامعيـة الموريتانيـة ابتـداء مـن ٢٠٠٩ مرحلـة جديـدة. وبالفعـل، لقـد أُنشـئت شـعب جديـدة متخصصـة في العلـوم الاجتماعيـة ضمـن نظـام الإجـازة (سـت سداسـيات (= ثـلاث سـنوات) سـنوات للتكويـن الأسـاس) والماجسـتير (أربـع سداسـيات (= سـنتان) للتكويـن التكميـلي الموجـه نحـو البحـث أو نحـو التطبيـق والمهنيـة) والدكتـوراه (ثـلاث سـنوات بحـث)[١]، نذكـر منهـا علـم الاجتمـاع والتنميـة المسـتدامة وبعـض الشـعب المهنيـة في الاختصاصـات الاقتصاديـة والعلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة.

وفضـلاً عـن ذلـك، جـاءت عـدة مراسـيم قوانـين لتثمـين البحـث وتأطـير الباحثـين في العلـوم الاجتماعيـة وتوجيههـم إلى المواضيـع الـتي تهـم المجتمـع الموريتـاني بكافـة أطيافـه مـن رجـل الشـارع حـتى النخبـة والفاعلـين الاقتصاديـين والسياسـيين والمنظمـات غـير الحكوميـة... إلـخ. فقـد جـاء مرسـوم القانـون رقـم ٢٠٠٩/١٦٤ في ٢٦ أبريـل (نيسـان) ٢٠٠٩، ليحـدد طـرق إنشـاء وتنظيـم المخابـر ووحـدات البحـث في مؤسسـات التعليـم العـالي الموريتانيـة. وإلى جانـب هـذا المرسـوم صـدر قـرار رقـم ٢٠١١/١١٥٩ بتاريـخ ٢٩ مايـو ٢٠١١، ليحـدد معايـير الترشـيح لإنشـاء وحـدة البحـث والمخابـر في مؤسسـات التعليـم العـالي والبحـث العلمـي الموريتانيـة، وانضـاف إلى

بصرف النظر عن بعض الإنجازات الطفيفة، ظلت وضعية العلوم الاجتماعية تراوح مكانها حتى فجر الثورات العربية في ٢٠١٠

١- يعرف هذا النظام المستنسخ عن النظام الأوروبي في تسميته العربية باسم إمد (إ= إجازة، م= ماجستير، د= دكتوراه) وبالمختصرات المقابلة في اللسان الفرنسي LMD. كما يعمد البعض إلى تسميته بعدد سنوات الدراسة فيه فيسميه ٣، ٥، ٨ (٣ عدد سنوات الإجازة، ٥= بإضافة سنتي الماجستير، ٨= بإضافة سنوات الدكتوراه الثلاث).









ذلك قانون ت٠٨٤١ بتاريخ ٢٠ مايو (أيار) ٢٠١٣ والهادف إلى تنظيم مدارس الدكتوراه ولجنة الأخلاقيات المهنية ضمن هذه الهيئات.

قفزة كمية ونوعية في البيئة الحاضنة للبحث العلمي:

على إثر صدور مراسيم القوانين، تم إنشاء الهيئات المختصة في البحث العلمي الاجتماعي في موريتانيا. ومن إجمالي ٥٣ مؤسسة موريتانية ما بين مخابر ووحدات بحث في مختلف الاختصاصات العلمية، نجد أن ٢٦ هيئة لها أنشطة تتعلق بالبحث في ميادين اجتماعية، وذلك في كليتي الآداب والعلوم والإنسانية والقانون والاقتصاد، وكذلك في المدرسة الوطنية للإدارة وفي المدرسة العليا للتعليم، وكلها واقعة في نواكشط. وتؤكد الإحصائيات المتوفرة أن هذه الهيئات تشتمل على اختصاصات متنوعة في العلوم

من إجمالي ٥٣ مؤسسة موريتانية ما بين مخابر ووحدات بحث في مختلف الاختصاصات العلمية، نجد أن ٢٦ هيئة لها أنشطة تتعلق بالبحث في ميادين اجتماعية



الإنسـانية والاجتماعيـة[٢]. وفي كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية بنواكشـوط، تـم إنشـاء مراكـز متخصصـة لدراسـة الثقافـات والظواهـر الثقافيـة وبعـض المشـكلات الاجتماعيـة الـتي تطـرح في المجتمـع الموريتـاني. ونذكـر مـن ضمـن هـذه الهيئـات، المركـز الجامعـي للدراسـات الصحراويـة، الـذي يقـوم بترقيـة البحـث الجامعـي متعـدد الاختصاصـات حـول الفضـاء الصحـراوي الموريتـاني والمجـاور.

وإلى جانـب مؤسسـات البحـث الجامعـي وهياكلـه، تـم أيضـا إنشـاء مراكـز بحـوث مختصـة عـن طريـق باحثـين أو شـخصيات سياسـية لهـا علاقـة بالجامعـة أو بالسـاحة الإعلاميـة الموريتانيتـين؛ مـن بـين هـذه المراكـز، نذكـر مثـلا المركـز الموريتـاني للبحـث والدراسـات في العلـوم الإنسـانية

٢- وزارة التعليم العالي، **الدليل الإحصائي للتعليم العالي في موريتانيا ٢٠١٧**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نواكشوط، ٢٠١٧

(مبـدأ) وكذلـك المركـز المغـاربي للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية. وتتـولّى هـذه المراكـز تنظيـم النـدوات العلميـة والمحـاضرات حـول عـدة مواضيـع اجتماعيـة نسـتعرضها لاحقـاً.

وإلى جانـب التغطيـة الإعلاميـة المكتوبـة للكثـير مـن الأنشـطة الجامعيـة، يمكـن القـول إن المحطـات الإذاعيـة والتلفزيونيـة الموريتانيـة اضطلعـت بـدور بـارز في التحسـيس بـدور مختـصي العلـوم الاجتماعيـة والباحثـين الاجتماعيـين في موريتانيـا، سـواء أكانـت تلـك المحطـات عموميـة أم خاصـة، ومنهـا القنـاة الوطنيـة (الموريتانيـة) وقنـاة السـاحل وقنـاة المرابطـون، وهـي قنـوات تنظـم منـذ ٢٠١٠ حلقـات نقاش أسـبوعية أو يوميـة بـين مختصـين موريتانيـين في العلـوم الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصاديـة، ومنهـم كوكبـة مـن علمـاء الاجتمـاع.

ثالثا: الإنتاج العلمي في العلوم الاجتماعية

تطور الإنتاج البحثي:

يعـدّ الإنتـاج العلمـي العمـود الفقـري لترقيـة العلـوم عمومـا، وهـذا مـا فهمـه العديـد مـن الباحثـين المتخصصـين الموريتانيـين في العلـوم الاجتماعيـة الـتي تعـد مـن أكـثر الاختصاصـات إنتاجـاً ونـشرا عـلى صفحـات المجـلات والدوريـات العلميـة الوطنيـة الموريتانيـة. وحسـب معطيـات الدليـل الإحصـائي للتعليـم العـالي في موريتانيـا الـتي تهـمّ السـنوات القليلـة الماضيـة، كان ٥٥ ٪ مـن المقـالات العلميـة المنشـورة في المجـلات المحّكمـة عـلى المسـتوى الوطـني الموريتـاني في تخصصـات الفلسـفة وعلـم الاجتمـاع والتاريـخ والحضـارة. وحسـب نفـس المصـدر، تعتـبر العلـوم الاجتماعيـة أوسـع انتشـارا مـن العلـوم الطبيعيـة والرياضيـة مـن حيـث كميـة نـشر الكتـب العلميـة. وإلى جانـب هـذا الإنتـاج العلمـي المكتـوب، نظمـت داخـل الوسـط الجامعـي، وعـلى امتـداد السـنوات الأخـيرة، عـدة أنشـطة منهـا اللقـاءات الفكريـة والنـدوات العلميـة والمحـاضرات المختصـة حـول التحديـات الاجتماعيـة المطروحـة عـلى المجتمـع الموريتـاني.

مـن الناحيـة الكميـة، وحسـب المعطيـات الـتي اسـتقيناها مـن المقابـلات الـتي أجريناهـا مـع عـدد مـن مديـري مراكـز البحـوث في مؤسسـات التعليـم العـالي الـتي ذكرناهـا آنفـا[٣] ، لا تقـلّ حصيلـة البحوث الـتي تدخـل ضمـن إعـداد شـهادتي الإجـازة والماسـتر منـذ تحويـر نظـام الدراسـات وتبـني نظـام إمـد (٢٠٠٩) عـن أربعـة آلاف عنـوان تنـدرج ضمـن العلـوم الاجتماعيـة عامـة مـن علـم اجتمـاع وتاريـخ جغرافيـا واقتصاد...إلـخ. ومـن بـين هـذه البحـوث الاجتماعيـة، مـا تمـت مناقشـته في كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية والمدرسـة العليـا للتعليـم العـالي والمدرسـة الوطنيـة للإدارة وكلهـا واقعـة في نواكشـوط. ولجـلّ هـذه البحـوث الأخـيرة خصوصيـة، حيـث هـي ناتجـة عـن التوجـه إلى الميـدان لممارسـة البحـث الإمبريقـي، حيـث إن جلّهـا هُـيِّئ عـلى صيغـة





انصب اهتمام الباحثين الاجتماعيين في موريتانيا، ومنذ أكثر من ثلاثة عقود، على المواضيع ذات الصبغة الاجتماعية المتعلقة ببعض الظواهر التي تمثل تحدّيات كبرى للمجتمع والسلطات وبعض المنظمات الأهلية في موريتانيا

٣- سلسلة مقابلات مع مسؤولي العديد من مراكز البحوث.

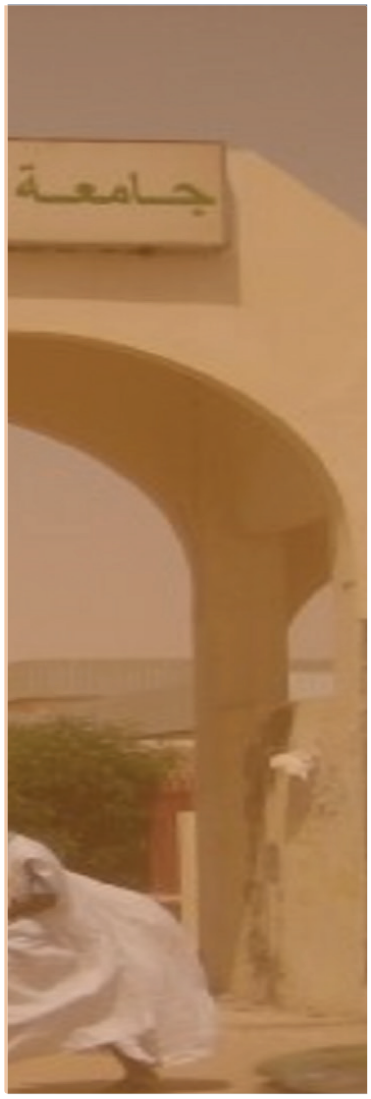





إن العلوم الاجتماعية في موريتانيا دخلت منذ ٢٠٠٩ مرحلة تاريخية جديدة من النواحي القانونية والتنظيمية والأكاديمية والبحثية

مسح ميداني يهم حيّا أو جهة معينة أو شركة أو مجتمعا أو قبيلة في الوسط الحضري أو في الوسط الريفي الموريتانيين[٤].

وفضلا عن ذلك، ونتيجة للقفزتين الكمية والنوعية اللتين شهدتهما مؤسسات البحث، صار بإمكان الجامعة الموريتانية، ومنذ ٢٠١٠، تنظيم ندوات ولقاءات سنوية في المؤسسات العلمية التابعة لها تعالج القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى حياة الموريتانيين. وعلى سبيل المثال، تمّ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنواكشوط من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ تنظيم ١٥ محاضرة و١٧ ندوة علمية اهتمت بالمواضيع والقضايا الاجتماعية ذات الأولوية، وفي ما بين ٢٠١٦ و٢٠١٧ تم تنظيم ١١ محاضرة و٦ ندوات دولية ذات اهتمام اجتماعي. وتدلّ هذه الأرقام على أن ما تمّ تنظيمه من أنشطة علمية خلال العامين الأخيرين يفوق نصف ما تمّ تنظيمه على امتداد ست سنوات.

المواضيع ذات الأهمية الكبرى في البحوث العلمية الاجتماعية:

لقد انصب اهتمام الباحثين الاجتماعيين في موريتانيا، ومنذ أكثر من

٤ حضرت هذا المواضيع ضمن البحوث التي تمت مناقشتها في عدة أقسام ما بين ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٦. إحصاء شخصي.

ثلاثة عقود، على المواضيع ذات الصبغة الاجتماعية المتعلقة ببعض الظواهر التي تمثل تحدّيات كبرى للمجتمع والسلطات وبعض المنظمات الأهلية في موريتانيا. والآن، وبخصوص البحث العلمي الاجتماعي داخل مؤسسات التعليم العالي، يمكن أن نعدّد ما لا يقلّ عن ثلاثة وعشرين هيئة بحث من بين أولوياتها بحث المواضيع المتعلقة بالعلوم والثقافة والتراث في موريتانيا، كما أن جل البحوث المقدمة لإعداد شهادة الإجازة أو الماستر في العلوم الاجتماعية تتناول مواضيع مختلفة ولكنها كلها ذات صبغة اجتماعية بالغة الأهمية بالنسبة إلى المجتمع الموريتاني، ومن بينها ظواهر البطالة والعنف والطلاق والتسرب المدرسي، ومظاهر التغيرات الاجتماعية والهجرة ومشكلات العلاقة بين الدولة والقبيلة، ومسائل علاقة الدين بالمجتمع بالإرهاب...إلخ. ومنذ تركيز نظام إمد، شملت البحوث الاجتماعية التي تمت مناقشتها في المؤسسات الجامعية مالا يقل عن ثمانين موضوعا اجتماعيا له صبغة اجتماعية أو اقتصادية وثقافية وسياسية.

ومنذ ٢٠١٠، وفي الأنشطة العلمية التي لها علاقة بقضايا المجتمع الموريتاني، تنظم الجامعة بمختلف هياكلها بصفة دورية سنوية ندوات تعالج القضايا ذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى المجتمع الموريتاني مثل الوحدة الوطنية، والتنوع الثقافي والمساواة، والتنمية المحلية، والتنمية الاجتماعية، والمجتمع والسياسة. وعموما تطرقت هذه الندوات المتخصصة، والتي يحضر فيها علم الاجتماع بصفة مكثفة، إلى ما لا يقل عن ٤٠ موضوع اجتماعي يتم تناولها على صيغة المحاضرات العلمية أو الندوات النقاشية، وهي تنتظم داخل الحرم الجامعي. وعادة ما تختتم هذه الأنشطة، بعد استكمال المناقشات التي تثيرها، بتوصيات وتقارير تنفيذية يتم إيصالها إلى الجهات المعنية بالقضايا المطروقة، ولاسيما السلطات العمومية والمنظمات المدنية والأحزاب السياسية، سواء أكانت من الأغلبية أم من المعارضة.

وقد جعل المركز الموريتاني للبحث والدراسات في العلوم الإنسانية (مبدأ)، وكذلك المركز المغاربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية مثلا، من أولوية أنشطتهما تنظيم الندوات العلمية والمحاضرات حول الوحدة الوطنية وقضية الرقّ، والصراع بين المعارضة والسلطة، والتحولات الاجتماعية...إلخ ومختلف قضايا الساعة الاجتماعية في المجتمع الموريتاني. ومنذ بداية الثورات العربية ينظم هذان المركزان ومراكز أخرى شبيهة، لقاءات حول القضايا التي تمس الشباب والمشاركة السياسية في موريتانيا، وذلك بهدف استطلاع الرأي العام حول وضعية الشباب وأولوية التحديات التي تواجه هذه الفئة، ولاسيما قضية التشغيل، وهي من القضايا الحارقة بالنسبة إلى المجتمع الموريتاني.

خاتمة

يمكن القول، إن العلوم الاجتماعية في موريتانيا دخلت منذ ٢٠٠٩ مرحلة تاريخية جديدة من النواحي القانونية والتنظيمية والأكاديمية والبحثية. وكان من نتائج هذه التحولات الكبرى التي مسّت مجال العلوم الاجتماعية أن صارت هذه العلوم تحتل أهمية أكبر بكثير مما كانت عليه في البحث العلمي وفي المجالين التربوي والتعليمي. وبالتوازي مع تزامن هذه التحولات مع التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي مست كل الأقطار العربية من دون استثناء تقريبا منذ ٢٠١٠، أصبحت المقررات الدراسية الأكاديمية في علم الاجتماع والأنثربولوجيا ومناهجهما تدرّس لطلبة كل اختصاصات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية (الاقتصاد، القانون، علم التسويق، الآداب، ... إلخ). ومنذ ذلك التاريخ (٢٠١٠)، ازداد اهتمام البحوث الاجتماعية التي تنتظم في سياق هذه المساقات الدراسية الأكاديمية، كما زاد اهتمام الأنشطة العلمية الموازية بالقضايا الاجتماعية العامة التي تمس المجتمع الموريتاني ضمن اهتمام أشمل بما تشهده حياة المجتمعات العربية والإفريقية من تحولات تاريخية كبرى، كما يجب أن نذكر بأن المختصين الموريتانيين في علم الاجتماع، يقومون بدور مهم في الدراسات متعددة الاختصاصات، التي يتم إعدادها من طرف مكاتب الاستشارات أو بعض المنظمات الدولية والمحلية في موريتانيا.

أما في ما هو خارج عن المجال الأكاديمي البحت، فقد ازدادت معدلات ظهور المختصين في العلوم الاجتماعية في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية عارضين وجهات نظرهم وباسطين تحاليلهم، ومستخدمين خبراتهم في تناول قضايا المجتمع بالعرض والتحليل والتفسير، ليُفْهِموا المواطنين والصحفيين والمسؤولين السياسيين والإداريين وغيرهم المشاكل والتحديات المطروحة في المجال، وبذلك ينهض بدوره الساعي إلى تنوير الرأي العام، واطلاعه على وجهة نظر المختص.



قائمة المراجع:

١. ABDALLAHI – KHODJA, K., SADEGH, I., KEBAD, I. Éléments d'une stratégie d'action pour la relance de l'industrialisation en Mauritanie. PNUD – ONUDI, Juin ٥٥ ,٢٠٠٣ pages. http://www.un.mr/publications/ind-khodja-rapport.pdf

٢. Direction des Projets Education Formation, Programme National de Développement du Système Educatif II, Plan d'action triennal (٢٠١٤-٢٠١٢), Mai ١٣٤ ,٢٠١١ pages. file:///C: /Users/lenovo/Downloads/-٢٠١١Mauritania-Education-Sector-Plan.pdf

٣. Université de Nouakchott Al Asriya (UNA), Plan Stratégique (٢١٢١-٢٠١٧). http://www.una.mr/sites/default/files/PlanStrategique٢٠٢٠١٧٢٠٢٠٪.pdf

٤. Université de Nouakchott Al Asriya, Plan Stratégique de la faculté des Lettres et des Sciences Humaines (٢٠٢١-٢٠١٧). Août ٢٠١٦

٥. Université des Sciences, de Technologies et de Médicine - Comité de Pilotage, Rapport d'autoévaluation de l'Université des Sciences, de Technologie et de Médecine (USTM) et ses composantes (FST, FM, et IUP), ٦١pages.







بقلم:
د. عبدالرحمن الشقير
أكاديمي وباحث سعودي

الوضع الرّاهن لعلم الاجـ في السعودية وآفاقه

يعدّ المجتمع السعودي من أخصب المجتمعات التي تشهد تغيرات سريعة وعميقة بشكل يستهوي مراكز البحوث والجامعات والصحف والقنوات العالمية ويدفعها إلى دراسته؛ وخاصة في مستوى تغير القيم الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن أشبّه المجتمع السعودي، مع الفارق، بمجتمع مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية بداية القرن العشرين من حيث سرعة التغير الاجتماعي والاقتصادي والحضري، ويصح تسجيل سرعة التغير وعمقه في المجتمع السعودي على الأخص، بعد كل أزمة تمرّ بها الأمة أو المحيط المباشر الذي يتفاعل معه المجتمع السعودي، ومن ذلك ما بعد ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١، وسقوط بغداد عام ٢٠٠٣، وثورات الشعوب في «الربيع العربي» عام ٢٠١١

على هذه الخلفية، يتضمن هذا العرض وصفاً تاريخياً، يمتدّ إلى نحو مئتي عام منذ الآن، بهدف التعريف ببدايات علم الاجتماع في السعودية. وسوف يتم ذلك من خلال وصف مزاج الملامح الكبرى لبدايات علم الاجتماع في السعودية وتطوراته الأولى، وبالاعتماد على بعض المراجع، والملاحظات الشخصية، نتيجة لعملي مستشاراً في عدد من المراكز البحثية، ثم رئيساً لمركز دراسات خاص، ومن لقاءات مع أكاديميين ومسؤولين حكوميين تعاملوا مع الدراسات الاجتماعية. وفي قسم ثان، أخلص إلى التعريف بمظاهر ما أعتبره أزمة في علم الاجتماع في السعودية؛ وذلك من خلال مواكبة عمل الجامعات ذات الصلة ومراكز البحث الاجتماعي وأدائها في نشر المعرفة العلمية الاجتماعية ومساهمتها في فهم المجتمع وتفسير تغيراته.



تماع

يعدّ المجتمع السعودي من أخصب المجتمعات التي تشهد تغيرات سريعة وعميقة بشكل يستهوي مراكز البحوث والجامعات

أولاً: بواكير الدراسات الاجتماعية في السعودية

يمكن القول إن بواكير الدراسات الاجتماعية في السعودية ذات مصدرين أساسيين؛ كلاهما من خارج المجتمع السعودي، وهما الاستشراق الكلاسيكي والاستشراق الجديد.

١- الاستشراق الكلاسيكي:

قدّم المستشرقون والرحالة والمبعوثون السياسيون معلومات مهمة عن المجتمع السعودي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكانت بالأخص معلومات إثنوغرافية وأنثروبولوجية. وتعدّ رحلة الإيطالي فارتيما المعروف بالحاج يونس المصري، إلى بلاد الشرق بما فيه الحجاز بين عامي (١٥٠٣-١٥٠٩) أقدم رحلة أوروبية، ولكن التحول الكبير في تعاطي الرحالة الأوروبيين مع السعودية كان في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي؛ وذلك في اتجاه تعمق أكبر في دراسة المجتمع. ويعود ذلك التحول إلى رغبة بلدان غربية كثيرة في اكتشاف الشرق، وإلى





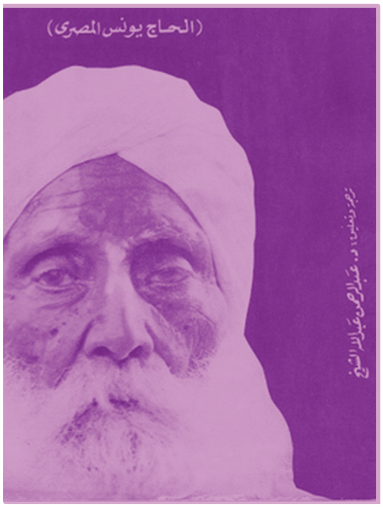

سبب آخر هو ظهور الدّعوة السلفية على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب وقيام الدولة السعودية الأولى. لقد توجه رحالة تلك الفترة الذين زاروا السعودية إلى وصف المجتمع وعاداته ونظمه وقيمه، وكذلك البلدان (المدن والقرى) من النواحي المعمارية من حيث التخطيط، والرفع المساحي. وامتدت هذه الرحلات بشكل منظم بين عامي ١٧٦١ حتى ١٩٦٠ إذ تبدأ، حسب تقديري، بنيبور وتنتهي بوفاة فيلبي.

وبالفعل، كان من رواد هذا الاتجاه الرحالة الدنماركي كارستن نيبور Carsten Niebuhr (١٧٣٣- ١٨١٥)، إذ زار الحجاز والجنوب ضمن فريق علمي عام ١٧٦١، وهو أول من زار جزيرة العرب، ووصف الرحالة الإثنوغرافي المجتمع وعاداته ومذاهبه الدينية، وأشار إلى الدعوة الوهابية في بداية نشأتها، وترجمت رحلته بعنوان: «رحلات إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلدان أخرى مجاورة لها». أما الرحالة البريطاني وليم بلجريف William Palgrave (١٨٢٦-١٨٨٨)، فقد زار كثيرًا من البلدان التي تقع الآن شمال المملكة ووسطها، وتنقل فيها عاما كاملا، ثم أصدر كتابا تُرجم إلى العربية بعنوان: «وسط الجزيرة العربية وشرقها». ويعد الرحالة البريطاني جو فيلبي John Phillby (١٨٨٥- ١٩٦٠) أشهر رحالة زار المملكة، وقد بدأ حياته بوصفه ضابط مخابرات مهمته إقناع الحكومات العربية بالتخلي عن الدولة العثمانية وبناء علاقات مع بريطانيا، وقد أولع باستكشاف جزيرة العرب، وكتب حولها أكثر من ثلاثة عشر كتاباً، من أشهرها «قلب الجزيرة العربية». ومن أواخر كتبه «أربعون عاماً في البرية». وإلى جانب من ذكرنا، يوجد رحالة غربيون كثر، من أمثال: داوتي، وسادلير، وبوركهارت، ويمكن تتبع أكثرهم في كتب مترجمة، مثل «الرحالة الغربيون في الجزيرة العربية» لروبن بدول Robin Bidwell، و«اكتشاف جزيرة العرب» لجاكلين بيرين، و«مسيحيون في مكة» لأوغست رالي.

وتمثل المادة العلمية التي خلفها لنا هؤلاء الرحالة الوصافون الإثنوغرافيون الذين أدلى البعض منهم بتحاليل أنثروبولوجية مهمة، مادة تاريخية واجتماعية غنية ودسمة، يمكن من خلالها تتبع تطور المجتمع السعودي وتبدل قيمه وعاداته في الكثير من الموضوعات، ومنها تأثير الدين في سلوك الناس، وخصوصيات مجتمع الحجاز، وحركة الأسواق، وأشكال الأزياء، ومجال حياة المرأة، وكيفية قبول

إن بواكير الدراسات الاجتماعية في السعودية ذات مصدرين أساسيين، كلاهما من خارج المجتمع السعودي، وهما الاستشراق الكلاسيكي والاستشراق الجديد







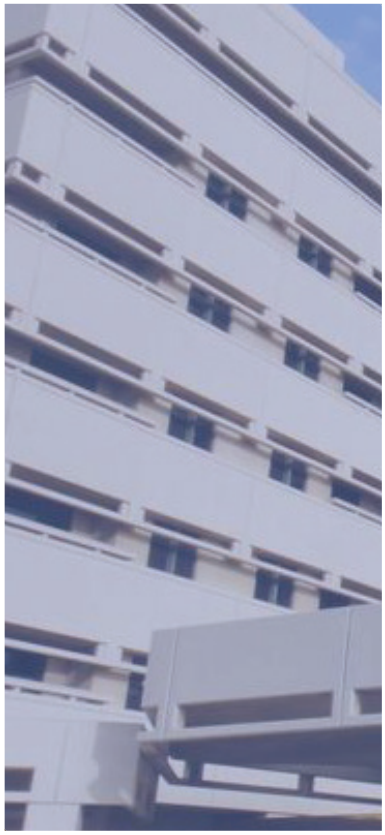

إن واقع ضمور علم الاجتماع ضمن التدريس الجامعي يلفت الانتباه إلى تهميشه في الجامعات الحكومية الأساسية و«عدم جاذبيته» في الجامعات الحكومية الناشئة

الآخر، وحياة البادية. ومن المعلوم أن من أهم الدراسات النقدية لهذا الاستشراق الكلاسيكي كتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد.

٢- الاستشراق الجديد:

يمكن التأريخ لتحول الخطاب الاستشراقي بما بعد عام ١٩٦٠. ويمكن قراءة ذلك التحول بالانتقال من استقاء المعرفة بالشرق من تقارير الرحالة والمبعوثين، إلى استقائها على نمطين جديدين؛ أما النمط الأول، فهو ما تقوم به مراكز الدراسات الفكرية (Think Tank)، والصحف الكبيرة التي تعنى بمجتمعات الشرق الأوسط عامة، وقد استقطب البعض منها مفكرين وخبراء لإجراء دراسات عن المملكة السعودية. ومن آخر الدراسات التي صدرت فيما يخص «الربيع العربي»، دراسة تبحث في القيم التي منعت المجتمع السعودي من الثورات، وهو السؤال ذاته الذي طُرح حول الشعب البريطاني أثناء ثورات الشعوب الأوروبية، وهي دراسة وجدت أن القيم الدينية هي السبب الأكثر ترجيحاً. وفضلا عن ذلك، يمكن تسجيل دراسات وتقارير صحفية حديثة تبحث في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت في المملكة بين عامي (٢٠١٥-٢٠١٧).

أما النمط الثاني، فهو ما يقوم به الأكاديميون الذين ينتمون إلى

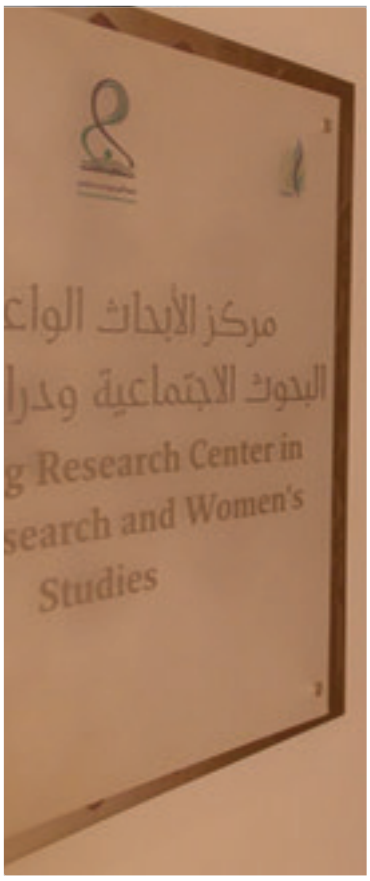



في بداية ثمانينيات القرن العشرين، نفذت وزارة التعليم العالي وبعض الجامعات مشروعها الثاني من خلال برامج ابتعاث لخريجيها، ليكونوا طليعة الأكاديميين المؤهلين بدرجات الدكتوراه من أمريكا وبريطانيا

بلدان غربية، أو طلاب الدراسات العليا، والموظفون الخبراء الذين تركزت أطروحاتهم للماجستير والدكتوراه على المجتمع السعودي. وقد كانت تلك الدراسات قد بدأت بالدراسات التاريخية لمحاولة فهم المذهب الوهابي وتأثيره، وأول أطروحة دكتوراه اطلعتُ عليها في هذا السياق، كانت بعنوان: «الإخوان السعوديون في عقدين ١٩١٠- ١٩٣٠» أنجزها جون حبيب عام ١٩٧٧، ويقصد بالإخوان جماعة دينية متشددة انتهت، كانت تتمثل «إخوان من طاع الله»، وليست جماعة الإخوان المسلمين الحزب المعروف. وفي فترة لاحقة، توسعت الدراسات التي افتتحت الاستشراق الجديد، لتشمل الدراسات الاجتماعية والحياة العامة من خلال إشكالات تهمّ الشباب، والمرأة، والثقافات الفرعية، والعرقيات، والأنساب، أو العادات، والجماعات الدينية. وما تزال تلك الدراسات مستمرة حتى الآن، وقد ترجمت منها بعض الأطروحات إلى اللغة العربية.

ثانياً: علم الاجتماع المؤسسي

في عام ١٤٤١هـ/ ٢٠٢١، سوف يبلغ عمر علم الاجتماع الأكاديمي في السعودية خمسين عاماً. ويعد الحقل العلمي الاجتماعي السعودي من أهم الحقول العلمية وأكثرها انتشاراً. وفي المستوى المؤسساتي، يمكن أن نعد من بين مكونات ذلك الحقل أقسام علم الاجتماع بالجامعات، والمراكز البحثية المتخصصة، والجمعيات العلمية، والكراسي العلمية، وجملة من الوظائف التخصصية المنبثة في هياكل الدولة وإداراتها ومصالحها.

جدول وحيد: أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية

الجامعة	القسم	الكلية التي يتبع لها القسم	البكالوريوس	الماجستير	الدكتوراه
الملك سعود	الدراسات الاجتماعية	كلية الآداب	افتتح ١٣٩١هـ/ ١٩٧١	افتتح ١٣٩٩هـ/١٩٧٩	افتتح ١٤١٨هـ/١٩٩٨
جامعة الملك عبد العزيز	علم الاجتماع	كلية الآداب والعلوم الإنسانية	افتتح ١٣٩٥هـ/١٩٧٥	افتتح ١٤٠١هـ/١٩٨١	افتتح ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣
الإمام محمد بن سعود	الاجتماع والخدمة الاجتماعية	كلية العلوم الاجتماعية	يوجد	يوجد	يوجد
القصيم	الاجتماع والخدمة الاجتماعية	الكليات العربية والاجتماعية	افتتح ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣	يوجد	يوجد
الملك فيصل	الدراسات الاجتماعية شعبة علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	الآداب	يوجد	يوجد	لا يوجد
الإمام عبد الرحمن بن فيصل	علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية للبنات فقط	كلية الآداب	افتتح ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٢	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: مواقع الجامعات السعودية على النت

١- أقسام علم الاجتماع في الجامعات:

تأسّس أول قسم رسمي للدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود عام ١٣٩١هـ (١٩٧١)، وبدأت الدراسة فيه بعد سنتين خلال العام الجامعي ٩٣/ ١٣٩٤هـ. وقد كانت بداية الأقسام الاجتماعية قوية، إذ ضمت أساتذة سعوديين بارزين منتجين للمعرفة العلمية، مثل الدكاترة أبو بكر باقادر، وسعد الصويان (أنثروبولوجي)، وثريا التركي، وأساتذة بارزين، ولكن إنتاجهم العلمي كان قليلا، مثل عبد الله الفيصل الشمري، ومتروك الفالح. كما كانت أقسام علم الاجتماع في بداياتها تتعاقد مع أساتذة متميزين ومعروفين بالنشاط العلمي والأكاديمي والتأليف مثل الدكاترة علي ليلة، وأسعد نظامي تالش، والسيد شتا، ومعن خليل العمر، وعبدالقادر عرابي. ومن ثم، فقد كانت الأطروحات العلمية للماجستير والدكتوراه ذات جودة تليق بالمستوى الأكاديمي.

ويلخص الجدول التالي المسار التاريخي لمؤسسات علم الاجتماع السعودي الأكاديمي الرسمي التي ظهرت حتى (٢٠١٧).

نلاحظ من خلال الجدول، وجود ست جامعات حكومية لديها قسم أو مسار خاص بعلم الاجتماع، وهي من أصل ثمان وعشرين جامعة حكومية، منها ثمان جامعات أساسية، والبقية تسمى الجامعات الناشئة، وهي التي تعتبر ذات وظيفة أساسية هي توفير ما يخدم سوق العمل واحتياجاته. وليست العلوم الاجتماعية من بين ما يُدَرَّسُ في هذه الجامعات إلا بحدود مقرّرات لا تحتضنها أقسام، بل هي تدرّس ضمن كليات مختصة في التربية أو في الإدارة مثلا. ويوجد في المملكة أكثر من ثلاثين جامعة وكلية أهلية تأسّست مؤخراً، وبرامجها موجهة لخدمة سوق

يصعب حصر الكراسي العلمية في الجامعات السعودية المتخصصة في العلوم الاجتماعية، لتداخل مجالات اهتمام الكثير منها وامتزاجه مع موضوعات إنسانية وشرعية

العمل أيضاً، حيث لا تحتضن مقررات مهمة وذات بال في علم الاجتماع. وواقع ضمور علم الاجتماع ضمن التدريس الجامعي يلفت الانتباه إلى تهميشه في الجامعات الحكومية الأساسية و«عدم جاذبيته» في الجامعات الحكومية الناشئة والجامعات الأهلية. وفضلاً عن ذلك، تعثر الإنتاج العلمي بين الأكاديميين مؤخراً، ويكاد يكتفي كثير منهم بأعباء التدريس والانهماك في اللجان الجامعية، وما يتبقى من وقت يخصص لأبحاث الترقية والاستشارات للقطاعين الحكومي والخاص.

٢- الابتعاث الخارجي

بدأت الجامعات بتنفيذ برنامج البعثات الخارجية لتأهيل خريجيها أكاديمياً، إذ نفذت جامعة الملك سعود مشروعها الأول للابتعاث الخارجي لمعيديها المتخرج أغلبهم من جامعات مصرية لإكمال دراساتهم العليا في بريطانيا، فعادوا في أوائل ستينيات القرن العشرين، وانهمكوا في العمل الأكاديمي منعزلين عن المجتمع (الغذامي، ٢٠٠٥: ٧٢).

وفي بداية ثمانينيات القرن العشرين، نفذت وزارة التعليم العالي وبعض الجامعات مشروعها الثاني من خلال برامج ابتعاث لخريجيها، ليكونوا طليعة الأكاديميين المؤهلين بدرجات الدكتوراه من أمريكا وبريطانيا. وبعد عودتهم، صاروا أساتذة الأقسام ورؤساءها، وبعضهم أمسى من العمداء ومديري الجامعات، وأعضاء في كثير من لجان الكليات والجامعات، كما ظلت الجامعات منجماً لتزويد الحكومة بالنخب الوزارية والمناصب الإدارية العليا.

وبداية من ٢٠٠٥، نفذت وزارة التعليم العالي «برنامج الملك عبد الله للابتعاث الخارجي» الذي يعد أكبر برنامج في تاريخ المملكة، وإن كانت سنة ٢٠١٥ قد شهدت بداية تخفيضه. وعلى الرغم من أن البرنامج موجه بشكل أساسي للتخصصات العلمية الطبيعية والفيزيائية، أو تلك التي يحتاجها سوق العمل في الاقتصاد والإدارة والتسويق والتصرف، فقد كان من بين التخصصات المدرجة فيه علم الاجتماع الطبي. ولكن يصعب تحديد أعداد المبتعثين، نظراً لأن إحصاءات التعليم العالي السنوية المنشورة تدمج تخصصات «اجتماعية» مختلفة تحت حقل واحد.

٣- الجمعيات العلمية

تعنى بعلم الاجتماع في السعودية جمعيتان؛ أولهما «الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية»، التي تأسست عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥، ولكن لم تشهر وتبدأ نشاطاتها إلا عام ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٨، وهي تتبع قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، وأبرز نشاطاتها، على ضعفها، جاءت من الخدمة الاجتماعية، وليست لها مجلة ولا إصدارات. والجمعية الثانية هي «الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية» التي تأسست عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١، وبدأ نشاطها عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣، ومقرها جامعة الإمام محمد بن سعود، ولها مجلة علمية محكمة اسمها «الاجتماعية»، صدر منها عشرة أعداد، ولها كتب منشورة منها «بحوث ندوة ابن خلدون»، و «بيبليوغرافيا الدراسات الاجتماعية».





يتميز الجيل الجديد من الباحثين بإيمانه بجدوى البحث العلمي الاجتماعي الذي يعتمد المناهج النوعية أكثر ما يعتمد المناهج الكمية

٤- مراكز البحث الحكومية

يوجد عدد من مراكز الأبحاث الاجتماعية الحكومية حديثة التأسيس مثل «مركز البحوث الاجتماعية والإنسانية» بجامعة الملك عبد العزيز، و«مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة» الذي أنشئ بجامعة الأميرة نورة (١٤٣٢هـ/٢٠١١)، ويعد المركز الاجتماعي الوحيد المدعوم من وزارة التعليم ضمن مشروع مراكز التميز. كما أنشئ مؤخراً (١٤٣١هـ/ ٢٠١١) «المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية»، وهو مركز حكومي مرتبط بمجلس إدارة يرأسه وزير العمل والتنمية الاجتماعية.

أما المراكز والمؤسسات الاجتماعية الأهلية، فهي قليلة ولها نشاطات متنوعة، ومنها «مؤسسة الملك خالد الخيرية»، التي تميزت بنشر الدراسات الاجتماعية ودعمها.

وبسبب ضعف أداء المراكز لجأت بعض المؤسسات الحكومية التي تعمل في مجالات الصحة، والاقتصاد والتخطيط، والعمل، إلى الاستعانة بشركات أمريكية وأوروبية تمتلك خبرات بحثية وقوة تفاوضية تمكنها من الحصول على فرص تنفيذ الدراسات بسهولة لعدم وجود المنافس المحلي لإعداد الدراسات والبحوث التي تحتاجها في المجالات التي تؤثر بها في المجتمع.

٥- الكراسي العلمية:

انتشرت في الجامعات السعودية مؤخراً ظاهرة الكراسي العلمية التي تمولها مؤسسات، ويدعمها أشخاص من خارج الجامعة أو من الجامعة ذاتها، وتكون عادة موجهة لموضوع عام أو جزئية محددة. ويضم قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود كراسي في العلوم الاجتماعية هي: «كرسي إنسان للبحث العلمي»، و«كرسي الملك عبد الله لأبحاث الإسكان التنموي»، و«كرسي الأميرة صيته لأبحاث الأسرة».

ويصعب حصر الكراسي العلمية في الجامعات السعودية المتخصصة

في العلوم الاجتماعية، لتداخل مجالات اهتمام الكثير منها وامتزاجه مع موضوعات إنسانية وشرعية، ولعدم وجود دليل تعريفي لها.

ثالثاً: الإنتاج المعرفي السعودي في مجال علم الاجتماع

١- الأستاذ الجامعي وإنتاج المعرفة العلمية الاجتماعية:

يفترض أن يكون «الإنسان الأكاديمي» حامل لواء البحث العلمي، لأنه يحظى بارتياح مادي وامتيازات أكاديمية تمكنه من التفرغ لإنتاج المعرفة العلمية، ولأنه يحتل مواقع علمية تمنح إنتاجه الشرعية العلمية. واقعيا، يمكن أن يكون أهم انتقاد يوجه لـ«لإنسان الأكاديمي» في السعودية هو انغماسه، على غرار بعض الأكاديميين في البحث الاجتماعي، دون احتكاك بالظواهر الاجتماعية مباشرة، مما يفقده سعة الخيال ودقة الملاحظة والقدرة على التحليل. وبمراجعة عدد من دراسات أساتذة علم الاجتماع، والاطلاع على السير الذاتية للكثير منهم في مواقعهم الشخصية الجامعية، لاحظتُ ثلاث سمات أساسية تجمع بينهم هي:

- استخدام منهج واحد كمّي وصفي غير تحليلي، حتى وإن ادّعى بعضهم بأن دراسته تحليلية؛
- ضعف تطبيق هذا المنهج وتناقض إجراءاته المنهجية ونقصها، وخاصة لدى تحديد هدف الدراسة وتصميم الاستبانة؛
- كثرة السّرقات العلمية واستسهال عدم الإحالة على المصادر والمراجع الأصلية، وهو ما قد يعود إلى عدم وجود مؤسسات تراقب الجودة رقابة فعلية وواقعية، وانعدام نظام أكاديمي يدين السرقات العلمية كما يتضح من «نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه» (٢٠١٥).

ويمكن أن أضيف إلى السّمات السابقة، خلو الحقل العلمي الاجتماعي عامة من النقد. ولعلّي أبدي تفاؤلي بصعود جيل جديد من الباحثين السعوديين الراغبين في تطوير البحث العلمي الاجتماعي، والشغوفين باكتساب المعرفة السوسيولوجية وإنتاجها وفق النظريات الحديثة والأساليب البحثية المتطورة. ومن أهم ما يتميز به هذا الجيل الجديد، حسب رأيي، هو إيمانه بجدوى البحث العلمي الاجتماعي الذي يعتمد المناهج النوعية أكثر مما يعتمد المناهج الكمية.

٢- الأطروحات العلمية:

تمتاز برامج الدراسات العليا في أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية (ماجستير، دكتوراه) بأنها نظام مزدوج للدراسة والبحث، وأنها تشترط اللغة الإنجليزية في برامج الدكتوراه، كما تشترط اجتياز اختبار القدرات الذي يجريه المركز الوطني للقياس والتقويم. وتعد كل هذه المميزات ذات قيمة فعلية في الدفع نحو تطوير مهارات الطالب المنهجية وتعميق معارفه النظرية السوسيولوجية.

وفي نطاق عملي الميداني في سياق إعداد هذه الورقة، حصلتُ على

لم تطور الأكاديمية العلمية الاجتماعية السعودية منتجها العلمي، حيث تتكرر القضايا الكلاسيكية سهلة الإنجاز، لأنها لا تتطلب بذل جهد إضافي لكثافة ما كُتب فيها

قائمة عناوين غير حصرية لنحو مئتي رسالة ماجستير ودكتوراه مجازة في أقسام علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بالجامعات السعودية، وكذلك «بيبليوغرافيا الدراسات الاجتماعية» التي تتضمن ١٩٣ أطروحة في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية مجازة من جامعة الإمام، منذ بداية العمل بنظام الماجستير قسم الدكتوراه وحتى يناير ٢٠١٧.

وبتحليل مضامين العناوين، وكذلك بالاطلاع على بعض محتويات عدد من الرسائل، لاحظت أن عددا غالباً منها عُني بدراسة المجتمع المحلي، ولم يدرس مجتمعات خليجية وعربية وغير عربية. كما لاحظت أنها اتبعت منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت أداة الاستبانة. أما في مستوى الاستنتاجات والخلاصات، فقد سجّلتُ أنها غالباً ما تخرج بنتائج بدهية. وبالقيام بعملية إحصائية بسيطة لاحظت أن المفردات الأكثر تكرارا في العناوين هي «المحددات»، «الخصائص» و«العوامل» (الاجتماعية والاقتصادية) و«الاتجاهات».

من حيث المحتوى، تركزت الدراسات حول موضوعات تقليدية، مثل الجريمة والانحراف ومشكلات الشباب والطلاق وقضايا التكيف الاجتماعي، كما اهتمت بدراسة الشباب والمرأة والمسنين مقابل إهمال الأطفال إلا ما ندر. وقد تتناول الدراسات موضوعات عصرية، ولكنها تعالجها بنظريات وأساليب بحث تقليدية، حيث اهتمت بعض الأطروحات مثلا بدراسة الطبقات الوسطى والفقيرة مقابل إهمال دراسة النخب السياسية والاقتصادية والعلمية.

فإذا اعتمدتُ تقسيماً للإنتاج المعرفي في علم الاجتماع إلى ثلاثة أنماط هي:

- ظواهر كلاسيكية «مزمنة» كالجريمة والأسرة تعالج باستخدام نظريات كلاسيكية؛
- ظواهر كلاسيكية تعالج باستخدام نظريات حديثة؛
- ظواهر حديثة؛

أمكن لي أن ألاحظ هيمنة النمط الأول، مما يعطي مؤشّراً بأن الأكاديمية العلمية الاجتماعية السعودية لم تطور منتجها العلمي، وأن القضايا الكلاسيكية سهلة الإنجاز وتتكرر، لأنها لا تتطلب بذل جهد إضافي لكثافة ما كُتب فيها.

من الناحية النظرية، اهتمت بعض أطروحات جامعة الإمام بقضايا التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، كما لاحظتُ اهتمام الأطروحات بتفسير مشكلات البحث فيها باستخدام نظريات المدرسة الوظيفية، بوصفها التفكير السائد الملائم للمجتمع، وعاينتُ أنه من النادر استخدام نظريات التفاعلية الرمزية مثلا، وقد يعود ذلك لعدم الاهتمام بها أو عدم معرفتها أصلا. أما المدرسة الماركسية، فتكاد تكون مُحرّمة عرفاً لا نظاماً، على الرغم من أن الحساسية تجاهها قد زالت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وبروز نظريات العولمة، وما بعد الحداثة.



توجد مجالات جديدة مهمة للمجتمع وتحتاج أخصائيين اجتماعيين، ولكنها ليست مثبتة في تصنيف الخدمة المدنية، مثل الإرشاد والاستشارة الاجتماعية في القطاع الخاص





ومقابل تركز الدراسات على المشكلات الاجتماعية، لاحظت من خلال دراستي للإنتاج العلمي الاجتماعي في جامعة الإمام غياب الدراسات التي تهتم بتاريخ الفكر العلمي الاجتماعي وتطوره، وانعدام الدراسات التحليلية لمصادر التفكير لدى علماء الاجتماع وندرة مراجعة نظرياتهم على ضوء والدراسات التحليلية والنقدية لفكر رواد علم الاجتماع أو تلاميذهم أو من اتبعوا خطاهم.

وبتحليل بنية خمس عشرة رسالة من الأطروحات المجازة من جامعتيْ الملك سعود والإمام، لاحظت أنها تسير وفق قوالب بحث معدة مسبقاً، وما على الباحث إلا تعبئتها بالمعلومات العامة وتحليل البيانات إحصائياً. ومع الاكتفاء بالقراءة الإحصائية، تغيب القراءة الاجتماعية التي تمثل جوهر البحث الاجتماعي.

مستعينا بالتصنيف الافتراضي الذي اقترحه أحمد موسى بدوي في كتاب «الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة» (٢٠٠٩) أثناء دراسته للرسائل العلمية المجازة من خمس جامعات مصرية؛ يمكنني أن أقول، انطلاقا من تقييمي للرسائل الجامعية، إنّ من أبرز ملامح إنتاج المعرفة السوسيولوجية:

- الاختيار المشوش لعنوان الأطروحة مع كثرة لجوء الطلاب-الباحثين للأساتذة، ليقدموا لهم مواضيع جاهزة للدراسة؛
- الاستشهاد الاستعراضي، إذ يحشد كثير من الباحثين عددًا كبيرًا من النظريات والنصوص التي لا يناسب كثير منها الموضوع المبحوث فيه، وهو ما يصعب عليه تحليلها وربطها بالظاهرة المدروسة؛
- الإغراق في العبارات العامة التي قد تلفت الانتباه، ولكنها لا تقيس شيئًا محدّدًا، والعجز عن إنتاج لغة علمية مركزة على موضوع الدراسة.

رابعاً: الطالب وسوق العمل

من الأوهام التي عاشها التعليم السعودي مدة من الزمن، شعار أن التعليم الجامعي وجد لخدمة سوق العمل، واتُّخذت بسبب هذا الوعي الزائف قرارات عشوائية في حق التخصصات الأدبية والاجتماعية؛ فقد حدث تكدس في الدراسات الاجتماعية، وخاصة في مرحلة الماجستير في تخصص «علم اجتماع والخدمة الاجتماعية»، وتضاعفت أعداد طلاب وطالبات الدراسات الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس في بعض الجامعات، لتصل إلى ٣٠٠٠ طالب وطالبة في عام ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٥. ويبدو أن هذا التكدس لم يكن مدروساً لا داخليا، حيث لم تطور خطط الأقسام لرفع كفاءة المخرجات، ولا خارجيا، إذ لم يعدل التصنيف الوظيفي (في سوق العمل)، حيث يزاد من مجالات استيعابهم.

ومن أهم ما يمكن أن يرصد في مخرجات العلوم الاجتماعية، وجود مسافة تباعد كبيرة بين ما يدرسه الطالب في الجامعة وما تحتاجه المؤسسات التي يعمل بها، حيث ما يزال هناك فراغ كبير

لم تطور الأكاديمية العلمية الاجتماعية السعودية منتجها العلمي، حيث تتكرر القضايا الكلاسيكية سهلة الإنجاز، لأنها لا تتطلب بذل جهد إضافي لكثافة ما كُتب فيها









في تعـرّف الخريـج عـلى أخلاقيـات ومواثيـق مهنـة الممارسـة الاجتماعيـة، واسـتيعابه ثقافـة التعامـل مـع العمـلاء في المستشـفيات والـدور الاجتماعيـة والسـجون...، وعـلى الرغـم مـن وجـود اختبـار قـدرات تجريـه هيئـة التخصصـات الصحيـة، وتمنـح بموجبـه رخصـة مزاولـة مهنـة «أخصـائي اجتماعـي»، فـإن كثـيرًا مـن مؤسّسـات الحكومـة توظـف بموجـب الشـهادة وتتغـاضى عـن رخصـة مزاولـة المهنـة الاجتماعيـة، كما أن كثـيرًا مـن خريجـي علـم الاجتمـاع لا يعرفـون عـن هـذه التخصصـات المهنيـة شـيئاً، عـلى الرغـم مـن أهميتهـا بالنسـبة إليهـم في دعـم موقفهـم المهـني.

مجالات عمل الخريج:

يمتـاز علـم الاجتمـاع بأنـه علـم ومهنـة، ومـن هنـا تتوسـع المجـالات الوظيفيـة الـتي يمكـن أن تتـاح أمـام خريـج علـم الاجتمـاع. ومـن المهـم التنبيـه عـلى أن تخصـص علـم الاجتمـاع والخدمـة الاجتماعيـة غـير

يتميز الجيل الجديد من الباحثين بإيمانه بجدوى البحث العلمي الاجتماعي الذي يعتمد المناهج النوعية أكثر ما يعتمد المناهج الكمية

يواجه علم الاجتماع في السعودية أزمة هوية علمية (علم الاجتماع/الخدمة الاجتماعية)، وأزمة في الإنتاج المعرفي

منفصلين في تصنيف الوظائف بوزارة الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية، لاعتبارها إياهما رديفين مهنياً.

توجد مئات الآلاف من الوظائف النشطة والخاملة، والتي تحتاج إلى إحداث أو تحديث، وتعد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أكبر حاضن للخريجين من خلال المؤسسات التي تتبع لها، مثل الضمان الاجتماعي، ورعاية الأحداث، والمسنين، والمعوقين، والأيتام، ومراكز تأهيل المدمنين، وكذلك الجمعيات الخيرية الحكومية والأهلية، ومراكز الأحياء.

إن فرص العمل في وزارة التعليم لخريجي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية متوفرة من خلال وظيفة المرشد أو الأخصائي الاجتماعي في كل مدرسة، وفي المستشفيات الجامعية، وفي وزارة الصحة من خلال المشرف الاجتماعي والخدمة الاجتماعية في كل مستشفى، ومستوصف، والمستشفيات الأهلية، وكذلك في وزارة الداخلية من خلال الإرشاد الاجتماعي في السجون بأنواعها. وتوجد مجالات لها تصنيف، ولكنها غير نشطة وليست مفعلة بما يكفي، مثل رعاية الشباب وما يتبعها من أندية رياضية وبيوت الشباب. كما توجد مجالات جديدة مهمة للمجتمع وتحتاج أخصائيين اجتماعيين، ولكنها ليست مثبتة في تصنيف الخدمة المدنية، مثل الإرشاد والاستشارة الاجتماعية في القطاع الخاص، كالشّركات، والمؤسسات الكبرى، والمصانع؛ وفي الهيئات الحقوقية المتخصصة لقضايا المرأة والطفل والمعوقين، وتنمية المجتمعات الريفية والحضرية وحماية البيئة. وفضلاً عن كل ما سبق، تم منذ عقود تفعيل استراتيجية سَعْوَدَةِ عشرات أسواق العمل، ولكنها ما تزال تحت الهيمنة العددية للعمالة الوافدة. هذا وقد بدأت وزارة العمل بسعودة أسواق الاتصالات، والذهب، وتأنيث محلّات الملابس النسائية، وما يزال طريق توطين المهن البسيطة طويلاً.

وآمل أن تسبق مشروعات السعودة المستقبلية تدريبات كافية للمرشحين، لاحتلال الوظائف على أصول المهنة وأخلاقياتها، وقوانين السوق الاقتصادية، إضافة إلى إمكانية إنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة في التدريب المستمر للأخصائيين والمرشدين الاجتماعيين، وتقسيم عملهم ليكون له تخصصات فرعية ليقدم خدمة أفضل. إن سدّ فجوة مخرجات التعليم الجامعي التي تفتقر إلى مهارات التدريب العالي هو جوهر التعليم الحديث بشكل يلبّي حاجة السوق.

خامساً: هل يعيش علم الاجتماع السعودي أزمة؟

نعم، إذ يتضح من العرض السابق لواقع علم الاجتماع في السعودية أنه يواجه أزمة هوية علمية (علم الاجتماع/الخدمة الاجتماعية)، وأزمة في الإنتاج المعرفي. ويبدو أن جذور الأزمة تعود إلى مجموعة أسباب، وليس إلى سبب واحد، ومن هنا سوف يشار إلى عدد منها.

١- كساد سوق علم الاجتماع:

يقصد به عزوف الشركات والمؤسسات والحكومة عن التعبير عن الطلب على علم الاجتماع. ولكن الحكومة والشركات تلجأ إلى الاستعانة بمراكز الدّراسات الأمريكية والأوروبية لإنجاز الدراسات الضخمة والمهمة في حين يُكتفى بإعطاء الباحث المحلي دراسات عن ظواهر «مزمنة» كالمخدرات والطلاق ونحوها. ويبدو أن هذا يرجع إلى عدد من الأسباب، من أبرزها عدم الثقة في الباحث السعودي الذي قد يكون قد فشل في تقديم دراسات جيدة.

ومع أن بعض الدعم المقدم من المؤسسات المانحة لبعض مراكز الدراسات الاجتماعية متوفر، فإنه لا يثمر على ما يبدو، بسبب أنه يقدم وفق التقاليد البيروقراطية التي تكتفي بالدعم مقابل تقديم خطة للإنجاز، وهو ما لا يضمن متابعة احترافية رقابية على المصروفات، والتأكد من الإنجاز الفعلي لما هو مضوع في الخطط المعلنة. وهذا بطبيعة الحال، عيب من المانح والممنوح له، وليس عيبا في علم الاجتماع ولا البحث العلمي الاجتماعي.

٢- تهميش الجامعات لعلم الاجتماع:

يبدو أن الجامعات السعودية قد أسهمت في تهميش علم الاجتماع باعتماد ثلاثة توجهات أكاديمية:

الأول: ربط تخصصي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في قسم واحد يديره مجلس علمي مشترك. وعلى الرغم من جدلية الموضوع وعدم حسمه، فإن الاتجاه العالمي يميل إلى استقلالية كل تخصص، بوصفهما علمين مختلفين، لكل منهما هويته الخاصة به، وأدبياته، ونظرياته، وحقله الخاص.

الثاني: ابقاء الجامعات على تدريس علم الاجتماع الكلاسيكي، وهو ما تسبب في تعثر الممارسة الأكاديمية وهيمنة المناهج التقليدية بنسخها القديمة مثل مقرر علم اجتماع المجتمع الحضري والبدوي الذي يدرسه طالب الماجستير بجامعة الملك سعود. ومن المناسب مواكبة العلوم العصرية، واعتماد مقررات تلائمها ولها اتجاه عالمي جديد، مثل: علم اجتماع التقنية والاتصال والميديا، وعلم اجتماع التفاؤل، وعلم اجتماع المستقبل.

الثالث: إقصاء الأنثروبولوجيا، إذ إن علم الاجتماع أقرب، نسبيا وتاريخيا، إلى الأنثروبولوجيا والفلسفة من الخدمة الاجتماعية. لا يوجد تخصص مستقل للأنثروبولوجيا في الجامعات السعودية. أما الفلسفة فهي، كما يذكر الغذامي، تحظى بكراهية المجتمع وتحسسه منها، حيث يرد الفيلسوف في سياق الكلام مرادفاً للمدّعي أو المهرّج (الغذامي، ٢٠٠٥: ٧٤). ويبدو أن سبب إقصاء الأنثروبولوجيا والفلسفة هو تحفظ المدرسة الدينية عليهما لتعارض بعض نظرياتهما مع المسلمات السلفية التي تحظى بنفوذ اجتماعي كبير، زاده قوة نفوذ جيل الصحوة في الجامعات، (صحوة دينية برزت ما بين عامي ١٩٧٩- ١٩٩٠). ولا تزال الجامعات السعودية في الملامح الكبرى لما تؤمّنه من معرفة إنسانية

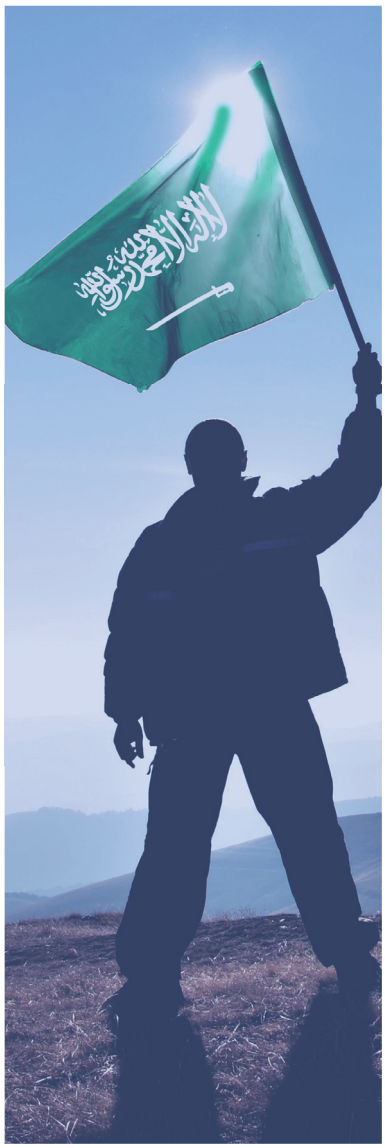

من نتائج تعرض تخصص العلوم الاجتماعية للإقصاء من الجامعات، إقصاؤه من الفضاء العمومي أيضا، حيث صارت الاستشارات الاجتماعية والنفسية ومشكلات المجتمع، تحلّ برؤية شرعية كاملة

واجتماعية، واقعة تحت هيمنة التخصصات الدينية وإقصاء التخصصات الأخرى، وتصنيف المشتغلين بتلك المعرفة إلى صنفين، بحسب ستيفن لاكروا، هما: «العلماء المختصون في علوم الدين من ناحية، والمثقفون العلمانيون بحكم تخصصهم في العلوم الإنسانية (الأدب، علم الاجتماع، علم النفس، إلى آخر ذلك) أو في العلوم الصحيحة (رياضيات، فيزياء، طب، هندسة...) من ناحية أخرى» (لاكروا: ٢٠١٢: ١٨٢).

ومن نتائج تعرض تخصص العلوم الاجتماعية للإقصاء من الجامعات، إقصاؤها من الفضاء العمومي أيضا، فقد صارت الاستشارات الاجتماعية والنفسية ومشكلات المجتمع، تحلّ برؤية شرعية كاملة، بما في ذلك الاستشارات الاجتماعية المقدمة من قبل الجمعيات الخيرية، ولجان الإصلاح الأسري والاجتماعي في المحاكم والتنمية الاجتماعية.

٣- غياب النقد والانسداد المنهجي:

من أبرز ما يتّسم به الحقل العلمي الاجتماعي العربي عامة، والسعودي خاصة، غياب حركة النقد ومراجعة الأعمال العلمية، وقد تسبب هذا الركود العلمي في بزوغ ظاهرتين سلبيتين هما:

- سيادة الدّراسات الكمية، مما يؤكد التحفظ عليها، من حيث ضعف أساليب جمع بياناتها، وقبولها التحليلات الإحصائية التي تنجزها مكاتب دراسات لا تعتمد أساليب علمية، ولا علاقة لها بالبحث ولا بالباحث ذاته ولا بموضوعه، وذلك هو سبب عدم ظهور بصمة تحليلية ونقدية واضحة للباحث في دراسته.

- بروز جيل من أساتذة الجامعات الذين يعمدون إلى التأليف في جميع تخصصات علم الاجتماع دون تميز، أو بمعنى أدق يؤلفون في كل التخصصات العلمية الاجتماعية المقررة على طلاب الجامعة، من دون الاعتماد على تخصص حقيقي فيها، لا من حيث الثقافة العلمية، ولا من حيث الاختصاص البحثي ومراكمة البحوث الميدانية والتحليلية فيها.

ومن المتفهم أن هذه الظاهرة موجودة عربياً، وأصحابها معروفون بكثرة الإنتاج، ولكنها في كل حالاتها العربية تتميز برداءة المؤلفات ولا علميتها، نتيجة للاستعجال في التأليف، وهي في الحقيقة عبارة عن تلاخيص وترجمات واقتباسات غير دقيقة لا تدل إلا على الرغبة في الربح السريع. وإذا ثبت، بالتوازي مع ذلك، أن غياب حركة النقد تؤدي إلى استشراء العبث العلمي والأكاديمي، فإن غياب النقد في هذه الحالة يكون عبارة عن صمت الكل عن مساوئ الكل.

وبعد؛

قد يكون دخول علم الاجتماع إلى المجتمع العربي عامة، والسعودي خاصة، ترفاً أكاديمياً، وتبعية غربية، وأنه في انعزاله الأكاديمي لم يكن يعبر عن حاجة اجتماعية حقيقية لفهم النفس وتفسير التغيرات التي طرأت عليه، كما كان الحال عند تأسيسه في أوروبا. ولكن الآن ينبغي

لم يتمكّن حقل العلوم الاجتماعية السعودي في مستواه المؤسّسي، الحكومي منه والأهلي، من استيعاب حجم التغيرات السريعة، ولا من استقراء خطورة انعكاساتها على استقرار المجتمع

تغيير هذه النظرة، ويجب أن يتم التعامل مع علم الاجتماع بوصفه مؤسسة اجتماعية فاعلة، لها وظيفة، إذ يواجه المجتمع السعودي تحديات التغير الاجتماعي والاقتصادي وقضايا التنمية والتحديث في كل المجالات تقريباً. وليس من المقبول أن يتواصل عجز الجامعات عن أن تقوم بدورها، في التنسيق وترشيد الجهود من خلال تناغم موضوعات الأطروحات العلمية، وتغيرات المجتمع، والتخطيط التنموي. ونحن لا نزال بعيدين عن ذلك، إذ وعلى الرغم من إعلان المملكة عن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ وبرنامج رؤية ٢٠٣٠، لا نجد للبحث العلمي ولا للجامعات ذكراً واضحاً في البرنامجين.

بمواصفاته التي ذكرنا وبطبيعة ميلاده، لم يتمكّن حقل العلوم الاجتماعية السعودي في مستواه المؤسّسي، الحكومي منه والأهلي، من استيعاب حجم التغيرات السريعة، ولا من استقراء خطورة انعكاساتها على استقرار المجتمع ولا مساعدته في التكيف معها، وهو حقل ما يزال يعيش ظواهر الركود العلمي، والنشاطات الهشة، وغياب حركة عقد المؤتمرات، والتأليف والترجمة والنقد، وهو لذلك لم يشعر بحجم الفراغ الذي يمكن أن يملأه بعد تعثر كثير من مراكز البحث والترجمة العربية المتضررة من أحداث «الربيع العربي»، بل ارتضى، إلى حدّ الآن، أن يبقى في انعزال عن الإصلاحات الاجتماعية وعن المشاركة في التنمية وفي التحديث وأحجم عن دعم اتخاذ القرار تجاه التغيرات الكبيرة التي تعصف بالمجتمع العربي عامة، وتجاه انعكاساتها على المجتمع المحلي خاصة؛ فهل من بارقة أمل في أن يتغير الوضع؟

توصيات:

١- يوصى بتأسيس سلسلة من مراكز البحث الاجتماعي المتخصصة في قضايا فروع علم الاجتماع، حيث ترصد قضاياه الكلاسيكية والحديثة وتزود بأدوات استشراف مستقبل قضاياها، كمركز أبحاث متخصص في الأسرة، ومركز أبحاث متخصص في الطفولة، ومركز أبحاث متخصص للجريمة، ومركز أبحاث متخصص للشباب، ومركز أبحاث متخصص للمسنّين، ومركز أبحاث متخصص في رصد الظواهر المستجدة، وهكذا، وتكون ذات ميزانيات منخفضة، ولكنها تكفي لتشغيل المركز وتحدث وظائف قليلة، وتصدر دراسات سنوية، وعدد كافٍ من الاستشارات، وتعتمد على التشغيل الذاتي جزئياً ومرحلياً، حيث تضمن التنافس والتخصص الدقيق والانتشار.

٢- يوصى بتطوير الخطط الدراسية الحالية، حيث تكون المقررات النظرية ذات جودة عالية، ومكثفة التدريب الميداني، كما هو الحال في التخصصات الصحية، حيث تكون للطلاب مسارات موجهة للعمل في القطاع الصحي منتهية بالتوظيف الفوري، مع الأخذ في الحسبان إلزام الخريج بالحصول على رخصة مزاولة مهنة، وأن يمر بسنة امتياز.

٣- يوصى بدعم مراكز الفكر (Think Tank)، ويمكن تحقيقها بتحويل نشاط مراكز الدراسات الاجتماعية من الدراسات الكمية إلى الدراسات النوعية، وأن تحقق التوازن بين الدراسات النوعية المطولة، وبين ابتكار

أساليب بحثية تضمن تحقيق الجودة العلمية، وتلبي متطلبات صانع القرار، من خلال إعداد الأوراق البحثية القصيرة (ما بين ١٥٠٠-٢٥٠٠ كلمة)، وإعداد قوائم تشمل مئات الموضوعات التي تمثل ظواهر، وشبه ظواهر، واستشراف الظواهر، ومتابعة القضايا الآنية، ومراجعة أهم ما يصدر عالمياً من: كتب ودراسات، وقرارات وأنظمة تمس المجتمع، وأفلام، ومتابعة ما يستجد، وتجهيزها بأبرز ما يمكن دراسته، مع تحديثها باستمرار، وتزويد المشرع وصانع القرار بها.

٤- يوصى بإجراء إصلاحات في البيئة الجامعية تطبق معايير حوكمة الجامعات، وزيادة تفعيل دور برامج الاعتماد الأكاديمي، وإلزام الأقسام بالنشاطات العلمية الدائمة، وتعدل أنظمة ترقية الأستاذ بتحميله تكاليف أكاديمية تمثل نشاطًا علمياً تضمن تنوع إنتاجه المعرفي وجودته.

٥- يوصى بمراجعة أداء المراكز البحثية الحكومية، وتطبيق إجراءات الحوكمة والشفافية عليها، ويمكن قياسه بثلاثة مهام، وهي: متى تأسس المركز، وكم أنفق عليه من مال، وماذا أنجز من أهدافه؟ والمركز الذي لم يحقق مؤشرات عالية لهذا القياس يغلق أو يدمج مع غيره.

المصادر والمراجع:

- بالجريف (٢٠٠١) وليام جيفورد. وسط الجزيرة العربية وشرقها (١٨٦٢-١٨٦٣)، ترجمة صبري محمد حسن، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- بدول (١٩٨٩) روبن. الرحالة الغربيون في الجزيرة العربية، ترجمة عبدالله آدم نصيف، الرياض: جامعة الملك سعود.
- بدوي (٢٠٠٩) أحمد موسى. الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١
- بيرين (د. ت) جاكلين، اكتشاف جزيرة العرب: خمسة قرون من المغامرة والعلم، ترجمة قدري قلعجي، بيروت: دار الكاتب العربي.
- جمعية (٢٠١٧) بيبليوغرافيا الدراسات الاجتماعية، الرياض: الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.
- سعيد (٢٠٠٦) إدوارد. الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.
- الغذامي (٢٠٠٥) عبدالله. حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، المغرب: المركز العربي الثقافي، ط ٣
- فيلبي (٢٠٠٤) هاري سانت. أربعون عاماً في البرية، ترجمة يوسف مختار الأمين، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع.
- فيلبي (٢٠٠٩) هاري سينت. قلب الجزيرة العربية: سجل الأسفار والاستكشاف، ترجمة صبري محمد حسن ورؤوف عباس، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط ٢
- لاكروا (٢٠١٢) ستيفان، زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١
- نيبور (٢٠٠٧) كارستن. رحلة إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلاد أخرى مجاورة لها، ترجمة عبير منذر، المغرب: الدار الانتشار العربي، ط ١

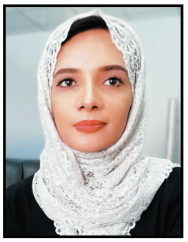

بقلم:
هاجر مبارك السعدي
باحثة في علم الاجتماع
من سلطنة عُمان



قراءة تحليليَّة لواقع علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في المجتمع العُماني

مقدّمة:

تبـيّن في الوقـت الحـالي، ومـع تطـوّر العلـوم الاجتماعيّـة ـ لا سـيّما في المجتمعـات الأوروبيّـة- أنَّ التغـيّر الاجتماعـي يمكـن أن يكـون مجـالاً متحكَّمـاً فيـه، مـن خـلال أخـذ الجيـل الصّاعـد مـن الجيـل السـابق جوانـب ثقافيّـة، لتتـمّ الإضافـة إليهـا تماشـياً مـع المسـتجدّات، حيـث يكـون توجيـه التغـيّر الاجتماعـي نحـو وجهـة محـدّدة؛ أي التغـيّر المخطّـط لـه.

ويُعـدّ المجتمـع العُمـاني ديناميكيّـاً؛ فقـد حدثـت فيـه العديـد مـن التغـيّرات الاجتماعيّـة، لا سـيّما في السـنوات العـشر الأخـيرة، حيـث تأكـدت الحقيقـة الـتي تقـول: إنَّ التغـيّر الاجتماعـي ظاهـرة اجتماعيّـة جديـرة بالدراسـة.

وتُعـدّ سـلطنة عُمـان دولـة حديثـة النشـأة، إذ شـكّل عـام ١٩٧٠م علامـة فارقـة في التاريـخ العُمـاني المعـاصر، حيـث تقلّـد السـلطان قابـوس الحكـم، وأعلـن أنَّ برنامجـه هـو «الاهتمـام ببنـاء دولـة عصريّـة تحقـق الحيـاة الكريمـة للمواطنـين»؛ ومـن بـين علامـات التغـيّر الاجتماعـي نشـأة أوّل جامعـة في السـلطنة في عـام ١٩٨٦م، فيمـا تـمَّ إنشـاء قسـم علـم الاجتمـاع ضمـن أقسـام كليّـة الآداب والعلـوم الاجتماعيّـة بعـد ذلـك بسـنة واحـدة.

ومـع وضـوح هـذه العلامـات، ليسـت الكتابـة حـول واقـع علـم الاجتماع والأنثروبولوجيـا في عُمـان بالأمـر السـهل، لأنَّ هذيـن العلمـين يمثّـلان حفلـة

إنَّ علـم الاجتماع العُماني بطيء الخطـوة والإنتاج في تحقيق الهدف من وجوده؛ وهو الإعداد الأكاديمي للباحثين الاجتماعيين

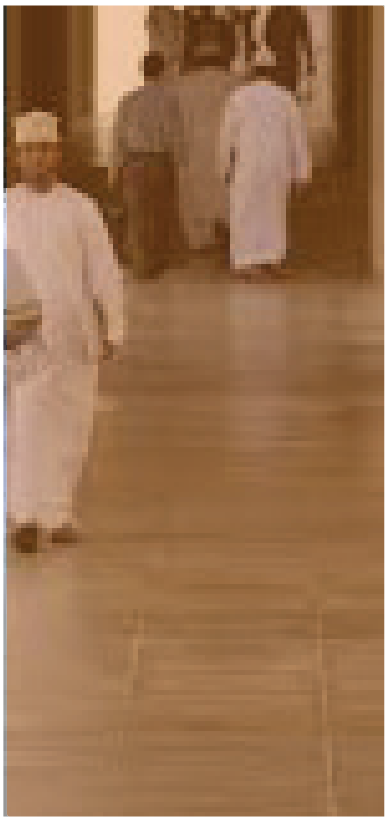

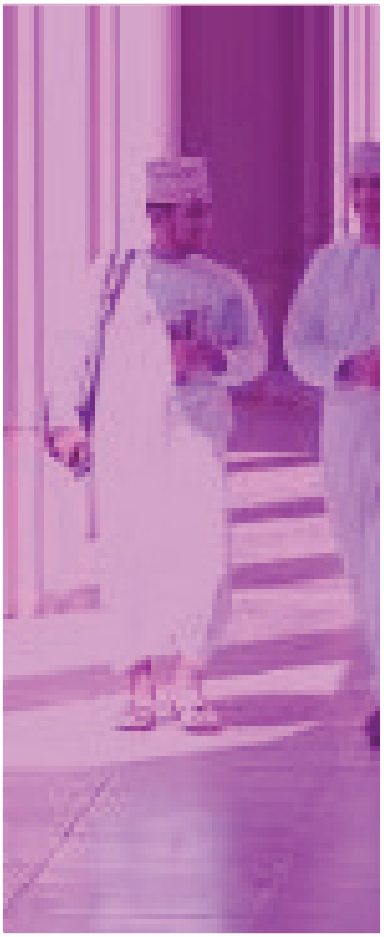



تنكّريّة مزعجة في أيّ مجتمع، على الرغم من أنّنا نجدهما في مجتمع ما غير فاعلين مقارنة بمجتمع آخر، بيد أنَّه يمكننا قياس حريّة الكتابة والرأي واحترام الديمقراطيّة وتفعيلها في مجتمع ما بمدى الاهتمام بهذين المجالين، وما يتّسم به المتخصّصون فيهما من حريّة في الطرح، وتناول القضايا بجرأة علميّة.

يتتبَّع هذا المقال مسار علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في سلطنة عُمان، لينتهي للإجابة عن السؤال التالي: ما هو واقع العلمين الراهن في المجتمع العُماني؟

وعليه، تتمثل أهدافنا في هذا المقال في رصد حضور علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مع الانتباه إلى خلفيّة التغيّرات الاجتماعيّة التي شهدها المجتمع العُماني خلال السنوات العشر الأخيرة. إنَّ كشف بعض جوانب الواقع المؤسّسي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا سيكون من خلال التعرُّف على المراكز البحثيّة المختصّة بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا داخل الجامعات العُمانيّة وخارجها، وكذلك من خلال معرفة مآل خرّيجي الاختصاصين في سوق العمل في المجتمع العُماني. ومن ناحية أخرى، يتناول المقال أبرز القضايا التي يتمّ تناولها في مراكز البحث العلمي المختصّة بالعلوم الاجتماعيّة.

وفي ذلك ينتهج المقال المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقدّم معطيات كميّة وكيفيّة تهمّ النقاط السابق عرضها ويحلّلها ليبيّن دلالاتها.

يُعدّ المجتمع العُماني ديناميكيّاً، فقد حدثت فيه العديد من التغيّرات الاجتماعيّة، لا سيّما في السنوات العشر الأخيرة



أولاً: الحضور المؤسّسي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في عُمان

تمّ إنشاء جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٦م، وبدأت الدراسة في قسم علم الاجتماع مع افتتاح كليّة الآداب والعلوم الاجتماعيّة في العام الجامعي ١٩٨٧م. وفي عام ٢٠٠١م، أضيف تخصّص العمل الاجتماعي (الخدمة الاجتماعيّة)، فأصبح في القسم تخصّصان رئيسان، وهما: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي. ولكن ليس لعلم الاجتماع منفرداً قسم مستقلّ أكاديميّاً، إلى جانب أنَّه لا يوجد للأنثروبولوجيا قسم أكاديمي مستقل. ولكنّنا نجد للأنثروبولوجيا مساقاً دراسيّاً ضمن الخطّة الدراسيّة لدرجة البكالوريوس في علم الاجتماع (تخصّص رئيس)؛ أي إنها تمثل مساقاً اختياريّاً ضمن قائمة مساقات متعدّدة.

وقد استعان قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي منذ افتتاحه بمدرّسين من دول عربيّة شقيقة، لاسيّما من مصر. ومن ضمن إجمالي عدد أعضاء الهيئة التعليميّة الحاليّة بالقسم، خمسة أساتذة، وكذلك هو عدد الوافدين، وتتنوّع جنسيّات الأساتذة الوافدين بين تونس ومصر ولبنان والسودان. ويتفوّق أصحاب الجنسيّة المصريّة ضمن غير العمانيين مقارنة بأصحاب الجنسيّات



التونسية والسودانيّة واللبنانيّة. ونشير إلى وجود أستاذ واحد يقوم بتدريس الأنثروبولوجيا، وهو عماني الجنسيّة. ومن المثير للانتباه، أنَّ تعيين معيدين في علم الاجتماع من الطلّاب العمانيين قليل جدّاً، حيث تمّ تعيين آخر معيد في علم الاجتماع عام ٢٠٠٥م وكأنَّ القسم لم يكوّن، منذ اثني عشر عاماً، أكاديميّاً عمانيّاً واحداً في علم الاجتماع.

والحقيقة، أنّه كلّما وجد نقص في الهيئة التدريسيّة لعلم الاجتماع، تمّ التعاقد مع أساتذة من الدول العربيّة الشقيقة المذكورة، بصفة أستاذ منتدب أو أستاذ زائر أو بتعيين رسمي. ويمكننا أن نستدلّ بهذا المعطى على أنَّ علم الاجتماع العُماني بطيء الخطوة والإنتاج في تحقيق الهدف من وجوده؛ وهو الإعداد الأكاديمي للباحثين الاجتماعيين. ولكن يمكن لنا أن نستدلّ بالمعطى ذاته على عدّة دلالات أخرى، منها انعدام الإيمان المجتمعي بالأهميّة الكبرى للاختصاص، حيث إنَّ إشكالات المجتمع الكبرى لا يمكن مواجهتها إلّا علميّاً، إذا ما أريد التخفيف من حدّتها أو معالجتها، كما لا يمكن فهم المجتمع إلّا عبر الأدوات العلميّة الاجتماعيّة. ومن الواضح، أنَّ ثمّة صعوبة في تطبيق الفهم القائل إنَّ علوم الاجتماع بكوادرها الوطنيّة وباحثيها من أهل البلاد يمكنها دراسة المجتمع بعمق كبير وباستفاضة، كما قد يخفي هذا السلوك حقيقة أنَّ إيجاد هامش مؤسّسي وأكاديمي لعلم الاجتماع ليس إلّا أسلوباً من أساليب تقليد الجامعات العريقة في البلدان الغربيّة من دون تفعيل حقيقي.

يظل تعمّق البحوث الاجتماعيّة في قضايا المجتمع العُماني ضعيفاً، وهو ما يشير إلى عدم مقاربة البحث العلمي الاجتماعي للأحداث التي تستجدّ في عُمان

ثانياً: قضايا علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في البحوث والمنشورات المتخصّصة:

١. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعيّة:

تُعدّ مجلة «الآداب والعلوم الاجتماعيّة» المجلة العلميّة الوحيدة التي تمثل منبراً للمشتغلين بالعلوم الاجتماعيّة في سلطنة عُمان، وقد صدر العدد الأوّل منها سنة ٢٠٠٧م، بينما لم يصدر العدد الثاني إلّا سنة ٢٠١١م. ويدلّ هذا التباعد بين التاريخين على العسر الكبير في تركيم الإنتاج البحثي في العلوم الاجتماعيّة في عُمان. ويوضح الجدول أدناه القضايا التي تمثل مجالات اهتمام الباحثين المحليين؛ وذلك بدءاً من العدد الصادر عام ٢٠١١م إلى العدد الأخير الصادر في ٢٠١٦م.

جدول رقم ١

القضايا المطروحة من قبل الأكاديميين المحلّيين العمانيين في مجلة «الآداب والعلوم الاجتماعيّة»[١]

القضيّة المطروحة	مجموع الإنتاجات التي تناولتها
الإعلام	٥
المرأة	٢
الآثار	٢
القانون والتشريعات	١
الشعر والفن والمسرح	٧
الطفل	١
اللغة	٣
البيئة	١
الطالب الجامعي	٢
المؤسّسات الصناعيّة	١
الأستاذ الجامعي	١
الطالب المدرسي	١
الجغرافيا	١

يشمل الجدول أعلاه جميع مواضيع المقالات التي اشتغل عليها الأكاديميّون المحليّون في مختلف التخصّصات بما فيها التاريخ والمسرح والجغرافيا...إلخ، ويمكن من خلاله التعرّف بشكل عام على الأهميّة النسبيّة للقضايا التي تشغل حيّز اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعيّة عامّة. وإنَّ ما يلاحظ هو أنَّ القضايا التي يتناولها الباحثون المحليّون

لم يتم تفعيل مركز البحوث الإنسانية إلا بعد وقوع الاحتجاجات التي قام بها الشعب ضدّ سياسات الحكومة عام ٢٠١٣

١ـ موقع جامعة السلطان قابوس ـ كليّة الآداب والعلوم الاجتماعيّة. www.squ.edu.om

نمطيّة، وأنَّه لم يتمّ نشر أيّة دراسة أنثروبولوجيّة على صفحات أيّ عدد من أعداد مجلة «الآداب والعلوم الاجتماعيّة».

ويدلّ هذا على أنَّ تعمّق البحوث الاجتماعيّة في قضايا المجتمع العُماني يظلّ ضعيفاً، وهو ما يجعلنا نشير إلى عدم مقاربة البحث العلمي الاجتماعي للأحداث التي تستجدّ في عُمان. وبالفعل، حصلت احتجاجات من قبل «الشعب» على الحكومة عام ٢٠١١م، وفي الوقت الحالي تعرف سلطنة عمان أزمة اقتصاديّة بسبب انخفاض أسعار النفط؛ ممّا أنتج آثاراً اجتماعيّة واقتصاديّة مسّت بنية المجتمع. بيد أنّنا لم نجد أثراً لأيّ من تلك الأحداث ضمن اهتمام الباحثين الاجتماعيين العُمانيين المحلّيين. وفي هذا السياق، نفهم أكثر مدى خطورة أمر توقف تعيين المعيدين المحلّيين في قسم علم الاجتماع بالكليّة التي ذكرنا. وقد يسمح الملاحظ لنفسه بأن يضع احتمال وجود «قوّة كبرى» تفرض هذا الواقع على علوم الاجتماع ضمن الأكاديمية العمانيّة.

لا يقتصر حضور العلوم الاجتماعيّة في عُمان على المستوى الأكاديمي، إذ تتكفّل بعض المؤسّسات الأخرى بالقيام ببحوث ذات طبيعة علميّة اجتماعيّة

٢. بحوث طلبة الماجستير في علم الاجتماع: [٢]

تمّ فتح برنامج الماجستير في قسم علم الاجتماع خلال السنة الجامعيّة سنة ١٩٩٢/١٩٩٣م. ويبيّن الجدول أدناه، بعض القضايا التي تناولها طلبة الماجستير في قسم علم الاجتماع بجامعة السلطان قابوس. ولا بدّ من الإشارة إلى صعوبة القيام بمسح شامل، حيث لا يوجد أرشيف يحصر الرسائل العلميّة ويبوّبها ويضعها على ذمّة الباحثين.

جدول رقم ٢
قضايا تناولها طلبة الماجستير في علم الاجتماع (عناوين)

م	العنوان	السنة الدراسية
١	انخراط المرأة في العمل وعلاقته بتغيّر أدوارها التقليديّة (دراسة استطلاعيّة للأدوار المتغيّرة للمرأة في سلطنة عُمان)	١٩٩٥م
٢	التعليم الفني والتنمية الاجتماعيّة والاقتصادية في سلطنة عُمان (دراسة ميدانيّة لاتجاهات الشباب العُماني نحو التعليم الفني).	١٩٩٥م
٣	دور التعليم في تشكيل اتجاهات الحداثة (دراسة ميدانيّة في المجتمع العُماني المعاصر)	١٩٩٦م
٤	رؤية طلاب جامعة السلطان قابوس نحو معنى العمل ونظمه دراسة ميدانيّة على عيّنة من المتوقع تخرّجهم عام ٢٠١٣م	٢٠١٣م
٥	دور التكوينات الاجتماعيّة في دعم المرأة العمانيّة للتمثيل السياسي ١٩٩٨-٢٠١١م	٢٠١٣م
٦	الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمنطقة الاقتصاديّة الخاصّة بالدقم، دراسة ميدانيّة	٢٠١٣م
٧	دور العمل التطوّعي في تنمية رأس المال الاجتماعي في سلطنة عُمان	٢٠١٤م
٨	دور الجمعيّات الأهليّة في تحسين نوعيّة حياة المرأة العُمانيّة دراسة ميدانيّة للجمعيّات الأهليّة بمحافظة مسقط	٢٠١٤م

٢ـ دليل ملخّصات علم الاجتماع، كليّة الآداب والعلوم الاجتماعيّة بجامعة السلطان قابوس.

على الرغم من عدم شمول الجدول لكلّ العناوين، فإنَّه يعطينا صورة دالّة، وقد راوحت القضايا البحثيّة بين العمل والمرأة والعمل التطوّعي والجمعيّات الأهليّة. وهذا الاهتمام يتقاطع مع اهتمام الباحثين في وزارة التنمية الاجتماعيّة، وكذلك مع مجالات اهتمام الأكاديميين المحلّيين الذين ينشرون بحوثهم على صفحات مجلة «الآداب والعلوم الاجتماعيّة».

٣. منشورات المراكز البحثيّة داخل الجامعة وخارجها:

تشير المعطيات الكميّة التي بحوزتنا التي حصلنا عليها من خلال استقصاءاتنا إلى وجود مركز بحثي واحد داخل جامعة السلطان قابوس مختص بدراسة المجتمع والإنسان، وهو يعمل تحت اسم «مركز البحوث الإنسانيّة»؛ تمّ إنشاء هذا المركز عام ٢٠١٠م، ولكنّه لم يبدأ العمل فعليّاً إلّا في ٢٠١٣م. وكما يلاحظ، فإنَّ تفعيل المركز كان بعد وقوع الاحتجاجات التي قام بها الشعب ضدّ سياسات الحكومة.

وللمركز منشورات غير دوريّة تصدر على صيغة دراسات ومشاريع بحثيّة يوضحها الجدول أدناه الذي يشمل مجمل المنشورات التي تمّ إنجازها منذ نشأة المركز:

جدول رقم ٣
الدراسات والمشاريع البحثيّة المنجزة في مركز البحوث الإنسانيّة منذ نشأته

م	عنوان الدراسة١	الباحث الرئيس
١	اتجاهات المجتمع العُماني نحو بعض أنماط المهن المرغوبة للمرأة العُمانيّة: دراسة استطلاعيّة	منير كرادشة
٢	أسباب ظاهرة العقم الزواجي وآثارها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والصحيّة والنفسيّة: دراسة ميدانيّة للمجتمع العُماني.	منير كرادشة
٣	اتجاهات المجتمع العُماني نحو بعض الأنماط الزواجيّة التقليديّة: دراسة استطلاعيّة	منير كرادشة
٤	عوامل وأسباب وقوع الطلبة تحت الملاحظة الأكاديميّة: دراسة ميدانيّة	منير كرادشة
٥	الصعوبات التي تواجه الأندية الرياضيّة بسلطنة عمان والحلول المقترحة للتغلب عليها.	ماجد البوصافي
٦	?Emotional intelligence in the language classroom in Oman; The missing ingredient	رحمة المحروقيّة
٧	Investigating Omani Tertiary Students pronunciation problems; possible Dialect influences.	رحمة المحروقيّة
٨	Towards creating Reading Experiences/ proficiencies; A multinational perspective	رحمة المحروقيّة
٩	Investigating the use of English as a Medium of instruction in Higher Education in Oman	رحمة المحروقيّة
١٠	Critical Thinking in Higher Education in Oman; How is it promoted in English medium specializations?	رحمة المحروقيّة
١١	Measuring Vocabulary level Among Omani Tertiary- level students and its effect on their communicative Ability; A cross-sectional study.	رحمة المحروقيّة

ومن الملاحظ أنَّ باحثين اثنين أنجزا على التوالي ٥٤ بالمئة و٣٦ بالمئة من مجمل الدراسات. وقد يخفي هذا المعطى الكثير من الحقائق التي لا يمكن أن نتناولها كلّها، ولكنَّه يدلّ، على الأقلّ، على مركزة كبيرة في العمل وعدم توزّع الجهد البحثي على طاقات متنوّعة ومختلفة.

أمّا الجدول الآتي، فيبيّن قائمة الدراسات والمشاريع قيد الإنجاز:

جدول رقم ٤
مشاريع الدراسات قيد الإنجاز في مركز البحوث الإنسانيّة

م	عنوان الدراسة	الباحث الرئيس
١	الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة للمشروعات التنمويّة في منطقة الدقم.	منير كرادشة
٢	معوقات البحث العلمي في مؤسّسات التعليم العالي في سلطنة عُمان والإمارات العربيّة المتحدة.	منير كرادشة
٣	السبلة وأدوارها في المجتمع العماني: دراسة مطبقة على طلبة وموظفي جامعة السلطان قابوس.	رحمة المحروقيّة
٤	الدوافع التنافسيّة والترويجيّة لممارسة الأنشطة الرياضيّة بسلطنة عُمان.	ماجد البوصافي
٥	كتاب المختصر المفيد في البنوك الإسلاميّة: سؤال وجواب.	ناصر المعولي
٦	أوضاع المسنّين والتحدّيات التي تواجههم في سلطنة عُمان.	منير كرادشة
٧	العمل التطوّعي في المجتمع العُماني الواقع والتحدّيات: دراسة ميدانيّة مطبّقة على مؤسّسات العمل التطوّعي.	ميمونة الزدجاليّة

وعلى الرغم من تكرار الأسماء ذاتها، فإنّنا نلاحظ وجود أسماء أخرى تكفّلت بإجراء بحوث، ممّا يشير إلى التوجّه نحو التخفيف من المركزيّة التي لاحظناها في ما أنجز من مشاريع إلى حدّ الآن. ولكن في المجمل يتقاسم الاسمان اللّذان أشرنا إليهما أكثر من ثلاثة أرباع البحوث الجمليّة المنشور منها وما هو قيد الإنجاز. ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ أحدهما أردني الجنسيّة، وهذا لا يجعلنا نستنتج قلّة وجود الباحثين الأكفاء في المجتمع العماني، ولكن قد يكون من المشروع استنتاج وجود احتكار يعمل المستفيدون منه على هيئة «لوبي»، حيث لا يتقاسم حتى الربع المتبقي من العناوين إلّا ثلاثة أسماء. وتستمّر حالة الاحتكار هذه القائمة الآن، منذ خمس سنوات.

ومن ناحية أخرى، أوضح لنا الجدولان أنَّ القضايا التي يتمّ تناولها في مركز البحوث الإنسانيّة تتقاطع في بعض الجوانب مع القضايا التي يتناولها طلبة الماجستير، وكذلك مع البحوث التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعيّة، كما سيتبيّن لنا لاحقاً. وهذا الأمر مثير للغاية، إذ هو يعني وجود نمطيّة مفرطة، كما يعني غياباً لاختلاف التيّارات الفكريّة في العلوم الاجتماعيّة التي يتمّ إنتاجها في المجتمع العُماني وحوله، مع انعدام كلّي لقضايا الشأن العام والسّياسة.

إنَّ البحث العلمي الاجتماعي لا يجدّد طاقاته، ولا يتلقّى من الجامعة موارد بشريّة تمكّنه من التوسّع والتعمّق

ثالثاً: علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي

لا يقتصر حضور العلوم الاجتماعيّة في عُمان على المستوى الأكاديمي، إذ تتكفّل بعض المؤسّسات الأخرى بالقيام ببحوث ذات طبيعة علميّة اجتماعيّة. ومن أجل الاستدلال على ذلك بمثال بارز، نقوم الآن بإلقاء نظرة على جهود وزارة التنمية الاجتماعيّة من خلال دائرة تعمل ضمنها، هي الدراسات والمؤشّرات الاجتماعيّة.[٣]

إنَّ متابعة المواضيع التي تقوم بدراستها الدائرة كفيلة بأن تجعلنا نلقي بعض الضوء على مسار الدراسات والبحوث التي نفذّتها الوزارة، كما قد تمكّننا من الكشف عن المنهج العلمي التي ارتكزت عليه الدراسات. ويقدّم الجدول أدناه عدداً من الدراسات التي نفذتها الوزارة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٣م.

لم يحظ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في عُمان بالقدر الكافي من الأهميّة مؤسّسيّاً ومعرفيّاً، ولم نلاحظ أنَّ الدولة العمانيّة تبذل جهداً خاصّاً في الجانب المؤسّسي

جدول رقم ٥
دراسات نفذتها وزارة التنمية الاجتماعيّة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣

م	موضوع الدراسة	سنة التنفيذ
١	دراسة أثر برنامج تدريبي في تنمية الذات للشابّات العُمانيّات	٢٠٠٨م
٢	دراسة أبعاد ومقوّمات التماسك الأسري (سلطنة عُمان)	٢٠٠٩م
٣	آثار التسوّل على الفرد والمجتمع	٢٠١١م
٤	دراسة ميدانيّة حول زواج العُمانيين المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي من جنسيّات عربيّة أو أجنبيّة	٢٠١١م
٥	دراسة وصفيّة حول لجان التنمية الاجتماعيّة: الواقع، التحدّيات، آفاق التطوير.	٢٠١٢م
٦	المرأة في التشريعات العُمانيّة «أدلة توضيحيّة لمواد قانونيّة»	٢٠١٢م
٧	تمكين المرأة العُمانيّة والتحدّيات المجتمعيّة	٢٠١٠م
٨	المشاركة الاجتماعيّة للمرأة العُمانيّة واقعها وآفاقها	٢٠١١م
٩	الأوضاع الاجتماعيّة للمرأة بعد الطلاق	٢٠١١م
١٠	الأبعاد الاجتماعيّة لتأخر سنّ الزواج في المجتمع العُماني	٢٠١٢م
١١	أثر عمل المرأة على أسرتها بسلطنة عُمان	٢٠١٢م
١٢	الأبعاد الاجتماعيّة لمشاركة المرأة العُمانيّة في تنمية المجتمع العُماني	٢٠١٣م
١٣	اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عُمان نحو حقوق المرأة.	٢٠١٣م
١٤	الحاجات النفسيّة والاجتماعيّة للمرأة العُمانيّة العاملة.	٢٠١٣م

ولكنَّ الوزارة لا تنشر كلّ الدراسات التي تقوم بها، ويمكن أن نتّخذ البحوث التي تتناول قضايا ذات علاقة بالمرأة والأسرة العُمانيتين، مثالاً على بعض مواضيع الاهتمام الخاص لدى الوزارة.

٣ـ دليل سلسلة الدراسات والبحوث الاجتماعيّة، إعداد دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعيّة ٢٠١٤م.



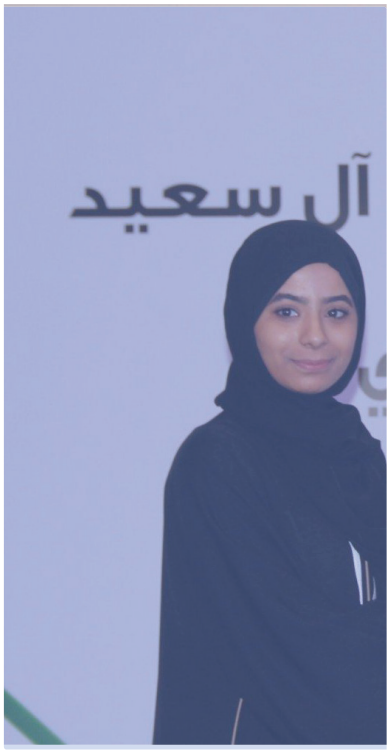

جدول رقم ٦

دراسات منشورة عن بحوث نفّذتها وزارة التنمية الاجتماعيّة (٢٠١٤-٢٠١٥م)

م	موضوع الدراسة
١	الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة للعمالة الوافدة على المجتمع العُماني
٢	أثر عاملات المنازل على خصائص الأسرة العُمانيّة
٣	أسباب الحوادث المروريّة وآثارها على الأسرة العُمانيّة من وجهة نظر المتسبّبين
٤	جنوح الأحداث في المجتمع العُماني
٥	تطوّر برامج الرعاية الاجتماعيّة ودورها في تحسين مستوى معيشة أسر الضمان الاجتماعي في سلطنة عُمان
٦	واقع الطلاق في المجتمع العُماني
٧	أثر المستوى التعليمي والاجتماعي للأم على النمط الاستهلاكي للأسرة

ويدلّ الجدولان اللّذان يمكن أن نقرأهما في تكاملهما على أنَّ اهتمامات الوزارة ذات طابع استكشافي وعملي، يبحث عن كشف بعض الحقائق التي يمكن أن تكون مساعدة على رسم سياسات محدّدة. وفي تأكيد للاهتمام الخاص بقضايا المرأة العُمانيّة، نقدم معطيات إضافيّة:

إنَّ الشروط التي يطلقها مجلس البحث العلمي وجامعة السلطان قابوس، سواء من خلال عمادة البحث العلمي فيها أو من خلال مركز البحوث الإنسانيّة، شروط لا تناسب إلّا النخبويين من الأكاديميين

جدول رقم ٧
الدراسات التي أصدرتها وزارة التنمية الاجتماعيّة بمناسبة يوم المرأة العُمانيّة (٢٠١٤- ٢٠١٥م)

	موضوع الدراسة
١	دور المرأة العُمانيّة في رعاية زوجها من ذوي الإعاقة الحركيّة
٢	المقارنة في المسؤوليّة الاجتماعيّة الأسريّة (الأسريّة والمهنيّة) لدى المرأة العُمانيّة في محافظة مسقط
٣	دور التكوينات الاجتماعيّة في دعم المرأة للتمثيل السياسي
٤	المرأة في التشريعات العُمانيّة «أدلة توضيحيّة لمواد قانونيّة»
٥	واقع ممارسة العمليّات الإداريّة في المنظّمات غير الحكوميّة
٦	الأبعاد التربويّة لاتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، وأثرها في وعي المرأة العمانيّة وحقوقها الإنسانيّة
٧	دور الجمعيّات الأهليّة في تحسين نوعيّة حياة المرأة العُمانيّة
٨	اتجاهات المجتمع العُماني حول أنماط الزواج التقليديّة

يبيّن الجدولان السابقان مباشرة، أنَّ من أكثر القضايا التي تهتمّ بها وزارة التنمية الاجتماعيّة، من خلال عمل دائرة الدراسات والمؤشّرات الاجتماعيّة على البحوث والدراسات، المرأة العُمانيّة باختلاف أوضاعها، وبما يشمل المطلّقة والعاملة والقياديّة والمتزوّجة. كما يتّضح من خلال العناوين أنَّ المنهج الأكثر استخداماً في هذه الدراسات هو المنهج الكمّي.

وعلى العموم، تُعتبر الدراسات التي تنشرها الوزارة عادة من دراسات الخبرة؛ أي تلك الدراسات التي تصمّم على قاعدة التوجّه نحو وضع إجراءات محدّدة أو خطوات عمليّة من قبيل وضع القوانين.

وفضلاً عن الدراسات التي تقوم بها الوزارة، فإنَّها تتكفّل بطباعة إنتاج باحثين منتسبين إليها.

جدول رقم ٨
دراسات تبنّت الوزارة نشرها لمنتسبي وزارة التنمية الاجتماعيّة

م	موضوع الدراسة	سنة التنفيذ
	دور الخدمة الاجتماعيّة في التعامل مع ظاهرة إدمان المخدّرات	٢٠٠٧م
	دراسة ميدانية حول تعاطي وإدمان المخدّرات بين الشباب العُماني وأساليب مواجهتها	٢٠١٠م
	دراسة ميدانيّة حول تنمية مهارات التفاعل والاتصال للأشخاص المعاقين سمعيّاً	٢٠١١-٢٠١٢م

يجب إعادة النظر في مسألة تعليم طلّاب علم الاجتماع العُمانيين باللغة المحليَّة فقط، إذ لا يمكن للمرء أن يواكب المستجدّات العلميّة في تخصّصه، وهو لا يجيد إلّا لغته المحليّة فقط

ثمَّة تركيز على قضايا من نوع آخر تتعلّق أساساً بالشباب وبممارساته من جهة، وببضع فئات من ذوي الاحتياجات الخصوصيّة من جهة ثانية. ومن المهم أن نشير إلى أنَّ المنتسبين إلى الوزارة ينشرون هذه الدراسات، باعتبارها امتداداً مباشراً لعملهم، وليس نتيجة لتفرّغ بحثي محترف.

رابعاً: في الملامح الكبرى لأوضاع خرّيجي علم الاجتماع في سلطنة عُمان:

لقد بيّنت لنا المعطيات الكميّة والكيفيّة التي أتينا عليها في الفقرات السابقة أنَّ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في عُمان لم يحظيا بالقدر الكافي من الأهميّة مؤسّسيّاً ومعرفيّاً، ولم نلاحظ أنَّ الدولة العمانيّة تبذل جهداً خاصّاً في الجانب المؤسّسي الذي يمكن أن يضمن وجوداً فعليّاً وفاعلاً لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في المجتمع العُماني. ويمكن قول الشيء ذاته كذلك عن الجانب الثقافي، إذ لا يحتضن الواقع الثقافي العُماني هذين العِلمين بما يمكّنهما من الاضطلاع بالأدوار الخطيرة التي يمكن أن تناط بهما. ومن الواضح أنَّه لا توجد مراكز بحثيَّة ذات مرجعيّات علميّة وبحثيّة ومنهجيّة صُلبة وذات أثر اجتماعي واضح. وبدا لنا من العسير في ظلّ هذه الأوضاع نشوء تيّارات فكريّة وثقافيّة متنوّعة خارج مجال البحث في الجامعة وضمن الحدود الأكاديميّة.

على الرغم من عدم وجود الأنثروبولوجيا تخصّصاً أكاديميّاً مستقلّاً، فإنَّها تمثل مجال اهتمام للمثقفين والأدباء في المجتمع العُماني

وليس في القطاع الخاص، في مجالي الأعمال والتجارة، من يؤمن بأهميّة إنتاج الدراسات والبحوث العلميّة الاجتماعيّة، حيث يتمّ تحفيز تكوين مراكز بحثيّة خاصّة؛ أي غير حكوميّة. ومن الجدير بالذكر أنَّ تجارب البلدان التي توجد فيها مراكز بحثيّة مستقلّة عن العمل الحكومي تثبت، أنَّه كلّما وجدت هذه المراكز متحرّرة من التبعيّة تجاه القطاع الحكومي في البحث العلمي، كان هناك إنتاج حقيقي مدفوع بتحقيق الهدف الأوّل للعلوم الاجتماعيّة، وهو فهم المجتمعات وتحليلها وتحويل المعرفة العلميّة الاجتماعيّة إلى مادّة للتفكير ومرجعيّة لوضع السياسات وخلفيّة لرسم الأهداف.

لقد أشارت البيانات التي بين أيدينا إلى وجود مركز بحثي واحد في العلوم الاجتماعيّة خارج الجامعة، ولكنّه تابع للقطاع الحكومي، وقد تبيّن لنا أنَّ حركته الإنتاجيّة بطيئة، وأنَّه يسلّط الضوء على قضايا معلّبة لا جديد فيها. ومن المؤسف أن يكون كذلك هو حال مركز البحوث الإنسانيّة الذي يوجد داخل الجامعة. وقد أثرنا الاهتمام بأنَّ الدراسات والمشاريع التي تمّ إنجازها منذ تأسيس المركز، راوحت مواضيعها بين قضايا الزواج والمرأة والطالب الجامعي، وبين البحث العلمي والتعليم باللغة الإنجليزيّة.

إزاء هذه المعطيات، وضعنا تساؤلاً مركزيّاً: أين نصيب قضايا الشأن العام من البحث العلمي الاجتماعي؟ وتتفرّع عن هذا السؤال أسئلة عدّة أخرى، منها: هل المجتمع العُماني مجتمع استاتيكي خالٍ من الحركات الاجتماعيّة والثقافيّة؟ ألم تبرز الاحتجاجات التي حدثت عام ٢٠١١ م ضرورة وضع فرضيّات تفكير وبحث علمي اجتماعي يخصّ العلاقات

المتشعّبة بين كلٍّ من الشأن العام والتنمية وواقع الديمقراطيّة؟ إنَّ هذا السؤال مثلاً يعلن بوضوح أنَّنا بحاجة إلى دراسة علميّة تكون قاعدتها البرهنة، سواء أأدت إلى إثبات وجود تلك الفرضيّات أم نفيها؟ ومن بين الأسئلة الأخرى التي يمكن أن تتفرّع عن السؤال المركزي: أليس من الضروري التفكير على أساس افتراض أنَّ الأزمة الاقتصاديّة الناجمة عن انخفاض النفط وما صاحبها من سياسات اجتماعيّة منها خفض الرواتب، ووقف التوظيف، وفرض ضرائب إضافيّة، وارتفاع أسعار الوقود، سوف تفرز لا محالة ظواهر جديدة في المجتمع؟

ومن ناحية أخرى، تدلّ الكثير من المعطيات على أنّنا بصدد انتقال المجتمع العُماني على طريق مسار جديد يحتاج إلى استعداد معرفي علمي اجتماعي، ألم تأخذ التكنولوجيا وما صاحبها من استخدامات متنوّعة في المجتمع العُماني منها ما هو على شبكات التواصل الافتراضي كالفايسبوك والأنستغرام وسناب شات، صبغة الظواهر الاجتماعيّة التي تتطلّب الدراسة العلميّة؟

إنَّ خبرة الباحثين الاجتماعيين تؤكّد أنَّه لا يمكن أن تحدث مثل هذه الأحداث من دون أن تخلّف آثاراً اجتماعيّة ومعرفيّة وقيميّة في أيّ مجتمع، مهما كانت بنيته وتقاليده وأعرافه ومؤسّساته، وهذا ما يتناقض مع كون علم الاجتماع العُماني لا وجود له أمام مثل هذه المستجدّات المجتمعيّة، ولا سيّما الأخيرة منها التي حدثت خلال السنوات العشر الأخيرة، بل هو ما يزال في مهده الأوّل، ويقوم بإعادة إنتاج قضايا تمّ استهلاكها منذ زمن بعيد.

وممّا يثير الاهتمام أيضاً قلّة عدد الباحثين الذين يشملهم المركز. وفضلاً عمّا يؤدّي إليه ذلك من احتكار جميع البحوث التي تمّ تنفيذها من قبل الأسماء نفسها، فإنَّ هذا مؤشّر على احتكار المنح الماليّة للبحث العلمي في العلوم الاجتماعيّة عامّة، وعدم فتح المجال لتطوير مؤهّلات باحثين مجيدين. وهذا ما ينقلنا إلى الحديث عن مآل مخرجات علم الاجتماع في سلطنة عُمان.

خريجو قسم علم الاجتماع، وبعد إتمام الدراسة الجامعيّة، يتوجّهون إلى سوق العمل (المدارس) في مهنة الأخصائي الاجتماعي؛ ويُعدّ هذا خطأ فادحاً في حقّ علم الاجتماع، إذ ممّا لا شكّ فيه أن هناك فروقات بين تخصّص العمل الاجتماعي الذي يُعدّ مهنة، وبين علم الاجتماع بوصفه علماً اجتماعيّاً يحتاج الاشتغال به إلى نظريّات ومناهج وعدّة مفاهيميّة مخصوصة. ويمثل الوضع سبباً من أسباب ضعف الإنتاج العلمي في علم الاجتماع وعدم فاعليّته في المجتمع، إذ إن البحث العلمي الاجتماعي لا يجدّد طاقاته، ولا يتلقّى من الجامعة موارد بشريّة تمكّنه من التوسّع والتعمّق. ويبدو هذا الأمر عسير القبول من فئة الخرّيجين الذين يجدون أنفسهم شغوفين بتخصّصهم ومخلصين لعلم الاجتماع، حيث لا يجدون الفرص التي تمهّد لهم السير على طريق الإنتاج البحثي، وإن وجدوا الفرص لذلك، فهي فرص لا يمكنهم أن يطالوها، إذ إنَّ الشروط التي يطلقها مجلس البحث العلمي من خلال المرصد الاجتماعي الذي يشرف عليه، وتطلقها كذلك جامعة

السلطان قابوس، سواء من خلال عمادة البحث العلمي فيها أو من خلال مركز البحوث الإنسانيّة، شروط لا تناسب إلّا النخبويين من الأكاديميين.





فعلى سبيل المثال، نجد أنَّ الفرصة الممنوحة لإنجاز بحث علمي اجتماعي مشروطة باستيفاء الطالب شهادة اللغة الإنجليزيّة، وحيازة خبرة تمتدّ لسنوات، وهو ما يجعلنا نسأل: كيف يمكن للباحث الاجتماعي حديث التخرّج أن يملك خبرة سنوات في مجال البحث؟ وأين هي المؤسّسات التي يمكنه أن يتدرّب فيها، ليحصل على الخبرة اللّازمة من خلال عمله فيها مساعداً فاعلاً في الميدان، وحيث يتغذّى الباحث العلمي الشاب علميّاً ومنهجيّاً؟ وفي الجانب الآخر يُعدّ تملك اللغة الإنجليزيّة عائقاً كبيراً أمام هذا الباحث الشاب المتخرّج في جامعة السلطان قابوس؛ حيث يجد نفسه لا يتملك إلّا لغته المحليّة، وهو ما يعني عدم قدرته على الاطلاع على تيّارات البحث العلمي الاجتماعي العالميّة، وعدم انفتاحه على علوم الاجتماع في المجتمعات المتقدّمة ونقص درايته بالمستجدات المنهجيّة التي تحصل فيها كلّ يوم تقريباً.

إن الإيمان العملي والعلمي بعلوم الاجتماع والأنثروبولوجيا يجب أن يتحوّل إلى سياسة منهجيّة لإعادة تفعيلهما على الوجه الصحيح في خدمة المجتمع والتنمية

يخرّج قسم علم الاجتماع بجامعة السلطان قابوس إذن مخرجات يتبعثر أغلبها في المدارس، مثلما أشرنا، يمارسون مهنة الأخصائي الاجتماعي، ويشتغل القسم الآخر من الخرّيجين في مؤسّسات حكوميّة من وزارات ودور رعاية الطفولة والأيتام والمسنّين... إلخ، حيث يضطلعون بوظيفة باحث اجتماعي. ووفقاً لنتيجة المسح الذي قمنا به في وزارة التنمية الاجتماعيّة تبيّن لنا أنَّ الباحث يقوم بتنفيذ دراسات في مواضيع معلّبة، ولا يحظى إلّا فرد واحد، من بين خريجي اثنتي عشرة دفعة على التوالي، بفرصة أن يصبح معيداً؛ أي أن تتبنّى الجامعة مشروع تطويره وتأهيله واستثماره في سبيل الإنتاج العلمي.

هذا الفرد الواحد تتبنّى الجامعة مسؤوليّة تطويره، حيث يتمّ توجيهه لإكمال دراسة الماجستير والدكتوراه في إحدى الجامعات الأوروبيّة المرموقة في العلوم الاجتماعيّة، حيث تتمّ الدراسة باللّغة الإنجليزيّة، بينما نجد بقيّة الخرّيجين يسعون إلى تطوير أنفسهم بأنفسهم في صراع

مريـر مـع عـدم حذقهـم للغـة الإنجليزيّـة، حـتى ينفتحـوا عـلى العالـم والثقافـات الأخـرى، ويطلعـوا عـلى البحـوث العلميّـة الـتي تصـدر بهـا بشـكل دوري، مـع العلـم أنَّ التسـجيل في إحـدى الجامعـات المرموقـة في العلـوم الاجتماعيّـة يشـترط شـهادة اللغـة بمسـتوى سـتة أو سـتة ونصـف، وهـذا شرط صعـب أمـام مـن لا تمثـل اللّغـة الإنجليزيّـة لغتهـم الأم، وتلقّوهـا في المدرسـة وفـق أسـلوب تقليـدي لا يجعلهـم يحذقونهـا. إنَّ الحـلّ الـذي يلجـأ إليـه هـؤلاء هـو إكمـال الماجسـتير والدكتـوراه في إحـدى الـدول العربيّة الشـقيقة، ولا يخفـى عـلى أحـد أنَّهـا متوسـطة الإنتـاج والتكويـن حـتى لا نقـول أكـثر.

خامساً: التحدّيات التي تواجه علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في المجتمع العُماني:

وهي كالتالي:

- الإكثار من المراكز البحثيّة المختصّة بتأهيل الباحث الاجتماعي؛
- رفـع القيـود المفروضـة عـلى البحـث العلمـي الاجتماعـي والحريّـة الأكاديميّـة؛
- إفسـاح المجـال للجـرأة العلميّـة في تنـاول القضايـا الـتي تهـمّ المجتمـع؛
- إيجاد قسم أكاديمي معني بدراسة الأنثروبولوجيا؛
- رفـع الجاهزيّـة المؤسّسـيّة والعمليـاتيّـة الحكوميّـة والخاصّـة للاسـتفادة مـن علـم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا.

لقـد اتّضـح لنـا بعـد عمـل مسـح للدراسـات الـتي نفذّهـا الأكاديميّـون في مجلـة «الآداب والدراسـات» الـتي قـام بهـا مركـز البحـوث الإنسـانيّة منـذ نشـأته، والدراسـات الـتي نفّذتهـا وزارة التنميـة الاجتماعيّـة، والدراسـات الـتي قـام بتنفيذهـا المرصـد الاجتماعـي مـن خـلال مجلـس البحـث العلمـي، أنَّـه لا توجـد دراسـة علميّـة عُمانيّـة في الأنثروبولوجيـا، في حـين وجدنـا تطبيـق الأنثروبولوجيـا في دراسـة روايـة «سـيدات القمـر» للروائيّـة جوخـة الحارثيّـة، وروايـة «سـندريلات مسـقط» للروائيّـة هـدى الجهوريّـة، وروايـة «البـاغ» لبـشرى خلفـان، وروايـة «ملائكـة الجبـل الأخـضر» لعبـدالله الطـائي، ...إلـخ. وهـذا يعـني أنَّـه على الرغم مـن عدم وجـود الأنثروبولوجيـا تخصّصـاً أكاديميّاً مسـتقلّا، فإنَّهـا تمثـل مجال اهتمـام للمثقفـين والأدبـاء في المجتمـع العُماني. ومـن المثـير للاهتمـام أيضـاً، قيـام عـدد مـن الباحثـين الأنثروبولوجيـين الأوروبيـين بدراسـات أنثروبولوجيّـة عـلى المجتمـع العمـاني، عـلى سـبيل المثـال Mandana Limbert؛ فقـد قامـت بإعـداد دراسـة أنثروبولوجيّـة تحـت عنـوان In the time of Oil; piety, memory and social life in an Oman. كما قامـت الباحثـة الأمريكيّـة المتخصّصـة في الأنثروبولوجيـا Dawn Chatty بإعـداد بحـث أنثروبولوجـي في عُمـان، اسـتمرّت في دراسـته أكـثر مـن عـشر سـنوات بعنـوان Mobile pastoralists development planning and social change in Oman، كمـا نجـد الأنثروبولوجـي Fredrik Barth قـام بدراسـة مدينـة صحـار Sohar; culture and society in an Oman.

فـأن تكـون أنثروبولوجيـا المجتمـع العُمـاني محـطّ اهتمـام المثقفـين والأدبـاء العمانيـين والباحثـين الأنثروبولوجيـين الأجانـب، هـو بمثابـة الحافز

الـذي عـلى أساسـه يمكـن تطويـر هـذا المجـال البحـثي العلمـي الاجتماعـي في عُمـان. ولكـنَّ هـذا الحضـور الطاغـي للباحثـين الأجانـب ليـس ظاهـرة صحيّـة بـأيّ حـال مـن الأحـوال، وهـو تحـدٍّ آخـر مـن التحدّيـات الـتي تواجـه المجتمـع العُمـاني في علاقتـه بالعلـوم الاجتماعيّـة عامـةً وبعلـوم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا خاصّـة.

خاتمة:

تثبـت الوقائـع والتحاليـل الـتي كنّـا بصددهـا أنَّ السـعي نحـو فتـح الآفـاق أمـام الجـرأة العلميّـة في تنـاول قضايـا المجتمـع ضرورة ملحّـة بالنسـبة إلى عُمـان، كمـا أنَّ إعـادة النظـر في مسـألة تعليـم طـلّاب علـم الاجتمـاع العُمانيـين باللغـة المحليَّـة فقـط ذات إلحـاح كبـير، إذ لا يمكـن للمـرء أن يواكـب المسـتجدّات العلميّـة في تخصّصـه، وهـو لا يجيـد إلّا لغتـه المحليّـة فقـط. ويرتبـط هـذا الأفـق بأفـق تطويـر علـم الاجتمـاع العُمـاني بتوجيـه مخرجـات علـوم الاجتمـاع في سـوق العمـل إلى مكانهـا الصحيـح؛ وهـو مـا يقتـضي إنشـاء العديـد مـن المراكـز البحثيّـة وإفسـاح المجـال لنشـأة تيّـارات فكريّـة مختلفـة وتطوّرهـا.

إنَّ إعـادة النظـر في وجـود تخصّـص الأنثروبولوجيـا، والقيـام بدراسـات أنثروبولوجيّـة، وإنشـاء مراكـز بحثيّـة متخصّصـة للدراسـات الأنثروبولوجيّـة كفيـل بـأن يبـيّن أنَّ الإيمان العمـلي والعلمي بعلـوم الاجتمـاع والأنثروبولوجيا قـد تحـوّل إلى سياسـة منهجيّـة لإعـادة تفعيلهمـا عـلى الوجـه الصحيـح في خدمـة المجتمـع والتنميـة، مـع الانفتـاح عـلى فاعليّـة علـوم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا في المجتمعـات المتقدّمـة.

المصادر:

- موقع جامعة السلطان قابوس، كليّة الآداب والعلوم الاجتماعيّة
www.squ.edu.om/squ-ar
- دليل ملخّصات علم الاجتماع، كليّة الآداب والعلوم الاجتماعيّة بجامعة السلطان قابوس.
goo.gl/WG٤٤pt
- كتيب: مركز البحوث الإنسانيّة
www.squ.edu.om/hrc
- - دليل سلسلة الدراسات والبحوث الاجتماعيّة، إعداد دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعيّة ٢٠١٤م.
goo.gl/Gb٦٩٦W
- كتيب: مركز البحوث الإنسانيّة. www.squ.edu.om/hrc

«الرّبيع العربي» في خطاب العلوم الاجتماعية بالمغرب



بقلم:
د. نور الدين الزاهي
أكاديمي مغربي وأستاذ علم الاجتماع

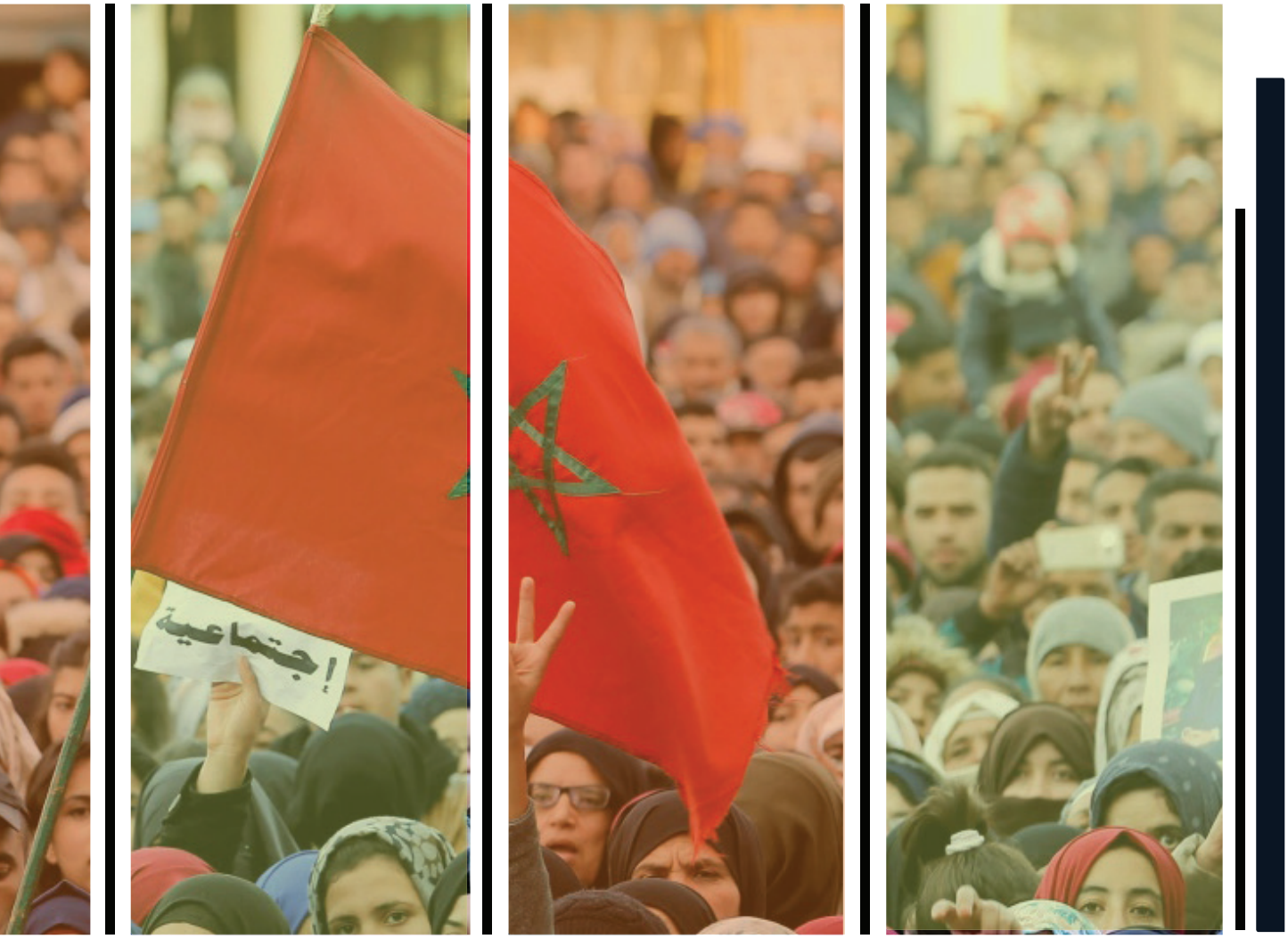

مقدمة:

كيف تلقّى علماء الاجتماع والتاريخ والسياسة المغاربة ما حدث في بلدان عربية عديدة منذ شهر دجنبر ٢٠١٠؟

رحل رئيس الجمهورية التونسية تحت ضغط ثوار البلد، وبعده اعتقل حسني مبارك، وتلاه قتل معمر القذافي، وانخرط اليمن وسوريا في نفس مطمح الإطاحة بحاكميها، وتململت جماهير باقي البلدان المغاربية والعربية في المغرب والأردن والجزائر لإعلان انخراطها في مطمح وضع الحد للاستبداد السياسي.

أحداث متتالية تابعها علماء الاجتماع والتاريخ والسياسة المغاربة، ومنهم من انخرط فيها داعماً بحضوره وحواراته مسارها، ومنهم من شغل «حكمة الرّصانة والتريث» لرؤية مآلاتها، وفضل البعض من صناع المعرفة السريعة مواجهتها بفكرة «الاستثناء المغربي»، معتبرينها أطروحة علمية يثبتها التاريخ، وسرعة الملكية المغربية في الاستجابة لمطالب حركة ٢٠ فبراير (شباط)، عبر خطب ملكية، وبعدها إدخال تعديلات على الدستور القديم وتقديم دستور ٢٠١١ بوصفه البديل الملائم للحظة. لم ينتج مؤلفو فكرة الاستثناء المغربي، وإلى جانبهم مروجو فكرة المؤامرات الخارجية، ما يذكر بخصوص ما حدث، وكانت

على الرغم من قوّتها وتاريخها اليساري، لم تنخرط العلوم الاجتماعية بالمغرب بقوة في تناول موضوعة «الربيع العربي»





مهماتهم تستهدف الخرجات الإعلامية المؤثثة للمشهد الصحفي والإعلامي البصري الداعمة بشكل لا مشروط لبقاء الحال على ما هو عليه، تارة باسم كونهم الخبراء ومستشاري القنوات التلفزيونية، وأخرى باسم كونهم رؤساء مراكز البحث الاستراتيجي. لذلك، لن يجدوا موقعا لهم ضمن من سنعتمد كتاباتهم لاستقصاء كيفيات تلقي علماء الاجتماع والتاريخ والسياسة المغاربة وتفاعلهم العلمي من مواقع تخصصهم مع مسارات انطلاق «الربيع العربي».

لم تراكم العلوم الاجتماعية بالمغرب تجربة تذكر في تفكير حدث الثورة وأشكال الغليان الاجتماعي الجماعي

على الرغم من قوتها وتاريخها اليساري، لم تنخرط العلوم الاجتماعية في المغرب بقوة في تناول موضوعة «الربيع العربي»؛ فالكتابات المجتهدة، والتي كانت لها جرأة خوض مغامرة المقاربة من زوايا تخصصية، وإنجاز إصدارات بهذا الشأن تعد على أصابع الأيدي. لقد انخرطنا والكثيرين في إجراء الحوارات، والمشاركة في لقاءات علمية وعمومية، لكن تجاوز هذه العتبة والعبور لإنتاج آثار مكتوبة، ظلّ من حظّ أكاديميين قلائل. فقد أصدر عالم السياسة عبد الحي مودن والمؤرخ عبد الأحد السبتي وعبد الحي مودن والصحفي إدريس كسيكس، مؤلفا تحت عنوان: «أسئلة حول انطلاق الربيع العربي»[1]، وأصدر عالم الاجتماع مصطفى محسن منشورات عديدة، دشّنها بمؤلف «بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي سنة ٢٠١٢»[2]، وختمها بكتاب «في البدء كان الانتفاض. الحراك الثوري العربي

١- عبد الحي مودن عبد الأحد السبتي إدريس كسيكس، أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ٢٠١٢، ٦٢ ص.

٢- مصطفى محسن، بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي، ضفاف، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ٢٠٨ ص.

بين خيارات الشعوب وحسابات النخب ومتاهات التحول الديمقراطي»[٣]، وهو عبارة عن حوار مطول صدر سنة ٢٠١٦، مثلما أصدر عالم الاجتماع أحمد شراك مؤلفا سنة ٢٠١٧ تحت عنوان: «سوسيولوجيا الربيع العربي»[٤].

أولا: سياق التلقي وضغوطاته المعرفية

لم يكن من اليسير انفلات جميع الباحثين المغاربة الجادّين من ضغوطات السياق الذي أطر استقبالهم لحدث من حجم ما عاشته مجتمعات المغرب والمشرق العربيين، ضغوطات نعتبرها تفقد التفكير حريته، وتقيد تحرره من فرط ثقلها الضاغط، ومن ثم تضعه في منزلة بين منزلة رد الفعل العاطفي المتعاطف ومنزلة الحائر المحتمي بحذره المنهجي.

أولى هذه الضغوط تمثل في كون الحدث كان مفاجئا ومباغتا للجميع، والتفكير تحت ضغط المفاجأة، ليس شرطا علميا آمنا لإنتاج معرفة مطابقة، لأنه يهدد بقوة بانجرار العقل إلى قوته الانفعالية، والتي تضع الباحث في نفس شرط الفاعل، والذي هو شرط غليان اجتماعي جماعي. ضمن سياقات الغليان الاجتماعي ينحو التفكير نحو منطق الإيمان والاعتقاد، سواء بمضامينه الإنسانية أو الدينية أو اليسارية، في موضوعاته.

ثاني هذه الضغوط، يتمثل في كون العلوم الاجتماعية بالمغرب لم تراكم تجربة تذكر في تفكير حدث الثورة وأشكال الغليان الاجتماعي الجماعي. فمنذ ستينيات القرن الماضي وإلى حدود ٢٠١٠، ظلت العلوم الاجتماعية بكل مكوناتها تنقب وتبحث ضمن أطروحة كبرى هي أطروحة الاستمرارية، وقدرة المخزن المغربي وإمارة المؤمنين على إنتاج آلياتها السلطوية والتسلطية وإعادة إنتاجها على امتداد عقود وقرون إلى الدرجة التي أصبح معها تناول موضوعات إمكانيات إرساء الديمقراطية نظاماً سياسياً واجتماعياً ومعها حقوق الإنسان مطلباً رهينا ومرهوناً بضغوطات دول القوة الخارجية. في مثل هكذا وضع علمي ليس للباحث أية حماية علمية تأتيه من تخصصه: لا عدة منهجية، ولا مفاهيم ولا تجارب تحليلية أو نتائج يمكن فحصها والتحاور معها. التفكير تحت ضغط حالة اليتم المعرفي والعلمي هذه، لا يبقى أمام الباحث سوى منفذ المغامرة، بكل ما لها من جرأة تحسب لها، وضعف يعود عليها بإنتاج الأحكام ولوك الشعارات.

ثالث هذه الضغوط أقلّ موضوعية من سابقيْه، لذلك هو يورطنا نحن الباحثين أكثر مما ينتسب لشروط موضوعية تفوق الإرادة الفردية للباحث. يتمثل هذا الضغط في كون جميع الباحثين والخبراء بالمغرب، سيؤلفون إجماعهم، قبل الثورة التونسية بسنوات ليست بالكثيرة، حول تونس بوصفها أنموذجا تنمويا يمكن استنبات تجربته في مجال التعليم والصحة والاقتصاد وحرية المرأة ومحاربة الفقر والبطالة... في المجتمع المغربي. كيف يمكن لهذا الأنموذج التنموي الناجح أن يكون هو البلد

يفضل الباحث المغربي عبد الحيّ مودن، نعت ما عاشته المجتمعات العربية منذ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٠ بالحالة الاستثنائية في التاريخ السياسي العربي، ويقترح توصيفه بـ «الرجة الثورية»

٣- مصطفى محسن، في البدء كان الانتفاض!: الحراك الثوري العربي بين خيارات الشعوب وحسابات النخب ومتاهات التحول الديمقراطي: حوار نقدي مفتوح، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٦، ٢١٤ ص.
٤- أحمد شراك، سوسيولوجيا الربيع العربي، مقاربات للنشر والتوزيع والصناعة الثقافية، فاس، ٢٠١٧، ٥٠٠ ص.

الأول الـذي تحـدث فيـه ثـورة شـباب يدينـون فيـه عـبر شـعاراتهم كل مـا اعتـبر أنموذجـا يحتـذي بـه المغـرب في مشـاريعه الإصلاحيـة؟ لقـد ظـلّ ضغـط هـذا السـؤال مكتومـا، مثلمـا ظـل الإعجـاب بتونـس قبـل ثورتهـا وبعدهـا واحـداً؛ مفارقـة لـم تـثر حفيظـة الباحثـين المغاربـة في هـذا المجـال.

رابـع هـذه الضغوطـات لا يقـل صعوبـة عـن سـابقه، ويتمثـل في كـون الصـورة والتمثـل اللذيـن سـادا داخـل العلـوم الاجتماعيـة في المغـرب عـن الشـباب، وهـم زعمـاء الحـدث سـواء مـع حركـة ٢٠ فبرايـر (شـباط) المغربيـة أو مـع قيـادات الثـورة التونسـية والمصريـة وغيرهـا ظلـت سـلبية تمامـا. اللامبـالاة والعنـف والعـزوف عـن السياسـة والارتمـاء في الزمـن الافـتراضي وغيرهـا، ظلـت السـمات والمداخـل لـكل اللقـاءات الفكريـة حـول موضوعـة الشـباب. كيـف يمكـن لشـباب بهـذه السـمات أن يحـدث الحـدث الأكـبر في التاريـخ السـياسي للمجتمعـات العربيـة المعـاصرة؟ سـؤال ظـلّ ضغطـه أيضـا مكبوتـاً، وآثـاره في تفكـير «الربيـع العـربي» سـتبرز بشـكل ضـديّ ومعكـوس في مديـح مقـدس لشـباب الثـورة.

خامـس هـذه الضغـوط، كـون المغـرب لـم ينجـز ثورتـه، لا بشـكل سـلمي ولا بشـكل عنيـف، وهـو مـا يفـرض عـلى الباحـث موضعـة حركـة ٢٠ فبرايـر (شـباط) المغربيـة وتوصيفـه ضمـن هـذا المـد العـام، وموضعـة النظـام السـياسي المغـربي وتصنيفـه ضمـن أنظمـة الاسـتبداد أو خارجهـا.

في ظـل هـذه الضغـوط، كيـف سـيتناول عالـم السياسـة والمـؤرخ والسوسـيولوجي المغـربي حـدث «الرّبيـع العـربي»؟

يخلص مصطفى محسن إلى كون ثورات «الرّبيع العربي» ليست سوى تلك الشرارات الأولى التي انقدحت في هشيم تردّي أوضاعنا العربية الراهنة، لتشكل إحدى أهم وأكبر السّرديات الثورية في العالم



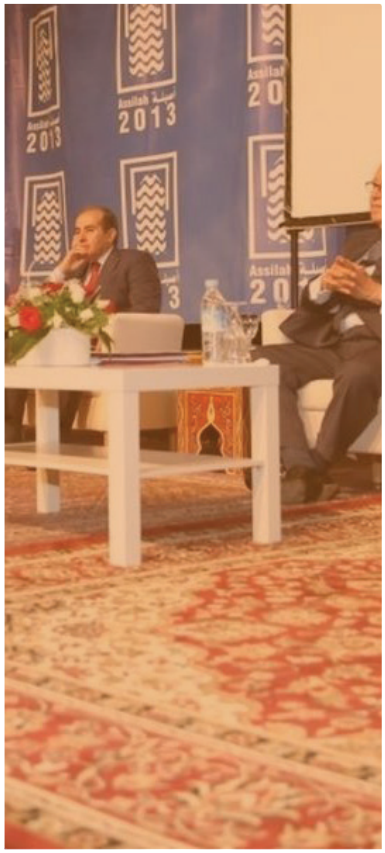





ثانياً: قراءات

عالم السياسة والرجّة الثورية العربية:

يفضل الباحث المغربي في العلوم السياسية، عبد الحي مودن، نعت ما عاشته المجتمعات العربية منذ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٠ بـ «الحالة الاستثنائية» في التاريخ السياسي العربي، مثلما يقترح توصيفه بـ «الرجة الثورية». رجة، سماتها الكبرى كونها لم تحدث ضدّا على عدو خارجي، ولم تختزل مطالبها في الحاجيات المادية للمواطنين، بل تعدت ذلك إلى طرح قضايا ومطالب غير مادية من مثل مطلب الحرية والكرامة ومحاربة الفساد، كما أن فاعلها المحرك لم يكن هو الجيش أو الأحزاب المنظمة، بل الشارع. كيف يمكن أن نفهم ما يجري من أحداث تتعاقب بسرعة محيرة، وقابلة للاستمرار مستقبلا في اتجاهات عديدة ممكنة؟ ذاك هو السؤال الذي سيعمل الباحث عبد الحي مودن على الإجابة عنه، عبر إرساء تحذير منهجي وموضعة «الرجة الثورية» ضمن سياق ما راكمته العلوم الاجتماعية في هذا الباب.

منهجيا، يرى الباحث أن «الرجة الثورية» العربية القائمة لم تستقر بعد، ولذلك، فإن المقاربات الأكاديمية تجد نفسها اليوم مطالبة، ليس بتفسير ما يجري فحسب، بل هي مجبرة على قراءة مآلات الراهن؛ أي التنبؤ بالمستقبل.

تحليلياً، يرتكز الباحث على العلوم الاجتماعية، وعلى علم الاجتماع السياسي منها على الخصوص، لما راكمه من معرفة غنية في معالجته للسؤال الذي نطرح اليوم: لماذا يثور الناس ويحتجون، وكيف يفعلون ذلك؟ ما هي مآلات الثورات العربية؟ وبعد عرض مفهوم الثورات في المدارس البنيوية، سواء في صيغها الماركسية أو التنموية وكشف محدوديتها، سيخضع مودن الثورات العربية، والتونسية منها خصوصا، إلى القراءة من زاوية ما يعرف اليوم بالحركات الاجتماعية الجديدة، بمفاهيمها ومقارباتها: تعبئة الموارد، الفرص السياسية، التأطير وإضفاء الفاعلين لمعانيهم على الوقائع، ومن ثم تشكيل إطارات المعنى المحفزة للفعل الاحتجاجي والثوري.

خلاصة ذلك، كون العلوم الاجتماعية الغربية، والأنجلوساكسونية خاصة، تبقى الملجأ العلمي لقراءة ما يحدث، بحكم كون العلوم الاجتماعية في المجتمعات العربية تدخل متأخرة لمجال المعالجة العلمية للاحتجاجات والثورات، الأمر الذي يجعل الباحث ينبه إلى تجنب السعي إلى «اختراع العجلة» في معالجة هذه الرجة الثورية العربية.

المؤرخ وعودة الحدث

يُشغّل المؤرخ المغربي عبد الأحد السبتي مفهوم الحدث، لتوصيف ثورات «الربيع العربي»، ويحدد منذ البداية، كون الحدث الحالي يحمل مفارقة كبرى تتمثل في جدلية العالمي والمحلي. فقد أصبحت مجتمعاتنا تعيش تقاطعات كبيرة بين التحول التكنولوجي العالمي وتحولاتها

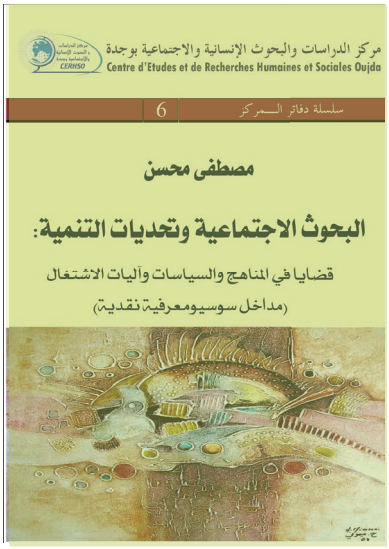

يسعى الباحث مصطفى محسن في بيان الثورة إلى استنهاض همم العلماء والباحثين العرب في العلوم الاجتماعية لمساءلة فكرية ونقدية لما يجري

الاجتماعيـة والثقافيـة، لدرجـة أصبـح معهـا الفضـاء الافـتراضي، فضـاء عموميـا موازيـاً، ومتجـاوزاً لـكل القيـود المفروضـة داخـل الفضـاء الاجتماعـي الواقعـي، مـن قبيـل الرقابـة والطابوهـات. لقـد مكـن هـذا التقاطـع الثـورات العربيـة، بوصفهـا حدثـاً، مـن أن تصبـح ثـورات منظـورة مـن طـرف العالـم ككل، حيـث أصبحـت قـدرات الإعـلام جـزءا مـن الحـدث ذاتـه، لدرجـة أن إيقاعـات الإعـلام أصبحـت فاعلـة في إيقاعـات الحـدث، بـل رفعتـه إلى مصـاف التحـولات الديمقراطيـة الحاصلـة في العالـم المعـاصر. لقـد نعتـه المحللـون، وإلى جانـب «الربيـع العـربي»، بـ»الموجـة الديمقراطيـة الجديـدة» الـتي سـتخلف الموجـات الديمقراطيـة السـابقة. وهـذه كلهـا أمـور تثبـت كـون هـذا الحـدث قـد اكتسـب قيمـة إنسـانية كـبرى وصـدى تجـاوز الإطـار المحـلي.

يركّـب الحـدث، حسـب عبـد الأحـد السـبتي، بـين ثـلاث دوائـر؛ أولاهـا انتمـاء شـباب الفايسـبوك إلى قيـم معولمـة، وثانيهـا انتقـال عـدواه مـن البلـدان الـتي انطلـق منهـا إلى دول عربيـة أخـرى، وثالثهـا تعبـير الفاعلـين العلـني عـن اعتزازهـم بانتمائهـم لمجالهـم الوطـني. وهـذه تركيبـة تسـتدعي وتسـتوجب إعـادة كتابـة تاريـخ المنطقـة ككل. إن التحـولات الـتي تعيشـها المنطقـة ينتمي إيقاعها إلى المـدد الطويلـة، لذلـك فالباحـث الآن، لا يتمثـل سـوى الحـدث الـذي يعـج بالممكنـات والاحتمـالات. أمـا المواطـن، فإنـه يعيـش تحـت ضغـط زمـن متابعـة الحـدث في الإعـلام، ويتطلّـع في الحـين ذاتـه إلى زمـن اسـتيعاب الحـدث.

السوسيولوجي والانتفاض:

لـم يسـتقر عالـم الاجتمـاع المغـربي مصطفـى محسـن عـلى توصيـف معـين واحـد لمـا حصـل في المجتمعـات العربيـة والمغاربيـة منـذ ديسـمبر



(كانون الأول) ٢٠١٠، مثلما لم يكتف بالمعالجة التحليلية، بل زاوج بين بلاغة الاستنهاض، وبلاغة متابعة ما نعته بـ «الانتفاض العربي». في مكتوبه الذي حمل عنوان «بيان في الثّورة: هوامش سوسيولوجية على متن الرّبيع العربي»، والذي صدر سنة ٢٠١١ في منابر متعددة وبصيغ مختلفة من مثل «ثورات الربيع العربي وأسئلة الفكر السوسيولوجي: بيان للتأمل والفهم والاستشراف»، يسعى الباحث من ورائه، استنهاض همم العلماء والباحثين العرب في العلوم الاجتماعية لمساءلة فكرية ونقدية لما يجري، دافعه في ذلك ضرورة ربط العلوم الاجتماعية بالمساءلة النقدية لـ «الثورة» في أبعادها ودلالاتها المختلفة، وكذا رصد وفهم مختلف العوامل والأسباب التي ساهمت في اندلاع انتفاضات «الربيع العربي». كل ذلك لأجل استخلاص الدروس والعبر المستفادة فكريا وسياسيا وحضاريا من آثار هذا «الربيع العربي» وتفاعلاته وامتداداته، ولأجل استعادة علماء الاجتماع والمثقفين العرب بعضا من مبادراتهم ومواقعهم وأدوارهم الغائبة أو المغيبة في الغالب، وحتى يساهموا بذلك في إنتاج معرفة مطابقة.

تحضر داخل هذا البيان والكتابات التي ستليه رزمة من التوصيفات المتتالية والمتجاورة من مثل: «الحراك الثوري»، و«ثورات الربيع العربي»، و«الربيع الديمقراطي»، و«الربيع الثوري»، و«النهوض العربي»، و«الحراك العربي»، و«الانتفاض العربي»، وهو ما يؤشر على كون الباحث لا يهمه أمر ضبط التسمية والتوصيف، على الرغم من أنه سينتصر لتسمية «الانتفاض»، والتي سيختارها عنوانا لمؤلفه التركيبي الذي جاء في صيغة حوار مطول أجراه معه الباحثان المغربيان في علم الاجتماع رشيد جرموني ومحمد مصباح وعنوانه: «في البدء كان الانتفاض؛ الحراك الثوري العربي بين خيارات الشعوب وحسابات النخب ومتاهات

ينتصر الباحث أحمد شراك في توصيفه لما عاشته المجتمعات العربية منذ ديسمبر ٢٠١٠ لتوصيفها بكونها "ثورات" بالجمع، واضعا بذلك مجموع التوصيفات الأخرى جانبا







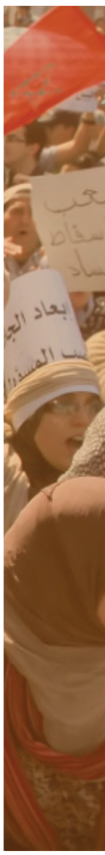

التحـول الديمقراطي». في هـذا المؤلـف الحـواري، سـيركب مصطفى محسـن كلّ رؤاه السـابقة في الموضـوع، وسيسـتعيدها في صيغتهـا التحليليـة ضمـن نفـس زاويـة النظـر والمقاربـة الـتي ظـل ثابتـا عليهـا، وداعيـا إليهـا منـذ عقـود، والـتي ينعتهـا بـ «المنظـور النقـدي متعـدد الأبعـاد»، تـارة، وأخـرى، بـ «المنظـور النقـدي التكامـلي المفتـوح».

ضمـن هـذا المنظـور الشـامل والشـمولي، لا يخفـي الباحـث اختياراتـه الأيديولوجيـة القوميـة العربيـة، وهـو يعالـج قضايـا «الربيـع العـربي»، سـواء مـن حيـث مـا ينبغـي أن تحققـه، أو مـن حيـث ماهيتهـا ومكتسـباتها وأعطابهـا. فقـراءة «الربيـع العـربي» تتـم ضمـن اختيـار عـام، يعلـن ضمنه مصطفـى محسـن اعتقـاده وإيمانـه بـ «المـشروع النهضـوي والقومـي المشـترك»، مشروعـا تجـب الآن مراجعـة مفاهيمـه عـن الوحـدة والقوميـة والعروبـة، معتـبراً أن كل مـا يحـدث مـن حـراك وانتفـاض وثـورات... عليـه أن يصـبّ في مـشروع النّهـوض القومـي ويعـزّزه ويحفـزه ويغـذي روافـده. لقـد حققـت «ثـورات الربيـع العـربي» (المؤلـف هـو مـن يضعهـا بـين مزدوجتـين) مكتسـبات وإيجابيـات، يركبهـا الباحـث في كونهـا بفضـل مـا حملـت معهـا مـن هبّـات، ريـاح وعـي جديـد بالتحـرر، ومتغـيرات ومسـتجدات سوسـيو- سياسـية وفكريـة وقيميـة وحضاريـة فريـدة، قـد وفّـرت لمجتمعاتنـا، أفـرادا وجماعـات ونخبـا وأنظمـة حكـم ومؤسسـات ومنظومـات ثقافيـة... مـا لا يسـتهان بـه مـن فـرص وإمكانـات فهـم عميـق للـذات وللغـير وللعالـم مـن حولنا، ومـن فـرص وشروط المراجعـة النقدية لواقعنـا الموضوعـي، لمقوّماتـه وأعطابـه ولعنـاصر القـوة والضعـف في مكوناتـه وبنـاه. إنهـا المحـكّات الأساسـية لاختبـار مسـتوى توفقنـا في إنضاج «النـواة الصلبـة والدعامـة المفصليـة» لأيّ مـشروع مجتمعـي ديموقراطـي حـداثي.









ولكن وبالموازاة مع ما حملته ثورات «الربيع العربي»، فإنها، حسب مصطفى محسن، لم تنتقل بعد إلى مرحلة ما بعد الثورة إلا على مستوى جزئي مجازي محدود، مثلما أن هذا الرّبيع لم يزهر بعد، ولم ينقلنا إلى صيف مزدهر غامر بالعطاء. قد تفجر خيراته عطاء عميقا من أفياء الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، كما صدحت بذلك شعارات ثوراته المتحدية الهادرة.

وبناء على كل ذلك، يخلص الباحث إلى كون ثورات الربيع العربي ليست سوى تلك الشرارات الأولى، التي انقدحت في هشيم تردي أوضاعنا العربية الراهنة، لتشكل إحدى أهم وأكبر السرديات الثورية في العالم، وحدثا اجتماعيا وسياسيا وحضاريا مفصليا في تاريخنا الحديث المعاصر.

سوسيولوجيا الثورات التأسيساتية:

يقدم عالم الاجتماع المغربي أحمد شراك مؤلفه «سوسيولوجيا الربيع العربي أو الثورات التأسيساتية» بشكل منظم في هندسته العامة وواضح في اختياراته لفعل التوصيف ولأطروحة القراءة الفهم، رغماً عن مباغتة الحدث للجميع، وقلة إمكانات بنيات البحث العلمي مقابل متطلبات البحث والمتابعة الميدانيتين لما جرى في امتداداته الزمنية والجغرافية. يقدم الباحث بحثه المتضمن لمقدمة وخمسة أقسام كبرى محتوية لفصول فرعية، وخلاصات، بصيغة مركزة يفتتحها بعرض الأطروحة الناظمة لمجموع هذه المكونات والمتمثلة في مصطلح «التأسيساتية» الذي سيغطي بحضوره مسألة التوصيف في القسم الأول، ومسألة الخطابات في القسم الثاني، ومسألة المثقف في القسم الثالث، ومسألة الانتقال الديمقراطي وسحنات الدول الجديدة التي ستتشكل في بلدان

يرى شراك أن "الثورات التأسيساتية" لها أوجه نجاح عديدة وعميقة، بغض النظر عن المآخذ والهفوات، وعلى رأس هذه الأوجه، أن الشعوب المعنية قد طلقت خوفها بالثلاث






الثورات في القسم الرابع، وأخيرا رصد صدى هذه «التأسيساتية» داخل البيبليوغرافيا التي رافقت حدث الثورات.

ينتصر الباحث أحمد شراك في توصيفه لما عاشته المجتمعات العربية منذ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٠ لتوصيفها بكونها «ثورات» بالجمع، واضعا بذلك مجموع التوصيفات الأخرى، من «رجة» و«انتفاض» و«نهوض» و«حراك»...جانبا بعد فعل عرضها وفحصها وبيان قصورها. يتعلق الأمر بثورة في صيغة الجمع أولا بحكم كونها تختلف وتتمايز في تفاصيلها التي هي بيت القصيد، وبثورة في صيغة الجمع ذات طابع تأسيساتي ثانيا. يشكل الطابع التأسيساتي لثورات «الربيع العربي» الأطروحة الكبرى الناظمة للمؤلف ككل. إنها تأسيساتية، حسب الباحث، لأنها أولا تقوم على التأسيس، بما هو أس وأساس وتأسيس وتأسيسات، وما إضافة النسبة التي ستحولها إلى تأسيساتية سوى لأجل غرض بيان تأسيساتها تلك؛ وثانيا لأنها ستشكل مبتدأ الديمقراطية في العالم العربي بما هي نظام سياسي ومكون ثقافي. مبتدأ سيعرضه الباحث في شكل قطيعة منهجية مع تاريخ شعوب شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وبداية تطور جديد، سيتخذ صيغة بروز مرحلة سياسية وتاريخية جديدة؛ وثالثا لأن ما عبرت عنه هذه الثورات وممارسته يرنو مبدئيا إلى نظام سياسي جديد من أجل عصر جديد يقطع مع مرحلة الاستبداد السابقة.

«ثورات تأسيساتية» سيتشكل فيها ومعها خطاب ثقافي جديد ومثقف من صنف جديد سينعته الباحث بـ «المثقف التأسيساتي» لكونه سيحمل ولأول مرة مواصفات وسحنات مغايرة لأصناف وملامح المثقفين الذين تعودت عليهم الساحة الثقافة العربية قبل قيام الثورات؛ فهو شاب ذو ثقافة وخبرة رقميتين، مدون ونزيه ويملك كفاءة الخروج من العالم



الافتراضي لممارسة الاحتجاج العمومي، وهو ابن الهوامش الذي يشغّل الشفوي في التواصل والنقد في التفاعل... هذا المثقف الشاب والذي، حسب الباحث، عادة ما كان يوضع في خانات اللامبالاة والهروب من السياسة والارتماء في الملذات والشهوات ... هو الذي شكل عماد الثورات «المثقف التأسيساتي» مقارنة بالمثقف العضوي والملتزم والدعوي والرسولي.

«ثورات تأسيساتية» وخطاب ثقافي تأسيساتي ومثقف جديد تأسيساتي وبيبليوغرافيا تأسيساتية، ومع ذلك فإن هذه المرحلة، حسب الباحث، قد تشهد مدًّا وجزرا، انكماشات وكبوات ... لكن، يؤكد الباحث، أن منطق التطور سينتصر لمنطق الثورة، ولو إلى حين ... هذا الحين المنتظر سيمتص لدى السوسيولوجي أحمد شراك يقين الفرح وفرح اليقين، حينما سيضع أمامه التفاصيل التي جعلها مرتكز تفضيله الحديث بلغة الجمع عوض لغة المفرد عن ثورات «الربيع العربي»، من ناحية، وحينما سيتفكر سؤال ما بعد «الثورات التأسيساتية»، من ناحية ثانية. ليست «الثورات التأسيساتية» متماثلة ومتشابهة، وإن كان أسّها المحفز واحدا ومشتركا. «الثورة التونسية»، حسب الباحث، هي «ثورة الأساتذة» التي يمتلك فصلها، نخبة سياسية تضع مصلحة الثورة فوق كل اعتبار، نخبة قوية ذاتيا على صعيد التكوين والرؤية والرؤيا في العمل السياسي الحداثي والديمقراطي، بما في ذلك نخبتها الإسلامية بقيادة الغنوشي وحزب النهضة الإسلامي. «الثورة المصرية» ستعمل، حسب الباحث دائما، على تحفيز «مكبوتاتها الدينية» مع الإخوان المسلمين، على العودة من جديد محملة بالخلافة الراشدة ومجموع متخيلها، ومكبوت مؤسستها العسكرية مع الجيش على العودة من جديد محملا بالصور الكاريزماتية والبطولية. «الثورة اليمنية» ظلت في منزلة بين المنزلتين؛

المثقف الشاب، الذي عادة ما كان يوضع في خانات اللامبالاة والهروب من السياسة والارتماء في الملذات والشهوات، هو الذي شكل عماد الثورات "المثقف التأسيساتي"



صيغة برزخية بين حد الجمود والاستبداد، و«الثورة الليبية» ستعيش بين الصراع الممتد بين الثروة والثورة، و«الثورة السورية» ستغوص بمجتمعها في صلب الدولة العميقة وغنائم الحرب.

أمام هكذا وضع وتشخيص، سيختار الباحث أحمد شراك أطروحته الثانية، والتي سيسميها «أطروحة الحيرة والنقد» بديلا عن أطروحتيْ «التآمر والخيبة والانكسار». أطروحة وضعها عنوانا للقسم الأول دون تركها تتدخل في مسار حسم أمر التوصيفات أو التقليل من حجم نقد التوصيفات الأخرى، لكنه احتفظ بها ليقدّمها بشكل مباشر في الختام. إنها أطروحة تتأسس، حسب الباحث، على طبيعة المعرفة الإنسانية اللايقينية في بعدها النقدي وليس الرّيبي. لا يتعلق الأمر بنزعة شكية، ولكن بممكنات نقد ما يحصل على المستوى السياسي من تهافت وتدافع على السلطة، وعلى المستوى القانوني من ضعف في استقلالية القضاء ومؤسسات الحق والقانون، وقس على ذلك باقي المستويات: الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسات الخارجية.

ختاما وبعد الحيرة والنقد، يرى الباحث أن «الثورات التأسيساتية» لها أوجه نجاح عديدة وعميقة، بغض النظر عن المآخذ والهفوات، وعلى رأس هذه الأوجه، أن الشعوب المعنية قد طلقت خوفها بالثلاث.

ثالثا: ملكيون هنا... وثوريون هناك

لن يتسع المقام هنا لفحص كل ما عرضناه من خطابات، سواء على مستوى تدبيرها للضغوطات التي سجلناها أعلاه، أو على مستوى كيفيات بنائها لتوصيفاتها وتحليلاتها ونتائجها. لذا سنكتفي بمساءلة



ترحيبها الحذر تارة، وغير المشروط تارة أخرى، بثورات «الربيع العربي» على ضوء قراءتها لحالة بلدنا التي انخرطت بفضل حركة شباب ٢٠ فبراير (شباط) في هذا المد الاحتجاجي والثوري العام.

لقد مارس عالِم السياسة هروبه من مواجهة هكذا سؤال، أولا عبر توصيف «الرجة» الذي ساوى بين كل أشكال الاحتجاج على امتداد الجغرافيا المغاربية والمشرقية، وثانيا عبر تنبيهه إلى ضرورة عدم التسرع في اختراع العجلة. وغيّب عالِم الاجتماع مصطفى محسن حالة البلد تماما، وكأن حركة ٢٠ فبراير(شباط) لا ترق أن تشغل موقعا ضمن فعل الانتفاض والاستنهاض. أمّا السوسيولوجي أحمد شراك الذي انتصر للثورات جميعها، فقد كان تطرقه لحالة المغرب الأقصى، ولحركة ٢٠ فبراير(شباط)، حاملا لمفارقة الترحيب المعلن، والاختيار الواضح للثورات، لكن طالما كانت بعيدة عن بلدنا. ملكيون هنا، وثوريون هناك، ذاك ما يعلنه بتعبيره الخاص حرفيا في الصفحة ٣٥١ من مؤلفه الذي ذكرنا: «إن المصادقة على الدستور يوم الجمعة ١ يوليو (تموز) ٢٠١١، بواسطة استفتاء شعبي قد أعطى للمغرب موقعا خاصا في الخريطة السياسية العربية»... «المغرب يؤكد اليوم (الجمعة فاتح يوليو/ تموز ٢٠١١) تفرده. في هذه المملكة لم تكن هناك ثورات شعبية كما الحال في مصر أو تونس ولا قمع للجماهير كما في اليمن أو سوريا. المغرب لم يشهد ثورة، لكنه في المقابل البلد الوحيد في العالم العربي الذي استخلص بواسطة هذا الاستفتاء الدستوري ...نتائج عدم الاستجابة للتطلعات إلى الحرية التي تزعزع الوطن العربي مغربا ومشرقا».

إضمار أطروحة «الاستثناء المغربي» من طرف عالِم الاجتماع أحمد شراك، سيضعها المؤرخ عبد الأحد السبتي على رأس أولويات حذره المنهجي عبر استبعاد لغة القاعدة والاستثناء، لتظل مقاربته لشأن البلد أكثر تبصرا من عالم الاجتماع والسياسة. لقد راكم المغرب رصيدا من الإصلاحات منذ عقود، لكنها حسب المؤرخ صبت في حلقة مفرغة. مؤشرات ذلك، كون توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لم تعرف التنزيل الكامل، وممارسة الفساد ظلت رهينة بثقافة التعليمات والخطوط الحمراء، ووصول الأحزاب السياسية إلى السلطة لا يقابله وصولها إلى سلطة القرار. حلقة مفرغة سيعتبر عبد الأحد السبتي أن حركة ٢٠ فبراير (شباط) بطبيعتها السلمية والهادئة، وقدراتها غير المسبوقة على التعبئة والابتكار، وشعاراتها الواضحة حول الكرامة والحرية والمخزن والرعية...، ورفعها للاحتجاج من مستواه القطاعي إلى مستواه السياسي، سعت إلى إخراج الحقل السياسي منها، وبفضل ذلك ستشكل عنوانا لدخول البلد في حالة المنعطف الجديد.

إن "الثورات التأسيساتية" لها أوجه نجاح عديدة وعميقة، بغض النظر عن المآخذ والهفوات، وعلى رأس هذه الأوجه، أن الشعوب المعنية قد طلقت خوفها بالثلاث

دور جامعة الإسكـ
في تطور البحث الأنث



بقلم:
أحمد موسى بدوي
باحث سوسيولوجي حر
من مصر

لـم يحـظ الحقـل العلمـي الأنثروبولوجي بالاهتمـام الـكافي في الأكاديميات المصريـة بصفـة عامـة، عـلى الرّغـم مـن أن مـصر عرفـت التعليـم الجامعـي الحديـث منـذ بدايـات الربـع الثـاني مـن القـرن العشريـن، وقـت أن كانـت الأنثروبولوجيـا أحـد الحقـول العلميـة الواعـدة، وكان المجتمـع المـصري في تلـك الفـترة موضوعـاً مثاليـا للأنثروبولوجيـا الاجتماعيـة، كونـه مجتمعـاً يمـرّ بحالـة انتقـال مـن مرحلـة تاريخيـة تقليديـة إلى طـور البحـث عـن مخـرج للتعاطـي مـع الحداثـة الأوروبيـة بكافـة أبعادهـا. وعـلى الرغـم مـن نقـص الاهتمـام العـام حينـذاك بالحقـل العلمـي الأنثروبولوجـي، فقـد مثلـت جامعـة الإسـكندرية اسـتثناء في اهتمامهـا بـه لا تنافسـها في ذلـك أيـة جامعـة مـن الجامعـات المصريـة.

في هـذا المقـال، وبعـد أن نسـلّط الضـوء عـلى نشـأة وتطـور الاهتمـام بالحقـل الأنثروبولوجـي في جامعـة الإسـكندرية، نكشـف عـن خصائـص إنتاجهـا الأنثروبولوجـي خـلال الفـترة (٢٠١٠-٢٠١٦) معتمديـن عـلى أسـلوب التحليـل الببليوغـرافي للمنتـج العلمـي، وذلـك بالتركـيز على رسـائل الماجسـتير والدكتـوراه*.

أولا: الانطلاقة البحثية للأنثروبولوجيا في مصر

اعتـبر نيكـولاس هوبكـنز أن محمـد جـلال عبـد الحميـد (١٩٠٦-١٩٤٣) أول أنثروبولوجـي مـصري، لا ينافسـه في ذلـك سـوى الأب هـنري عـيروط، وعـلي أحمـد عيـسى. ويذكـر هوبكـنز أن جـلال تحصـل عـلى تدريـب أكاديمـي في المدرسـة التطبيقيـة للدّراسـات العليـا في السـوربون، وفي معهـد الإثنولوجيـا، وأجـرى دراسـات ميدانيـة، كمـا نـشر دراسـة أنثروبولوجيـة باللغة الفرنسـية في عـام ١٩٣٧ بعنـوان: «ملاحظـات عـلى شـعائر الدفـن المعـاصرة في مـصر كمـا سـجلت في بعـض المناطـق الريفيـة»، نـال بموجبها دبلـوم الدراسـات العليا. ولـم تقتـصر صـلات محمـد جـلال العلميـة عـلى الجماعـة الأنثربولوجيـة الفرنسـية، بـل كان عـلى صلـة بعلمـاء الأنثروبولوجيـا في جامعـة أكسـفورد،

* يتقدم الباحث بالشكر الجزيل لكل من الدكتور هاني خميس أحمد، رئيس قسم علم الاجتماع بكلية آداب الإسكندرية، والأستاذة سارة البلتاجي، والأستاذ محمد عبد المعز على ما بذلوه من عون مقدر للباحث لإنجاز المسح الببليوغرافي الخاص بالإنتاج البحثي الأنثروبولوجي بجامعة الإسكندرية، كما يشكر شكرا خاصا الدكتور فاروق أحمد مصطفى، أستاذ الأنثروبولوجيا على ما قدمه من إضاءات حول تاريخ الأنثروبولوجيا في جامعة الإسكندرية.

ندرية

ثروبولوجي المصري







وخاصة إدوارد إيفان إيفانز برتشارد (١٩٠٢-١٩٧٣) وتشارلز غابرييل سليغمان (١٨٧٣-١٩٤٠)، والتقى بهما قبل سفره إلى جنوب السودان من أجل إعداد أطروحة الدكتوراه تحت إشراف الأنثروبولوجي الفرنسي الكبير مارسيل موس (١٨٧٢-١٩٥٠).

ومن المؤسف أن محمد جلال لم يُكمِل بعثته إلى جنوب السودان، بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، فعاد إلى مصر في عام ١٩٤٢، ليعمل مدرّساً مساعداً بجامعة القاهرة، وكان قد أُصيب بأمراض عديدة في رحلته لجنوب السودان، وما إن استقر به الحال في جامعة القاهرة، حتى وافته المنية في عام ١٩٤٣، قبل أن ينهي أطروحة الدكتوراه، وقبل أن يترجم بحثه المنشور باللغة الفرنسية[١]، وقبل أن يتربّى على يديه جيل من الباحثين في جامعة القاهرة. وفي مثل هذه الظروف، عانى الاهتمام الأكاديمي بالأنثروبولوجيا من التأخّر حتى نهاية عقد الأربعينيات من القرن العشرين، وإن كان بدأ قويّا في جامعة الإسكندرية.

لم يحظ الحقل العلمي الأنثروبولوجي بالاهتمام الكافي في الأكاديميات المصرية بصفة عامة، على الرّغم من أن مصر عرفت التعليم الجامعي الحديث منذ بدايات الربع الثاني من القرن العشرين

١- هوبكينز، نيكولاس (أبريل ٢٠١٣)، رواد الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في مصر-محمد جلال رائداً للأنثروبولوجيا المصرية، ترجمة عبد الحميد حواس، ملاحق المجلة العربية لعلم الاجتماع، ملحق١، ص ٥-٢٧

تعرفت الجماعة الأكاديمية المصرية على الأنثروبولوجيا الإنجليزية مع انتداب عالم الأنثروبولوجيا ألفريد ريدجينالد رادكليف براون (١٨٨١-١٩٥٥) للعمل بجامعة الإسكندرية في الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٠، والمفارقة أن الدعوة كما يذهب قباري إسماعيل، كانت لتولي كرسي الأستاذية في علم الاجتماع بقسم الفلسفة بكلية الآداب[٢]. ولكن، وبمجرد وصوله ومباشرة عمله في جامعة الإسكندرية، حاول براون ترسيخ تقاليد البحث الأنثروبولوجي بإدخال مناهج وطرائق جديدة للبحث الميداني لم تعهدها الجماعة العلمية المصرية من قبل. ولكنه، كما يذهب إلى ذلك أحمد أبو زيد، قوبل بموجة عداء طالته وطالت العلم الجديد، على الرغم من أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية تعتبر امتداداً بشكل من الأشكال لعلم الاجتماع الفرنسي الذي كان مهيمنا في تلك الفترة على هذه الجماعة العلمية[٣]. ولا ندري على وجه الدقّة – كما لم يوضح أبو زيد- أسباب العداء الذي قوبل به براون خلال فترة عمله القصيرة في الإسكندرية.

ثانياً: معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية والتأسيس الأكاديمي للأنثروبولوجيا

على الرغم من هذه العراقيل، يبدو من المؤكّد أن تأسيس راد كليف براون لـ «معهد العلوم الاجتماعية» في جامعة الإسكندرية عام ١٩٤٩، بمساعدة الأستاذ السيد محمد بدوي وآخرين، مثّل البوابة الملكية التي عبرت منها الأنثروبولوجيا إلى مصر. فقد استهدف براون من تأسيس المعهد إعداد جيل جديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية يسد العجز في الكوادر العلمية المطلوبة للتدريس بالأقسام العلمية في مختلف الكليات المصرية. بدأ المعهد يستقبل خريجي هذه الكليات ابتداء من العام الدراسي ١٩٤٩/١٩٥٠، وكانت الدراسة به تنتهي بمنح الطالب الدبلوم (المُعادل للماجستير) المؤهل لتسجيله في الإعداد لدرجة الدكتوراه في تخصص علم الاجتماع، ثم في تخصص الأنثروبولوجيا قبل أن يضاف للمعهد، وفي مرحلة لاحقة، تخصص الدراسات الجنائية.

وقد شهدت بدايات المعهد الأولى إقبالاً مكثّفا، واستطاع أن يجذب منذ إنشائه أعداداً من الطلاب والدّارسين من تخصصات مختلفة، تولى إعدادهم نخبة متميزة من الأساتذة الرواد، وخصوصاً في المرحلة الأولى التي استمرت من بداية الخمسينيات حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين. وفي حوار مع أحمد أبو زيد[٤]، ذكر لنا أنه عند عودته من أكسفورد عام ١٩٥٦، كان شاهدا على نشوب صراع طويل من أجل ترسيخ العلم الأنثروبولوجي بطريقة مستقلة، وأن الاعتراف الأكاديمي الكامل بالأنثروبولوجيا تأخّر حتى إنشاء كرسيها بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، وهو ما تمّ، كما تذكر ناهد صالح، في العام ١٩٧١. ومن الممكن أن نعتبر أن هذه المرحلة التأسيسية للعلم الأنثروبولوجي الأكاديمي في

٢- قباري إسماعيل، ١٩٧٧، راد كليف براون، الإسكندرية، منشأة دار المعارف، ص ٥

٣- صالح، ناهد (محرر)، ٢٠٠٢، بحوث في الأنثروبولوجيا العربية مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد رائد الأنثروبولوجيا العربية، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية-كلية الآداب-جامعة القاهرة، ص ٤٥

٤- حوار مع أبو زيد في مجلة "دفاتر أنثروبولوجية"، الرابط: https://goo.gl/ZGRJeV



استهدف براون من تأسيس معهد العلوم الاجتماعية إعداد جيل جديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، يسد العجز في الكوادر العلمية المطلوبة للتدريس

جامعة الإسكندرية قد انتهت باستقلال قسمها في العام ١٩٧٤،[٥]

وتشير البيانات البيبليوغرافية المسجلة بجامعة الإسكندرية إلى أن معهد العلوم الاجتماعية التابع لجامعة الإسكندرية، بدأ في تخريج باحثين في الحقل الأنثروبولوجي اعتبارا من عام ١٩٥٤، وأنه أسهم في إنتاج ٢٤ أطروحة ماجستير ودكتوراه في ميدان الأنثروبولوجيا خلال الفترة (١٩٥٤-١٩٧٤)؛ أي قبل إنشاء قسم الأنثروبولوجيا بكلية الآداب بالجامعة. كما تشير المعطيات إلى أنّ أول أطروحة نوقشت داخل المعهد تحت إشراف أحمد أبو زيد كانت عام ١٩٦٧؛ أي بعد اثني عشر عاما من انطلاق إنتاج البحوث الأنثروبولوجية. وتشير المعطيات البيبليوغرافية التي حصلنا عليها أن من كان سباقا إلى الاهتمام بالميدان الأنثروبولوجي هم: السيد محمد بدوي*، وعلى أحمد عيسى**، وعلى محمود إسلام الفار***. ولئن كان من غير الممكن، ضمن هذا السياق التاريخي، إنكار دور أحمد أبو زيد المحوري، بل والريادي ضمن مرحلة تأسيس الأنثروبولوجيا في جامعة الإسكندرية، فإن الثابت من سيرته الذاتية أنه لم يكن موجوداً في مصر لحظة التأسيس الأكاديمي للحقل العلمي الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية. وبالفعل، وبعد حصوله على

٥- صالح، ناهد (محرر)، ٢٠٠٢، بحوث في الأنثروبولوجيا العربية مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد رائد الأنثروبولوجيا العربية، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية-كلية الآداب-جامعة القاهرة، ص ٤٦

*- السيد محمد بدوي (١٩١٦- ؟) حصل على ليسانس الآداب في اللغة الفرنسية من جامعة القاهرة، ودبلوم الدراسات العليا في علم النفس التربوي من جامعة باريس عام ١٩٤٢، ثم الدكتوراه في علم الاجتماع من نفس الجامعة عام ١٩٤٥. التحق بالعمل في كلية الآداب بالإسكندرية، وعلى الرغم من أنه سوسيولوجي، إلا أنه أول من تأثر بمنهج راد كليف براون في التقريب بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وشارك معه في تأسيس معهد العلوم الاجتماعية عام ١٩٤٩. نوقشت أول رسالة دبلوم (معادلة لدرجة الماجستير) تحت إشرافه في عام ١٩٥٩ وموضوعها نظام الثأر والعداوة في مركز دشنا دراسة أنثروبولوجية حقلية للطالب كمال سعيد صالح. رقي إلى أستاذ كرسي علم الاجتماع بكلية الآداب في عام ١٩٦٥، ثم مديرا لمعهد العلوم الاجتماعية عام ١٩٧٨. (فرح، ٢٠٠٣: ١١-٣١) وله إسهامات كبيرة في ترجمة مؤلفات علم الاجتماع إلى العربية، بالإضافة إلى العديد من المؤلفات في ميدان فلسفة الأخلاق، والنظرية وفروع علم الاجتماع، ولم نتمكن من معرفة العام الذي توفي فيه الدكتور بدوي، بأي طريق، لكن المؤكد أنه توفي ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠.

**- على أحمد عيسى (١٩٠٦-١٩٨٧) من أكثر الأساتذة إشرافا على إنتاج بحوث الماجستير والدكتوراه في جامعة الإسكندرية، على الرغم من أنه لم يشهد المرحلة الثالثة من تاريخ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فيها (١٩٩٦-٢٠١٦). حصل على ليسانس الآداب عام ١٩٣٤، وماجستير علم الاجتماع عام ١٩٣٧ من جامعة القاهرة، ثم دكتوراه الفلسفة في العلوم من جامعة اكسفورد عام ١٩٥٠. نوقشت أول رسالة دبلوم تحت إشرافه في العام ١٩٥٤، وموضوعها عن الجماعات في مدينة الإسكندرية، للطالبة منى صدقي. زميل بالمعهد الملكي الأنثروبولوجي بريطانيا، وله مؤلفات عديدة باللغة الإنجليزية والعربية والفرنسية (عيسى، ١٩٦١: و).

***- على محمود إسلام الفار، حصل على الماجستير من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية في عام ١٩٥٢، تحت إشراف السيد محمد بدوي، عن دراسة اجتماعية عن سكان قسم الجمرك بمدينة الإسكندرية، ونال درجة الدكتوراه من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٦٢ تحت إشراف علي أحمد عيسى، وأشرف على أربع رسائل قبل أن ينتقل إلى العمل بكلية البنات بجامعة عين شمس. أول الرسائل التي نوقشت تحت إشرافه كانت في العام ١٩٦٨، وموضوعها دراسة أنثروبولوجية اجتماعية لعزبة أبو سليمان للطالب وجدي شفيق عيد، وهو صاحب كتاب الأنثروبولوجيا الاجتماعية-الدراسات الحقلية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية، المنشور عن الهيئة المصرية العامة للكتاب في عام ١٩٧٣، وأعيد طبعه بعد ذلك عدة مرات، وهو أيضا صاحب معجم علم الاجتماع المنشور عن دار المعارف بمصر في عام ١٩٧٨

الدكتوراه من جامعة أكسفورد في عام ١٩٥٦، سافر أبو زيد للعمل في ليبيا من العام ١٩٥٧ إلى العالم ١٩٥٩، ثم انتقل للعمل خبيراً بمنظمة العمل الدولية في جنيف خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٣[٦]، قبل أن يعود إلى الإسكندرية، ويعمل بها عامي ١٩٦٤-١٩٦٥. وخلال هذين العامين، أشرف أحمد أبو زيد على أربع رسائل نوقشت، ثم سافر مرة أخرى للعمل بالكويت خلال الأعوام من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠، ليعود في العام ١٩٧١، ويتقلّد منصب أستاذ كرسي الأنثروبولوجيا، ثم وفي عام ١٩٧٤، ترأّس أوّل قسم للأنثروبولوجيا في جامعة الإسكندرية.

وعلى الرغم من ثراء هذه البدايات، لم تعرف الجامعات المصرية، ما عدا القسم القائم بجامعة الإسكندرية، أقساماً مستقلّة للأنثروبولوجيا، ولم يحدث تطور يذكر منذ السنوات التي كنا بصدد تفاصيلها إلا على أبواب الألفية الجديدة. وبذلك يمكن القول، إن تاريخ الأنثروبولوجيا في مصر مرّ بمرحلة تأسيسية امتدت من نهاية أربعينيات القرن العشرين، حتى منتصف سبعينياته ثم شهد مرحلة ترسخ كانت جامعة الإسكندرية هي مسرحها الأهم، وهي تمتد من أواسط سبعينيات القرن العشرين حتى نهاية تسعيناته. وتتسم المرحلة الثالثة التي انطلقت مع نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين بتوسع نسبي في تأسيس أقسام الأنثروبولوجيا ومنها شُعبتا الأنثروبولوجيا والفولكلور داخل قسمي علم الاجتماع في كل من كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس، وكلية الآداب بجامعة حلوان في مرحلة الإجازة الجامعية، وكذلك شعبة الأنثروبولوجيا في الدراسات العليا فقط بكلية الآداب بجامعة بني سويف.

وبصفة عامة، فإن الأنثروبولوجيا تدرّس في كافة الجامعات المصرية، كأحد متطلبات الحصول على ليسانس الآداب قسم علم الاجتماع، ما عدا الجامعات التي ذكرنا، ما يعني أن الدرس الأنثروبولوجي في المرحلة الجامعية، يبقى درسا تكميليا سطحيا غير متعمق، لا يُكْسِب الطالب المعرفة النظرية والمهارات المنهجية الكافية في ميدان الأنثروبولوجيا. ونتيجة هذا الوضع، يُجمع أساتذة التخصص على أن عمليات إنتاج المعرفة الأنثروبولوجية واكتسابها تعاني من مشكلات مزمنة، إذ يسمح مثلا لخريجي قسم علم الاجتماع بالتسجيل للخوض في موضوع أنثروبولوجي في الدراسات العليا، مع أن علاقة هؤلاء الباحثين بالأنثروبولوجيا لا تتجاوز تلقيهم مقرّرا واحداً لا غير، طوال سنوات تكوينهم الجامعي، يكونون قد درسوه في إحدى سنوات الإجازة الجامعية. وأحيانا - وخاصة في جامعات الأقاليم- لا يتوفر أستاذ متخصص لتدريس هذا المقرر الوحيد، فيقوم القسم بترشيح أحد أساتذة علم الاجتماع لتدريسه، فيحدث تشوش إبستمولوجي لدى الطالب جراء عدم امتلاك المدرس تفاصيل هذا العلم النظرية والمنهجية والمفهومية تملكا فعليا. وقد ترتب على كل هذه العوامل انخفاض حاد في إعداد طلبة الدراسات العليا المقبلين على هذا التخصص.

٦- صالح، ناهد (محرر)، ٢٠٠٢، بحوث في الأنثروبولوجيا العربية مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد أبوزيد رائد الأنثروبولوجيا العربية، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية-كلية الآداب-جامعة القاهرة، ص ١٧







ثالثاً: خصائص الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية (٢٠١٠-٢٠١٦)

قد يسمح لنا تركيز النظر على الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية من أن نتثبت إن كان وجود هذه السمات مستمرّا إلى حد الآن، إذ من المفترض أن تمكن عراقة البحث والدرس الأنثروبولوجيين فيها من تنسيب هذه السلبيات على الأقل. ومن المهم أن نضع مقياسا لذلك التنسيب. ونحن نعتبر أن ذلك المقياس يتكون من مؤشرين هما؛ مواكبة تطورات العلم الأنثروبولوجي العالمية من جهة، والاستجابة إلى ضرورات التوظيف التنموي لمخرجات التكوين فيه (العلم) في مصر. وعلى ذلك، ومن أجل التثبت من صحة افتراضنا نطرح سؤالين: هل الأنثروبولوجيا المصرية (في جامعة الإسكندرية) في المرحلة الراهنة تواكب التطور العلمي السريع الذي يشهده هذا العلم؟ وهل استطاعت أن تقدم معرفة قادرة على مساندة الجهود التنموية المصرية؟

من أجل تجميع معطيات تسمح لنا بالإجابة عن السؤالين، قمنا بعودة تاريخية مكنتنا من مسح ببليوغرافي لإنتاج رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة الإسكندرية (معهد العلوم الاجتماعية + كلية الآداب) منذ العام ١٩٥٤ حتى ٢٠١٦، وقد بلغت ١٥١ بحثا. وقد لاحظنا أن بؤرة الاهتمام في المرحلة التأسيسية كانت الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بسبب ارتباط نشأة الأنثروبولوجيا في مصر بالتراث العلمي الأنثروبولوجي الإنجليزي*. وبالفعل، انحصر الاهتمام من نهاية الأربعينيات حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وهي المرحلة التي اعتبرناها

يبقى الدرس الأنثروبولوجي في المرحلة الجامعية، درسا تكميليا سطحيا غير متعمق، لا يُكْسِب الطالب المعرفة النظرية والمهارات المنهجية الكافية في ميدان الأنثروبولوجيا

*- لم تظهر الأنثروبولوجيا الاجتماعية علما مكتمل الخصوصية المنهجية، إلا في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا، ومن الرواد الذين قاموا بتدريس هذا الفرع في الجامعات، إدوارد بارنيت تايلور (١٨٣٢-١٩١٧) في بريطانيا. وقد شاع استخدام الأنثروبولوجيا الاجتماعية في إنجلترا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ويعتبر جيمس جورج فريزر (١٨٥٤-١٩٤١) أول عالم يحصل على لقب أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة ليفربول، وذلك عام ١٩٠٨ (الفار، ١٩٧٣: ١٦).

تأسيسية للعلم الأنثروبولوجي في مصر، في سبعة ميادين بحثية، على رأسها من حيث الكم بحوث الأنثروبولوجيا الاجتماعية، تليها بحوث الأنثروبولوجيا الحضرية، بالتوازي مع اهتمام محدود بالأنثروبولوجيا الثقافية والدينية، واهتمام هامشي بالأنثروبولوجيا النفسية والبحوث النظرية والمنهجية. وبعد تأسيس قسم الأنثروبولوجيا بكلية الآداب بالجامعة وبداية المرحلة الثانية من تاريخ الأنثروبولوجيا في مصر، تم الخوض في بحوث جديدة ما أحدث توازنا في إنتاج الأنثروبولوجيا الاجتماعية والأنثروبولوجيا الثقافية، وتزايداً في الاهتمام بالأنثروبولوجيا التطبيقية والطبية، مع استمرار قلة الإنتاج في ميداني البحوث النظرية والمنهجية.

إن بؤرة الاهتمام في المرحلة التأسيسية كانت الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بسبب ارتباط نشأة الأنثروبولوجيا في مصر بالتراث العلمي الأنثروبولوجي الإنجليزي

أما المرحلة الثالثة من تاريخ الأنثروبولوجيا في مصر، وفي ما يهم جامعة الإسكندرية تحديدا، فإننا نركز منها على السبع سنوات الماضية. ويفيد التحليل الببليوغرافي لخصائص الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية خلال هذه السنوات، أن إجمالي إنتاج الرسائل العلمية بلغ ٢٨ بحثا تمثل ما يقرب من ١٩٪ من جملة إنتاج البحوث الأنثروبولوجية التي سجلتها الجامعة منذ عام ١٩٥٤.

٤-١: الخصائص العامة للإنتاج البحثي الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية:

جدول رقم (١): الخصائص العامة للإنتاج البحثي الأنثروبولوجي في مستويي الماجستير والدكتوراه بجامعة الإسكندرية (٢٠١٦-٢٠١٠)	
رسائل ماجستير	٢٢
أطاريح دكتوراه	٦
جملة	٢٨
رسائل ماجستير من إنجاز باحثات	١٦
أطاريح دكتوراه من إنجاز باحثات	٥
جملة الإناث	٢١
رسائل ماجستير من إنجاز باحثين	٦
أطاريح دكتوراه من إنجاز باحثين	١
جملة الذكور	٧
باحثون مصريون	٢٨
باحثون عرب وأفارقه	٠

المصدر: البحث الميداني

ما يسجله الجدول من ارتفاع عدد رسائل الماجستير مقارنة بعدد أطاريح الدكتوراه سمة واضحة، ويبدو أنها مشتركة بين أقسام العلوم الاجتماعية في مختلف الأكاديميات العربية؛ فبينما يكون عدد المتقدمين

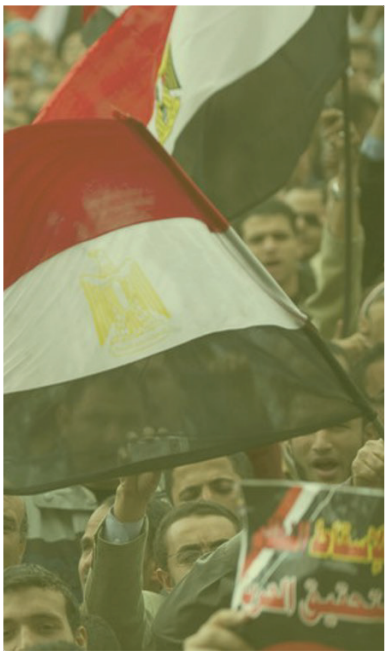





للحصول على درجة الماجستير كبيراً، ونتيجة للظروف الاقتصادية أو المهنية، لا يتمكنون كلهم من مواصلة رحلة الدراسات العليا. أما من ناحية النوع الاجتماعي، فتظهر البيانات ارتفاعا ملحوظا في نسبة الباحثات، حيث يمثلن ٧٥٪ من جملة الباحثين خلال الفترة المدروسة، ويبدو أن هذا التفوق في نسبة الباحثات من مجموع الباحثين ليس منحصراً في الأنثروبولوجيا فقط، إذ أصبح سمة عامة في الدراسات العليا في كافة العلوم الاجتماعية بالجامعات المصرية في الوقت الراهن. وقد أثبتنا في دراسة سابقة أن هذا التفوق يرجع إلى أن نسبة الطالبات في مرحلة الإجازة الجامعية في العلوم الاجتماعية تمثل أغلبية ساحقة لا تقل عن ٧٥٪ من العدد الكلي للملتحقين بأقسام علم الاجتماع في الوقت الراهن[٧]. ومن الملفت أيضا، اختفاء الباحثين الوافدين من العرب والأفارقة، بعد أن أمست الجامعات المصرية غير جاذبة لهذه الفئات من الطلاب، ووقوعها ضمن منطقة منافسة حادة تشهدها من قبل جامعات عربية وجامعات أجنبية مقيمة في البلدان العربية.

ظلت العديد من القضايا غائبة عن مواضيع البحوث الأنثروبولوجية بمصر، مثل قضايا الهجرة الداخلية والخارجية، وقضايا الإرهاب والتطرف والعلاقات الإثنية

٤-٢ توزيع الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي بحسب نمط الإشراف العلمي في جامعة الإسكندرية:

يتضح من الجدول رقم ٢ الموالي، أن نمط الإشراف العلمي الفردي (مشرف واحد على كل رسالة) لم يعد نمط الإشراف الوحيد بعد أن كان السمة الأساسية على امتداد تاريخ الاختصاص في الجامعة، وذلك منذ المرحلة التأسيسية في معهد العلوم الاجتماعية، مروراً بإنشاء قسم الأنثروبولوجيا في كلية الآداب عام ١٩٧٤ وصولا إلى نهاية تسعينيات القرن الماضي. فكما يظهر من بيانات الجدول رقم ٢، صار نمط الإشراف

٧- بدوي، أحمد موسى، ٢٠٠٩، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة، حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٤٧

المشترك غالبا بنسبة ٨٢٪ من جملة الإشراف على الإنتاج الأنثروبولوجي في مستويي الماجستير والدكتوراه، وهو أمر يتسق مع تطور التخصصات العلمية من حيث اكتمال تركيبة هيئات التدريس بالجامعات، وكذلك مع التراتيب الإدارية، حيث تحث توصيات المجلس الأعلى للجامعات المصرية على إشراك الأساتذة المساعدين والمدرسين في عملية الإشراف. ويهدف هذا الإشراف إلى تيسير اكتساب المشرفين الجدد الخبرة، وكذلك إلى منع «التعسف» الذي يمكن أن يحدث نتيجة احتكار بعض الأساتذة «الكبار» الإشراف على الرسائل العلمية.

جدول رقم (٢): توزيع الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي بحسب نمط الإشراف العلمي في جامعة الإسكندرية (٢٠١٦-٢٠١٠)

نمط الإشراف	عدد الرسائل	٪
إشراف فردي	٥	١٨
إشراف مشترك	٢٣	٨٢
إجمالي	٢٨	١٠٠

المصدر: العمل الميداني

٤-٣ الأساتذة المشرفون على الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية:

يظهر من الجدول رقم ٣ ، أن لدينا أربعة عشر عضوا في هيئة التدريس بمختلف الدرجات العلمية قاموا، خلال الفترة محل الدراسة، بالإشراف العلمي الفردي أو المشترك على رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في الأنثروبولوجيا في جامعة الإسكندرية، منهم خمسة أساتذة قاموا بالإشراف على ٧١٪ من جملة الإنتاج العلمي، وهم فاروق أحمد مصطفى*، مرفت العشماوي**، مصطفى عمر***، محمد عباس رضوان****، هندومة محمد أنور*****. ومن المهم الإشارة إلى أن

لم يتطرق الإنتاج العلمي الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية في مستوى الماجستير والدكتوراه حتى اللحظة الراهنة، إلى الكثير من الميادين المعاصرة في الأنثروبولوجيا، كأنثروبولوجيا الأخلاق، والقيم، والفساد، والإرهاب...

*- فاروق أحمد مصطفى حصل على الماجستير من جامعة الإسكندرية، في عام ١٩٧٤، تحت إشراف أحمد أبوزيد، في موضوع البناء الاجتماعي للطريقة الشاذلية بمصر دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ثم حصل على الدكتوراه من نفس الجامعة في عام ١٩٧٨، تحت إشراف أحمد أبوزيد، في موضوع الموالد: دراسة للعادات والتقاليد الشعبية في مصر.

**-مرفت العشماوي عثمان حصلت على الماجستير من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٨٤، تحت إشراف على أحمد عيسى، في موضوع دراسة أنثروبولوجية للطب الشعبي في مجتمعين محليين في مصر، وحصلت على درجة الدكتوراه من نفس الجامعة في عام ١٩٩١، تحت إشراف محمد عبده محجوب في موضوع دورة الحياة عند الفرد دراسة أنثروبولوجية مقارنة للعادات والتقاليد الشعبية في مجتمع رشيد.

***- مصطفى عمر حماده مسعود، حصل على الماجستير من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٨٥، تحت إشراف على أحمد عيسى ورشيد الناضوري، في موضوع غرب الدلتا مركزا لمنطقة ثقافية فرعية في البحر المتوسط. دراسة مقارنة في أنثروبولوجيا المجتمعات القديمة، ونال درجة الدكتوراه من نفس الجامعة عام ١٩٩٢، تحت إشراف محمد عبده محجوب، في موضوع المقومات الاجتماعية والثقافية لنشأة المدن الجديدة. دراسة أنثروبولوجية تقويمية لمدينتي السادات والعامرية الجديدة.

****- محمد عباس إبراهيم حصل على الماجستير من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٧٩، تحت إشراف أحمد أبوزيد، في موضوع مدينة كيما الصناعية بأسوان دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، وحصل على الدكتوراه من نفس الجامعة في عام ١٩٨٣، تحت إشراف على أحمد عيسى، في موضوع دراسة مقارنة للثقافات الفرعية للنوبيين المصريين وعلاقتها بالسلالة النوبية في أسوان، مع عناية خاصة بالجماعات النوبية المتنقلة غير المستقرة في مدينة الإسكندرية.

هـؤلاء الأسـاتذة الخمسـة الأكـثر إشرافـا عـلى البحـوث العلميـة، كانـوا قـد تكونـوا علميـا عـلى أيـدي الأسـاتذة عـلي أحمـد عيـسى، أحمـد أبـو زيـد، محمـد عبـده محجـوب، مـا يعـني أن غالبيـة الإنتـاج العلمـي الأنثروبولوجـي في المرحلـة الراهنـة يتـم تحـت إشراف «كبـار» الجيـل الثـاني. وقـد تقلّـد جميـع الأسـاتذة الأكـثر إشرافـا منصـب رئاسـة قسـم الأنثروبولوجيـا في فـترة مـن الفـترات. أمـا بقيـة الإنتـاج العلمـي، وبمقـدار يقـلّ عـن ثلـث العـدد الإجمـالي مـن رسـائل الماجسـتير والدكتـوراه، فيتـوزّع الإشراف عليـه، عـلى عـدد مـن أفـراد مـن «الجيـل الثالـث» مـن أعضـاء هيئـة التدريـس بالقسـم.

جدول رقم (٣) توزيع إنتاج جامعة الإسكندرية البحثي الأنثروبولوجي في مستويي الماجستير والدكتوراه بحسب نصيب الأساتذة من الإشراف العلمي (٢٠١٠-٢٠١٦)

الأساتذة	إشراف فردي	إشراف مشترك	إجمالي(*)
فاروق أحمد مصطفى	٣	٥	٥,٥
مرفت العشماوي		٩	٤,٥
مصطفى عمر		٨	٤
محمد عباس إبراهيم	١	٥	٣,٥
هندومة محمد أنور		٦	٣
محمد عبده محجوب		٣	١,٥
منال عبد المنعم جاد الله	١		١
نادية أحمد محمد		٢	١
مصطفى شعبان		٢	١
أحمد محمد صقر		١	٠,٥
فاروق مصطفى إسماعيل		١	٠,٥
أنور محمد البرجي		١	٠,٥
سلوى السيد		١	٠,٥
فادية حميدو		١	٠,٥
مصطفى عوض		١	٠,٥
جملة	٢٨		

المصدر: العلم الميداني

(*) تـم حسـاب مـرة الإشراف الفـردي بواحـد صحيـح، والإشراف المشـترك وجميعـه ثنـائي بقيمـة ٠,٥

*****- هندومة محمد أنور حامد حصلت على الماجستير من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٨٧، تحت إشراف محمد عبده محجوب، وفريد فتحي، في موضوع االتغيرات البيولوجية والفسيولوجية للمرأة الحامل وتأثيرها على سلوكها وعلاقاتها الاجتماعية، وحصلت على الدكتوراه من نفس الجامعة في عام ١٩٩٣، تحت إشراف فاروق أحمد مصطفى، في موضوع التغيرات البيولوجية والفسيولوجية المصاحبة لسن اليأس عند المرأة وعلاقتها بالقيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

ما تزال الأنثروبولوجيا المصرية تعيش مرحلة السرديات الكبرى في العلوم الاجتماعية، والتغير الذي تشهده في اتجاه الأنثروبولوجيا المعاصرة لا يسير إلا ببطء شديد

٤-٤ التوزيع الموضوعي لميادين البحث الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية

تناولنا في دراستنا للأرقام التي حصلنا من عملنا الميداني توزيع الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي في مستويي الماجستير والدكتوراه المنجز خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ حسب الموضوعات والفروع العلمية التي تندرج فيها. ويتضح من الجدول رقم ٤ أن الجماعة العلمية الأنثروبولوجية في جامعة الإسكندرية تركّز تركيزا بالغاً على البحث في المجالين الطبي والثقافي من ضمن اثني عشر فرعا من فروع الأنثروبولوجيا تنجز فيها البحوث. وبالفعل تدل أرقام نفس الجدول على أن المجالين الطبي والثقافي يحتكران نصف الإنتاج البحثي في الفترة محل الدراسة، في حين شهدت نفس الفترة تراجعاً في اهتمام الباحثين في مستويي الماجستير والدكتوراه بالأنثروبولوجيا الاجتماعية، بعد أن كانت في مستوى الاهتمام الأول على امتداد المرحلة التأسيسية للعلم الأنثروبولوجي في مصر، وفي جامعة الإسكندرية تحديدا. أما بقية الفروع الظاهرة من البيانات فتعتبر بالنسبة إلى الجماعة الأنثروبولوجية فروعاً هامشية.

جدول رقم (٤) التوزيع الموضوعي لميادين البحث الأنثروبولوجي في مستويي الماجستير والدكتوراه في جامعة الإسكندرية (٢٠١٠-٢٠١٦)

	ميدان البحث الأنثروبولوجي	عدد الرسائل	٪
١	طبية	٨	٢٨،٦
٢	ثقافية	٦	٢١،٤
٣	اجتماعية	٢	٧،١
٤	اقتصادية	٢	٧،١
٥	متاحف	٢	٧،١
٦	جريمة	٢	٧،١
٧	حضرية	١	٣،٦
٨	تطبيقية	١	٣،٦
٩	فيزيقية	١	٣،٦
١٠	الجسد	١	٣،٦
١١	الأدب	١	٣،٦
١٢	لغوية	١	٣،٦
إجمالي	٢٨	١٠٠	

المصدر: العلم الميداني

بصفة عامة، يمكن فهم ضعف الاهتمام بالأنثروبولوجيا الطبيعية على ضوء ارتفاع الكلفة الاقتصادية لهذا النوع من البحوث؛ لكن قضايا عديدة من المفترض أن تكون موضوعا للبحث الأنثروبولوجي المصري،

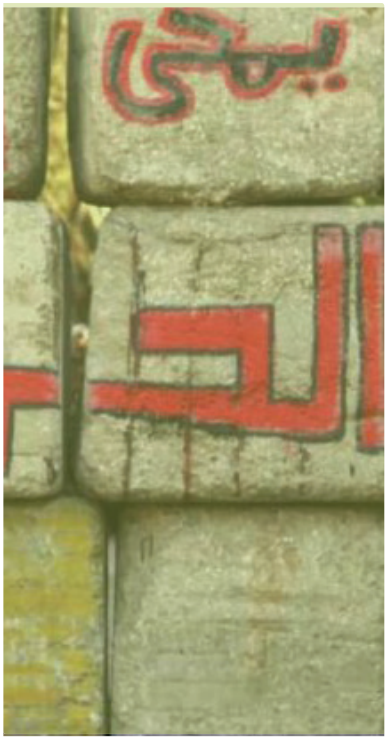
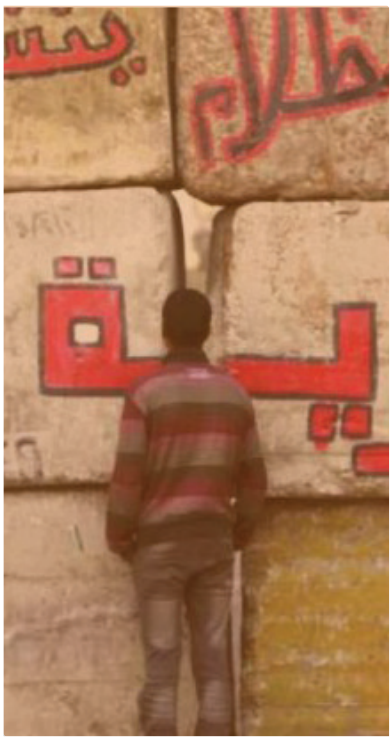


إن الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي بجامعة الإسكندرية، وعلى الرغم من تاريخه العريق، فهو يشهد الآن حالة من التراجع كمّا ونوعا

ظلت غائبة عن مواضيع البحوث التي جردناها في الجدول، مثل قضايا الهجرة الداخلية والخارجية، وقضايا الإرهاب والتطرف والعلاقات الإثنية، وغيرها من القضايا والمسائل التي يمكن أن تقدم فيها الأنثروبولوجيا معرفة موثوقة ومطلوبة اجتماعيا.

وعلى مستوى الاهتمام بالبحوث الأساسية (النظرية، مناهج البحث، تاريخ الفكر الأنثروبولوجي) كان الاهتمام في جامعة الإسكندرية بهذه النوعية من البحوث اهتماماً هامشيا على الدوام، ثم غاب تماماً من على طاولة البحث في الفترة محلّ الدراسة. وهذه مسألة مُعوّقة للتطور العلمي، حيث إن مجال الأنثروبولوجيا شأنه شأن أيّ مجال علمي آخر يظهر للوجود كما يذهب بيير بورديو من خلال مستويين؛ هما «المجال الخاص» محدد النطاق، و«المجال العام» واسع النطاق[٨]. وبالفعل، من المفترض أن يتأسّس المستوى الخاص للعلم على معايير موضوعية وعلى رأس المال العلمي المشترك بين أفراد الجماعة الأكاديمية، وهو ما يتوفر من خلال إعداد كوادر من الباحثين يهتمون بالبحوث الأساسية. ولكن الملاحظ من البيانات الببليوغرافية التي بحوزتنا حول الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية هو ضعف الاهتمام بهذه النوعية من البحوث ثم غيابه الكلّي، ما يعني أن الأنثروبولوجيا المصرية، من خلال مثال جامعة الإسكندرية، تواجه صعوبات كبيرة تحول دون بلوغ هذا العلم مرحلة التوطين والتأصيل.

وبسبب استحواذ الأنثروبولوجيا الطبية والثقافية على نصف الإنتاج العلمي في مستويي الماجستير والدكتوراه في الفترة محلّ الدراسة، تظل ميادين البحث التي صنفناها على أنها في القطاعين الأوسط والهامشي

٨- Fowler, Bridget (ed.)(٢٠٠٠), Reading Bourdieu on Society and Culture, Oxford, Blackwell Publishers, p١٦٧

غير قادرة على استيعاب التحولات المهمة التي يشهدها الحقل العلمي الأنثروبولوجي، وعاجزة عن تلبية احتياجات المجتمع المصري من البحث الأنثروبولوجي. وبالفعل، يتضح من البيانات الببليوغرافية المتوفرة بين أيدينا، أن الإنتاج العلمي الأنثروبولوجي في جامعة الإسكندرية في مستوى الماجستير والدكتوراه، لم يتطرق حتى اللحظة الراهنة إلى الكثير من الميادين المعاصرة في الأنثروبولوجيا، كأنثروبولوجيا الأخلاق، أنثروبولوجيا القيم، أنثروبولوجيا الفساد، أنثروبولوجيا القوة والثروة، أنثروبولوجيا الثورة، أنثروبولوجيا الإرهاب، أنثروبولوجيا الحرب والصراعات المسلحة، أنثروبولوجيا التغير المناخي، أنثروبولوجيا حقوق الإنسان، أنثروبولوجيا المنظمات الحديثة، أنثروبولوجيا العولمة، أنثروبولوجيا الرياضة، أنثروبولوجيا الحياة اليومية، أنثروبولوجيا العلم والتكنولوجيا، تاريخ الأنثروبولوجيا، أنثروبولوجيا المشاعر، أنثروبولوجيا التعاطف، أنثروبولوجيا الذاكرة والتخيل، أنثروبولوجيا الحنين إلى الماضي وغيرها من الميادين.

وعلى ذلك، يبدو أن الأنثروبولوجيا المصرية ما تزال تعيش مرحلة السرديات الكبرى في العلوم الاجتماعية، وأن التغير الذي تشهده في اتجاه الأنثروبولوجيا المعاصرة لا يسير إلا ببطء شديد.

يلاحظ ضعف صيت المعرفة الأنثروبولوجية في الأوساط الفكرية والثقافية والسياسية والإعلامية في مصر، وقلة تأثيرها في وضع السياسات العمومية

خاتمة:

تنفتح هذه الاستنتاجات الجزئية التي استقيناها من انكبابنا على بعض خصائص الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي في مستويي الماجستير والدكتوراه خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، على سؤال أوسع مداره حول ما إذا كانت الأنثروبولوجيا المصرية (في جامعة الإسكندرية) تواكب، في المرحلة الرّاهنة، التطور العلمي السريع في هذا العلم، وهل استطاعت أن تقدم معرفة ناجزة ومساندة للمشروع التنموي المصري؟

في ما يهم الفترة الأخيرة التي ركّزنا عليها النظر، يبدو أن الجماعة البحثية الأنثروبولوجية المصرية في جامعة الإسكندرية قد ركزت بشكل رئيس على البحث في ميداني الأنثروبولوجيا الطبية والثقافية، مديرة ظهرها للظواهر والقضايا التي تثيرها حالة المجتمع المصري في أعقاب التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١. وعلى العموم، نستخلص من البيانات الببليوغرافية الخاصة بالإنتاج العلمي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦)، أن الإنتاج البحثي الأنثروبولوجي بجامعة الإسكندرية، وعلى الرغم من أن تاريخه العريق يرجع إلى منتصف خمسينيات القرن الفائت، يشهد الآن حالة من التراجع كمًّا ونوعا. فعلى مستوى مواكبة التطور العلمي السريع في حقل الأنثروبولوجيا يعاني الإنتاج من ضعف واضح في توزيع الموضوعات، كما يعاني من ضعف في الوعي بضرورة الانفتاح على الفروع الجديدة في هذا العلم في الوقت الذي يزداد فيه الاهتمام بالأنثروبولوجيا على المستوى العالمي. وبالفعل تشير البيانات الحاصلة بين أيدينا إلى غياب البحث الأنثروبولوجي الأكاديمي عن الكثير من هذه الظواهر التي يموج بها المجتمع المصري. أما من جهة البحوث التطبيقية، فيبدو أن الجماعة العلمية الأنثروبولوجية ضمن الأكاديمية الإسكندرية لم تسع إلى أن يكون تعاطيها أكثر رسوخا وتنوعا مع قضايا المجتمع الراهنة، ما أدى إلى غياب المعرفة الأنثروبولوجية غياباً شبه تام عن السياسات التنموية المصرية.

ويمكن القول، إن الأسباب تعود إلى أن الأنثروبولوجيا المصرية في نسختها الإسكندرية لم تتوفق إلى تقديم جهد علمي جماعي، يندرج في استراتيجية واضحة، تستهدف الإحاطة بالظواهر الاجتماعية والثقافية والإيكولوجية، التي تستدعي البحث الأنثروبولوجي. والحقّ أن العديد من الدراسات وقفت على أن كافة العلوم الاجتماعية، وحتى الطبيعية في الأكاديمية المصرية، تعاني من ظواهر، مثل غياب هذا الجهد الجماعي، والافتقار إلى تلك الاستراتيجية.

وإذا ما عدنا إلى ما ذكرنا في بداية المقال من أن الأنثروبولوجيا لم تحظ تاريخيا بالاهتمام الأكاديمي المطلوب في مصر، فيما عدا جامعة الإسكندرية وبعض كليات الآداب (بنات عين شمس، حلوان، بني سويف)، أمكن لنا القول إنها الآن، وبعد مضي عقود على تأسيسها بحثيا وأكاديميا، لا تزال على حالة تشبه حالتها الهامشية التاريخية، ما يسمح لنا بتأكيد ضعف صيت المعرفة الأنثروبولوجية في الأوساط الفكرية والثقافية والسياسية والإعلامية في مصر، وقلة تأثيرها في وضع السياسات العمومية، مما يترجمه غيابها عن التأثير في «المشروع التنموي المصري» عامة.

المراجع:

- بدوي، أحمد موسى، ٢٠٠٩، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- صالح، ناهد (محرر)، ٢٠٠٢، بحوث في الأنثروبولوجيا العربية مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد رائد الانثروبولوجيا العربية، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية-كلية الآداب-جامعة القاهرة.
- الفار، علي محمود إسلام، ١٩٧٣، الأنثروبولوجيا الاجتماعية- الدراسات الحقلية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فرح، محمد سعيد (محرر) ٢٠٠٣، كتابات اجتماعية معاصرة مهداة للأستاذ الدكتور السيد محمد بدوي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة.
- قباري اسماعيل، ١٩٧٧، راد كليف براون، الإسكندرية، منشأة دار المعارف.
- ماكيفر روبرت، بيدج شارلز، ١٩٦١، المجتمع، ترجمة على أحمد عيسى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢
- هوبكينز، نيكولاس (ابريل ٢٠١٣)، رواد الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في مصر- محمد جلال رائداً للأنثروبولوجيا المصرية، ترجمة عبد الحميد حواس، ملاحق المجلة العربية لعلم الاجتماع، ملحق١
- Fowler, Bridget (ed.)(٢٠٠٠), Reading Bourdieu on Society and Culture, Oxford, Blackwell Publishers.



مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث

صدر الآن

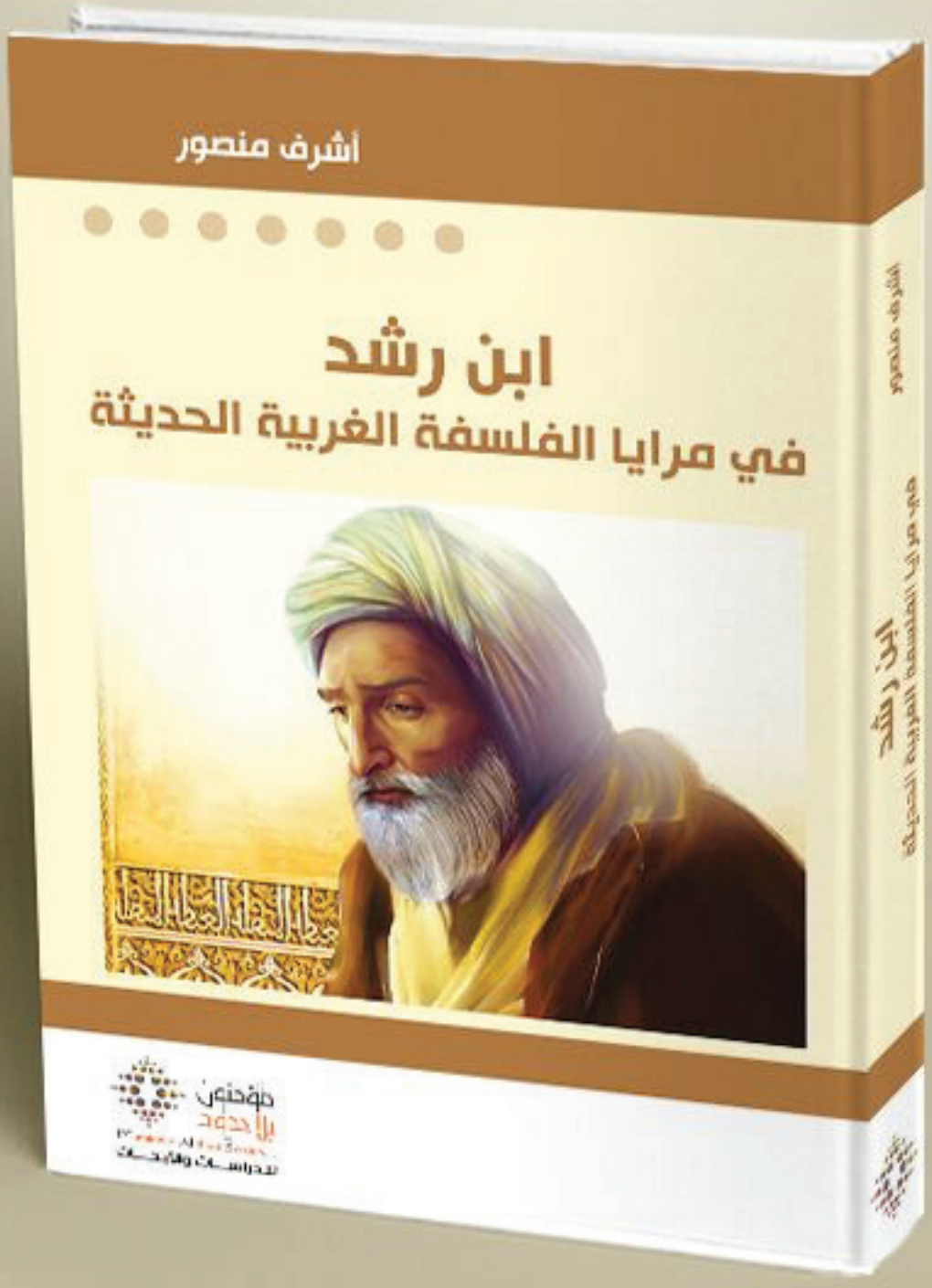

للتصفح على الموقع الإلكتروني للمؤسسة
www.library.mominoun.com



بقلم:
عائدة بنكريم
باحثة تونسية في علم الاجتماع

جودة الرّسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية واتجاهاتها*

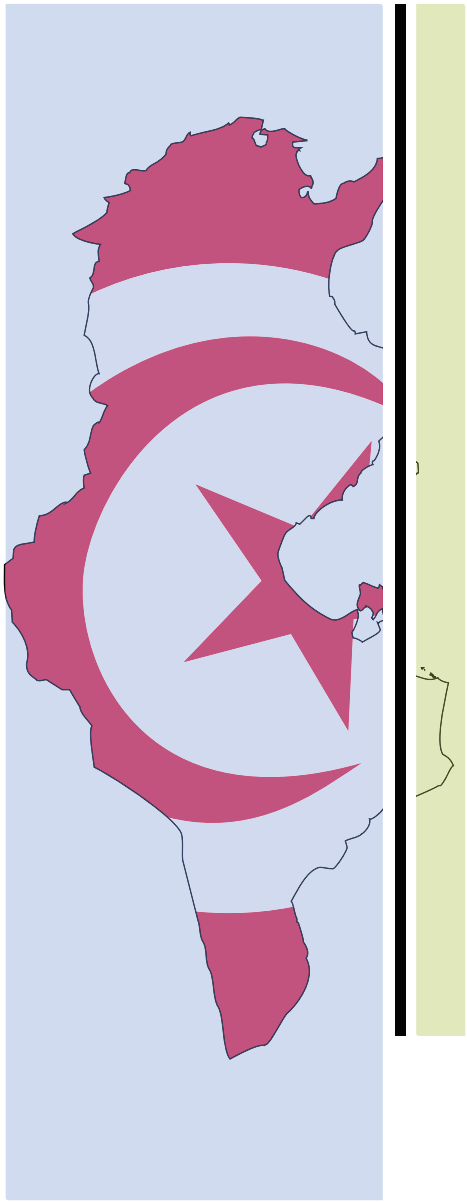

أولاً: السّياقات المعرفية والاجتماعية لتطارح جودة الرّسائل الجامعية:

ما يتبين من الخوض في موضوع جودة رسالة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، أنّ التراكم الكمّي في مستوى العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، على عكس العلوم التطبيقية والطبيعية والرياضية، «لم يكن وفق ديناميكية عرض وطلب، بل ضمن منطق الكلفة المالية للتعليم العالي[١] التي تضع العلوم الاجتماعية ضمن «اختصاصات الكلفة الدنيا»، مما كان له أثر في جودة الرسائل الجامعية في علوم الاجتماع، ومن ثم في قدرتها التنافسية في مستوى البحث الأكاديمي[٢].

* هذا المقال من ضمن الأعمال التي أنجزت وتنجز داخل وحدة البحث في "أسس المعارف الحديثة وتقنياتها" العاملة ضمن مخبر "بحوث في التنوير والحداثة والتنوع الثقافي"، جامعة تونس المنار، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.

١ - عبد الوهاب بن حفيظ، "بحوث الدكتوراه في زمن حشد الرسائل: صعوبة أن يكتب الطالب من خارج الصندوق"، ضمن، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، مصاعب التفكير من خارج الصندوق، الجزء الأول ٢٠١٦. تنسيق وتحرير عبد الوهاب حفيظ، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية.

٢ - مع أن الجامعات لا تزال تضطلع بدور رئيس في بحوث العلوم الاجتماعية في المملكة المغربية وسوريا وليبيا ولبنان، فإنّ أكثر من ٨٠ بالمائة من بحوث العلوم الاجتماعية هي ثمرة جهود مراكز بحثية أو وكالات استشارية غير منتسبة إلى جامعات، وبخاصة في فلسطين والأردن ومصر، وكذلك في أقطار الخليج وإن بدرجة أقلّ. المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩. نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باللغة الإنجليزية). ص.٢٠٢. http://www.undp.org/content/dam/rbas/report/AKR٢٠٠٩-Eng-Full-Report.pdf. أما في حالة تونس في سنة ٢٠١٥ من بين ١٩٨ مخبر و٢٣٩ وحدة بحث موزعة على الجامعات



وبالفعل «غالب الجامعات العربية... لا توفر إلّا القليل من الوقت والحوافز للعلماء الاجتماعيين الذين يأملون في الانخراط في الأنشطة البحثية أو المدنية».[٣]

إنّ التراكم الكمّي في مستوى العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، لم يكن وفق ديناميكية عرض وطلب، بل ضمن منطق الكلفة المالية للتعليم العالي

وعلى الرغم من «أن الأنظمة التعليمية الجامعية العربية في أغلبها، وعلى الأخص عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية، متفاوتة من حيث العمر والخبرة والأداء والعلاقة مع السلط والمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومع النظام الدولي للمعرفة والإنتاج البحثي»[٤]، فإنّ قاسماً مشتركاً بين أغلب الجامعات العربية يبدو مبنياً على نوع من «قداسة وتسامي وتسييس العلم والعلماء»[٥]، حيث يُعتبر البحث العلمي الاجتماعي ممارسة فوق- العالم الاجتماعي، فيها «يشكّل العلماء عالما مخصوصا، ولذا لا يُمكن أن يكونوا موضوعاً للتحليل من طرف علماء الاجتماع، ولا أن يكونوا مادة للبحث الاجتماعي»[٦]. كما يبدو أنّ

التونسية، هناك ٢١ مخبرا و٤١ وحدة بحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولا يوجد ضمنها أي مخبر بحث في اختصاص علوم الاجتماع ووحدة بحث فقط في هذا الاختصاص-في جامعة صفاقس. المصدر:
Annuaire des Laboratoires et des Unités de Recherche, République Tunisienne, MESRS, Direction Générale de la Recherche Scientifique. Première édition ٢٠١٥

٣ محمد باميه، "العلوم الاجتماعية في العالم العربي"، ترجمة منير السعيداني، حوار كوني، العدد ٤ من السلسلة السادسة، كانون الأول ٢٠١٦

٤ منير السعيداني، "الورقة التوجيهية" مقدمة ضمن اللقاء الإقليمي الثالث حول جودة واتجاهات الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية، تونس ٢٠١٧، مخطوط.

٥- Fethia Barouni Ben Sedrine, «La science en Tunisie: réalité, problèmes institutionnels et représentations», Revue Tunisiennes des Sciences Sociales, n٢٠٠٣ ,١٢٥e. P.١٧

٦- Ibid, p. ١٨



يُشكّل التعرّف على أوضاع الرسائل الجامعية والتكوين الدكتورالي في العلوم الاجتماعية بالجامعات العربية مؤشّراً مهمّا على أوضاع العلوم الاجتماعية في البلدان العربية

من سمات هذا الواقع وجود «اتفاقيات ضمنية بين هيئات التدريس وجمهور الباحثين، مفادها أنه لا يمكن البحث أو حتى التفكير من خارج الصندوق».[٧]

على خلاف هذا المنظور، يُشكّل التعرّف على أوضاع الرسائل الجامعية والتكوين الدكتورالي في العلوم الاجتماعية بالجامعات العربية مؤشّراً مهمّا على أوضاع العلوم الاجتماعية في البلدان العربية. وهذا التفكير في واقع الإنتاج المعرفي العلمي الاجتماعي العربي جديد، لأنه مختلف عمّا كان إلى حدّ الآن من تناول أوضاع علوم الاجتماع عند العرب منذ ثمانينيات القرن العشرين.[٨]

وعلى هذا، يأخذ التفكير في جودة الرسائل الجامعية في مستوى الدكتوراه بالجامعات العربية، من زاوية علم الاجتماع، مشروعيته من تحوّل البحث في مرحلة الدكتوراه إلى واقع اجتماعي متشعب المكونات ومتعدّد الأبعاد.[٩] فقد أدّى تزايد أعداد الطلاب في الدكتوراه وفي الدّراسات العليا عامة، وتكاثر هياكل البحث[١٠] إلى تطور كمي في عدد الرسائل الجامعية ضمن ديناميكيّة لا فقط أكاديمية، بل وأيضا سوسيو-اقتصادية وثقافية وسياسية متكاملة. وعلى الرغم من ذلك، لم تحظ كل هذه الظواهر بالاهتمام اللازم وخاصة من طرف علم اجتماع العلم، وإن وُجدت بعض الدراسات العربية، فقد ظلت إلى سنين قريبة عابرة أو معزولة. ولكن اتجاها آخذا بالتبلور ضمن المشتغلين بالعلوم الاجتماعية العرب بدأ يتلافى هذا النّقص. ومن بين المناسبات العلمية التي اعتنت بالموضوع تلك التي قام بتنظيمها منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية بتونس[١١]، بالتّعاون مع مؤسّسة فورد (مكتب القاهرة)، خلال شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠١٧ بتونس العاصمة.

---

٧ عبد الوهاب بن حفيظ، مصدر سابق، ص. ١٤

٨- من الكتب التي تناولت المؤتمرات العلمية الأولى من هذا الصنف: محمد عزة حجازي (وآخرون)، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠. ثم كان الملتقى الذي نظمه مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران-الجزائر) سنة ١٩٨٧ حول "ملامح العلوم الاجتماعية في العالم العربي المعاصر"، ثم المؤتمر الذي نظمه سنة ١٩٨٨ حول "اتجاهات العلوم الاجتماعية في العالم العربي"، ثم الندوة الدولية التي نظمها سنة ٢٠٠٤ حول "حصيلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر". وفي سنة ٢٠١٤ صدر مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي جامعا أشغال المؤتمر الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية، ومركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران-الجزائر)، والجمعية العربية لعلم الاجتماع. ومن زاوية نظر نقدية قدّم ساري حنفي وريغاس أرفانيتس في كتابهما البحث العربي ومجتمع المعرفة. وصدر عن المرصد العربي للعلوم الاجتماعية العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور. كما نشر أبو بكر باقادر وحسن رشيق، الأنثروبولوجيا في الوطن العربي، عمان: دار الفكر، ٢٠١٢. ومن المقالات ذات الصلة ما صدر لعبد القادر لطرش، "مجالات مساهمة الباحثين العرب في الخارج"، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادي عشر، صيف ٢٠١٠، ومحمد الإدريسي "أزمة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: مقاربة نقدية"، نقدٌ وتنوير: العدد ٣، شتاء ٢٠١٥. ص. ٢٠٠-٢١٤

٩ Karim Ben Kahla, «L'université Tunisienne face au dilemme: Universalité /Mondialisation», In «L'Annuaire de l'Afrique du Nord, ٢٠٠٢» tome XL, ٢٠٠٤, pp ١٨٦-١٦٠, édition du CNRS.

١٠ ارتفع عدد الطلبة الباحثي بالجامعات التونسية بني ٢٠١٣ و٢٠١٦ من ١٣٠٠٦ باحث إلى ١٥١٩٨ باحث. كما ارتفع عدد المخابر في نفس الفترة، من ٢٧٢ إلى ٣١٦ مخبر وعدد وحدات البحث من ٢٦٩ إلى ٣٢٧ وحدة.
المصدر: الجمهورية التونسية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مؤشّرات التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١١-٢٠١٧). file: ///C: /Users/Admin/Downloads/dep_decembre٢٠١٧ ar.pdf

١١ منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية منظمة غير حكومية تأسست سنة ٢٠١١ بتونس، عبارة عن مؤسسة بحثية، تهدف إلى الإسهام في حل مشاكل الواقع الاجتماعي، ودعم مبادرات الإصلاح، إعلام السياسات العامة والتأثير في التشريعات والمؤسسات.
المصدر: موقع المنتدى http://www.assforum.org/ar/?page_id=٦٩٤٠



ثانياً: لقاء إقليمي عربي حول جودة الرسائل الجامعية

حمل اللقاء عنوان «جودة واتجاهات رسائل الدكتوراه في الجامعات العربية»، وقد اشتمل على ٣٢ مداخلة موزّعة على سبع جلسات علمية ونقاشية، وشارك في أشغاله ٤٧ باحثا وباحثة من تونس والجزائر والمغرب وليبيا وسوريا والعراق ومصر واليمن ولبنان وأمريكا[١٢]. ولم يكن من بين المشاركات البحثية إلا ٨ مشاركات نسائية. وتجدر الإشارة إلى أنّ أشغال اللقاء تتأطّر ضمن مبادرة إنشاء «المجمع العربي لتوثيق الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية»[١٣] التي تبلورت منذ ثلاث سنوات. ويأتي موضوع هذا اللقاء مواصلة لأشغال اللقاء الأوّل الذي نُشِرت أعماله سنة ٢٠١٦ في التقرير الموسوم بـ» الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية: مصاعب التفكير من خارج الصندوق».[١٤]

ومن متابعتنا للقاء، وعلى الرغم من أننا لم نحصل إلا على بعض المداخلات مكتوبة بنصوصها، نجرد في ما يلي بعض الإشكاليات التي

تأتي أهمّ إشكالات التكوين الدكتورالي في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية من عدم تطابق ما تسعى إليه الأوليغارشية الأكاديمية من شرعنة لتقاليد محددة في البحث العلمي الجامعي وطرائق الإشراف والتأطير مع ما تريده البيروقراطية الإدارية

١٢- Laurence Michalak, Université de la Californie à Berkeley, « La production du savoir sur le monde Arabe aux USA: Les Thèses de Doctorat sur le Monde Arabe », Colloque du Arab Social Forum ١٥ Septembre ٢٠١٧.مخطوط

١٣- نظم منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية سنة ٢٠١١، بمساعدة مؤسسة فورد (مكتب القاهرة)، اجتماعا في الحمامات / تونس، نتج على أثره إنشاء هذه المبادرة. وقد انعقد هذا اللقاء بهدف إحراز تقدم في الجهود الإقليمية الهادفة إلى جعل الأبحاث في العلوم الاجتماعية متاحة عبر شبكة الإنترنت بصفة مجانية.
http://www.assforum.org/ar/?page_id=٤٩٣١

١٤- مقدّمة تقرير الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه ...، مصدر سابق.

تناولها. ولئن تمحورت أغلب المداخلات حول سؤال جودة الرسائل الجامعية في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية، فمن خلال تنوّع عناوين الورقات المقدمة تبين أن «السؤال الذي يمكن أن تحيل عليه... هو: كيف يمكن إعادة تصميم التكوين الدكتورالي، حيث تتم الاستجابة إلى متطلبات التغير السريع لطبيعة المجتمعات المعنية، وكذا التأثير فيها إيجابيا في قادم السنوات؟ وكيف يمكن لخريجي هذا التكوين أن يمثلوا قادة أكاديميين لمثل هذا التغيير».[١٥]

تشكل هذه التساؤلات على حدّ قول واضع الورقة التوجيهية للقاء، منير السعيداني أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس المنار، مقدمات في «سوسيولوجيا جودة الرسالة الجامعية في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية»[١٦]. فعلى الرغم من أنّ الحقل العلمي الاجتماعي العربي شهد تزايدا في الاهتمام بتقييم جودة البحث العلمي في الجامعات العربية مع بداية الألفية الثالثة[١٧] فنادراً ما يكون «البحث في الجودة تطبيقيا في معنى وضعه سؤالا تقويميا يريد أن تفضي الإجابة عنه إلى رسم سياسات تعديلية أو إصلاحية أو تثويرية... إلخ، وفي كل الحالات تغييرية».[١٨]

ولئن أثارت العروض تساؤلات تُشكّل نقاط انطلاق لتفكير انعكاسي يضع في لبّ التحليل السوسيولوجي جودة الرسائل الجامعية من خلال تصوّرات الباحثين لتجاربهم ونماذج تطبيقاتهم العلمية، فإنّ بعض المداخلات، وللإفلات من التبخيس الذاتي، وجّهت الشحنة النقدية الكامنة صلب التفكير الانعكاسي نحو «آخر»: كان أحيانا الطالب أو الإدارة أو الموارد أو أشكال تنظيم البحث العلمي أو تراتبية هيئات التدريس... إلخ.

ولعلّ أهمّ ما ميّز هذا اللقاء العلمي، هو حرصه على أن يتضمّن برنامجه مواضيع متنوّعة بتنوع زوايا راهن البحث العلمي الاجتماعي العربي. فقد توزّعت الورقات البحثية المقترحة على عشرة محاور: الاتجاهات البحثية (المواضيع والمناهج والمقاربات)، التأطير الدكتورالي والإشراف الأكاديمي، مدارس الدكتوراه، مراكز التكوين، برامج التكوين، ديونطولوجيا البحث وأخلاقياته، جودة الإنتاج ومعاييره وأخطاؤه، أنساق إنتاج المعرفة ومساراتها، مراكز البحث، ودور الطلاّب.

١٥-منير السعيداني، "الورقة التوجيهية"، مصدر سابق.

١٦- نفسه.

١٧- في ٢٠٠٥، أصدرت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية كتابها السنوي الخامس ضمان الجودة في الجامعات العربية، الذي جاء تتويجًا لمشروعٍ بحثي أداره عدنان الأمين. كما اهتمّ الكتاب السنوي الثامن سنة ٢٠١٤ لنفس الهيئة بـ قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية، وهو حسب قول رئيس تحريره عدنان الأمين: "جاء في إطار التفاعل بين عدد من الباحثين للتفكير بموضوع جودة التعليم العالي من خلال مقاربة مختلفة عن تلك التي تستعملها التصنيفات الدولية". وعقد مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي، في القاهرة ٣١أيار/مايو-٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وصدر عنه تقرير نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية.وخصّص العدد الثاني عشر لسنة ٢٠١٥ من مجلة ذوات الصادرة عن "مؤسّسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث"، ملفه لـ"واقع التعليم العالي في الوطن العربي". كما خصّص العدد ٢١ لسنة ٢٠١٦ من نفس المجلة ملفه لـ"واقع البحث العلمي بالوطن العربي". واستضافت جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي خلال الفترة ٩-١١ فبراير/فيفري ٢٠١٦، بالتعاون مع الأمانة العامة للمؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي المنبثق عن اتحاد الجامعات العربية ومقره الدائم في جامعة الزرقاء، الأردن.

١٨ منير السعيداني، الورقة التوجيهية، مصدر سابق.



عرض عبد الوهاب بن حفيظ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس ورئيس منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية بتونس، مشروع المجمع العربي لتوثيق الرسائل الجامعية الذي يعمل المنتدى من خلاله على تطوير قاعدة بيانات للأطروحات الجامعيّة ذات الصلّة بالعلوم الاجتماعية التطبيقيّة، وأعلم أنه إلى حدود عقد اللقاء وقع تجميع ٦٠٠٠ أطروحة، كما استعرض منصف ونّاس، أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس ورئيس مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والاقتصادية، في نفس الفقرة الافتتاحية فلسفة الأطروحة الجامعية باعتبارها: أولا بالنسبة إلى الطالب مبحثا على درجة من الأهمية ورأسمال تكوينيا ومرحلة مهمة في التراكم العلمي. فمرحلة الأطروحة على حدّ قوله: «ركن مكين في إعداد الباحثين. وتمرين شخصي وحياتي وعلمي مهمّ»، وهي ثانيا بالنسبة إلى المجتمعات شرط رئيس لإعداد الأجيال المستقبلية للرهان العلمي المستقبلي. وفي نفس الجلسة الافتتاحية كذلك، قدّمت صورية مولوجي، المديرة المساعدة المكلفة بالبحث وبمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC جامعة وهران-الجزائر، وتزامنا مع الذكرى ٢٥ لتأسيس مركز البحث، بسطة على تاريخه مشيرة إلى أنّ المدرسة الدكتورالية فيه تأسست خلال السنة الجامعية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وأنها تضمّ الآن ٨٥ طالبا وطالبة ٢٤ في الماجستير و٦١ في مرحلة الدكتوراه. وتدخّل في نفس الجلسة أيضا، عبد الفتاح الزين من المعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط، طارحا فكرة دور المعرفة في بناء المجتمعات وأهمية معايير الجودة (الأخلاقية والتقنية) في تأسيس مشروع أطلق عليه تسمية

خضعت ممارسة البحث ضمن مجال العلوم التطبيقية في الجامعات العربية إلى عملية تدويل، من خلال برامج أُوْرَبَة وأمْرَكَة وبالاعتماد على باحثين وافدين، بينما ظلت ممارسة البحث ضمن مجال العلوم الاجتماعية العربية ذات طابع محلّي غالبا

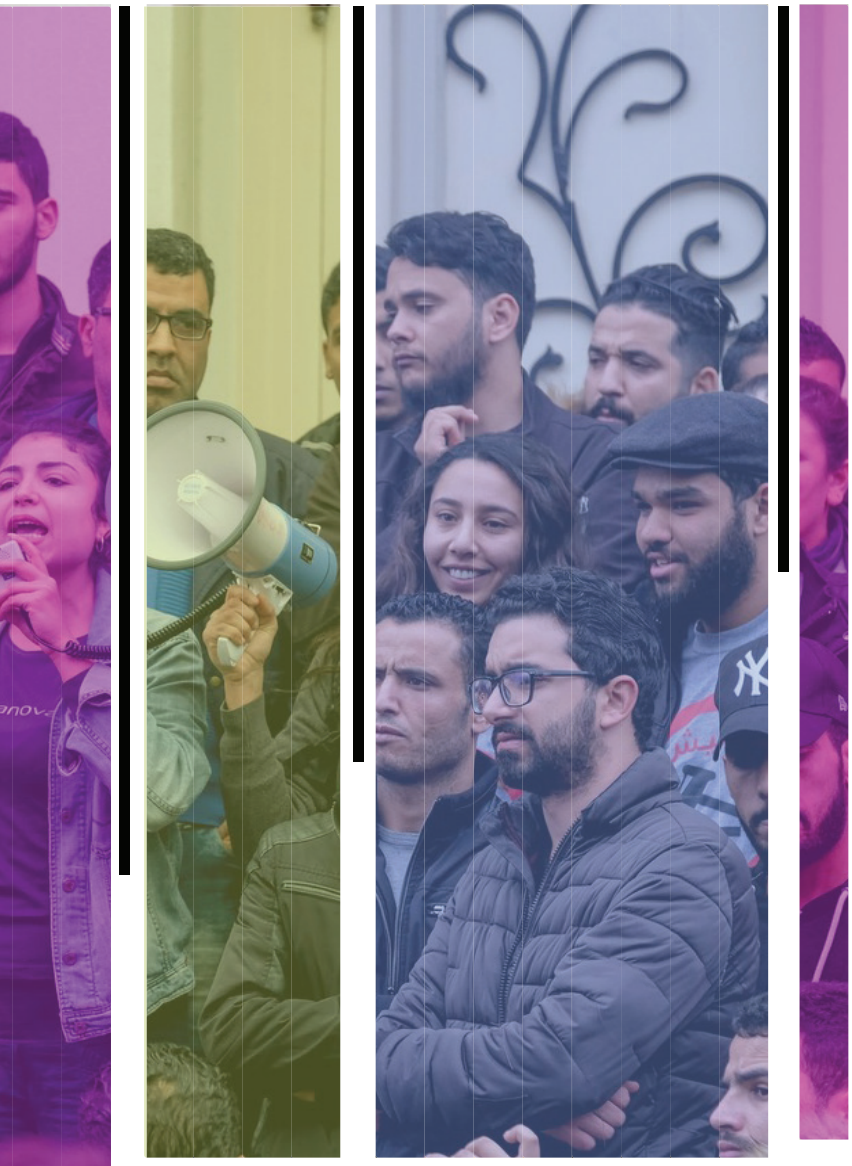

«سنوات الرّصاص المعرفية»[١٩]. كما أثار بعض القضايا ذات العلاقة بموقف التيارات الدّينية من العلوم الاجتماعية، إذ تصنف من زاوية العلوم الشرعية ضمن العلوم «النقلية»، ممّا أثّر في الدراسات والبحوث في الجامعات المغربية اتجاهات وجودة.

آخر عروض الجلسة الافتتاحية، كان عرض منير السعيداني لورقة توجيهية أسماها: «ورقة إثارة للإشكالات»، وقدّم لها بمجموعة تساؤلات عن هوية أصحاب الاهتمام بجودة الرسائل الجامعية (الدولة أو المؤسّسات الدولية أو الصناديق أو الفونداشيون؟... إلخ) وعن معايير الجودة بالنسبة إليهم، مُعتبراً أنّ هذه التساؤلات تفتح على نوع من سوسيولوجيا جودة الرسالة الجامعية في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية. توجه الورقة كان نحو بعد تطبيقي في مُقاربة الإشكاليات التي تطرحها جودة الرسالة الجامعية، وهو البعد الذي ظهر في استحضارها عددا من الأسئلة الفرعية التي تربط جودة الرسالة بتطوير السياسات البحثية، وتربط هذه بـ«أصحاب المصلحة في وجود جامعة منتجة لمعرفةٍ علمية اجتماعية محددة قابلة للاستخدام».[٢٠]

ثالثا: قضايا متشابكة

في أسسها الإشكالية والنظرية والمفهومية، أشارت الورقة التأطيرية إلى وجود ثلاثة أنواع كبرى من الجامعات العربية: الجامعات العمومية التي تستقطب العدد الأكبر من الطلبة، والجامعات الخاصة ذات الأهداف غير الربحية التي لا يؤمّها غير أبناء الطبقات المرفهة والأغنياء من الطلبة، والجامعات الخاصة ذات الأهداف الرّبحية، والتي بدأت تظهر منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، ثم أشارت الورقة إلى ظاهرة جديدة تزايدت خلال السنوات الخمس الأخيرة، هي الجامعات الأجنبية التي تفتح فروعا لها (أوف شور) في بلدان عربية، ملاحظاً أنها «...لم تتجه... إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية بالضرورة، ...وظلّت في غالب الأحيان، في حالة عزلة عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي لاتصافها بنفس سمات الجامعات الحرّة الموجهة إلى فئات محددة». وقدّم السعيداني قراءة في أنواع علوم الاجتماع معتمدًا التصنيف الرباعي لمايكل بوراووي[٢١] (علم اجتماع أكاديمي، وعلم اجتماع نقدي،

تم استبدال إشكاليات التنمية والإصلاح الزراعي والريفي وقضايا الهوية واستئصال الاستعمار في تونس بقضايا أكثر راهنية مثل المواطنة والديمقراطية والانتخابات وتمكين النساء والجماعات الدينية...

١٩- عبد الفتاح الزين، كلمة افتتاحية قدّمها ضمن أشغال اللقاء الإقليمي حول "جودة واتجاهات بحوث الدكتوراه في العلوم الاجتماعية" تونس ١٥-١٦ سبتمبر ٢٠١٧. متابعة شخصية.

٢٠- منير السعيداني، الورقة التوجيهية. مصدر سابق.

٢١ - Michael BURAWOY, «Pour la sociologie publique», Socio-logos [En ligne], ٢٠٠٦ | ١, mis en ligne le

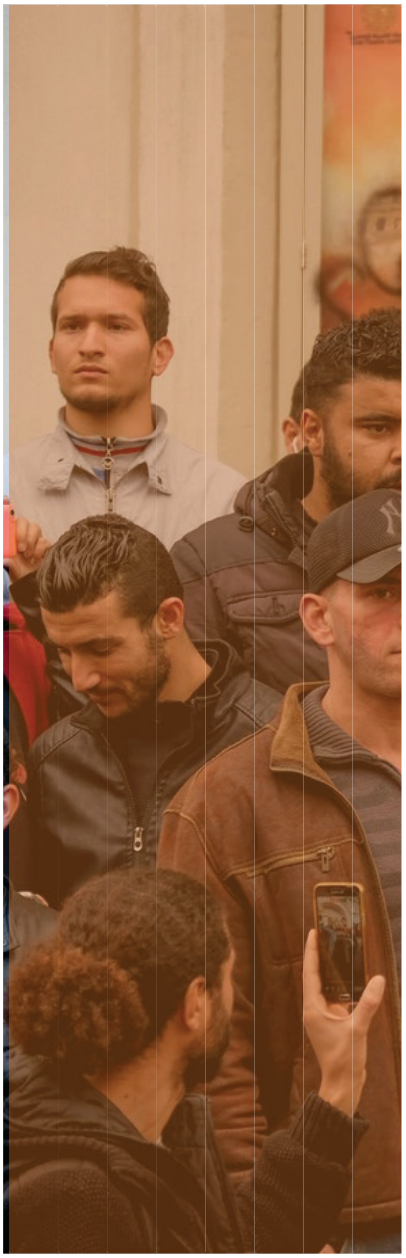

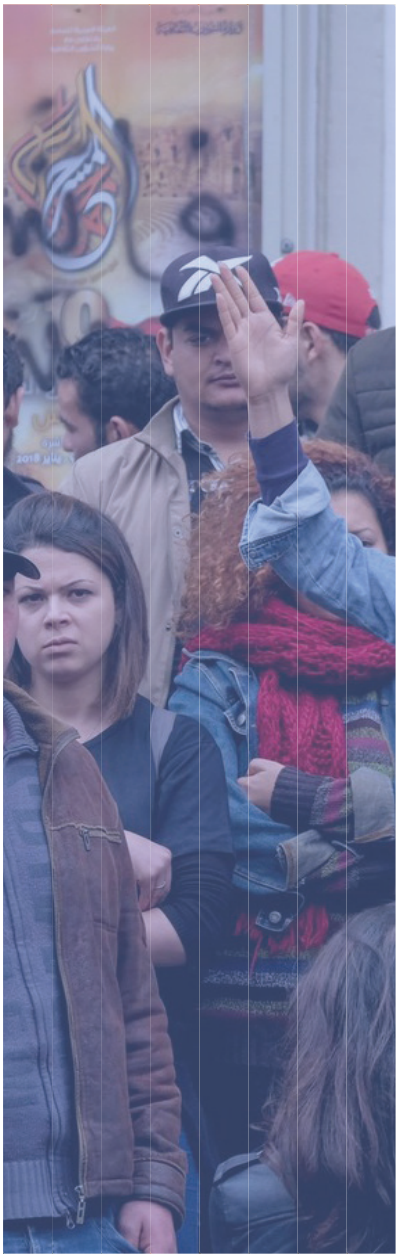



كانت لانهيار العراق تداعيات، ليس فقط على البنية التحتية للجامعات العراقية، وإنما أيضا على رأس المال البشري، بسبب ظاهرة الاغتيالات التي تعرّض إليها عدد من الجامعيين والمُفكّرين العراقيين، وتفريغ الجامعات من الكفاءات

وعلـم اجتمـاع عمومـي، وعلـم اجتمـاع الخـبرة). ولـم يقتـصر التحليـل الـوارد في ورقـة اللقـاء التوجيهيـة عـلى عـرض أنـواع علـوم الاجتمـاع، وإنمـا ربـط بـين كلّ نـوع منهـا وجمهـور متلقّيـه ومُسـتخدميه، ملاحظـاً أن جمهـور العلـوم الاجتماعيـة ليـس جمهـورا مُتجانسـاً[٢٢]. واسـتكمالا للمدخـل النظـري-المفهومـي، فصلـت الورقـة التوجيهيـة المقصـود مـن الجـودة بمـا هـي ١- تميّز، وبمـا هـي ٢- تـواؤم مـع غايـات مُسـبقة، وبمـا هـي ٣- تأمـين رضى المُسـتفيدين، وبمـا هـي ٤- تأمـين لمعايـير الحـدّ الأدنى[٢٣]. وبهـذه الأفهـام، يمكـن تقييـم الجـودة عـلى ثـلاث مراحـل: في المنطلـق سـؤال كيـف نبـني الموضـوع؟، في الأثنـاء سـؤال كيـف يجـري العمـل البحـثي الدكتـورالي؟ وفي المصـب سـؤال كيـف يبلـغ البحـث مُتلقّيـه؟ وكان التركـيز في لاحـق الورقـة

٢١ avril ٢٠٠٦. URL: http://socio-logos.revues.org/١١

٢٢- منير السعيداني، الورقة التوجيهية.

٢٣- رمزي سلامة، ضمان الجودة في التعليم العالي: الأطر النظرية والعملية ونماذج من التجارب العلمية، في، عدنان الأمين، ضمان الجدوة في الجامعات العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ٢٠٠٥، ذكره منير السعيداني، الورقة التوجيهية للندوة.



لم يعد مُجديا البحث بالطرق الكلاسيكية الروتينية لمواجهة الظواهر الجديدة (مخاطر الاحتباس الحراري، والإرهاب والفقر والحرب...)

عـلى مـا أسـمته «الجـودة في الأثنـاء، وهـو مـا يتكـرس في تنظيـم التكويـن الدكتـورالي»، مُعلّلـة ذلـك بأنّـه، ونظـرا لـ«التغير المتصـل بملامـح المحيـط الاجتماعـي الـذي فيـه تحيـا الجامعـات العربيـة، فـإن وضعهـا في سـياق مجتمـع المعرفـة يوجـب النظـر في الجـودة مـن زاويـة التكويـن الدكتـورالي».

حسـب هـذا التأطـير، أهـمّ إشـكالات التكويـن الدكتـورالي في العلـوم الاجتماعيـة في الجامعـات العربيـة تـأتي مـن عـدم تطابـق مـا تسـعى إليـه الأوليغارشـية الأكاديميـة مـن شرعنـة لتقاليـد محـددة في البحـث العلمـي الجامعـي وطرائـق الإشراف والتأطـير، مـع مـا تريـده البيروقراطيـة الإداريـة مـن تحديـد لعلاقـة السـلطة السياسـية القائمـة بالجامعـة مـن جهـة، ومـع مـا تعمـل عليـه قـوى السـوق الـتي لا همّ لهـا سـوى تثمـين البحـث العلمـي واسـتثمار نتائجـه مـن جهـة ثانيـة[٢٤]. ولـم يقتـصر الموقـف النقـدي الـذي تتبنـاه الورقـة عـلى رصـد الملامـح السـلبية للأنمـوذج القائـم للتكويـن الدكتـورالي في أغلـب الجامعـات العربيـة، بـل خلـص، مـن خـلال اسـتعراض عـدد مـن اهتمامـات الأوراق البحثيـة المقدمـة للقـاء مـع مقارنتهـا بتحاليـل الجـودة والتكويـن الدكتـورالي في كل مـن فرنسـا وبلجيـكا وفنلنـدا والولايـات المتحـدة وغيرهـا، إلى صـوغ أنمـوذج نظـري يحتـوي عـلى مجموعـة مـن الفرضيـات قـد تُسـاعد في تحليـل التكويـن الدكتـورالي في الجامعـات العربيـة عـلى أسـاس أخـذ مختلـف العوامـل الجامعيـة وغـير الجامعيـة الفاعلـة في تشـكيل التكويـن بنظـر الاعتبـار، حيـث نتمكـن مـن التحـول المنشـود في اتجـاه جـودة عاليـة للبحـوث الجامعـة الدكتوراليـة في العلـوم الاجتماعيـة في الجامعـات العربيـة.[٢٥]

٢٤- Maja ELMGREN, Eva FORSBERG, Asa LINBERG- SAND, Anders SONESSON, The Formation of Doctoral Education, Media-Tryck, Lund University, Lund, ٢٠١٦.p.٢٥ in منير السعيداني، الورقة التوجيهية للندوة.

٢٥- السعيداني، الورقة التوجيهية.

شكلت الأسئلة التي طرحتها الورقة التوجيهية، وتدقيقاتها المفاهيمة، وإطارها التحليلي الذي اقترحته لمكوّنات التكوين الدكتورالي، مدخلاً للتشخيص وتوجيه التفكير المستقبلي نحو مواجهة التحديات التي تحول دون «تكوين هوية الباحث المهنية في كل أبعادها». ومما وقفت عليه المناقشات أنموذج تكوين دكتورالي قائم يبني البحث على تحصيل المصلحة، وهو أنموذج عمّقته السياسات التعليمية التي جعلت كليات وأقسام العلوم الاجتماعية تمتلئ بالطلاّب مع ضعف الموارد المرصودة للبحث والتكوين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات. كما بدا من مناقشات الورقة التأطيرية أن ممارسة البحث ضمن مجال العلوم التطبيقية في الجامعات العربية قد خضعت إلى عملية تدويل، من خلال برامج أَوْرَبَةٍ وأَمْرَكَةٍ وبالاعتماد على باحثين وافدين، بينما ظلت ممارسة البحث ضمن مجال العلوم الاجتماعية العربية ذات طابع محلّي غالبا، وذلك حتى في حال اعتمادها على تمويلات أجنبية.

ومن بين القضايا التي أثارتها المداخلات التي شهدها اللّقاء، نركز الآن على قضيتين هما؛ ديناميكية اختيار مواضيع البحث أولاً، وأخلاقيات البحث العلمي ثانياً.

رابعاً: ديناميكيات اختيار مواضيع البحث

يمكن تقسيم المقاربات التي قُدّمت في اللقاء وكانت مخصصة لكشف ديناميكيات اختيار المواضيع البحثية إلى ثلاثة أنواع.

تشكّل النوع الأول من تحاليل استحضرت السياقات الاجتماعية والسياسية التي تدور ضمنها الممارسة البحثية، وربطت اختيار الباحثين لمواضيع بحوثهم بمحيطهم الاجتماعي والأكاديمي؛ ومثال ذلك الورقة البحثية لعبد الحق الزموري (باحث من تونس) الذي قارب مسألة اختيار مواضيع البحث في العراق (٢٠١٠-٢٠١٦) من هذه الزاوية. وربط اتجاهات الرسائل البحثية في الجامعات العراقية بما ورثه العراق من جرّاء الحصار والحرب من دمار تجسّد في انهيار الدولة. وبين الزموري، أن لذلك الانهيار تداعيات ليس فقط على البنية التحتية للجامعات العراقية، وإنما أيضا على رأس المال البشري، بسبب ظاهرة الاغتيالات التي تعرّض إليها عدد من الجامعيين والمُفكّرين العراقيين، وتفريغ الجامعات من الكفاءات وتعويضها بجيل جديد من الشباب على خلفية المحاصصة السياسية والمذهبية، وبيّن أنّه حتى بالنسبة إلى المسائل التي يُفترض أنّها محض علمية، فإنّ مُعالجتها، في هذه السياقات، بدا مشروطا بطبيعة نمط التفكير المهيمن.

وتعيش سوريا واقعاً مُشابها حسب ورقة محاسن أحمد من سوريا، وعنوانها: «الرسالة الجامعية في زمن الحرب: رسائل التربية والسوسيولوجيا في جامعة دمشق» التي ركزت على انعكاس الحرب المدمّرة والحصار، وإغلاق السفارات والمطارات على البحث العلمي وعلى جيل المُثقّفين بشكل عام (الأكثر تأثرا بالأحداث حسب قولها). وقد كان لهجرة الأدمغة أو استقالتها من ممارسة البحث العلمي أن جعلتا جامعة دمشق



إن العوامل المؤثرة في كيفيات اختيار محاور البحث الدكتورالي الاجتماعي العربي وصياغة إشكالياته، داخلية وخارجية في آن معاً

تعيد إنتاج محاور البحث وتكرر الإشكاليات الكلاسيكية وتستعمل نفس الأدوات المنهجية.[٢٦]

وبيّن عبد القادر لطرش في تحليله لـ «واقع وآفاق التأطير الدكتورالي في بعض الدول المختارة بمنطقة الخليج» صلة اختيار موضوع البحث بجغرافيا مناقشة الرسالة، حيث يُناقش أغلب طلبة الدكتوراه لهذه بلدان أطروحاتهم في مصر أو في لبنان والعراق ودمشق أو بصفة أكثر كثافة في الجامعات البريطانية أو الأمريكية، بسبب عدم وجود جامعات مانحة للشهادات العليا في بلدانهم. فالرسائل الجامعية، حسب قوله، تُعالج إشكاليات خارج السياق المحلّي وبعيدة عن الواقع الاجتماعي للباحثين، فهي لا تتناول القضايا الأساسية للمجتمع (قضايا الصحة والمؤسّسات مثلا بالنسبة إلى دولة قطر). وبالمقارنة، كان لطرش في مقالة أخرى قد قدّم تحليلا لواقع الطلبة المغاربة الحاصلين على شهادة الدكتوراه في فرنسا ولمضمون دراساتهم الجامعية، مفاده أنّ الجامعات الفرنسية والمراكز البحثية المرتبطة تمثّل للباحث العربي، والمغاربي على وجه الخصوص، أفضل المراكز التي يتم فيها طرح ومُعالجة ودراسة مختلف الإشكاليات البحثية المتعلّقة بالمجتمعات العربية. واعتبر أنّ أطروحات الباحثين العرب الجامعية في الجامعات الفرنسية «أحد الأطر التي تُسهم في إنعاش الدراسات الاجتماعية في البلدان العربية، وربطها بتطوّر العلوم الاجتماعية، وتجديد الباحثين الاجتماعيين في البلدان العربية».[٢٧]

وشكّل النوع الثاني من ورقات اللقاء المخصصة لكشف ديناميكيات اختيار المواضيع البحثية من التحاليل التي دارت حول ترابط مواضيع رسائل الدكتوراه بتطوّر مراكز الاهتمام لدى جمهور الباحثين بسبب تغيّر البارادايغمات، ذلك أن المواضيع التي كانت تُشكّل هاجساً أكاديميا لدى جيل تأسيس الدول الوطنية الحديثة في العديد من البلدان العربية لم تعد اليوم تستحثّ الباحثين. ومن بين الأمثلة المقدمة على ذلك، استبدال إشكاليات التنمية والإصلاح الزراعي والريفي وقضايا الهوية واستئصال الاستعمار و«الابن خلدونية» والتحديث... في تونس بقضايا أكثر راهنية مثل المواطنة والديمقراطية والانتخابات، وتمكين النساء والجماعات الدينية...إلخ. ويمكن أن نعد هذا النوع مندرجا في ذات السياق الذي تندرج فيه دراسة عبد الوهاب بن حفيظ حول «رسائل الجامعات في تونس بعد التنموي والثقافوي: البارادايغم الديمقراطي». ولئن ربطت الدراسة بين تغير السياق الحراكي السياسي والاجتماعي الذي شهده المجتمع التونسي منذ ٢٠١١ من جهة، واكتشاف الباحث في العلوم الاجتماعية لأولويات بحثية جديدة من خلال السياق الديمقراطي الجديد من جهة ثانية، فإنّها أكّدت أن اتجاهات البحث قد حافظت...على نفس مقوماتها وخصائصها القائمة على التعامل مع المتغيرات السياسية والاجتماعية بشكل مباشر. وعلى الرغم من ذلك، لاحظت الدراسة أن اتجاهات البحث «بصدد اختبار سياقات

٢٦- محاسن أحمد، "الرسالة الجامعية في زمن الحرب: رسائل التربية والسوسيولوجيا في جامعة دمشق"، ورقة مقدمة إلى اللقاء الإقليمي حول "جودة واتجاهات بحوث الدكتوراه في العلوم الاجتماعية" تونس ١٥-١٦ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٧. متابعة شخصية.

٢٧- عبد القادر لطرش، مصدر سابق.



جديدة ولو بتعثر وتردد واضحين».[٢٨] وتندرج ضمن هذا النوع من التحليل كذلك، ورقة فاطمة الزهراء بلفقير الباحثة من المغرب حول «الاتجاهات الرئيسية للبحث في مستوى الرسائل المغربية»، إذ بينت أنّ اتجاهات البحث الاجتماعي في المغرب مرّت بلحظات تنعقد بتظافر آثار البعد الخارجي الكولونيالي، والبعد المحلّي الذي ظهر بعد الاستقلال. ومن اللحظات ما تميّز حسب بلفقير، بتناول الدراسات السوسيولوجية في المغرب مواضيع الحياة اليومية والتقاليد والأعراف وتحليل النظام القبلي وطبيعة الأسرة...إلخ. ومن اللحظات أيضا، ما بدأ سنة ١٩٥٩ مع إنشاء فريق متعدد الاختصاصات في العلوم الإنسانية داخل معهد علم الاجتماع في الرباط، حيث كان اهتمام هيئات التدريس والبحث بالجامعة المغربية بمواضيع تندرج ضمن البارادیغم التنموي[٢٩]...

يشير هذا النوع من التحليل إلى تأثّر اتجاهات البحث الدكتورالي في العلوم الاجتماعية بالجامعات العربية بمسارات تلك العلوم ضمن المشروع الاستعماري، إذ وحسب بعض المهتمّين بأوضاع علوم الاجتماع العربية «لم تبرز في الوطن العربي مجموعات منفصلة للعلوم الاجتماعية، إلاّ في سبعينيات القرن الماضي، ومن الناحية السياسية، كانت هذه المجموعات تتفاهم وتستوحي من باراديغمات ومنهجيات العلوم الاجتماعية الفرنسية (...) وقد شاركت (هذه المجموعات) في

ما يُحدق بجودة البحوث الجامعية العلمية الإنسانية والاجتماعية من طبيعة إيتيقية لا تتعلّق بالطلاّب فحسب، ولكن بالأساتذة أنفسهم

٢٨- عبد الوهاب بن حفيظ، "رسائل الجامعات في تونس بعد التنموي والثقافوي: البارادیغم الديمقراطي"، ضمن الاتجاهات البحثية ... مصدر سابق. ص. ١٤٣

٢٩- فاطمة الزهراء بلفقير، "أن تكتب رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، الاتجاهات الرئيسية للبحث في مستوى الرسائل المغربية"، ضمن الاتجاهات البحثية... مصدر سابق. ص. ٩٤-٩٦

خدمة عملية سياسية وتحديداً تصميم مجتمع جديد».[٣٠]

أمّا النوع الثالث من ورقات اللقاء المخصصة لكشف ديناميكيات اختيار المواضيع البحثية، فقد تشكّل من مقاربات ماكروسوسيولوجية هدفت إلى رصد حجم التحوّلات التي تشهدها العلوم الاجتماعية (نظريات وبحثا ونشرا) على المستوى الكوني، وخاصة في بلدان أمريكا الجنوبية، ومُقارنتها براهن ممارسة العلوم الاجتماعية عربيا من جهة، وتحليل تداعيات هذه التحوّلات على اختيار طالب الدكتوراه في العلوم الاجتماعية لموضوع بحثه من جهة ثانية. وإن لم تضع أية من الورقات في عنوانها صيغة تدلّ على التدويل أو العولمة، إلاّ أنّ الورقة التأطيرية أشارت إلى ذلك. وهذا النوع من التحاليل يندرج ضمن نفس منظور التقرير العالمي حول العلوم الاجتماعية لسنة ٢٠١٠ الذي أشار إلى مختلف التحدّيات التي استجدّت في الساحة العالمية، وكذا إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها العلوم الاجتماعية داخل سوق المعرفة الكونية. كما بيّن التقرير أنّ البحث بالطرق الكلاسيكية الروتينية لم يعد مُجديا لمواجهة الظواهر الجديدة (مخاطر الاحتباس الحراري، والإرهاب والفقر والحرب...). وفي موازاة هذه التحوّلات انخرط بعض الباحثين الشبّان العرب، ولو بشكل مُحتشم، في مُعالجة بعض المواضيع ك«التمكين السياسي للمرأة» و«الاقتصاد التضامني» و«الإدمان» و«الهجرة السرية»...

ولئن أغفلت الورقات البحثية للقاء تحليل الصلة بين الاستراتيجيات البحثية العامة (الدولة، وزارة التعليم العالي، المراكز البحثية، الحاجات المجتمعية، ...)، واختيار الطالب لموضوع رسالته الجامعية؛ أي إنها لم تحلّل التعيين الاجتماعي لاختيار الباحث لموضوع بحثه، فإنّ بعض النقاشات أكّدت أنّ هذه العلاقة مزدوجة. هي علاقة مباشرة من حيث إنّ الطالب حين يختار موضوع بحثه يكون هدفه المُعلن هو المُعالجة العلمية لظاهرة ما، وهي في الآن ذاته علاقة غير مباشرة من حيث إنّ بعض المواضيع، وبسبب أهميتها لدى مراكز البحث الإقليمية أو الدولية، تكتسب ظهورا اجتماعيا إلى حدّ تُصبح لها معه حظوظ أكبر من غيرها في أن يختارها الطلبة الباحثون، لأنها تفتح أمامهم إمكانيات التمويل فضلا عن آفاق مهنية في الجامعات أو داخل مراكز البحث.

هكذا، ومن خلال مناقشات هذا المحور من محاور اللقاء الإقليمي حول جودة الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية واتجاهاتها، بدا أنّه لا يوجد تعيين أحادي بسيط في عملية اختيار مواضيع الرسائل الجامعية، بل هناك تضافر لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

بعض من عوامل التأثير داخلية من حيث إنّ صياغة إشكالية ما تتوقّف على وضع العلوم الاجتماعية النظرية والمنهجية كونيا ومحلّيا، وعلى التطور الذي عرفته تخصّصات علوم الاجتماع في الجامعات العربية. من أمثلة هذه المعالجات ما كان قدّمه فؤاد نوّار الباحث في الأنثروبولوجيا في مركز الأنثروبولوجيا وهران- الجزائر، في مقال سابق

٣٠ ساري حنفي، نورية بن غربط ومجاهدي مصطفى، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ٢٠١٤.ص. ٣٠

على تنظيم الملتقى، مبنيا على تجربة عينية في التكوين الدكتورالي في اختصاص مستجد في الجزائر لم تقع مأسسته إلاّ منذ ١٠ سنوات (٢٠٠٧). يبين المقال أن الاختصاص يرتاده طلبة من حاملي إجازات من خارج الاختصاص، وهو الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية[٣١]، وبذلك يشهد البحث فيه آثارا لإشراف أساتذة من اختصاصات قريبة مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ... على تأمين جودة رسائل الدكتوراه. ومن الواضح أن تلك الآثار لا تساعد على تركيم علمي نظري ومفهومي مناسب لاختصاص الأنثروبولوجيا. وفي نفس الباحث فؤاد نوار، ومن داخل اللقاء، وقف صالح الزياني أستاذ العلوم السياسية بجامعة باتنة- الجزائر في ورقته المُعنونة بـ: «علم السياسة في العالم العربي وجدوى الاستعانة بالبحوث الكمية»، على التحدّيات التي يواجهها هذا الاختصاص (العلوم السياسية)، وهي مُتعلّقة بالحصار المضروب عليه في معظم الدول العربية بسبب مُعالجته لقضايا تتعلّق بالنظام السياسي للدولة[٣٢]. ومن آثار ذلك الحصار، أن التركيم النظري والمفهومي في الاختصاص تعترضه الكثير من العراقيل التي لا تساعد على ربط البحث المحلي فيه بتطورات البحث الكوني.

ومن جهة أخرى، تبين من الأبحاث المقدمة في اللقاء أن صياغة الإشكاليات البحثية، وإن كانت تعتمد على المحرك الذاتي الذي يدفع الباحث إلى هذا الاختيار أو ذاك، فإنها تسعى في ذات الوقت إلى جعل الممارسة البحثية متوائمة مع عوامل خارجية محددة هي التي تشكل الطلب الاجتماعي على البحوث العلمية. وبالفعل، يجد الباحث الاجتماعي نفسه يعمل ضمن مقتضيات عديدة، مرتبطاً بجهات سياسية وهيئات مانحة تضطره أحيانا إلى تبني مفاهيم ومفردات تخدم أجنداتها السياسية.[٣٣]

ولكن، ومن ناحية ثالثة، تبيّن أن العوامل المؤثرة في كيفيات اختيار محاور البحث الدكتورالي الاجتماعي العربي وصياغة إشكالياته هي داخلية وخارجية في آن معاً، حيث تتولّد كذلك عن المنافسة، سواء أكانت بين الطلبة أم بين الأساتذة الباحثين من أجل التمايز ومراكمة رأس المال الرمزي. فالطلبة مثلا، وهم يختارون مواضيع رسائلهم يفاضلون من بين خيارات عدّة ممكنة يعتقدون أنّ ما يختارونه منها سيجعلهم في الوضع التنافسي الأفضل كما في مثال الطالب-الباحث الذي يُغيّر موضوع بحثه، لأنّ خياره الأول لا يدخل ضمن اختصاص الأستاذ المُشرف الذي يرى أنّه يتناسب أكثر من غيره مع استراتيجياته البحثية. ولا يجوز إساءة تأويل هذه المحرّكات، بل على العكس، هي تكشف عن وجود قرار فردي (بالنسبة إلى الطالب) مبني على أخذه بالاعتبار مجموعة متغيّرات واقعية ملموسة وذات أثر أكيد. وفي هذا السياق، ولكن من زاوية نقدية كان السعيداني قد أكد في بحث سابق للقاء، أنّ المحدّد في التعاقد

يمكن تلخيص الملامح السلبية للإنتاج الدكتورالي الاجتماعي العربي، في ضعف البعد التطبيقي للبحث الجامعي العربي في العلوم الاجتماعية، والتطوّر الكمّي في عدد الرسائل غير المصحوب بتطور نوعي...

٣١ انظر مقال مجاهدي مصطفى وفؤاد نوّار "تكوين طلبة ما بعد التدرّج في الأنثروبولوجيا في الجزائر: حالة المدرسة الدكتورالية"، ضمن بحوث مؤتمر مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، ص. ١٩٥-٢١٧. وأيضا مقال عبد الحكيم خالد الحسبان "الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية في الأردن: الإشكاليات الإبستيمولوجية والعملية" ضمن نفس المؤتمر. ص.٢١٩-٢٤١

٣٢ صالح الزياني، "علم السياسة في العالم العربي وجدوى الاستعانة بالبحوث الكمية"، ورقة مقدمة إلى اللقاء الإقليمي حول "جودة واتجاهات بحوث الدكتوراه في العلوم الاجتماعية" تونس ١٥-١٦ سبتمبر ٢٠١٧. متابعة شخصية.

٣٣ ساري حنفي، "الإنتاج المعرفي الاجتماعي الفلسطيني: التمويل والمحدّدات الوطنية"، ضمن مستقبل العلوم الاجتماعية... ص.٢٥٩

الضمني أو الصريح بين الأستاذ المشرف والطالب المرشّح لإنجاز رسالة الدكتوراه ليس فيه بالضرورة وزن للتخصّص الدقيق الذي اعتاد الأستاذ المشرف البحث والتأطير فيه، وعُرف به لدى الطلاّب ولدى زملائه من الباحثين. ومما يعنيه ذلك، أنه يُمكن أن يكون اختيار الطالب مبنيا على محدّد شخصي خاضع لتجربة الطالب الدراسية مع مختلف المواد التي درسها أثناء تكوينه ما قبل الدكتورالي على أيادي أساتذة محددين تأكدت علاقة الطالب بهم أكثر مما تأكدت مع غيرهم.[٣٤]

خامساً: أخلاقيات البحث الدكتورالي تأطيرًا وإنجازًا

يمكن اعتبار قضايا العلاقة بين الأساتذة المشرفين والطلبة المرشحين لإنجاز رسائل الدكتوراه مدخلا مناسبا لمناقشة قضايا إيتيقية ذات علاقة. وفي هذا السياق، أثار فتحي جراي أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة قرطاج بتونس في مداخلته المُعنونة بـ: «الأخطاء الشائعة لدى طلبة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية ومدى إخلالها بجودة بحوثهم»، تراجع مستوى الصرامة المنهجية في البحوث المنجزة، وغلبة ما سمّاه «التسامحية مع الأخطاء اللغوية والتساهل النسبي مع الاقتباس الخام والنزعة النمطية والسرقات الأدبية»[٣٥]، وركّز على تأثير تسامح لجان الدكتوراه مع عديد النواقص في الأطروحات في تراجع جودة المنتوج بشكل عام. وفي ذات الاتجاه، استخدم رضا بن تامي الأستاذ بجامعة تلمسان في مداخلته ما أسماه ب: «الاستراتيجيات النفعية التبادلية» للتعبير عن الفوضى التي تميّز عملية التأطير الدكتورالي داخل الجامعات الجزائرية، مبرزًا «التواطؤ النفعي» بين الأستاذ المشرف والطالب. وقد حللت الورقة أمر ذلك التواطؤ ضمن علاقة تبادلية يحقّق فيها كل طرف مصلحته الشخصية على حساب جودة الممارسة البحثية. وفي خضم ممارسة التأطير الدكتورالي بهذه الكيفية يغلب عدم التطابق بين الصورة الواقعية للأستاذ المُشرف مع النص التشريعي الذي يرسم السمات العامة الواجب توفرها فيه (الدرجة العلمية، الكفاءة في التأطير، الخبرة والتجربة، التخصص الأصلي، محاور الاهتمام في البحث، ...).

في نفس هذه الوجهة، اقترح حافظ عبد الرحيم أستاذ علم الاجتماع بجامعة صفاقس بتونس، فهم الممارسة البحثية باعتبارها نشاطا مهنيا يستند إلى جملة معايير مخصوصة علينا التزامها عند ممارسة مهنة ما؛ ووضّح كيف أن ممارسة البحث لا تدور ضمن فراغ قيمي وقانوني في ظل تعدد النصوص المقننة لهذه المهنة الدقيقة والخطرة وذات الحساسية القصوى. وعرّج المُتدخّل على ظاهرة الانتحال داخل الممارسة البحثية الدكتورالية محدّدا أشكاله وأسبابه وتبعاته القانونية والعلمية والأخلاقية.[٣٦]

---

٣٤ منير السعيداني، "جودة الرسائل الجامعية بين الإيتيقا والرقابة والمعرفة"، ضمن الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية: مصاعب التفكير من خارج الصندوق، مصدر سابق، ص. ٣١

٣٥ فتحي جراي، "الأخطاء الشائعة لدى طلبة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية ومدى إخلالها بجودة بحوثهم"، مداخلة قدّمها في اللقاء الإقليمي المنعقد بتونس يومي ١٥-١٦ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٧ حول "جودة واتجاهات بحوث الدكتوراه في العلوم الاجتماعية". مخطوط.

٣٦ في ورقته البحثية حول "قضايا الجودة وإيتيقا تعبيرها" ضمن الاتجاهات البحثية...، حلّل منير السعيداني نتائج استبيان أجري مع ١٢٦ أستاذا جامعيا في العلوم الاجتماعية أعضاء هيئات تدريس الدراسات العليا وتأطيرها في اختصاصات فرعية مُختلفة، تمّ اختيارهم من ضمن وحدة مستهدفة تكونت من ٤٢٧ إطارا تعليميا صنف(أ)، من

من البحث الميداني حول استفحال ظاهرة الانتحال الذي نشر ضمن مخرجات اللقاء الأول حول اتجاهات البحث، والذي انعقد في تونس عام ٢٠١٥ وأشرنا إليه في إحالات سابقة، يمكن الوقوف على تناسب الأرقام الدالة على استشراء الانتحال وأجوبة الأساتذة المستجوبين حول تقدير خطر القرصنة والانتحال على جودة البحوث الجامعية، وهو تقدير يتوافق مع ما ورد في مداخلتي عبد الرحيم وجراي اللتين ربطتا بين «الاقتباس الخام والسرقات الأدبية» وتراجع جودة الرسالة الجامعية. وقد نزّل جراي تفشّي هذه الظواهر ضمن ما سمّاه «موجة اللامعيارية» بما هي أزمة مسّت شتى المستويات بما في ذلك البحث العلمي في عديد البلدان التي تعيش منظوماتها التعليمية والجامعية حالة من التراجع والعجز عن إدراك الجودة، وهو يرى أنّ ما يُحدق بجودة البحوث الجامعية العلمية الإنسانية والاجتماعية من طبيعة إيتيقية لا تتعلّق بنسب أكبر بالطلاّب فحسب، ولكن وفي نفس الوقت بالأساتذة أنفسهم، من خلال ظواهر المحاباة ضمن ممارسات لجان التقييم والمناقشة، وتسامح لجان الدكتوراه مع العديد من الإخلالات المنهجية والتطبيقية في الرسائل الجامعية.

الخاتمة

يمكن تلخيص الملامح السلبية للإنتاج الدكتورالي الاجتماعي العربي التي ذكرتها الورقات البحثية المقدمة في اللقاء في ضعف البعد التطبيقي للبحث الجامعي العربي في العلوم الاجتماعية، والتطوّر الكمّي في عدد الرسائل غير المصحوب بتطور نوعي، وعدم دراية القائمين على التأطير والإشراف بملامح المنتوج الطلابي، ومن ثمّ عدم قدرتهم على إخضاعه للتمحيص. وتضعنا هذه النقائص أمام مجادلتين: مجادلة أولى حول مُقاربة التفكير في قضايا جودة «البحث العلمي الاجتماعي»، حيث نسأل بأية طريقة يجب على الباحثين الاجتماعيين أن يتفكّروا ممارساتهم وأنشطتهم ومُنتجاهم؟ وهي مجادلة حول تطبيق مبادئ علم الاجتماع الوصفية والتفسيرية على الممارسة البحثية السوسيولوجية. أما المجادلة الثانية، فهي حول زاوية النظر في مناقشة التكوين الدكتورالي، حيث نسأل هل يُناقش (التكوين) بوصفه سياسة، أم بوصفه ممارسة أم بوصفه موضوعا للمعرفة؟[٣٧]

لقد أشارت الورقات البحثية، ضمنيا، إلى الطبيعة الاجتماعية للبحث الدكتورالي، حيث بيّن بعضها سياقية اختيار مواضيع البحث وتأثره بمحرّكات الطلبة واستراتيجياتهم البحثية، وأشار بعضها الآخر إلى أنّ قضايا جودة البحث تتأثر في جزء منها باستراتيجيات الأساتذة المُشرفين. ولكن المُقاربات التي اعتمدها المُتدخّلون، في أغلبها، لم تسائل الفاعلين العلميين بشكل مُباشر عن طبيعة مواردهم الفكرية كما عن طبيعة غاياتهم الاستراتيجية، وإنما اكتفت بتحليل

بلدان عربية ستة هي لبنان والأردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب، وهي نتائج تدعم القول باستفحال هذه الظاهرة تزامنا مع انتشار التعليم الخاص (الربحي وغير الربحي) وافتقار الجامعات العمومية إلى "هيئات مُستقلة قارة للتقويم ولتحديد مقاييس الجودة والإشهاد ولمتابعة الإنتاج المعرفي"، وعدم توفّر تطبيقات مكافحة القرصنة.

٣٧ منير السعيداني، الورقة التوجيهية.

قيمة المنتوج (الجودة) وعدد الباحثين وعدّة المُنتجين، وغلب على التدخّلات والنقاشات الطابع النقدي مما أظهر بصفة رئيسة فشل الجامعات العربية في المساهمة في الإنتاج المعرفي المحلّي في مجال العلوم الاجتماعية، وضعف قدرتها التنافسية داخل سوق المعرفة الكوني.

إنّ استخدام بعض الورقات، لأرقام ومعطيات لتحليل راهن الممارسة البحثية واقتراح التوجهات المطلوب سلوكها، جعل الأمر يبدو وكأنّ الباحثين يتبنون تمثّلا عن سلوكهم الخاص، لا يميز بين ما هو «جوّاني» (طبيعة الممارسة البحثية كما هي حادثة) وما هو برّاني (سيادة خطاب مُنفّر من هذه العلوم، باعتبارها استمرارا للمعرفة الكولونيالية، وقضايا التمويل والعوائق المؤسساتية الرسمية ...). بديلا عن ذلك، كان يُفترض بالتقويمات أن تسائل في آن معاً، استراتيجيات الاستثمار لدى الباحثين، ومضامين الرسائل (النظرية والمفهومية والتحليلية)، وأنساق الاعتراف العلمي-الاجتماعي داخل الجامعات (من قبيل المكافآت التقديرية)، ومبادئ تنظيم الممارسة البحثية داخل فضاءات إنتاج المعرفة (معايير أخلاقية، معرفية، تبادلية...).

وربما سمح النظر التأليفي في مخرجات اللقاء بأن نجمع شتات صورة تمثلية لواقع الممارسة البحثية الدكتورالية الاجتماعية العربية تسمح بالتقييم ومن ثم الإصلاح؛ ذلك أن أجيالاً سابقة من الباحثين الاجتماعيين العرب سعت إلى التطوير، بل ربما حلمت، على ما تمنّى الطاهر لبيب، بأن «يرسم الجمالُ، في المعرفة، للمعرفة، «معرفة مرحة» بين سابع السماوات وتضاريس الأرض، وإذا تطلّب الأمر مروقاً أو نزوة، فليتزايد، بين العرب، عدد المارقين وذوي النزوات في العلوم الاجتماعية، وليكن شعارهم إنقاذ ما أمكن منها بالجمالية، موضوعا وتعبيرا».[٣٨]

٣٨ الطاهر لبيب، "دفاعاً عن الكتابة في العلوم الاجتماعية"، في، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مصر سابق، ص.٤٥٧

المصادر والمراجع:

بالعربية:

الكتب:

- الأمين عدنان، ضمان الجدوة في الجامعات العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ٢٠٠٥
- باقادر أبو بكر ورشيق حسن، الأنثروبولوجيا في الوطن العربي، عمان: دار الفكر، ٢٠١٢
- بن حفيظ عبد الوهاب (منسق ومحرر)، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، مصاعب التفكير من خارج الصندوق (الجزء الأول)، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تونس، ٢٠١٦
- حجازي محمد عزة (وآخرون)، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسة كتب المستقبل العربي، بيروت، ٢٠١٠، الطبعة الثالثة.
- حنفي ساري حنفي وأرفانتيس ريغاس البحث العربي ومجتمع المعرفة. رؤية نقدية جديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥
- حنفي ساري، بن غبريط نورية، ومجاهدي مصطفى، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤

المقالات:

- أحمد محاسن، «الرسالة الجامعية في زمن الحرب: رسائل التربية والسوسيولوجيا في جامعة دمشق»، ورقة مقدمة ضمن اللقاء الإقليمي الثالث حول «جودة واتجاهات الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية»، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية ومؤسسة فورد، تونس١٥-١٦ سبتمبر ٢٠١٧، مخطوط.
- الإدريسي محمد، «أزمة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: مقاربة نقدية»، نقدٌ وتنوير: العدد ٣، شتاء ٢٠١٥. ص ٢٠٠-٢١٤
- بامية محمد، «العلوم الاجتماعية في العالم العربي»، ترجمة منير السعيداني، حوار كوني، العدد ٤ من السلسلة السادسة، كانون الأول ٢٠١٦
- بلفقير فاطمة الزهراء، «أن تكتب رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، الاتجاهات الرئيسية للبحث في مستوى الرسائل المغربية»، ضمن، بن حفيظ عبد الوهاب (منسق ومحرر)، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، مصاعب التفكير من خارج الصندوق (الجزء الأول)، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تونس، ٢٠١٦
- بن حفيظ عبد الوهاب، «رسائل الجامعات في تونس بعد التنموي والثقافوي: البارادايغم الديمقراطي»، ضمن، بن حفيظ عبد الوهاب (منسق ومحرر)، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، مصاعب التفكير من خارج الصندوق (الجزء الأول)، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تونس، ٢٠١٦
- بن حفيظ عبد الوهاب، «بحوث الدكتوراه في زمن حشد الرسائل: صعوبة أن يكتب الطالب من خارج الصندوق»، ضمن، بن حفيظ عبد الوهاب (منسق ومحرر)، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، مصاعب التفكير من خارج الصندوق (الجزء الأول)، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تونس، ٢٠١٦
- جراي فتحي، «الأخطاء الشائعة لدى طلبة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية ومدى إخلالها بجودة بحوثهم»، ورقة مقدمة ضمن اللقاء الإقليمي الثالث حول «جودة واتجاهات الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية»، منتدى العلوم الاجتماعية

التطبيقية ومؤسسة فورد، تونس١٥-١٦ سبتمبر ٢٠١٧، مخطوط.
- الحسبان عبد الحكيم خالد، «الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية في الأردن: الإشكاليات الإبستيمولوجية والعملية»، ضمن، ساري حنفي، نورية بن غبريط ومجاهدي مصطفى، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤
- حنفي ساري، «الإنتاج المعرفي الاجتماعي الفلسطيني: التمويل والمحدّدات الوطنية»، ضمن، ساري حنفي، نورية بن غبريط ومجاهدي مصطفى، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤
- الزياني صالح، «علم السياسة في العالم العربي وجدوى الاستعانة بالبحوث الكمية»، ورقة مقدمة ضمن اللقاء الإقليمي الثالث حول «جودة واتجاهات الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية»، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية ومؤسسة فورد، تونس١٥-١٦ سبتمبر ٢٠١٧، مخطوط.
- السعيداني منير، «الورقة التوجيهية»، ورقة مقدمة ضمن اللقاء الإقليمي الثالث حول «جودة واتجاهات الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية»، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية ومؤسسة فورد، تونس١٥-١٦ سبتمبر ٢٠١٧، مخطوط.
- السعيداني منير، جودة الرسائل الجامعية بين الإيتيقا والرقابة والمعرفة»، ضمن، بن حفيظ عبد الوهاب (منسق ومحرر)، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، مصاعب التفكير من خارج الصندوق (الجزء الأول)، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تونس، ٢٠١٦
- سلامة رمزي، «ضمان الجودة في التعليم العالي: الأطر النظرية والعملية ونماذج من التجارب العلمية»، في، عدنان الأمين، ضمان الجدوة في الجامعات العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ٢٠٠٥.
- لبيب الطاهر، «دفاعاً عن الكتابة في العلوم الاجتماعية»، ضمن، ساري حنفي، نورية بن غبريط ومجاهدي مصطفى، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤
- لطرش عبد القادر، «مجالات مساهمة الباحثين العرب في الخارج»، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادي عشر، صيف ٢٠١٠
- مجاهدي مصطفى ونوار فؤاد، «تكوين طلبة ما بعد التدرّج في الأنثروبولوجيا في الجزائر: حالة المدرسة الدكتورالية»، ضمن ضمن، ساري حنفي، نورية بن غبريط ومجاهدي مصطفى، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤

التقارير

- بامية محمد، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت، ٢٠١٥

- الجمهوريــة التونســية، وزارة التعليــم العــالي والبحــث العلمــي. مـؤشّرات التعليـم العـالي والبحـث العلمـي (٢٠١١-٢٠١٧). file: ///C: / ar.pdf_Users/Admin/Downloads/dep_decembre٢٠١٧
- مؤسســة محمــد بــن راشــد آل مكتــوم وبرنامــج الأمــم المتحــدة الإنمـائي، تقريـر المعرفـة العـربي للعـام ٢٠٠٩. نحـو تواصـل معـرفي منتــج، (باللغــة الإنجليزيــة). http://www.undp.org/content/ Eng-Full-Report.pdf-dam/rbas/report/AKR٢٠٠٩.

بالفرنسية والإنجليزية:

- Ben Kahla, Karim, « L'université Tunisienne face au dilemme: Universalité /Mondialisation », In «L›Annuaire de l›Afrique du Nord, ٢٠٠٢» tome XL, ٢٠٠٤, pp ١٨٦-١٦٠, édition du CNRS.
- République Tunisienne, Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, Direction Générale de la Recherche Scientifique, Annuaire des Laboratoires et des Unités de Recherche, Tunis, ٢٠١٥ (Première édition).
- Barouni Ben Sedrine, Fethia , «La science en Tunisie: réalité, problèmes institutionnels et représentations», Revue Tunisiennes des Sciences Sociales, n٢٠٠٣ ,١٢٥°
- Michalak, Laurence, « La production du savoir sur le monde Arabe aux USA: Les Thèses de Doctorat sur le Monde Arabe », ورقة مقدمة ضمن اللقاء الإقليمي الثالث حول «جودة واتجاهات الرسائل الجامعية في العلوم الاجتماعية»، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية ومؤسسة فورد، تونس١٥-١٦ سبتمبر ٢٠١٧، مخطوط.
- BURAWOY, Michael, «Pour la sociologie publique», Socio-logos [En ligne], ٢٠٠٦ | ١, mis en ligne le ٢١ avril ٢٠٠٦. URL: http://socio-logos.revues.org/١١
- ELMGREN, Maja; FORSBERG, Eva; LINBERG- SAND, Asa and SONESSON, Anders; The Formation of Doctoral Education, Media-Tryck, Lund University, Lund, ٢٠١٦



حاوره:

د. منير السعيداني

أكاديمي تونسي متخصص في علم الاجتماع





عالم الاجتماع الفلسطيني ساري حنفي لمجلة «ذوات»:

هناك قطيعة في بلداننا بين نُخب العلوم الاجتماعية والإنسانية والنخب الدّينية

يرى عالم الاجتماع الفلسطيني، ساري حنفي، أن ما يقلقه هو القطيعة التي يشهدها في البلدان العربية الإسلامية بين نخب العلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة، والنخب الدينية من جهة ثانية، معتبراً أن هذا الانفصال موجود بموافقة ضمنية من كلا الفريقين.

ويقول ساري حنفي، أستاذ في علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت، ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع «إضافات»، في حواره مع مجلة «ذوات»، إن سوسيولوجيا هذه القطيعة ظهرت دلالاتها في أبحاثه السابقة، واستدلّ عليها بالنقاشات الغائبة بين مثقف اليسار والمثقف الدّيني في الصّحف اليومية، معتبرًا أن ما نشاهده من سجالات في التلفزيون، غالبا ما تكون على صيغة نزاعية مشهدية سجالية، وهو لا يشكل بوتقة لعقلنة الخطابات، بل هو منصّة للتجييش «البافلوفي» اليساري ضد الدّيني أو العكس.»

ويشير حنفي إلى أنه يهتم حاليا بالكيفية التي خلع بها الفاعلون الدينيون الشرعية عن العلوم الاجتماعية، قائلا إنه لا يمكن تنزيل الفقه على الواقع من دون أدوات علمية كانت وماتزال تتطور في بوتقة العلوم الإنسانية بشكل عام، والعلوم الاجتماعية بشكل خاص، موضحا أن من أهم وظائف هذه العلوم هو ربط الممارسة الدينية والانتماء الديني بالظواهر الاجتماعية الأخرى، ودراسة كيف تتمّ مأسسة هذه الممارسات من خلال مؤسسات اجتماعية دينية.

وحول شروط إنتاج المعرفة في الوطن العربي، يؤكد حنفي أن من أهم معيقات نوعية الأبحاث ليس الاستعمار، الذي أثّر طويلا على الموضوعات والأطر النظرية والمناهج، وإنما الاستبداد الذي كمّم أفواه الباحثين وأقلام فكرهم النقدي، حيث يرى أن الهامش الضيّق للحرية الأكاديمية في المنطقة العربية أصبح في أحسن أحوالها مجرد «حرية مهنية» ترتبط بما هو فنّي أو خاص بتسيير العمل الأكاديمي داخل الجامعات، وبذلك فقدت الجامعة كثيراً من عوامل قوتها التربوية والأخلاقية، وأصبحت الموافقة الأمنية شرطاً من شروط التّعيين أو الترقّي، أو السّفر بالنسبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية في مهام علمية في الخارج.

ويوضح حنفي أنه لا أثر للمجتمع الأكاديمي في صنع القرار السياسي في الوطن العربي، وأنه يجب البحث عن جذور الدولة الداعشية ليس فقط في الفهم المتطرّف للدين، ولكن في ثقافة نشرتها «الدولة الوطنية العربية الاستبدادية» منذ أمد طويل وحتى يومنا هذا.

وساري حنفي، أستاذ مشارك في علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت، ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع «إضافات»، وهو رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (انتخب في شهر يوليو/تموز ٢٠١٨ لمدة أربع سنوات ٢٠١٨–٢٠٢٢)، كما عمل نائب رئيس وعضو مجلس أمناء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (٢٠١٢ –٢٠١٦). وقد كان مديرا للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات– شمل (رام الله). عمل أستاذا زائرا في جامعات بواتييه (فرنسا)، وبولونيا ورافينا (إيطاليا)، وباحثا زائرا في معهد كريستيان مكلسون– بيرغن (النروج)، وهو متخصص في السوسيولوجيا السياسية، وسوسيولوجيا المعرفة، وسوسيولوجيا الدين، وسوسيولوجيا الهجرة واللاجئين والعدالة الانتقالية، لديه عدد كبير من المقالات، وأحد عشر كتاباً مؤلفاً أو محرّراً. فاز بجائزة عبد الحميد شومان عام ٢٠١٥ عن «دور التكنولوجيا في التغير الاجتماعي»، وبجائزة الكويت لعام ٢٠١٥ في مجال العلوم الاجتماعية.

من أهم كتبه: «اللاجئون الفلسطينيون: الهوية، المجال والمكان في المشرق» مع أري كندسن، بالإنجليزية ٢٠١٠، وبالعربية ٢٠١٣، و«سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة» مع ع. أوفير، م. جيفوني، بالإنجليزية ٢٠٠٩، وبالعربية ٢٠١٢، و«حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي» ٢٠١٠، و«عبور الحدود وتبدل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية» بالعربية والإنجليزية ٢٠٠٨، و«بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية» بالعربية والإنجليزية مع ليندا طبر ٢٠٠٦، و«بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني» بالعربي والفرنسي ١٩٩٦، وآخر كتاب له هو «البحث العربي ومجتمع المعرفة: نظرة نقدية جديدة» مع ر. أرفانيتس، صدر بالعربي مع مركز دراسات الوحدة العربية، وبالإنجليزية مع راوتلج ٢٠١٦.



*** بفعل مسؤوليتك على مجلة «إضافات»، وكذلك في المكتب التنفيذي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع، نائبَ رئيس مسؤول عن الجمعيات الوطنية، تجمّعت لديك عناصر مشهد شامل عن أوضاع علوم الاجتماع في المنطقة العربية؛ فهل من تلخيص لأهم ملامح هذا المشهد خلال السنوات القليلة الماضية؟**

تتطور العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية بشكل مطرد، وهذا يظهر جليّا من متابعة منصات المجلات العلمية، كمنصة «سكوبس» باللغة الإنجليزية، أو منصة «قاعدة معرفة»، و«المنهل للغة العربية»، و«كيرن» للفرنسية، هذا من حيث الكم. أما من حيث الكيف، فالموضوع غالبا ما يتعلق بالتدريب على البحث المنهجي، إضافة إلى شروط إنتاج المعرفة داخل مؤسسات البحث والتعليم وخارجها أيضا.

في ما يتعلق بالنقطة الأولى، هناك اهتمام بدراسة النوعية في نصف العقد الأخير من قبل «المجلس العربي للعلوم الاجتماعية» من خلال مرصده؛ المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، والذي ساهم في تقريره الأول والثاني خيرة الباحثين العرب بإشراف بالتوالي من طرف محمد بامية وعبد الله حمودي، ومعهم مختار الهراس، وهشام آيت أحمد، وريما ماجد، وآخرون درسوا المحكي واللامحكي من تيمات (مواضيع) ومقاربات ومناهج وطرائق بحثية، ليخلصوا إلى أهمية ثيمات جديدة، مثل العنف والجندر، والتي تفاعلت مع الواقع العربي. وخلص حمودي إلى أن معظم الأبحاث في العينة المدروسة قد افتقرت إلى إشكاليات محددة بإطار نظري واضح ومفاهيم منتظمة، وكثيرا ما يظهر أن برامج البحث تنتج المواد الأمبريقية، وغيرها من المواد غير الملائمة للمواضيع والطروحات المذكورة. وقد قام بعض الباحثين بالتدقيق بشكل أساسي في الإنتاج المعرفي في المجلات العلمية العربية، ولعل أهمها ما قام به عدنان الأمين في مقالته البديعة: «وساوس البحث التربوي في الجامعات العربية» (٢٠١٣)، وهو تنميط النماذج المنهجية في البحث التربوي، وتميزه بين عدة نماذج منهجية، أهمها من حيث الإسهام المعرفي، هو النموذج التحليلي، إضافة إلى نماذج منهجية أخرى قد تبتعد عن الإسهام المعرفي، وتسعى في ممارستها المنهجية، إما إلى الشكلانية العلمية، أو التجريبية المجردة التي تكتفي بجمع بيانات وتحللها. وثمة أيضا، الأنموذج الذي يتقمص فيه الباحث دور الناصح. كما كشفت دراسة عدنان الأمين أيضا، تراجع نسبة الأنموذج التحليلي في البحث التربوي. وفي مقال له، سينشر في العدد القادم من مجلة «إضافات» - المجلة العربية لعلم الاجتماع- يخلص خالد عبد الفتاح عبد الله تقريبا إلى نفس النتائج، ولكن في مجالات علم الاجتماع. وفي ورقة مهمة لمختار الهراس[١] تظهر ندرة الدراسات التي تعتمد أكثر من منهج بحثي لإقامة التثليث (Triangulation)؛ كما خرجت دراستا أحمد موسى بدوي المستفيضتان بنتائج قاتمة أيضا حول أطروحات الدكتوراه في مصر، وحول المجلات العلمية الاجتماعية كذلك. ورغم أهمية هذه الدراسات النقدية، فإن تقييمي للإنتاج المعرفي العربي أقلّ حدة مما جاء في هذه الدراسات، وخاصة فيما يتعلق بالأنموذج المعياري، أو ما يسميه عدنان الأمين بـ «تقمص الباحث دور الناصح»، إذ إن هذا الدور يحتاج إلى تحليل دقيق، يحدد متى وكيف يكون مفيدا ومتى يكون غير ذلك.

أما فيما يتعلق بشروط إنتاج المعرفة، فيجب أن أؤكد أن من أهم معيقات نوعية الأبحاث ليس الاستعمار الذي أثر طويلا في الموضوعات والأطر النظرية والمناهج، وإنما الاستبداد الذي كمّم أفواه الباحثين وأقلام فكرهم النقدي؛ فالفكر السياسي الحالي هو نتاج «الكولونيالية» بقدر ما هو نتاج الاستبداد. والسؤال الأزلي «من يكتب التاريخ؟» الذي شغل النقاد «ما بعد الكولونياليين» طويلا، يجب ألا يوجه فقط للمستعمر المنتصر ومستشرقيه، وإنما لأنظمة الحزب الواحد أيضا. لقد أصبح الهامش الضيّق للحرية الأكاديمية في المنطقة العربية في أحسن أحوالها، مجرد «حرية مهنية»، ترتبط بما هو فني أو خاص بتسيير العمل الأكاديمي داخل الجامعات. وبذلك، فقدت الجامعة كثيرًا من عوامل قوتها التربوية والأخلاقية، وأصبحت الموافقة الأمنية شرطا من شروط التعيين أو الترقي، أو السفر بالنسبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية في مهام علمية في الخارج. وهكذا، يجب البحث عن جذور الدولة الداعشية ليس فقط في الفهم المتطرف للدين، ولكن في ثقافة نشرتها «الدولة الوطنية العربية الاستبدادية» منذ أمد طويل وحتى يومنا هذا. وطوال هذه الفترة، كان البحث النقدي يؤدي إلى تهميش المسار المهني لمؤلفيه. والأسوأ من ذلك، ومنذ بداية «الانتفاضات العربية»، ظللنا نشهد يومياً دليلاً إضافيا على انتهاك الحريات الأكاديمية. وفي هذا السياق، حاول كثيرون حماية أنفسهم من خلال الرقابة الذاتية، حيث لجأ الباحث الاجتماعي العمومي إلى استخدام تقنيات المتحدّث المضلل (Prolocutor)، بحسب تعريف قاموس أوكسفورد للكلمة: «استخدام لغة غامضة بهدف التضليل»؛ أي استخدام «الإقناع لنيل ولاءات

١ http://www.theacss.org/uploads/Background-Paper---Mokhtar-El-Harras.pdf



تتطور العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية بشكل مطرد، وهذا يظهر جليا من متابعة منصات المجلات العلمية

عائمة تُستخدم بنجاح، اعتماداً على القدرة البلاغية للتقديم والدعوة إلى أوضاع جديدة». وهذا مدفوع غالباً، بمزيج الخوف من الدولة والسلطات الدينية. يحدث ذلك، في حين لا يمكن حماية الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من هذه السلطات، إلا من خلال توطيد الجماعة العلمية ومن خلاله فقط.

وباختصار، يمكن تقييم أوضاع البحوث الاجتماعية العربية، عبر تقسيم البحث العربي إلى أبحاث تخدم مشاريع التحديث من دون نقد للبنية الفوقية، وأبحاث تعتبر أن الدولة العربية أكثر حداثة من المجتمع فانتصرت لها (نموذج كتابات المفكر عبد الله العروي)، وأبحاث تتسم بنقديتها للدولة وللمجتمع على حد سواء. ولكن ظلت هناك موضوعات مسكوت عنها، مثل دراسة الظاهرة الدينية في المجتمعات العربية.

*** هل يمكن أن تفصل القول في هذه النقطة الأخيرة؟**

تبيّن معي في دراسة مناهج كليات العلوم الاجتماعية في بعض الدول العربية، غياب مقرر علم الاجتماع الدّيني، في مجتمعات يلعب الدين فيها دورًا مهما، ليس من خلال الحركية الإسلامية الاجتماعية والسياسية فحسب، ولكن من خلال الإسلام الشعبي أيضا. وبذلك، تعرف نخبتنا المنتجة في المدارس في بلد، مثل لبنان أو خريجو الجامعة الأمريكية في بيروت، عن التاريخ الإغريقي واليوناني والروماني والأوروبي الحديث أكثر مما يعرفون عن التاريخ الإسلامي أو العربي. وقد سرّني اهتمام مؤسسة «مؤمنون بلا حدود» بإصدار مجلدات جدية، من بينها تقرير عن الحالة الدينية المعاصرة في مصر (بعد أن كانت مؤسسة الأهرام قد قامت بذلك منذ سنوات)، وكذلك عن الحالة الدينية في تونس. وأنا بصدد تحضير مراجعة في مجلة «إضافات» للتقرير التونسي الذي أشرف عليه الباحث التونسي منير السعيداني، ولكن ذلك، يبقى جهداً مبدئيا يحتاج إلى الاستمرار، وعليه يمكن أن يكون قاعدة للحوار مع القوى المجتمعية الدينية على أسس مبنية على احترام كافة المعارف.

*** هل تعتقد أن للحركات الاحتجاجية المطلبية والتحولات السياسية والثورات العربية أثرا في تشكيل/إعادة تشكيل مشهد البحوث الاجتماعية العربية هذا؟**

نعم، فمنتجو المعرفة الاجتماعية ينتجون معرفة يجب تقييمها بقدر ما هي ملائمة للواقع المجتمعي، ومدافعة عن المجتمع المدني في مواجهة عنف الدولة

من أهم معيقات نوعية الأبحاث ليس الاستعمار، وإنما الاستبداد الذي كمم أفواه الباحثين وأقلام فكرهم النقدي

ووحشية السوق. ولئن لم يكن إلا القليل من الباحثين في» الشارع» مع الفئات الثورية، فإن عددا من الباحثين واكبوا هذه التحولات مباركين لها، وناقدين للنظم البائدة وللأنظمة الفكرية المحافظة. وهناك من الباحثين من انزعج من النخبة السياسية الجديدة، وبالتحديد ذات التوجهات الدينية، فنَظَّروا لـ «الثورة المضادة»، وطبعا، هناك أنظمة غير ديمقراطية في المنطقة غذت هذا الاتجاه الأخير، ومولت إنتاجاً معرفيا معيّنا ينسجم مع طبيعتها.

إن المشهد معقد، وأنا لست مع الخطابات التي تضع كل المثقفين/الباحثين العرب في سلة واحدة، وغالبا ما تكون للإلامة. يبقى أن ضعف الإنتاج الأكاديمي الموجه للعموم على صفحات الرأي، وكذا ضعف التدخلات الاجتماعية للباحثين، شيء لمسته في دراستي لحالة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية، والتي نشرتها مع زميلي ريغاس أرفانيتس، ضمن كتابنا المشترك «البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة»، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠١٥.

لقد بينا في بحثنا أن هناك قلة فقط من الأكاديميين اللبنانيين المهتمين بالكتابة في الصحف، على الرغم من أنها تبدو طريقة مباشرة للمشاركة في النقاش العام، ويمكن صوغ الكثير من الحجج لتفسير هذا التردد: عدم اعتراف نظام الترقية في الجامعات بمثل هذه الأشكال من المشاركة المجتمعية، وصعوبة إيجاد صحف مناسبة، والخوف من الانتقاد العلني، وعدم الثقة بوسائل الإعلام وبقدرتها على تقديم الأبحاث من دون التضحية بالجودة الأكاديمية، ومخاطرة تعريض العمل المهني للخطر من خلال النشاط العام المستهلك للوقت. إن للنظام الجامعي ولنظام الإنتاج المعرفي تأثيراً عظيماً في تشكّل النخب في العالم العربي. وهناك العديد من العوامل التي تلعب دورًا في ذلك، لكن ما أحبّ أن أركز عليه هنا، هو تجزئة أنشطة الباحثين بطريقة إشكالية في الوطن العربي؛ فغالباً ما تُنتج الجامعات نخباً مجزَّأة داخل كلّ دولة قومية، حيث لا تتواصل مع بعضها: فهي نخب، إما تنشر عالمياً، لكنّها تندثر محلّياً، أو أنها تنشر محلّياً، لكنّها تندثر عالمياً (Publish globally and perish locally vs publish locally and perish globally).

*** في هذا المشهد، هل يصح الحديث عن مركز (أو مراكز) وهامش (أو هوامش) في علوم الاجتماع العربية؟**

لقد قاومتُ كثيرا النظرة الاختزالية لاقتصاديات إنتاج المعرفة من خلال ثنائيات، مثل معرفة غربية مقابل شرقية، أو معرفة مركز مقابل معرفة أطراف. أعتقد أن الموضوع أكثر تعقيداً، وأن هناك عنفاً رمزيا يمارس ضد أهمية الأبحاث التي تنشر في ما يسمى بالأطراف، مثل المنطقة العربية. أعتقد أن المعرفة العربية أصبحت في وضع أحسن بكثير من السابق، وفيها شيء من الموازنة بين تدويلها، من خلال النشر في مجلات تصدر عن المراكز الفكرية الغربية في الغالب، والمعرفة الملائمة للجدل المجتمعي المحلي والإقليمي. ويشكل ضعف البنية التحتية للمعرفة (مثل قواعد البيانات مجانية الولوج) عائقا أمام تمكين المعرفة الصادرة في منطقتنا على المستوى الدولي.

وطبعاً، تخفي اختزالية ثنائية المركز والأطراف ثنائيات أخرى من غرب/شرق ومستَعمِر/مستعمَر. لفهم كثير من آثار التاريخ في الظواهر الاجتماعية لا مفر من القليل من المقاربة «ما بعد الكولونيالية»، بلا إسراف ولا ابتذال أو تبذير. ولكن ربما نحتاج إلى الكثير من المقاربة «ما بعد الاستبدادية» للفهم الكلي للظواهر التي نعيشها في مجتمعاتنا العربية، وخاصة إذا كنا حريصين على توليد، ليس فقط إبستمولوجيات جديدة، ولكن أيضا ظروف عمل صحية للعمل البحثي. لقد أدى التركيز «المرضي» على المقاربة «ما بعد الكولونيالية» على حساب المقاربة «ما بعد الاستبدادية»، إلى تشوهات فكرية مذهلة.



أصبح الهامش الضيق للحرية الأكاديمية في المنطقة العربية في أحسن أحوالها مجرد «حرية مهنية» ترتبط بما هو فني أو خاص بتسيير العمل الأكاديمي داخل الجامعات

*** هل تتفضل بمزيد من التفصيل حول هذه المقاربة «ما بعد الاستبدادية»؟**

المقاربة «ما بعد الاستبدادية» لا تعني أننا انتهينا من الاستبداد، ولكنني أستخدم «بعد» لدفع القارئ إلى محاكاة المقاربة «ما بعد الكولونيالية». نحن بحاجة إلى نقد مزدوج، كما يطرحه عبد الكبير الخطيبي: «أولا، تفكيك المفاهيم التي ظهرت من المعرفة السوسيولوجية وخطاب أولئك الذين تحدثوا نيابة عن المنطقة العربية، التي تتسم في الغالب بالأيديولوجيا المركزية -الإثنية - الغربية، وثانيا، نقد المعرفة السوسيولوجية والخطاب حول المجتمعات العربية الذي ينتجه العرب أنفسهم»، أو أن يكون لنا وعي مزدوج (double-consciousness)، كما يقترحه موريس أن دوبواز عالم الاجتماع الأفرو- أمريكي. في هذا المجال، ينبغي إيلاء الاهتمام، ليس فقط إلى كيفية تأثير الأنظمة الاستبدادية في إنتاج المعرفة بطرق شتى، ولكن وأيضا إلى كيفية نشأة مقاومة هذا التأثير من قبل هؤلاء الذين رفضوا ويرفضون الخنوع إلى السلطة وإلى إغواءاتها. وفي الآونة الأخيرة، انتظمت العديد من الندوات والمؤتمرات في العالم العربي، وتم إحياء الذكرى المئوية المشؤومة لاتفاقيات «سايكس- بيكو» وللتدخلات الاستعمارية، وللانقسامات الجغرافية التي شهدتها المنطقة منذ ذلك الوقت. لقد شاركتُ في واحدة منها، واقترحت استبدال الاسمين الفرنسي والإنجليزي بأسماء سياسيين محليين عززت الانقسامات في الآونة الأخيرة. وهذا لا يُكَذِّبُه كون داعش أزالت المراكز الحدودية بين العراق وسوريا في عام ٢٠١٤، كجزء من خطة أعلنت لاستعادة الخلافة الإسلامية على أنقاض حدود «سايكس- بيكو»، لأنه يعبر في الحقيقة عن وجود حدود جغرافية جديدة تحاول فرضها جاهدة بعض القوى الإقليمية، وتخوم اجتماعية وطائفية يحاول فرضها النظام المحلّي المستبد.

المطلوب من الآن فصاعدا، برنامج للنقد المزدوج يرفض «الاختلاف المتوحش» الذي يقذف بالآخر في خارج مطلق، فيؤدي بشكل حتمي إلى ضلال الهويات المميتة، ويفرق بين المصالح السياسية الإمبريالية للغرب، وإمكانية الاستفادة من النزعات الليبرالية والإنسانية فيه. والمطلوب ليس أخذ الغرب كلّه أو رفضه كلّه، ولكن التعامل معه بحس نقدي مرهف قادر على سحب الزبدة من الحليب.

*** في بعض أعمالك الأخرى، اهتممت وتهتم بالأثر الاجتماعي للمعرفة العلمية الاجتماعية، فما هي أهم التحولات التي لاحظتها على هذا الصعيد في المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الماضية؟**

في إطار مفهومي مجتمع المعرفة واقتصاده، اهتمت كثير من الدول بربط صنّاع السياسات بالمعرفة والبحث العلمي، وتشكلت «نظم استشارية للسياسات» مختلفة لدعم قرارات المعنيين، تشمل اللجان الاستشارية وفرق العمل والاستشارات، والتي تقدم تقارير أو ما يسمى بالأوراق البيض (white papers). أين هو نظام



يجب البحث عن جذور الدولة الداعشية في ثقافة نشرتها «الدولة الوطنية العربية الاستبدادية» منذ أمد طويل، وحتى يومنا هذا

السياسات الاستشاري والمعرفي العربي هذا؟ لسوء الحظ، لقد نوّهت دراسات كثيرة إلى التأثير الضعيف للمجتمع الأكاديمي العربي في صنع القرار السياسي في الوطن العربي.

لا يوجد أثر يذكر لمحاولات الجامعات العربية وصْل البحوث بالمجتمع والقطاع الخاص، وهناك حاجة إلى التفكير في المؤسسات الوسيطة (مجالس البحوث، والجمعيات العلمية، وحاضنات الأعمال)، التي ينبغي أن تربط بين البحوث المهنية ونشرها بين العموم وصانعي السياسات. هناك بالطبع، بعض المبادرات، خاصة في مصر، وتونس، والمغرب، حيث تنشر حاضنات الأعمال بحوثا داعمة للسياسات، ولكن ذلك غير كاف، وهناك حاجة إلى بذل جهود أكثر منهجية. وضمن هذا السياق، قمتُ قبل أشهر بتأسيس بوابة للتعامل مع الأثر الاجتماعي للمعرفة الاجتماعية تسمى «البوابة الإلكترونية حول الأثر الاجتماعي للبحث العلمي»، تستهدف البحث حول/ من العالم العربي (بسيسر) (https://www.psisr.net). وتهدف «بسيسر» PSISR إلى إنشاء أرشيف مفتوح لمسار البحث العلمي بكامله، بما في ذلك نقل المعرفة والأنشطة البحثية المتعلقة بالسياسات العامة ونشر المعرفة للعموم، وهو يستهدف البحوث التي تجري في العالم العربي أو تتناوله موضوعاً. تعتمد هذه البوابة على المعلومات التي يقوم الباحثون بإدخالها، وتشمل وصفاً لمشاريعهم البحثية وشرحاً لمخرجات تأثيرها الاجتماعي. إن المقصود بـ «الاجتماعي» هو المعنى الشامل الذي يتضمن الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والمفاهيمية، ويمكن استخدام محرك البحث من قبل جميع أصحاب العلاقة، من الباحثين، ومستفيدين من المؤسسات، وواضعي السياسات، والجمهور، ووكالات التمويل وغيرهم.

*** اهتممت في عدد من أعمالك بملامح الثقافات العلمية في علاقة بالثقافات الأخرى، ومنها الدينية**

في المنطقة العربية؛ فما هي أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها في ما يهمّ السنوات القليلة الماضية؟

تقلقني كثيرا هذه الأيام، القطيعة القائمة في بلداننا، بين نخب العلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة، والنخب الدينية من جهة ثانية، ويبدو أن هذا الانفصال موجود بموافقة ضمنية من كلا الفريقين. ظهرت دلالات سوسيولوجيا هذه القطيعة في أبحاثي السّابقة، فمثلا لا توجد نقاشات بين مثقف اليسار والمثقف الديني في الصحف اليومية، وإن شاهدناها في التلفاز، فغالبا ما تكون على صيغة نزاعية مشهدية سجالية، كما نجدها مثلا في برنامج «الاتجاه المعاكس» لفيصل القاسم على قناة «الجزيرة». هذا السجال لا يشكل بوتقة لعقلنة الخطابات، بل هو منصة للتجييش «البافلوفي» اليساري ضد الدّيني أو العكس. وهكذا تصبح هذه الاستقطابات الحادة مادة غنية للجماهير، لتعميق الفكر التكفيري بشكليه العلماني والديني، أو الفكر الثنائي الذي يقسم بين الوطني/الخائن، أو بين المقاوم- الممانع/العميل. سوسيولوجيا القطيعة هذه، أظهرت لي أيضا، وعند حصر أسماء المشاركين بثلاث وعشرين ندوة أو محاضرة حول «الانتفاضات العربية» التي أقيمت في الجامعة الأمريكية في بيروت، ما بين ٢٠١١ و٢٠١٥، أن من بين عشرات المشاركين، كان مدعوان من ذوي الاتجاهات الإسلامية، مقابل دعوة العشرات من المنظرين اليساريين. كانت هناك الكثير من الأوراق عن الحركات الإسلامية، ولكن بلون واحد تجييشي للحديث عن «سرقة الثورات» من قبل هذه الحركات و«عدم مصداقية مطالبتهم بالديمقراطية»، وأن «سيد قطب يبقى الملهم التنظيمي والنظري المتخفي تحت عباءاتهم»، وأنهم «عملاء لأمريكا والسعودية»... إلخ. كان ينبغي الانتظار حتى ٢٠١٦ للاستماع لشخصيات مثل: هبة عبد الرؤوف، وعبد الفتاح مورو، اللذين شاركا في مؤتمر للجامعة. وفي هذا الإطار، يمكن أيضا انتقاد «مركز الوليد بن طلال للدراسات والبحث الأمريكي» في الجامعة الأمريكية ببيروت، الذي لا يعرّف الجمهور العربي إلا على صورة اختزالية واحدة عن الولايات المتحدة الأمريكية، ونادرا ما يكون هناك جدل بين اتجاهات مختلفة.

أنا أهتم حاليا، بالكيفية التي خلع بها الفاعلون الدينيون الشرعية عن العلوم الاجتماعية، ولديّ مشروع بحثي في هذا المجال، يركّز على محتوى المناهج التعليمية المتداولة في كليات الشريعة أو الدراسات الإسلامية في الجامعات العربية مع التركيز على لبنان، والكويت والمغرب. ينطلق هذا البحث من أنه لا يمكن

إن للنظام الجامعي ولنظام الإنتاج المعرفي تأثيراً عظيماً في تشكّل النخب في العالم العربي

تنزيل الفقه على الواقع من دون أدوات علمية كانت، وماتزال تتطور في بوتقة العلوم الإنسانية بشكل عام، والعلوم الاجتماعية بشكل خاص. ومن أهم وظائف هذه العلوم هو ربط الممارسة الدينية والانتماء الديني بالظواهر الاجتماعية الأخرى، ودراسة الكيفية التي تتم بها مأسسة هذه الممارسات من خلال مؤسسات اجتماعية دينية (في العالم الإسلامي: أحزاب إسلامية، الجامع، دور الإفتاء، إلخ).

وفي الوقت نفسه، قمت بعمل نقدي لكثير من منتجات مشاريع أسلمة المعرفة وتكامل المعارف في المنطقة العربية، مركّزا على ما فيها من عطب إبستمولوجي وكسل أمبيريقي. وربما كان ذلك مختلفا عما يحصل في دول إسلامية أخرى؛ فقد أجريت خلال شهر يونيو (حزيران) ٢٠١٨ بحثا ميدانيا في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (IIUM). ومما وقفت عليه، أن هذه الجامعة المؤسسة في عام ١٩٨٣، تعتمد في مقاربتها «أسلمة المعرفة»، وأن هذه المقاربة قد بدأت مع إسماعيل الفاروقي، وعبد الحميد أبو سليمان، من خلال المعهد العالمي للفكر الإسلامي في فيرجينيا، ثمّ انتقلت بعد ذلك إلى هذه الجامعة. لقد أسست هذه الجامعة للربط بين ما يسمونه علوم الوحي والتراث من جهة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة أخرى. وقد بدا لي أن الإنتاج المعرفي هناك متطور جدّا عما هو عليه في المنطقة العربية، حيث ما يزال ضمن براديغم سياسات الهوية. في الجامعة الماليزية نشر الطلاب والأساتذة معرفة تأخذ بعين الاعتبار التراث الإسلامي

> أدى التركيز «المرضي» على المقاربة «ما بعد الكولونيالية» على حساب المقاربة «ما بعد الاستبدادية» إلى تشوهات فكرية مذهلة

من دون الوقوف على ثنائيات حادة (التراث/الحداثة، الشرق/الغرب، الطبيعي /الخارق للطبيعي، العالمي/المحلّي، إلخ.) وبالتالي قاموا بتطبيع (mainstreaming) تكامل المعارف بطريقة ذكية. وأطروحات الدكتوراه هناك تأخذ بعين الاعتبار الأدبيات المحلية. والجدير بالذكر، أنه على الرغم من وعي الباحثين بأهمية الرجوع لنظريات مستمدة مادتها وأمثلتها من الواقع الإسلامي، فإن الأدبيات الاجتماعية العربية تكاد تخلو من الأدبيات المستخدمة في مثل هذه النظريات. طبعا هناك استخدام لابن خلدون، ولو أن ذلك يكون في بعض الأحيان «ديكوريا» أكثر منه ضرورة. وأنا أعزو هذا النقص ببساطة إلى قلة التنظير في الأبحاث العربية والإسلامية. وفي هذه الأطروحات التي تنتجها الجامعة الماليزية، تدرس الظاهرة الدينية بجدية، ويتم التعامل مع ما هو أخلاقي وروحي وعباداتي، على أنه عوامل مهمة في فهمنا للسلوك الإنساني وللعلاقات الاجتماعية. وبالتالي، فالباحثون لا ينكرون التحليل المادي للتاريخ ولكنهم يضيفون إليه أبعادا جديدة. مثلا هناك أطروحة دكتوراه لأستاذة ماليزية تدرس في قسم علم الاجتماع، درست إشكالية تعايش المريض مع مرض السرطان، مستخدمة المنهج الإثنوغرافي، وقد أظهرت نتائج بحثها كيف أن تعبّد المريض كان سببا في تخفيف ألمه، والتقليل من القلق المزمن المرافق للمرض. وفي دراسة نفسية أخرى، تم إدخال متغير الذِكر (ذكر الله) بوصفه أحد المتغيرات المؤثرة في اتجاه التخفيف من حدة القلق لدى الإنسان، وقد كانت هذه الدراسة إحصائية، وقد تم إجراؤها بطريقة علمية كأية دراسة يمكن أن نجدها منشورة في مجلات علم النفس المحترمة.

ولكن كل ذلك، لا يعني أنه ليس هناك توتر وقلق ومعضلات ومفارقات ترافق إدخال علوم الوحي والتراث ضمن العلوم الاجتماعية، وخاصة عندما يعتبر البعض أن «الشرع» كلّه ثابت. وإذا كان ابن رشد، قد وعد بأن الفلسفة والعلوم الشرعية سوف يلتقيان في النهاية، فأنا أؤكد بأنهما سيبقيان في حالة من التوتر الدائم. وعلى ذلك، ففي الحوار وفي الحوار فقط، تكمن إدارة الاختلاف والتوتر.

*** إذن، أنت ترى أن الفارق هو السياق الثقافي الاجتماعي- السياسي المتباين بين المنطقة العربية من جهة، وماليزيا من جهة أخرى؟**

بشكل جزئي نعم، ولكن هناك فرق بين الأجيال في ماليزيا؛ فقد أجرت الباحثة السوسيولوجية المصرية العريقة منى أباظة دراسة في التسعينيات من القرن الماضي، ونشرتها في كتابها المهم «مناظرات عن الإسلام والمعرفة في ماليزيا ومصر: عوالم متحولة، دراسة لمشاريع أسلمة المعرفة»، وقدمت فيها تقييما أوليا للجيل الأول٢ في سياق إنشاء الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا عام ١٩٨٣. لقد ركزت على السياق السياسي الذي حف بذلك التأسيس (صراعات نفوذ فكري واقتصادي بين ماليزيا والسعودية)، وعلى سياق السياسات ما بعد الكولونيالية والخطاب الأفرو- أمريكي الذي تأثر به إسماعيل الفاروقي (مؤسس المعهد العالمي للفكر الإسلامي). ولكن عند تحليلها للأدبيات المعتمدة آنذاك، لاحظت ضحالة المنتج وهيمنة سياسات الهوية، وأنا أتفق معها لدرجة كبيرة في ذلك. ولكن الوضع الحالي، اختلف عما كان عليه، من خلال بروز جيل جديد من الباحثين والأساتذة الذين جعلوا من هذه الجامعة المركز الأول لدراسات التمويل الإسلامي. لقد طوروا دراسات مهمة حول التعامل مع سياق المجتمعات متعددة الإثنيات، معتمدين مفهوم «موحبة» (Muhibah) (وأصله من الكلمة العربية «حب») كمفهوم ناظم لتنميط علاقة تتجاوز الاعتراف بالأقليات على طريقة التعددية الثقافية (multiculturalism)، باتجاه الاحترام وخلق روح تُزَكّي التعايش والتفاعل اليومي هناك. طبعا، تم تطوير هذا المفهوم ليلبي حاجة ماليزيا التي عانت من نعرات إثنية بين المالاويين

٢ Mona Abaza, Debates on Islam and Knowledge in Malaysia and Egypt: Shifting Worlds (London: Routledge Curzon Press, ٢٠٠٢).

الأكثرية والأقليات الإثنية الصينية والهندية. وليس مهما إن كان هذا الاتجاه المعرفي يُسمّى «أسلمة للمعرفة» (وهو مفهوم عزيز جدا على الجيل الأول في الجامعة)، أو «تكامل المعارف» (وهو شعار إدارة الجامعة الحالي). ما هو جدير بالاهتمام، هو أن هذه الجامعة قد استطاعت إلى حد الآن، أن تنتج معرفة بالغة الأهمية بالنسبة إلى ماليزيا، وكذا بالنسبة إلى المجتمعات الإسلامية. يبقى أن تدويل هذه المعرفة، وفحص ما إذا كانت صالحة للإنسانية قاطبة، وهذا واحد من شروط العلمية وهو إمكانية التعميم، يتطلب انخراطا أكبر في النشر في مجلات مرئية على امتداد العالم، وعلى منصّات وقواعد بيانات المجلات العالمية المعترف بها من كل من سكوبس (Scopus)، وويب أف سينس (Web of Science).

*** لماذا اعتبرت أن من شروط العلمية إمكانية التعميم ؟**

أنا أعتبر أن البحث الاجتماعي لا يكتمل، إلا عندما تتوفر ثلاثة عناصر، بحسب السوسيولوجي الهندي أندريه باتاي (Béteille): العنصر الأول (الأمبريقي) هو الجانب الميداني للبحث، والعنصر الثاني (السيستماتيكي) هو الإدراك بأن الظاهرة المدروسة لا يمكن فهمها من دون ربطها بالتاريخ وبالاقتصاد السياسي وبطبيعة المؤسسة السياسية؛ فمثلا لا يمكن دراسة المسؤولية الاجتماعية للشركات من دون التحدّث عن تخلّي الدولة عن برامج العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة. أما العنصر الأخير(المقارناتي)، فهو مقارنة الظاهرة في المجتمع المدروس مع أمثالها في مجتمعات أخرى؛ فمهما كان الجانب الأمبيريقي ضيّقاً، يتوجّب على الباحث إجراء المقارنات بسياقات أخرى، بغضّ النظر إن كان ذلك سيؤدي إلى التعميم أم لا، ويتمّ ذلك من خلال السعي ذهاباً وإياباً بين الأمبيريقي والنظري، حيث نتبيّن كيف أن هذا البحث سيسهم في فهم إشكاليات تتجاوز مجتمع الدراسة، ويسهم في تطوير النظرية. وإن لم نفعل ذلك، سنقع في مشكلة ما، أسميتها «أسطورة الفرادة»، واعتبار كل مجتمع على أنه فريد واستثنائي. من هنا أهتم بأن نبحث دائماً عن تجاوز الحالة المدروسة ودراسة أفق التعميم، وهو ما لم يتوفر إلى حدّ الآن في الإنتاج العلمي الاجتماعي العربي، إلا بكمية قليلة، نحن في أمس الحاجة إلى تطويرها.

بيبليوغرافيا علم الاجتماع والأنثروبولوجيا العربيين*

أولا: بالعربية:

١- الكتب والتقارير:

- أبو الفضل، منى، والعلواني، طه جربا، نحو إعادة بناء علوم الأمة الاجتماعية والشرعية؛ مراجعات نهائية وتاريخية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩
- إسماعيل، زكي محمد، نحو علم اجتماع إسلامي، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٨٩
- أمزيان، محمد، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٤، ٢٠٠٨
- أيوب، آمال وأحمد عباس، الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا: بيبليوغرافيا الدارسات عن السودان، المجلس القومي للبحوث، الخرطوم، ١٩٧٤ (النص الأصلي بالإنجليزية).
- باقادر، أبو بكر ورشيق، حسن، الأنثروبولوجيا في الوطن العربي، عمان، دار الفكر، ٢٠١٢
- - بامية، محمد، العلوم الاجتماعية في العالم العربي؛ أشكال الحضور، (التقرير الأول) المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت، ٢٠١٥
- - بن حفيظ، عبد الوهاب، مهنة عالم الاجتماع اليوم: الموقع والدور والوظيفة، منشورات الجمعية التونسية لعلم الاجتماع، تونس، ٢٠٠٠
- العلوم الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية تونس، والمجلس العالمي للسكان، القاهرة، ٢٠٠٥
- بن حفيظ عبد الوهاب، السعيداني منير، الأطرش عبد القادر، زايد أحمد، بلفقير فاطمة الزهراء، التايب عائشة، ميشالاك لاري، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في العالم العربي؛ مصاعب التفكير من خارج الصندوق، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تونس، ٢٠١٦
- جامعة الإمام محمد بن سعود، ندوة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، المنعقدة في ٥-١٤٠٧/٦/٦هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ندوة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية المنعقدة بتاريخ ١٤١٣/١٢/٣٠هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- حاج حمد، محمد أبو القاسم، إبستميولوجيا المعرفة الكونية، أسلمة المعرفة والمنهج، بيروت، ط١، ٢٠٠٤
- حجازي، محمد عزة (وآخرون)، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي، الكتاب السابع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠
- حنفي، ساري، وبن غبريط - رمعون نورية، ومجاهدي مصطفى، مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤
- الخشاب، سامية مصطفى، علم الاجتماع الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠
- خضر، أحمد خضر، اعترافات علماء الاجتماع: عقم النظرية وقصور المنهج، لندن، المنتدى الإسلامي، ٢٠٠٠
- الخطيبي، عبد الكبير، النقد المزدوج، بيروت: دار العودة، دون سنة نشر.
- دراسات عراقية، وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية (ملخص)، على الرابط: http://www.iraqstudies.com/featured٨a.html
- دليو، فضيل، علم الاجتماع المعاصر ثنائيته النظرية والمنهجية، قسنطينة: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، ٢٠٠٤

* أنجز هذا العمل في وحدة البحث «أسس المعارف الحديثة وتقنياتها» العاملة ضمن مخبر «بحوث في التنوير والحداثة والتنوع الثقافي»، بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، جامعة تونس المنار».

- دليو، فضيل وآخرون، علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل، دار المعرفة، قسنطينة، ١٩٩٦
- الديالمي، عبد الصمد، القضية السوسيولوجية. نموذج الوطن العربي، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ١٩٨٩
- الذوادي، محمود، الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، لبنان: دار الكتاب، ط١، ٢٠٠٦
- رجب، إبراهيم عبد الرحمن، التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، المفهوم - المنهج - المدخل - التطبيقات، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.
- التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية؛ المنهج والمجالات، في موضوع منهج التوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٤١٧هـ.
- الزاهي، نورالدين، المدخل إلى علم الاجتماع المغربي، دفاتر وجهة نظر، الرباط، ٢٠١١
- زايد، أحمد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والراديكالية، دار المعارف، مصر، ١٩٨١
- زرزور، عدنان محمد، التوجيه الإسلامي للعلوم والمعارف مفهومه وأهدافه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.
- زعيمي، مراد، النظرية العلم اجتماعية رؤية إسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة: معهد علم الاجتماع، ١٩٩٧.غ م.
- الساعاتي، حسن، علم الاجتماع الخلدوني قواعد المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١
- سالم، ساري وآخرون، نحو علم الاجتماع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦
- السمالوطي، نبيل محمد توفيق، الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر: دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥
- الصعيدي، عبد الحكيم عبد اللطيف، ملامح التوجيه الإسلامي للعلوم لدى علماء المسلمين، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، ١٤١٣هـ.
- عبد الباقي، زيدان، علم الاجتماع الإسلامي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٤
- عبد السلام، طارق الصادق، إبستيمولوجيا علم الاجتماع من منظور إسلامية المعرفة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، السودان، ٢٠٠٨
- عرابي، عبد القادر عبد الله، باقادر، أبو بكر أحمد، آفاق علم اجتماع عربي معاصر، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٦
- عمارة، محمد، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، المعهد العالمي لفكر الإسلامي، فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦
- عمر، معن خليل، نحو علم الاجتماع العربي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٤
- العياشي، عنصر، نحو علم اجتماع نقدي دراسة نظرية وتطبيقية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩
- الفاروقي، إسماعيل راجي، صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٥
- قرفي، عبد الحميد، واقع علم الاجتماع في الجزائر، دراسة حالة بجامعة عنابة، دار القصبة للنشر، ٢٠٠٤
- قطب، محمد، حول التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨
- لطفي، سهير، (محرر)، إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ط٢، ١٩٩٨
- لقجع، عبد القادر وآخرون، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، دار القصبة، الجزائر، ٢٠٠٢
- مجموعة مؤلفين، العلوم الإنسانية والاجتماعية: طروحات ومقاربات، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ١٩٩٨
- مجموعة باحثين، السوسيولوجيا المغربية المعاصرة: حصيلة وتقييم (أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «ندوات ومناظرات» رقم ١١، الطبعة الأولى، ١٩٨٨
- مجموعة باحثين، الجامعة والشراكة: أي دور للعلوم الإنسانية والاجتماعية؟ (أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية (المغرب)، سلسلة «الندوات» رقم ٨، الطبعة الأولى، ١٩٩٩
- مركز دراسات الوحدة العربية، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،

بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، (الكتـاب السـابع مـن سلسـلة كتـب المسـتقبل العـربي) ١٩٨٦
- مشوش، صالح بن طاهر، علم العمران الخلدوني وأثر الرؤية الكونية التوحيدية فيه، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، ط١، ٢٠١٢
- المطيري، منصور زويد، الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع الدواعي والإمكان، كتاب الأمة، تصدر من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، العدد ٣٣، ١٤١٣هـ.
- معروف، نذير، وآخرون، مستقبل الأنثروبولوجيا في الجزائر، أعمال ملتقى وهران، منشورات مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، ٢٠٠٢
- ميموني، رشيد، البعد الاجتماعي في القرآن الكريم، مقاربة سوسيو - معرفية، مخبر علم الاجتماع الاتصال، قسنطينة، ٢٠٠٩
- الهراس، مختار، دوريات العلوم الاجتماعية العربية، مناهج، مداخل ومقاربات، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت، ٢٠١٥
- يالجن، مقداد، أساسيات التأصيل والتوجيه الإسلامي للعلوم والمعارف والفنون، ط٢، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ.

٢- المقالات:

- إبراهيم، حيدر، « النسبي والعام في علم اجتماع المجتمعات العربية، ملامح المستقبل الممكن»، أوراق مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، تونس، عدد١٠، تونس ٢٠٠٨
- «تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي»، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ١٩٨٧
- إبراهيم، سعد الدين، « تأمل الأفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود «، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦
- إبراهيم، طاهر، «نحو علم اجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، نونبر ٢٠٠٦
- أبو العينين، فتحي، «علم الاجتماع في الأقطار العربية الخليجية، وضعه ودوره في فهم الواقع المتغير»، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر العدد ١٩٩٣، ١٦، الصفحات من ٢٠٥ إلى ٢٥١
- أشغال ندوة سياسة العلوم الاجتماعية في العالم العربي تونس ٢٧ فبراير (شباط)- ٣ مارس ١٩٨٤ (أذار). سلسلة الدراسات الاجتماعية، عدد ١٣، تونس ١٩٨٦، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، والمنظمة الدولية لليونسكو بباريس (وفيها نصوص: عبد الوهاب بوحديبة: علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته، خليل الزميتي: منهج عام للبحث في موضوع الوحدة العربية، خميس طعم الله: واقع البحث في العلوم الاجتماعية في الجمهورية التونسية، تقرير ندوة «سياسة العلوم الاجتماعية في العالم العربي).
- بامية، محمد، «العلوم الاجتماعية في العالم العربي» (مقدمة ملف)، ترجمة منير السعيداني، حوار كوني، العدد ٤ من السلسلة ٦، ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦، ص ص ٢٦-٢٧
- بدوي، أحمد موسى، «التكوين العلمي السوسيولوجي في المشرق العربي، علم الاجتماع بحثا وتدريسا في مصر والسودان»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢
- «القدرة التنافسية للبحث الاجتماعي العربي: تحليل مقارن للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة»، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، ، بيروت، عدد٠٢، ٢٠١٠
- بزاز، عبد الكريم، «علم الاجتماع في كتب التدريس – تحليل نقدي»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة١٣، عدد١٤٦، ١٩٩١
- بن حفيظ، عبد الوهاب، «حول مشروع بناء فضاء أكاديمي للمنطقة العربية. مسارات الممكن والمحتمل والمأمول»، في، عدنان الأمين، نحو فضاء عربي للتعليم العالي. التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة ٣١-٠٥ إلى ٠٢-٠٦-٢٠٠٩، اليونسكو، مكتب بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠٣-١٢٠
- علم الاجتماع العربي: بين العائق الذاتي وقيود التبعية، إبلا (مجلة معهد الآداب العربية (للآباء البيض، تونس))، العدد ٥٥، ١٩٨٩، ص ٢٣٤-٢٤٤
- بنغبريط- رمعون، نورية وحدّاب، مصطفى (٢٠٠٨)، «الجزائر بعد ٥٠ سنة: حوصلة المعارف في العلوم

الاجتماعية والإنسانية»، في، معروف، نذير، وآخرون، مستقبل الأنثروبولوجيا في الجزائر، أعمال ملتقى وهران، منشورات مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، ٢٠٠٢

- بوبكر، بوخريصة، «السوسيولوجيا المغاربية: بين التركة الكولونيالية ورحلة البحث عن الهوية»، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، بيروت، عدد ٠٥، ٢٠١١
- التركي، ثريا، «التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية، حالة دول الخليج العربي»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢
- جباري، إدريس، «العلوم الاجتماعية العربية قبل الربيع وبعده»، ترجمة منير السعيداني، حوار كوني، العدد ٤ من السلسلة ٦، ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦، ص ص ٣٠-٣١
- جودة محمد عواد، «منهج التوجيه الإسلامي للعلوم وخطة عاجلة»، مجلة الفيصل، العدد (٢٠٨)، شوال ١٤١٤هـ.
- جمال، معتوق، « لمحة تاريخية عن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر: حالة معهد علم الاجتماع بالعاصمة «، الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، الجزائر: دار الحكمة، العدد ١، ٢٠٠٠
- حجازي، محمد عزت، «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي»، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦
- حمداش عمار، « وضعية البحث السوسيولوجي في الوطن العربي»، في، المستقبل العربي، العدد ١٣٤، أبريل (نيسان)١٩٩٠، ص ٦٢- ٨٠
- حنتوش، د. خالد ساجت، «النتاج البحثي في القسم الأم لعلم الاجتماع في العراق: دراسة تحليلية – إحصائية لما أنتج في الدراسات العليا (١٩٧٢ – ٢٠١١)»، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣
- حنفي ساري، «البحث في العلوم الاجتماعية في المشرق العربي. إشكالية مراكز البحث خارج الجامعة»، في، عدنان الأمين، نحو فضاء عربي للتعليم العالي. التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة ٣١-٠٥ إلى ٠٢-٠٦-٢٠٠٩، اليونسكو، مكتب بيروت، ٢٠٠٥، ص ٦٢١-٦٢٨
- حنفي، ساري وأرفانيتيس ريغاس، «كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية: سبات الحياة العامة للأكاديميين العرب»، عمران، السنة٣، العدد ٩، صيف ٢٠١٤
- الحوات، على، «النظرية الاجتماعية وتفسير المجتمع العربي المعاصر»، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٥، ٢٠١٠
- الخواجة، محمد ياسر، «إشكالية التعدد المنهجي واستخدامها في علم الاجتماع»، مجلة العلوم الإنسانية، البحرين، العدد٤، صيف ٢٠٠١
- خواني، أحمد عماد الدين، السوسيولوجية العربية «الهرمة» ومشروع تفكيك التمركز. نحو إعادة تفكير الموضوع (المجتمع) (٢٠١٤)، على الرابط: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-١٦-٢٠٤٤/ssh-٢
- دياب، محمد حافظ، «علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال»، في، المستقبل العربي، العدد ١٣٤، إبريل ١٩٩٠، ص ٨١ -١٠٣
- الذوادي، محمود، » ملاحظات حول واقع علم الاجتماع العربي المعاصر«. شؤون عربية، عدد ٥٠، تونس ١٩٨٧، ص ١٢٦-١٤٦
- الزبير، عروس، «مدخل إلى تاريخ واقع الممارسة السوسيولوجية: المدرسة المغاربة نموذجا «، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢
- زعيمي، مراد، «النظرية العلم-اجتماعية: رؤية إسلامية»، الباحث، جامعة قسنطينة، العدد٠٢، السنة: ٠٣، سبتمبر (أيلول) ١٩٩٩
- زيادة، معن، «تأصيل العلوم الإنسانية، إشكالية معرفية ومجتمعية»، الفكر العربي، العدد٥٥، السنة ١٠، سنة ١٩٨٥
- زيعور، علي، «تيارات متعددة داخل المدرسة العربية في علم الاجتماع»، الفكر العربي، العددان ٣٧-٣٨، ١٩٨٥
- السعيداني، منير، »ترجمة المصطلح في علم الاجتماع«. أيام في الترجمة ١، نصوص جمعها وأعدّها للنشر وقدّمها: محمد بن ساسي، تونس: المركز الوطني للترجمة ودار سيناترا، ٢٠١٥. ص٦١-٧٤

- «أفق علم الاجتماع في الجامعة التونسية في ظلّ نظام إمد»، ندوة راهن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ٨-٩ فبراير (شباط) ٢٠٠٧، المقدمة (مجلة الجمعية التونسية لعلم الاجتماع)، العدد ٢، ص٧٧-١١١، الجمعية التونسية لعلم الاجتماع وقسم علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، تونس ٢٠٠٧
- السعيدي، فتحية، «مؤشّرات الإنتاج السوسيولوجي في تونس: المواضيع والإشكاليات»، إنسانيات، عدد ٢٠٠٥/٢٧
- السيد، رضوان، «مشكلات البحث الاجتماعي العربي»، الفكر العربي، السنة ٦، العددان ٣٧ ٣٨، يناير (كانون الثاني)ـ مايو (أيار) ١٩٨٥
- شامي، ساتي، «بنى العلم الاجتماعي الجديدة في المنطقة العربية»، ترجمة منير السعيداني، حوار كوني، العدد ٤ من السلسلة ٦، ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦، ص ٢٨-٢٩
- شباط، عبد الحكيم، «العلوم الاجتماعية في العالم العربي»، العلوم الاجتماعية، -٢٦- ٠٤ ٢٠١٢
- رجب، إبراهيم عبد الرحمن، «العلوم الاجتماعية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل» مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد ٠٤، ٢٠٠٢
- الشيخ، عبد الرحيم، «فلسطين-الهويَّة والقضيَّة: الجامعة وإعادة بناء السَّرديَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة»، منشور على موقع باب الواد (٠٢-١١-٢٠١٧)، على الرابط: http://www.babelwad.com/ar/
- عبد الحسين، لاهاي، «مستقبل علم الاجتماع في العراق: التحديات وآفاق الحل» (٢٠١٤)، على الرابط: http://www.iawvw.com/research-studies/٨٧١-٢٠١٤-١١-٠٤-٠٣-١٠-٠٧
- عبد اللاوي، حسين، «من التحقيقات السوسيولوجية إلى التفكير في الممارسة: تقديم أشغال الملتقى»، الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، الجزائر: دار الحكمة، العدد ٠١، ٢٠٠٠
- عبد المعطي، عبد الباسط، «في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: بيان التمرد والالتزام»، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦
- عربي، عبد القادر، والهانلي، عبد الله، «إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ١٣، ١٩٩١
- عنصر، عياشي، «وضعية البحث السوسيولوجي في الجامعة»، دراسات عربية، عدد٢١، السنة ١٣
- العيسى، جهينة السلطان، «البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ١٣، عدد١٤٤، ١٩٨٠
- ----------، والحسيني، السيد، «علم الاجتماع والواقع العربي: دراسة لتصورات علماء الاجتماع العرب»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الخامسة، العدد ٤١، ١٩٨٢
- قبانجي، جاك،» لماذا» فاجأتنا «انتفاضتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية؟، «إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد ١٤، ربيع ٢٠١١
- القطان، مناع، «مفهوم التوجيه الإسلامي للعلوم وأهدافه وأسسه العامة»، ورقة قدمت إلى مؤتمر التوجيه الإسلامي للعلوم، القاهرة، ١٤١٣هـ.
- كانتيلي، دانييل، «إنتاج المعرفة في مستوى الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في الجامعات العمومية المصرية»، ترجمة منير السعيداني، في، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان ١٤-٤٢، شتاء وربيع ٢٠١٨، شتاء وربيع ٢٠١٨، ص ١٣-٣٠
- كبارة، علاء، «إضفاء الصبغة الدولية على التعليم العالي: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة»، ترجمة منير السعيداني، في، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان ١٤-٤٢، شتاء وربيع ٢٠١٨، شتاء وربيع ٢٠١٨، ص٥٢-٦٩
- كرينر، جوناثان، «العلوم الاجتماعية في جامعة القاهرة قبل شباط /فبراير ٢٠١١ وبعده: تمثلاتٌ وإدراكات متغيّرة للحريّات الأكاديمية»، في، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان ١٤-٤٢، شتاء وربيع ٢٠١٨، شتاء وربيع ٢٠١٨، ص ١١٤-١٣٣
- لبيب، الطاهر، » علم الاجتماع في تونس: التدريس نصّا وروحا «. نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة (جماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: ١٩٨٩، ص ص. ٣١٦-٣١٧
- مادوي محمد، «السوسيولوجيا المغربية: من الرفض إلى إعادة الاعتبار»، ترجمة رشيد بن بية، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان ٣١-٣٢، خريف ٢٠١٥، ص ١٩٣-٢٠٧
- مجموعة باحثين، «راهن العلوم الإنسانية: أي نموذج تربوي؟»، عالم التربية (عدد خاص)، الجديدة،

المغـرب، العـدد ١٦، ٢٠٠٥
- المختاري، أحمد، «نحو علم الاجتماع الإسلامي»، المسلم المعاصر، عدد ٤٣، ١٩٨٥
- المـدني، خليـل عبـد الله، «علـم الاجتمـاع في الوطـن العـربي الواقـع والطمـوح، دراسـة في نشـأة وتطـور علـم الاجتمـاع في كل مـن مـصر، والسـودان والسـعودية ودوره العلمـي والمجتمعـي»، نـدوة علـم الاجتمـاع مـن منظـور إسـلامي، جامعـة النيلـين القاهـرة: مركـز الدراسـات المعرفيـة، ٢٠٠٧
- معتـوق، جمـال، «لمحـة تاريخيـة عـن الممارسـة السوسـيولوجية في الجزائـر: حالـة معهـد علـم الاجتمـاع بالعاصمـة»، الدفاتـر الجزائريـة لعلـم الاجتمـاع، الجزائـر: دار الحكمـة، العـدد ١، ٢٠٠٠
- معتـوق، فردريـك، «علومنـا الاجتماعيـة والمسـألية المفقـودة»، الفكـر العـربي، بـيروت: معهـد الإنمـاء العـربي، العـدد ٣٧ – ٣٨، ١٩٨٥
- ميلـز، ديفيـد، «»سـباق العقـول المحمـوم» وتاريـخ دراسـات الدكتـوراه في الوطـن العـربي»، ترجمـة منـير السـعيداني، في، إضافـات (المجلـة العربيـة لعلـم الاجتمـاع)، العـددان ١٤-٤٢، شـتاء وربيـع ٢٠١٨، شـتاء وربيـع ٢٠١٨، ص ١٣٤-١٥٠
- ناجـي، مصطفـى، «علـم الاجتمـاع في العالـم العـربي: بـين المحليـة والخصوصيـة»، العلـوم الاجتماعيـة، الكويـت، سـنة ١٩٨٦
- النجـار، باقـر، «معضلـة مقاربـة العلـوم الاجتماعيـة للواقـع الاجتماعـي الخليجـي»، إضافـات (المجلـة العربيـة لعلـم الاجتمـاع).
- نـوار فـؤاد، «مؤتمـر «مسـتقبل العلـوم الاجتماعيـة في الوطـن العـربي»، منظـم مـن طـرف مركـز الأنثروبولوجيـا الاجتماعيـة والثقافيـة، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة والجمعيـة العربيـة لعلـم الاجتمـاع، أيـام ٢٠، ٢١ و٢٢ مـارس (أذار) ٢٠١٢، بوهـران» Insaniyat / إنسـانيات ٥٥-٥٦ | ٢٠١٢, ١٠٩-١١٤.
- النـوري، قيـس نعمـة، مشـخصات الاغـتراب الأكاديمـي العـربي، دراسـات عربيـة، العـدد ١- ٢، ١٩٩٦، ص ٦٤ – ٧٥
- الهرمـاسي، عبـد اللطيـف؛ » علـم الاجتمـاع في تونـس: مـن جديـد حـول إشـكالية الخصوصيـة والكونيـة«. المسـتقبل العـربي، عـدد ١٩٥، ص ١١٤- ١٢٧
- وقيـدي، محمـد، «النقـد الإبسـتمولوجي، ضرورتـه ومسـتوياته»، دراسـات عربيـة، بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، العـدد ١، ١٩٨٣
- وناس، منصف، » واقـع اختصـاص علـم الاجتمـاع في تونـس: تدريسـا وبحثـا وتشـغيلا (١٩٦٣-١٩٩٩). المجلة التونسـية للعلـوم الاجتماعية، عـدد ١٢٨- ٢٠٠٤.
- يعيـش، وسـيلة، «الممارسـة السوسـيولوجية في الجزائـر، مقاربـة سوسـيومعرفية»، الباحـث، جامعـة قسـنطينة، العـدد١٠، ٢٠١٠

ثانيا: بالفرنسية:

١- الكتب:

- Ezzine, Abdelfattah (dir). Les Sciences humaines et sociales au Maroc: Études et arguments. Rabat: Institut universitaire de la recherche scientifique. ٢ ١٩٩٨ vols.
- Kabbanji, Jacques, Rechercher au Liban: Communautés, scientifiques, chercheurs et innovation (Beyrouth: Publications du Centre de recherche de l'Institut des sciences sociales de l›université libanaise, ٢٠١٠)
- Khatibi, Abdelkébir, «Décolonisation de la sociologie», in, Abdelkébir Khatibi. Chemins de traverse: Essais de sociologie. Textes réunis et revus par Said Nejjar. Rabat: Okad, ١٩٨١) ٢٠٠٢)
- Mahfoudh-Droui, Dorra & Ben Salem, Lilia Ben Salem (Dir.), Modernité et pratiques sociologiques. olloque de Hammamet des ٢٠-١٨ mai ١٩٩٩, Tunis: Centre de Publication Universitaire, ٢٠٠٠
- URASC, Aspects des sciences sociales dans le Monde Arabe, Oran, ١٩٨٧
- Tendances des sciences sociales dans le Monde Arabe, Oran ١٩٨٨

٢- المقالات:

- Amri, Laroussi. « Pour un statut aux sociologues en Tunisie La professionnalisation de la sociologie: entre principes éthiques et exigences de la demande sociale ». Al- muqaddima, N٢°, Décembre ٢٠٠٨
- Bouhdiba, Abdelwahab, «La Sociologie du développement africain, » Current Sociology, vol. ١٦, no. ١٩٧٠) ٢), pp. ٩-٨
- Ben Salem, Lilia, « Les sciences sociales dans la Revue Tunisienne de Sciences Sociales », Revue Tunisienne des Sciences Sociales, CERES, ٢٠١٦, n٥٢ ,١٤٣°ème année. pp. ٧٥-٥١
- «Propos sur la sociologie en Tunisie», Entretien avec Sylvie Mazzella, Génèses, ٢/٢٠٠٩ (n° ٧٥), pp ١٤٢-١٢٥
- ٢٠٠٤. «Le dilemme de la construction de la Sociologie au Maghreb. Pluralité référentielle et projet scientifique», in Alain Mahé et Kmar Bendana (éd.), Savoirs du lointain et sciences Sociales. Saint-Denis, Bouchene: ٩٨-٨١
- ١٩٩٧. «Recherches sociologiques et anthropologiques sur les Femmes en Tunisie depuis l'Indépendance», in Centre de recherche, de documentation et d'information sur la femme, Femmes tunisiennes et production scientifique. Tunis, Crédif: ٢٧٤-٢١٢
- ١٩٩٥. «Ibn Khaldoun, père de la Sociologie?», in Hassen Annabi, Mounira Chapoutot-Remadi et Samia Kamarti (éd.), Itinéraire du savoir en Tunisie. Les temps forts de l'histoire. Tunis, Alif ; Paris, CNRS-Institut du monde arabe: ٧٧-٧٢
- Bouhroumn, Abdelhakim, «Sociologie et société algérienne ou les paradoxes d'une relation cognitive problématique», Esprit critique, Vol ١٢. No. ٢٠٠٩ ,٠٢, http://www.espritcritique.fr
- Chentouf, Tayeb, «La sociologie au Maghreb: Cinquante ans après», Revue Africaine de Sociologie, ٢٠٠٦ ,(١) ,١٠, pp. ٣٠-١
- El-Kenz, Ali «Les Sciences sociales dans les pays arabes, » ESTIME (٦ June ٢٠٠٥), <http:// www. estime.ird.fr/article٥٠.html>
- Kerrou, Mohamed, «Etre Sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique, » Peuples Méditerranéens, nos. ١٩٩١) ٥٥-٥٤)
- «In memoriam Abdelkader Zghal », Revue Tunisienne des Sciences Sociales, CERES, ٢٠١٦, n,١٤٣° ٥٢ème Année. pp. ١٩-١٣
- Khatabi, Abdelkébir, «Sociologie du monde Arabe: Positions», BESM, no. ١٩٧٥) ١٢٦)
- Madoui, Mohamed, «Les Sciences sociales en Algérie: Regards sur les usages de la sociologie», Sociologies Pratiques: vol. ٢, no. ٢٠٠٧ ,١٥
- Melliti, Imed, «Sociologie et francophonie en Tunisie», SOCIOLOGIES PRATIQUES. Sociologie d'ici & d'ailleurs HORS-SERIE, ٣/٢٠١٤. P١٧٠-١٦٧
- Pascon, Paul, «La Sociologie: Pourquoi faire?», in, Paul Pascon. Trente ans de sociologie au Maroc. Textes anciens et inédits. Rabat: Bulletin économique et social du Maroc, ١٩٧٩) ١٩٨٦)
- Rachik, Hassan Rachik and Bourquia Rahma, «La Sociologie au Maroc,» Sociologies (octobre ٢٠١١), http://sociologies.revues.org/٣٧١٩?lang=en
- Roussillon, Alain «Sociologie et identité en Égypte et au Maroc: Le travail de deuil de la colonisation, » Revue d'histoire des sciences humaines, vol. ٢, no. ٢٠٠٢) ٧), pp. ٢٢١-١٩٣
- Sahbani, Abdessattar. «Sociologie et sociologues en question, La pratique sociologique dans une société émergeante», in, Mahfoudh-Droui, Dorra & Ben Salem, Lilia Ben Salem (Dir.), Modernité et pratiques sociologiques. Actes du colloque de Hammamet des ٢٠-١٨ mai ١٩٩٩, Tunis: Centre de Publication Universitaire, ٢٠٠٠, pp. ١٣١-١٢٧

- Samandi, Zeineb, «Pratique de la science sociale au Maghreb: l›approche intercontextuelle de la modernité», Soc. estado. vol.١٧ no.٢ Brasília Dec. ٢٠٠٢ http://www.scielo.br/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S٦٩٩٢٢٠٠٢٠٠٠٢٠٠٠١١-٠١٠٢
- Tozy, Mohamed «Paul Pascon: Un pionnier de la sociologie marocaine.» SociologieS, http://sociologies.revues.org/٢٠١٣ ,٤٣٢٢.
- Zghal, Abdelkader, «La décolonisation de la recherche en sciences sociales. Le cas de la Tunisie», Die Dritte Welt, Vol.١٩٧٦ ,(٢)٤, pp. ١٩١-١٧١
- «Pour changer la notion de spécificité d›un objet de désir en objet de recherche scientifique», Mahfoudh-Droui, Dorra & Ben Salem, Lilia Ben Salem (Dir.), Modernité et pratiques sociologiques. Actes du colloque de Hammamet des ٢٠-١٨ mai ١٩٩٩, Tunis: Centre de Publication Universitaire, ٢٠٠٠, pp. ١١٣-٩٧

ثالثا: بالإنجليزية:

١- الكتب والتقارير:

- Majed, Rima, The Presence of Social Science in Arab Civil Society Organizations (Background Paper), Arab Social Science Monitor, Arab Council for the Social Sciences, Beirut, ٢٠١٥.

٢- المقالات:

- Al- Qazzaz, Ayad, Sociology in Underdeveloped Countries: A Case Study of Iraq, The Sociological Review, Vol. ٢٠, No. ١٩٧٢ ,١
- Ben Hafaiedh, Abdelwahab, «The Body of a Dinosaur and the Steps of a Tortoise. Narrowing the Gap of Social Sciences en the Middle East and North Africa», The Journal of North Africa Studies, ٢٠٠٧ ,(٢) ١٢, pp١٨٣-١٧٣
- El-Ghali Hana A. and Farah Yehia, «A Preliminary Overview of Policy Research Institutes in the Arab World: A Compilation and Synthesis Report», American University of Beirut (Issam Fares for Public Policy and International Affairs) (April ٢٠١٢), <https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/Documents/٢٠١٤٠٣٣١ifi_RAPP_monograph.pdf.
- Hanafi, Sari, «Donor Community and the Market of Research Production: Framing and DeFraming the Social Sciences» in: Michael Burawoy [et al.], eds., Facing an Unequal World: Challenges from Sociology: vol. ٣ (Sydney: International Association of Sociology, ٢٠١٠).
- ----------,٢٠١١. «University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally vs Publish Locally and Perish Globally.» Current Sociology ٣٠٩-٢٩١ :(٣)٥٩
- ----------, and Arvanitis Rigas, «The marginalization of the Arab language in social science: Structural constraints and dependency by choice», Current Sociology, ٢٠١٤, Vol. ٧٤٢–٧٢٣ (٥)٦٢
- Hegazy Ezzat, «Contemporary Sociology in Egypt», in, Raji Maham and Don Martindale, Handbook of Contemporary Developments in World Sociology, London, ١٩٧٥ p ٣٨٠
- Timothy, Mitchell «The Middle East in the Past and Future Social Science», in: David L. Szanton, ed., The Politics of Knowledge: Area Studies and the Disciplines (California: University of California Press, ٢٠٠٢), http://escholarship.org/uc/item/٥٩n٢d٢n#١page١-.

«بعد الرّبيع يأتي الشتاء» تجربة تونسيّة شابّة في علم الاجتماع البصري*



بقلم : صفوان الطرابلسي

باحث تونسي في علم الاجتماع

يمكن اعتبار فيلم «بعد الرّبيع يأتي الشّتاء» أوّل تجربة تونسيّة، وربّما من التجارب الأولى عربيّاً، تندرج ضمن تيّار السوسيولوجيا السمعيّة البصريّة. انطلق العمل على هذا المشروع في ٧ أبريل (نيسان) ٢٠١٥، وذلك مع قدوم كلٍّ من مخرج الأفلام الوثائقيّة الإيطالي أليساندرو دياكو، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة جنوة (إيطاليا) لوكا كويرولو بالماس إلى المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة بتونس (جامعة تونس المنار)، وإلى قسم علم الاجتماع به، لخوض تجربة في التكوين في السوسيولوجيا السمعيّة- البصريّة. والباحثان ينشطان في «مختبر السوسيولوجيا السمعيّة البصريّة» في الجامعة الإيطاليّة المذكورة، وقد قدِما إلى تونس ضمن برنامج «علّيسة» الذي يربط بين مجموعة من الجامعات المتوسطيّة، والتي كانت جامعة تونس المنار من بينها. الهدف الأساسي من الزيارة تمكين طلبة السّنة الثانية ماجستير علم الاجتماع (اختصاص علم اجتماع التغير الاجتماعي واستراتيجيّات التنمية) بالمعهد التونسي من تكوين نظري وتطبيقي في مجال علم الاجتماع السمعي البصري.

كما هو الحال دائماً تقريباً، فأغلب طلبة القسم لم يظهروا اهتماماً بالمشاركة في هذه الدّورة، وهو ما اضطرّ إدارة المعهد إلى فتح التكوين على كامل قسم علم الاجتماع، الشيء الذي سمح لمجموعة من طلبة السنة الأولى ماجستير، وحتّى طلبة الإجازة بالمشاركة، وبذلك تمّ تكوين النواة الأولى لما سيتحوّل فيما بعد إلى «مختبر» غير رسمي عمل مدّة سنتين على إنتاج الفيلم وعرضه.

انطلق التكوين بمجموعة من الورشات النظريَّة والمنهجيَّة؛ الهدف الأساسي كان تقريب فكرة السوسيولوجيا السمعيّة البصريّة من أذهان الطلبة. كان الكثير من بين المشاركين يتعاملون مع هذا الاختصاص ومفاهيمه وأدواته لأوّل مرّة، لذلك كانت المرحلة الأولى من التكوين مركّزة

* هذا المقال من ضمن الأعمال التي أنجزت وتنجز داخل وحدة البحث في "أسس المعارف الحديثة وتقنياتها" العاملة ضمن مختبر "بحوث في التنوير والحداثة والتنوع الثقافي"، جامعة تونس المنار، المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة بتونس.

بشكل أساسي على إثارة النقاشات النظريّة والمنهجيّة والإبستيميّة، بالإضافة إلى مجموعة من العروض لأفلام أنتجتها مختبرات بحث وتصنيف أعمال سوسيولوجيّة سمعيّة بصريّة لاقت اعترافاً دوليّاً واسعاً على المستوى الأكاديمي.

في البداية، كان هناك نوع من الانبهار لدى مجموعة الطلبة المشتركين في التكوين، لكنّه كان انبهاراً مخلوطاً بالشك، وهو شكٌّ زاد في إثراء النقاشات وحدّتها. وقد احتلّت مسألة الذاتيّة والموضوعيّة أكبر حيز من النقاش، وكان من الصعب إقناع الطلبة المشاركين بأنَّه يمكن أن توجد طرائق مختلفة لممارسة علم الاجتماع خارجة عن السياق الذي رسمته لهم الدروس التي تلقوها خلال فترة تكوينهم الجامعي. وقد قادنا هذا النقاش في ما بعد إلى عدّة تساؤلات إبستيميّة أخرى أبرزها: كيف نفصل بين الفنّي والعلمي؟ ما هو موقع الأدوات السمعيّة البصريّة في سياق البحث؟ وكيف يمكن كتابة نصّ علمي يعتمد تحاليل سوسيولوجيّة باستعمال الصوت والصورة؟

لقد كانت مهمّة المكوّنين عسيرة، ولم يكن إقناع الطلبة المشاركين سهلاً، خصوصاً أنّه لم يفصل في هذه الأسئلة حتى اليوم، بل ما زال جلّنا يطرح ويعيد طرح هذه الإشكاليّات في كلّ نقاش نفتحه حول السوسيولوجيا السمعيّة البصريّة. آخر هذه النقاشات كان خلال يوم دراسي لمختبر «بحوث في الحداثة والتنوير والتنوع الثقافي» الذي نظّمته «وحدة البحث في المعارف الحديثة وتقنياتها» بالمعهد العالي للعلوم الإنسانيّة بتونس يوم ٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٧، وقد كان ذلك بحضور مخرج الفيلم ومجموعة من الطلبة المشاركين في العمل، والذين ينشط بعضهم ضمن فريق الوحدة.

المرحلة الثانية من التكوين كانت المرحلة التطبيقيّة. انطلقنا بعد بضعة أسابيع من التكوين النظري في مجموعة من الورشات الهادفة إلى تحديد المواضيع البحثيّة والإشكاليّات التي سنعمل عليها. حاولنا في البداية الاتفاق على موضوع واحد يضمّ الجميع، لكنَّ المقترحات كانت متنوّعة ومغرية، ما دفعنا إلى اتباع منهجيّة مغايرة، حيث يختار كلّ طالب موضوعاً يعمل عليه، ويساعده الفريق في تطويره وإنجازه.

بعد تحديد المواضيع والإشكاليّات واستفاضة النقاش فيها وصياغة سيناريوهات تصويرها وتصوّر مختلف المخاطر والعواقب التي قد تعترض طريقنا، انطلقت مرحلة العمل الميداني. في البداية كانت العمليّة أشبه باللّعب؛ فرصة للخروج من الروتين اليومي للدراسة والعمل، وللتعرّف على أساليب جديدة في البحث ولاستعمال أدوات جديدة لتجميع المعطيات والمعلومات السوسيولوجيّة، لكنَّ ثراء النقاشات وكثافة المواد المصوّرة، والاندفاع الكبير لدى الطلبة المشاركين، جعل المجموعة تفكّر في تحويل هذه الدورة التكوينيّة إلى مشروع لإنتاج فيلم سوسيولوجي. لقد مثل تكوين هذه المجموعة حقّاً حدثاً فريداً في الحياة الدراسيّة للطلبة المشاركين، أو على الأقلّ في مساري الدراسي الشخصي، وقد كان له أثر كبير في تمثلي لمهنة الباحث السوسيولوجي.

يمكن اعتبار فيلم «بعد الرّبيع يأتي الشّتاء» أوّل تجربة تونسيّة تندرج ضمن تيّار السوسيولوجيا السمعيّة البصريّة

يعود هذا الأثر إلى مجموعة من العوامل؛ أبرزها الأسلوب غير التقليدي للدرس، هندام المكوّنين وأسلوب خطابهم وإدارتهم للحصص التكوينيّة لم يكن يوحي بالطابع الرسمي المكبّل. الورشات كانت تشاركيّة يسهم الطلبة في بناء شكلها ومحتواها وتحديد مكان وزمان انعقادها. لا يضطلع المؤطّر هنا سوى بدور المسيّر الذي يستثمر خبرته من أجل تسهيل عمل الطلبة. وهذا ما جعل الورشات تفاعليّة، إذْ لم تكن الحصص قائمة على التلقين أو على الحوارات العموديّة بين الأستاذ والطالب، ولم تختتم بامتحان تقييمي حتى خلال الأيام الأخيرة للتكوين، وهو ما خفّض إلى حدٍّ كبير من الضغط، ورفع إلى درجة أعلى من لحمة الفريق الذي بات، بعد بضعة أسابيع، يعمل بانسجام والتزام واندفاع من أجل إنجاز مشروع إنتاج الفيلم.

كان للفضاء أيضاً دوره في تعلّق الطلبة المشاركين بالمشروع، إذْ لم نقتصر على العمل داخل الفضاء الجامعي بقاعاته وجدرانه المغلقة. كانت الحصص التكوينيّة النظريّة تقوم على شكل حلقات نقاش حرّة وفي أماكن مختلفة داخل المعهد (قاعة المجلس العلمي، الساحة (بها حديقة صغيرة)، قاعات الدرس، المشرب...) وخارجه (حدائق عموميّة، في بيت أحد الطلبة، في إقامة الأستاذين المكوّنين، في المقاهي، في الفضاءات الثقافيّة...)، بالإضافة إلى لقاءات خارج إطار العمل كان الهدف منها تطوير العلاقات بين أفراد المجموعة (غداء مشترك في مطعم بسيدي بوسعيد (إحدى ضواحي تونس العاصمة)، سهرة في بيت صديق، زيارة متحف أو معلم تاريخي...). أمّا حصص التكوين التطبيقي، فقد شهدت تنقل أفراد المجموعة في مناطق عديدة داخل البلاد في رحلات جماعيّة من أجل معاينة الظواهر وتصوير المشاهد والحوارات (جومين، تطاوين، المروج، الكباريّة، المحمديّة، جبنيانة...). وقد توفرت للجميع فرصة التعامل مع الأدوات التقنيّة (الكاميرا والميكروفونات وآلة التصوير وبرامج المزج والتركيب السمعي البصري، ...إلخ).

مثلت هذه التنقلات الميدانيّة لبعضنا وأنا من بينهم، أوّل فرصة للقيام بعمل ميداني سوسيولوجي بكامل تعقيداته (إيجاد مكان مناسب للتصوير، التعامل مع الفضوليين خلال العمل الميداني، إيجاد العينات والتواصل معها من أجل ضمان لقائها وتفاعلها مع المجموعة والإدلاء بشهادتها أمام الكاميرا، البحث عن وسطاء والتواصل معهم من أجل تمكين الباحثين من ولوج فضاء ما، أو إيجاد أحد الأفراد لضمّه إلى العيّنة وتسجيل حوار معه، ...إلخ). كلّ هذا أثّر بشكل إيجابي وكبير في الطلبة الذين كانوا حتى ذلك الوقت متعوّدين على الأساليب الكلاسيكيّة في البحث العلمي والكتابة السوسيولوجيّة. وقد طالت النقاشات مدى قدرة هذا التيار الجديد في علم الاجتماع على إنتاج معارف سوسيولوجيّة موضوعيّة قادرة، مثل الدراسات الكلاسيكيّة المكتوبة، وعلى فهم الظواهر الاجتماعيّة وتفسيرها وتحليلها. وفي هذه النقطة المفصليّة، توزعت الآراء بين من يرى أنَّ السوسيولوجيا السمعيّة البصريّة لا تمكننا إلّا من تطوير أساليب جمع المعلومات وتخزينها، وبين من يرى أنَّها يمكن أن تكون أيضاً لغةَ كتابة جديدة تعاضد بمميزاتها الخاصّة الإنتاج السوسيولوجي الكلاسيكي المرقون.

لقد مثل تكوين هذه المجموعة حقّاً حدثاً فريداً في الحياة الدراسيّة للطلبة المشاركين، وكان له أثر كبير في تمثلي لمهنة الباحث السوسيولوجي

وفي خضمّ المناقشات، أتيحت لأعضاء الفريق أيضاً فرصة الاطلاع على المراجع المهمّة التي عالجت تساؤلاتنا، وإمكانيّة اختبارها ميدانيّاً.

والجدير بالذكر، أنَّ الإطار القانوني للدورة التكوينيّة سهّل عمليّة الانطلاق في مشروع الفيلم، لكنَّ الوقت المخصّص للدورة، بضعة أسابيع، لم يتسع لإتمام المشروع. ولم يكن بالمعهد في تلك الفترة هيكل يمكن أن يحتضن نشاط فريق العمل، خصوصاً مع تجميد عمل مختبر «بحوث في التنوير والحداثة والتنوّع الثقافي»، وصعوبة إنشاء هيكل بحثي جديد، نظراً لتعقد المسار البيروقراطي وغياب الشروط الإداريّة والترتيبيّة، على اعتبار أنَّ أغلب الباحثين في المشروع من الطلبة والباحثين الشبان.

انتهى الشهر المخصَّص للدورة التكوينيّة، وغادر المكوّنان إلى بلدهما، ولكن لم ينقطع التواصل بين أفراد «المختبر الفعلي» الذي تكوَّن في خضم التكوين. ولكن وفي وقت لاحق من السنة نفسها، عاد كلٌّ من أليساندرو ولوكا مع زميلة لهما اسمها لويزا ستاجي. كان أليساندرو، بمعاضدة من زميليه، قد قرّر الاستقرار في تونس من أجل إتمام تصوير الفيلم وتركيبه وإنتاجه. وبعد أسابيع من الإنجاز الميداني، تمَّ عرض الشريط لأوّل مرّة في نسخته التجريبيّة خلال «المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع السمعي البصري» الذي عقد في ٢٨ و٢٩ و٣٠ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٦ بجامعة إفري باريس، والذي كنتُ من بين المشاركين فيه.

خلال المؤتمر، كانت حصّة عرض الفيلم ومناقشته غنيّة جدّاً ومؤثرة عاطفيّاً. بالإضافة إلى تقديمي لورقة بعنوان: «السوسيولوجيا في تونس، اختصاص شبه رسمي»، حاولت فيها تقديم فكرة عن مراحل تكوّن مشروع صناعة فيلم سوسيولوجي وعن الصعوبات التي نجدها بوصفنا باحثين شبّاناً في تجميع قوانا وتوجيهها نحو تطوير مشاريع بحثيَّة من هذا القبيل، بالإضافة إلى العوائق المختلفة التي تفرضها البيئة البحثيّة العلميّة الاجتماعيّة في تونس.

كان لهذه المشاركة أثر عميق في تكوين الملامح الأولى لشخصيّتي البحثيّة، إن جازت لي العبارة، فقد تمكّنت خلال هذا المؤتمر من التعرّف على باحثين من جامعات أوروبيّة وأمريكيّة، بالإضافة إلى مشاركتي في نقاشات نظريّة ومنهجيّة حول السوسيولوجيا السمعيّة البصريّة، كما عاينتُ مساعي الباحثين الهادفة إلى بناء شبكة دوليّة للسوسيولوجيا السمعيّة البصريّة.

مشاركتي في المؤتمر مكّنتني أيضاً من فتح أبواب التعامل والنقاش مع باحثين مخضرمين وبلغات مختلفة. بالإضافة إلى أنَّها جعلتني فخوراً؛ لكوني اكتشفت أنَّني من بين الباحثين الشبّان التونسيين، وربّما العرب، الأوائل الذي ينخرطون في هذا المسار، وهذا له بُعد رمزي مهمٌّ بالنسبة إليّ. أن أشارك في مسار يمكن أن يكون له أثر في تجديد السوسيولوجيا وأساليبها البحثيّة ولغة كتابتها، وأن أندمج ضمن حوار كوني حول هذا العلم وأن أشارك بشكل فعّال وأن يكون لي رأي يقف الأساتذة والباحثون لسماعه ونقاشه بكلّ جدّيَّة واحترام، كانت كلها أمور جديدة بالنسبة إليّ.

سهّل الإطار القانوني للدورة التكوينيّة عمليّة الانطلاق في مشروع الفيلم، لكنَّ الوقت المخصّص للدورة، بضعة أسابيع، لم يتسع لإتمام المشروع

وبالفعل، لم نتعوّد في تونس، مع الأسف، على فتح أبواب المشاركة أمام الباحثين الشبّان والمبتدئين في مثل هذه المواضيع، ودائماً ما تكون شروط المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات مشدّدة تحت «تعلة» العلميّة والرفع من المستوى، وحتى في النقاشات مع الأساتذة داخل الكليّات والمعاهد، قليلاً ما تؤخذ آراؤنا بجديّة، لتكون منطلقاً لنقاش حقيقي وفعّال.

أريد أن آخذ مثال الورقة التي قمت بتقديمها في المؤتمر، لقد كنت متيقناً من أنَّ مستواها متواضع، إن لم نقل إنَّه ضعيف جداً، ولكن مع هذا تمّ قبولها، وقد تطوَّع أحد الأساتذة قبل المؤتمر لإصلاحها، وجعل صياغتها مقبولة إلى حدٍّ ما، لأنَّ صياغتي الأولى كانت كارثيّة. تمّ تثمين تجربتي في كتابة الورقة، ومُنِحتُ فرصة عرضها ونقاشها، بل ترأستُ إحدى الجلسات. لقد كان ارتباكي كبيراً، وزاد لدى ترؤسي الجلسة، لكنَّ الأساتذة المشرفين حرصوا على مرافقتي في كلّ خطواتي تلك وتشجيعي، حتى يهوّنوا عليّ، ويجعلوني أكثر أريحيّة.

لقد كان لهذا الاحتفاء بـ «مشروع باحث عربيّ شاب»، يأتي ليشارك في تقديم فيلم من أبرز ما قُدّم في المؤتمر، وليكتسب بين الباحثين شرعيّة وجوده وبداية انضمامه إلى الجماعة العلميّة، أثر عميق في نفسي، كان مزيجاً من الفرحة والثقة والذهول والخيبة. نعم، الخيبة حين أقارن هذه التجربة القصيرة والغنيّة بالتجربة الطويلة التي عرفتها داخل منظومة التعليم العالي التونسيّة، وعجزها عن إكسابنا نحن ـ الطلبة ـ الثقة والشرعيّة التي يبحث عنها كلّ مبتدئ على درب البحث.

بعد مؤتمر باريس عدنا إلى تونس، أليساندرو دياكو عاد للاستقرار هنا مرّة أخرى، وقد عملنا مع باقي الزملاء الذين حضروا المؤتمر (من تونس كنت المشارك الوحيد بالإضافة إلى طالبة هندسة صديقة لنا كانت قد ساهمت في إنتاج الفيلم وإخراجه) على تدوين الملاحظات التي تلقيناها خلال العرض والنقاش، بالإضافة إلى النصائح التي قدّمها لنا باحثون مهمّون في هذا المجال، مثل دوغلاس هاربر، وجون بيار دوران، وجويس صباغ، وبيار مايو.

وبعد عودتنا، عملنا على عرض الفيلم في حلقات عروض خاصّة ومصغّرة في بيت أليساندرو أو في بيتي وفي مركز ثقافي في مدينة الكاف، وذلك بهدف تلقي آراء مشاهدين من خارج الحقل السوسيولوجي. وقد مكّنتنا الملاحظات المختلفة التي تلقيناها من إنتاج النسخة النهائيّة للفيلم، والتي عرضناها لأوّل مرّة في المقهى الثقافي ليبرتي في لافايات بتونس العاصمة، وفتحنا إثرها باب النقاش. كما تمّ عرض النسخة النهائيّة نفسها خلال أيّام الأشرطة الوثائقيّة بجربة، وسيكون هدفنا المقبل إرسال هذه النسخة، والتي قد تعرف بعض التعديلات الأخرى، إلى مهرجانات الأفلام الوثائقيّة الدّوليّة للمشاركة في مسابقاتها.

مشاركتي في هذا الفيلم، جعلتني أعي حاجة علم الاجتماع اليوم إلى

التجديد، كما قد أتجاسر وأقول إنّني أعي أنّنا في مرحلة يتمّ فيها تجديد علم الاجتماع، وإنّني أطمح إلى المشاركة في هذا التطوير العلمي وفي وضع بصمة تونسيّة عليه. هذا التجديد يبرز من خلال عدّة مظاهر أهمّها: الاعتماد على الصورة لغةً للكتابة السوسيولوجيّة، والإنتاج التشاركي للأثر السوسيولوجي، حيث لا يقتصر مسار بنائه على مساهمة السوسيولوجيين فقط، باعتباره سيرورة معقدة يتداخل فيها الفني والتقني والعلمي والاجتماعي، وتمويل المشروع عبر شبكة من العلاقات التضامنيّة (كلّ أفراد «مختبر إنجاز الفيلم» ساهموا في تمويل هذا المشروع بالإضافة إلى أعضاء من خارجه، وقد كانت طبيعة الموارد مختلفة باختلاف المساهم)، وإنهاء كتابة الأثر السوسيولوجي السمعي البصري بالتفاعل مع المتلقي الذي قد لا يكون بالضرورة من الحقل السوسيولوجي، وتحقيق الأثر السوسيولوجي السمعي البصري لأغراض اجتماعيّة وسياسيّة، بالإضافة إلى غرضه العلمي، فهو بعرضه على الجمهور الواسع قد ساهم في فتح النقاش العام حول ظواهر اجتماعيّة معينة، وبالتالي تدخل بشكل أو بآخر في إعادة بناء النقاشات داخل الفضاء العمومي وإعادة هندسته هو بحدّ ذاته.

أمّا على مستوى الفائدة الشخصيّة من هذه التجربة، فقد تعدّدت أوجهها؛ فعلى الصعيد النظري مكّنتني النقاشات التي خُضتها مع الزملاء في «مختبر إنجاز الفيلم» أو مع الأستاذين المكوّنين أو مع الباحثين في المؤتمر، من تطوير معارفي النظريّة، خصوصاً فيما يتعلّق بموقع الصورة في علم الاجتماع، ومدى استيعاب المدارس النظريّة الكلاسيكيّة لهذا التيار المجدّد. وعلى الصعيد المنهجي، مكّنتني الممارسة الميدانيّة من اكتساب بعض الخبرة في كيفيّة جمع المعلومات السوسيولوجيّة وتخزينها وتحليلها. وعلى الصعيد الاجتماعي، تمكّنتُ من توسيع شبكة علاقاتي داخل ما يُعرف بالحقل البحثي، وهو ما يسّر لي مبادرات تعاون وإمكانات تكوين جديدة. وعلى المستوى النفسي، أعطتني هذه التجربة شحنة للمضيّ قدُماً، وأكسبتني نوعاً من الثقة بالنفس من خلال «الاعتراف» الذي حصدته. أمّا على الصعيد المعرفي التقني، فقد تعلّمت كيفيّة استعمال الأدوات التقنيّة، ومن أبرزها برنامج التركيب (المونتاج). على المستوى الفني كانت أيضاً تجربة مهمّة، كنتُ قريباً وفي كواليس عالم السينما الذي كان من العوالم الساحرة بالنسبة إليّ، وكثيراً ما كنت أحلم بأن أكون كاتباً وسينمائيّاً، وقد منحتني هذه التجربة الفرصة للتعرّف ولو جزئيّاً على تفاصيل الكتابة السينمائيّة.

وعلى سبيل تعميق بعض النقاط التي استعرضتها في شهادتي هذه أشير إلى البعض ممّا اطلعت عليه من بحوث في علم الاجتماع السمعي البصري، وخاصّة عند مشاركتي الزميلات سميرة شوشان ونادية الشاوش ورجاء العمري، عضوات «وحدة البحث في المعارف الحديثة وتقنياتها» العاملة في صلب مختبر «بحوث في الحداثة والتنوير والتنوّع الثقافي» بالمعهد العالي للعلوم الإنسانيَّة بتونس (جامعة تونس المنار) كتابة مقال في الموضوع.

المرجع الأساسي الذي أمكننا الاطلاع عليه حول هذا النوع (أو التيار، أو الباراديغم) من العلوم الاجتماعيّة هو ملف بحثي موادّه مترجمة نشرته

مشاركتي في هذا الفيلم، جعلتني أعي حاجة علم الاجتماع اليوم إلى التجديد

الهيئة المصريّة العامّة للكتاب (القاهرة) تحت عنوان السينما الإثنوغرافيّة سينما الغد، وذلك عام ٢٠٠٢. ومن مقالاته:

- آش (تيموتاي)، «كيف أقوم بتدريس الأنثروبولوجيا المرئيّة».
- كولاين (جان بول)، «أساس المشكلة».
- ----------، «الجامعي والصحفي والجمهور العريض».
- هنلي (بول)، «الكلمة والصورة لا بدّ أن تتوحّدا».
- هيريته-أوجيه (فرانسواز)، «أين ومتى تبدأ الثقافة».

وعلى الرغم من تركيز المقالات المكوّنة للملف على الإثنوغرافيا وليس على علم الاجتماع، فإنَّ في المحتوى مناقشات ثريّة حول كيفيّة تحويل المادة الاجتماعيّة المصوّرة إلى موضوع للتفكير العلمي أو التحليلي، وما يتدخل في ذلك من عناصر الموضوعيّة وتقنيات الكتابة وحدود الفني بالنسبة إلى العلمي.

ولكنَّ الكتابات التي أنجزها بعض الباحثين العرب في المجال أقدم من تاريخ اهتمام فريق مترجمي هذا الملف إلى العربيَّة. ومن بين التجارب البحثيّة التي يمكن ذكرها في مجال الأنثروبولوجيا البصريّة ما هو مكتوب بالفرنسيّة، ومنه بحث خرّيجة السوربون التونسيّة صوفي فرشيو:

Ferchiou (Sophie), «Rhétorique du regard. L'anthropologie visuelle », in, Sciences Sociales Sciences Morales ?, ALIF, IRMC, ١٩٩٥

ومن المهم التذكير بأنَّ استخدام الصورة ثمّ الفيلم في العلوم الاجتماعيّة كان أوّلاً في الإثنوغرافيا وفي الأنثروبولوجيا قبل أن ينتقل إلى علم الاجتماع. ومن الكتابات التي يمكن أن تؤرّخ لذلك ما يعود إلى أواسط القرن العشرين:

De Heush (Luc), Cinéma et sciences Sociales. Panorama du film ethnographique et sociologique[١], Série Rapports et Documents de Sciences Sociales, n١٦, UNESCO, ١٩٦٢

http://unesdoc.unesco.org/images/١٣٥٩١٤/٠٠١٣٥٩/٠٠١٣fo.pdf

وفي ١٩٩٢، وفي عددها المزدوج ٤٧-٤٨، نشرت مجلة Journal des anthropologues (مجلة الأنثروبولوجيين) التي تصدرها جمعيّة الأنثروبولوجيين الفرنسيين منذ ١٩٩٠، ملفاً متكاملاً عن الموضوع من بين مقالاته:

De Bromhead (Toni), «Réalité, film et anthropologie[٢]», https://

١ـ السينما والعلوم الاجتماعيّة، بانوراما الفيلم الإثنوغرافي والسوسيولوجي.
٢ـ الواقع، والفيلم والأنثروبولوجيا.

www.persee.fr/doc/jda_١٩٩٢_٠٤٢٨-١١٥٦_num_١٦٨٢_١_٤٧

وفي الملف نفسه، ولكن من خارج المجال الأوروبي، يمكن الاطلاع على بعض التجارب الناجحة في أمريكا اللاتينيّة مثلاً:

Peixoto (Clarice), «L'Anthropologie Visuelle au Brésil[٣]», http://www.persee.fr/doc/jda_١٩٩٢_٠٤٢٨-١١٥٦_num_١٦٧١_١_٤٧

أمّا الاهتمام بعلم الاجتماع في علاقته بالصورة وبالفيلم، وعلى الرغم من اختلاف التسميات بين علم الاجتماع ‹البصري› و‹الفيلمي›... إلخ، فيمكن أن نضرب عليه جملة من الأمثلة موزّعة بين أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينيّة، هي:

Becker (Howard S.), «Photography and Sociology[٤]», in, Studies in the Anthropology of Visual Communication, ١٩٧٤ ,١

Durand (Jean Pierre), Sebag (Joyce), « La sociologie filmique: écrire la sociologie par le cinéma[٥] ? », in, L›Année sociologique, vol. ٦٥, DOI ١٠,٣٩١٧/anso.١٥١,٠٠٧١. https://www.cairn.info/revue-l-annee-sociologique-١-٢٠١٥-page٧١-.htm

Harper (Douglas), Visual sociology[٦], Routledge, London, ٢٠١٢

La Rocca (Fabio), «L'instance monstratrice de l'image. La sociologie visuelle comme paradigme phénoménologique de la connaissance [٧]», in, Visualidades. Revista Do Programa De Mestrado Em Cultura Visual- Fav I Ufg. https://www.revistas.ufg.br/VISUAL/article/viewFile/١٠٧٥٣/١٨٠٣٩

La Rocca (Fabio), « Introduction à la sociologie visuelle [٨]», in, Sociétés, ٢٠٠٧ ,١ (no ٩٥). DOI ١٠,٣٩١٧/soc.٠٩٥,٠٠٣٣: URL: http://www.cairn.info/revue-societes-١-٢٠٠٧-page٣٣-.html

مكّنتني الممارسة الميدانيّة من اكتساب بعض الخبرة في كيفيّة جمع المعلومات السوسيولوجيّة وتخزينها وتحليلها

٣ـ الأنثروبولوجيا البصريّة في البرازيل.
٤ـ الصورة وعلم الاجتماع
٥ـ علم الاجتماع الفيلمي، كتابة علم الاجتماع عن طريق السينما.
٦ـ علم الاجتماع البصري.
٧ـ بعد الصورة الإظهاري، علم الاجتماع البصري بوصفه باراديغما ظاهراتيّة في المعرفة.
٨ـ مقدّمة في علم الاجتماع البصري.

«الفضاء العام» وتغيّر «الفاعل الاجتماعي»؛

قراءة في سوسيولوجيا «الثورات العربية»



بقلم : جادالله الجباعي

كاتب وروائي سوري

انطلقت ثورة الشّباب التونسي وفاتحة «الثورات العربية» التي استلهمت روحها من صرخة البوعزيزي في فضاء تونس، الصرخة التي أعادت الإرادة المسلوبة للشعوب العربية، وأعلنت أن العالم العربي ليس في منأى عن التغيير، سرعان ما تردّد صداها في فضاء أزرق بات يختصر المسافة والزمن حتى حدود الخيال. فضاءٌ ظلٌّ تعدّى قدرة الأنظمة الشمولية ودولتها التسلطية بجبروت أجهزتها وآلة عملائها السرّيين على المراقبة والضبط والهيمنة. وأعاد هندسة البناء الاجتماعي المختل بأوتار الإرادة ابتداءً من خميرته الفوضى. وخطاب بسيط نطق الكلام فصيحاً أن «الإنسان كائن يشعر بالكرامة»، وأن «الشعب يريد».

لقد فاجأ الحدث العربي الكثيرين بتوقيته، وسرعة تحولاته، وكان له وقع الصدمة أو الدهشة، ليس على المثقفين والأكاديميين والمحللين والساسة فحسب، بل حتى على دوائر الأجهزة والاستخبارات المحلية والدولية، والتي كان يُعتقَد بقدرتها حتى على عد الأنفاس على البشر. الأمر الذي ترك ارتباكاً في النسق الإدراكيّ والمعرفيّ السّائد وقوالبه النمطيّة، في فهم دينامية المجتمعات العربية، ورصد التحولات البنيوية الحاصلة فيها في عالم العولمة. فالعالم العربي قد ظلّ في منأى عن التغيرات الديمقراطية التي عصفت بالعالم المحيط من حوله منذ نهايات القرن العشرين على أثر انهيار المنظومة الاشتراكية وما عرف بسقوط «الأيديولوجيات الكبرى»، بالرغم من توافر كل مبرّرات التغيير وضروراته في جميع بلدانه. ما جعل التنظير السوسيو- سياسي بأدواته التقليدية يوجه اهتمامه نحو البحث في التراث والثقافة الإسلامية وعلاقتهما النابذة للقيم الديمقراطية تارة، أو تركيز الاهتمام الأكاديمي والمبحث السوسيولوجي على الدولة الشّمولية و«قدرة النظم التسلطية على الاستمرار والتأصّل

في البنيـة العربيـة[١] مـا أنتـج اسـتخلاصات نظريـة محبطـة ومخيبـة للآمـال الناظـرة إلى أفـق للتغيـير، والخـروج مـن دوامـة السـلبية والاسـتنقاع الاجتماعـي المتماهـي مـع المسـتبد بحكـم واقـع الحـال، أو «الخـوف مـن الحريـة وكلفـة تبعـات التغيـير» حسـب إيـرك فـروم. وعـزّز الشـعور لـدى الحاكـم المسـتبد بحصانـة قلعتـه و»شرعيـة» سـلطته المسـتمدة مـن طـول مـدة حكمـه بـدلاً مـن شرعيتهـا الشـعبية، ومـدى قـدرة الدولـة عـلى التحكـم والسـيطرة واحتـكار المجـال العـام. فلطالمـا أطنـب خطـاب سـلطات الاسـتبداد العـربي ودولتـه الشـمولية في مـدح صمودهـا، وتغـنى بحصانتهـا ومقاومتهـا لأي تحـدّ أو تغيـير، وطالمـا أسـهبت منابـر إعلامـه الموجـه في وصـف دولتـه التسـلطية، بالدولـة المسـتقرة، وربـط أي ملمـح للانتقـال الديمقراطـي ووقـف الهـدر والفسـاد بالعمالـة للخـارج، الآخـر العـدو بمختلـف صفاتـه وصـوره المتخيلـة وأقـرن أي فعـل اجتماعـي بالفـوضى والسـعي، لتقويـض الاسـتقرار وإضعـاف الشـعور القومـي، واتهـام أي نشـاط سـياسي بالخيانـة والتآمـر للنيـل مـن مقاومتـه وممانعتـه، حـتى باتـت فكـرة المؤامـرة حلقـة مركزيـة مـن ثقافـة سياسـية ذات نـزوع قومـي تعصبـي، تنبـع مـن مركزيـة الأنـا المتضخمـة الـتي لا تسـتطيع أن تـرى الآخـر المختلـف بغـير صـورة العـدوان.

لـم تكـن «الثـورات العربيـة» متوقعـة، رغـم كل إرهاصاتهـا، بـل إنهـا لـم تكـن متوقعـة بالصفـة الجديـدة الـتي اتخذتهـا، وصفـة الفاعلـين الجـدد فيهـا، والغايـات والأهـداف الـتي رسـمتها، في جميـع الـدول العربيـة الـتي وصلهـا التغيـير، أو لفحهـا وهجـه، رغـم الاختلافـات الجزئيـة بـين هـذه الدولـة أو تلـك، ورغـم انحـدار الثـورة سريعـاً نحـو العنـف في بعضهـا (ليبيـا وسـورية واليمـن) ومـا زالـت آفاقهـا مجهولـة، الأمـر الـذي قـد يجـد تفسـيره في اختـلاف تركيبـة السـلطة وعنفهـا، وغيـاب هامـش الاسـتقلال النسـبي بـين مؤسسـات الدولـة الـتي تغوّلـت السـلطة عليهـا جمعيهـا، واختـلاف التركيـب البنيـوي للنسـيج الاجتماعـي فيهـا مـن ناحيـة أخـرى، وفي الفجـوة الزمنيـة القصـيرة الـتي ربمـا أتاحـت لسـلطاتها ضبـط إيقـاع أجهزتهـا في مواجهتهـا، والتمكـن مـن التدخـل وحـرف مسـار فعلهـا. فطابـع الثـورات العربيـة كحالـة تمـرد اجتماعـي شـامل، أو انتفاضـة شـعبية واسـعة سـلمية الطابـع، واقتصـار شـعارها عـلى الحريـة والكرامـة كقيمتـين عاليتـين في الوجـدان الإنسـاني قبـل أي مطلـب آخـر، وتحديـد غاياتهـا بإسـقاط نظـام القهـر والاسـتبداد، وتحديـد خصمهـا بشـخص الحاكـم الحقيقـي أو الاعتبـاري بحكـم الإدراك العفـوي لغيـاب الحـدود بـين الشـخصيتين، وبـين الحاكـم والنظـام، قـد جعـل منهـا ثـورات خارجـة عـن الصـورة النمطيـة للثـورة المعروفـة، سـواء في تمثلهـا الذهـني أو في تجسـدها التاريخـي فيمـا عرفـه هـذا العالـم مـن ثـورات. فـلا قيـادة كاريزميـة أو خطيـب عسـكري أو سـياسي أو نقـابي أو ديـني مفـوه يتكلـم بصـوت الجماهـير ويحشـد صفوفهـا، ولا أيديولوجيـا حزبيـة أو خلاصيـة أو لوائـح مطلبيـة تنظـم توجههـا، ولا ارتبـاط سـياسي بمركـز قـرار دولي يحـدد سياسـة تبـادل المصالـح، وإنمـا طاقـة تمـرد حيويـة ومثابـرة قـادرة عـلى تقويـض السـلطة القائمـة وتعجـز عـن بنـاء سـلطة بديلـة. إنهـا لا تشـبه غيرهـا مـن الثـورات، تشـبها ذاتهـا أكـثر؛ لأنهـا ثـورات الشـباب، الـتي تحمـل روح تمـرده وطابـع مراهقتـه العصيـة عـلى

لم تكن «الثورات العربية» متوقعة، رغم كل إرهاصاتها، بل إنها لم تكن متوقعة بالصفة الجديدة التي اتخذتها، وصفة الفاعلين الجدد فيها

١ "الربيع العربي" بين الثورة والفوضى- خليدة كعسيس- خلاصي- آراء ومناقشات.

القوننة والتنظيم في مجتمعات يشكل الشباب النسبة الأعلى بين الفئات العمرية الأخرى فيها وتمتد مراهقة الشباب فيها، حتى دخوله مؤسسة الزواج الناجح. الأمر الذي جعلها أكثر الأحداث عرضة للتأويل والتفسير والاتهام من جهة وعرضة للاستثمار والاحتواء من قوى الداخل والخارج على السواء. فسرعان ما استعادت قوى المعارضة التقليدية بجميع أطيافها، الدينية منها بشكل خاص، أحلامها القديمة في الوصول إلى السلطة، مستفيدة من تماسكها التنظيمي وخطابه الأيديولوجي التحريضي الحاشد وعلاقاتها الإقليمية والدولية في ملء الفراغ الحاصل من انهيار السلطة، كما بدا ذلك جلياً في كل من تونس ومصر، وبشكل غير خاف في كل من سورية وليبيا واليمن. كما بادرت القوى الدولية المؤثرة، وأمريكا بشكل خاص، لاحتواء تلك الثورات وتوجيهها عبر دعمها المعنوي أو الإعلامي وحتى المادي في بعض الحالات بما يتماشى مع مصالحها في التغيير تحت مسميات: «إشاعة الديمقراطية» أو «الشرق الأوسط الجديد أو الكبير» أو «الفوضى الخلاقة»، مما وفر لخصومها لائحة اتهامية كاملة ضدها، وترك أثراً في توجهات ومواقف النُخَب الفكرية وانحيازاتها ومقارباتها التحليلية في فهم هذه الثورات والتقييم الموضوعي للدينامية الاجتماعية المولدة والفاعلة فيها بعيداً عن أوهام السياسة وخيال الأدب. ما يترك سؤال البحث مفتوحاً لرصد المتغير و«الثابت» في كيمياء المجتمعات العربية والعالمية، والكشف عن دوره في تعديل هندسة بنائها. فلم تنته «الثورات العربية» بعد، فتصبح تجربة تاريخية ليتم التعامل معها بمنطق الأسباب والنتائج أو أحكام التاريخ، أو قياسها وفق أدوات القياس العلمية والتخصصية بنماذجها الكاملة، لأنها تجربة إنسانية أولاً، وثانياً لأنها بدأت وحسب. وآفاق تطوراتها المستقبلية مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها احتمال النكوص والفشل، وما تركيزنا على «الفاعل الاجتماعي» و«المجال العام» في المقاربة التحليلية لهذه التحولات إلا باعتبارهما العاملين الأكثر تغيراً في عصر العولمة. فقد استطاع الإعلام الجديد بعد ثورة الاتصالات الحديثة السمعية والبصرية والتدوين الإلكتروني أن يكسر احتكار السلطة للمجال العام أو الفضاء العمومي بين الدولة والمجتمع ويقوض هيمنتها عليه، ويمنع أو يكشف على الأقل عن عملية تزويره وفق مصلحتها ومقتضياتها، كما استطاع أن يرفع هذا المجال من «مجال عام موضعي» مثل المواسم والشعائر والمناسبات... حسب تعبير تايلور إلى فضاء عمومي أو «فوق موضعي» حسب تايلور وهابرماس.٢

إن ما حدث أتاح للمواطنين حرية المساهمة والمشاركة بالحوار والتفاعل والنقاش والاختلاف حول جميع مسائل الشأن العام والمصلحة الوطنية المشتركة، التي باتت من مسؤوليتهم، بعد أن ظلت لفترات طويلة مسؤولية الحاكم وإعلامه الموجه وحده، الذي يتحكم بالرأي العام ويحدد للجمهور ما يشاهد وما يقرأ وما يسمع، إذ أدت التطورات الجديدة التي أفرزها الإعلام الجديد إلى قدرة المواطن على امتلاك أدوات التواصل والنشر والحضور في الفضاء العام، وتجاوز عامل الزمن والمسافة والكلفة. «فالشبكات الاجتماعية فتحت المجال أمام المواطنين

«الثورات العربية» تجربة إنسانية أولاً، وآفاق تطوراتها المستقبلية مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها احتمال النكوص والفشل

٢ -"المجال العام" كمتخيَّل اجتماعي حديث- كريم محمد- مجلة إضاءات الإلكترونية.

لطـرح قضاياهـم ومشـاكلهم وهمومهـم والتفاعـل فيمـا بينهـم، مـا أفـرز فضـاءً عامـا نشـطا وفعـالا»٣، وجعـل منـه سـاحة لـصراع عـدة أطـراف وقـوى داخـل المجتمـع، والتعبـير عـن نفسـها واختـلاف إراداتهـا بـأدوات سـلمية وديمقراطيـة «فالمجـال العـام في أيّ مجتمـع ينشـأ ويتطـور ويتسـع ويضيـق في سـياق وظـروف تاريخيـة، ويتـم بنـاؤه وفـق صراعـات اجتماعيـة معينـة، وبالتـالي فـإن فكـرة المجـال العـام هـي بالـضرورة حـدث تاريخـي وليسـت مفهومًـا متعاليًـا معلقًـا في الفـراغ».٤ ولمـا كانـت الفئـة الاجتماعيـة المؤهلـة للتعامـل مـع تقنيـات العـصر الحديثـة ووسـائل التواصـل الاجتماعـي المنبثقـة منهـا هـي فئـة الشـباب المتعلـم والمثقـف والمقـصي والمهمـش في آن، يغـدو دور الفاعـل الاجتماعـي الجديـد في التحـولات العربيـة دوراً مفهومـاً. فالفاعـل الجديـد الـذي يشـكل ثلـث الكتلـة البشريـة في مجتمعـات فتيـة، والمنبثـق مـن الطبقـة الوسـطى الـتي أصبحـت أكـثر عرضـة للفـرز والتشـظي تحـت تأثـير مفاعيـل الانفتـاح الاقتصـادي الـذي فرضتـه شـبكات الاقتصـاد «النيوليـبرالي» ووصفـات صنـدوق النقـد الـدولي، الـتي اسـتجابت لهـا الحكومـات العربيـة العاجـزة غـير مختـارة، مـع تنامـي ثقافـة الفسـاد واقتصـاد المحاسـيب، جعلـت مـن جيـل الشـباب جيـلاً مغتربـاً ومهمشـاً بـلا أفـق، مـا جعلـه الفئـة المؤهلـة لقيـادة عمليـة التغـير الثـوري بعـد أن غـير مفاهيـم القيـادة، وصفـات الفاعـل الاجتماعـي الـذي لـم يعـد محصـوراً بدلالـة أيديولوجيـة معينـة: قوميـة، أو ماركسـية، أو دينيـة، ولا مرتبطـاً بتراتبيـة ثابتـة: طبقيـة، أو عسـكرية، أو اجتماعيـة، تقـوم عـلى مبـدأ الهيمنـة أو الـولاء والطاعـة، بـل فعـلاً وقيـادة تتـم في تفاعـل حيـوي مـع أحـداث الحيـاة اليوميـة والمعيـش المشـترك. مـا يجعـل المجـال مفتوحـاً للتجربـة والخطـأ ويـترك المسـتقبل العـربي طـي المجهـول واللايقـين. لقـد قـاد الشـباب الثـورات العربيـة في مرحلـة الهـدم، وهـي ضرورة لا بـد منهـا عـلى كل حـال، وغـيّر الكثـير مـن مفاهيـم الثـورة وصورهـا النمطيـة، لكنـه لـم تتـح لـه الفرصـة ليبـدأ عمليـة البنـاء أو المشـاركة بهـا.

قاد الشباب «الثورات العربية» في مرحلة الهدم، وهي ضرورة لا بد منها على كل حال، وغيّر الكثير من مفاهيم الثورة وصورها النمطية، لكنه لم تتح له الفرصة ليبدأ عملية البناء أو المشاركة بها

٣- محمد قيراط – الفضاء العام في عصر الإعلام الجديد - بوابة الشرق الإلكترونية.
٤ -نفس المصدر السابق.

أيّة وظيفة يؤدّيها الإعلام؟



بقلم: بشير الكبيسي
كاتب وصحفي عراقي

عادةً في الثّقافة الجماهيريّة، يتمّ اعتبار الإعلام عاملاً من عوامل التغيير نحو واقع أفضل ممَّا هو معاش في هذه اللحظة الرّاهنة؛ ولكن حتى نتحقق مِنْ هذه الفرضيّة المطروحة على طاولة النقاش، لا بدّ لنا أن نعود إلى تاريخ تطوّر نظريّات الاتصال في القرن العشرين التي ارتبطت بدورها ارتباطاً وثيقاً بتطوّر النظريّات الفلسفيّة.

يرتكز الموضوع المطروح على سؤال جوهريّ يتكوّن مِنْ أكثر مِنْ شق: هل الإعلام يؤدّي وظيفة؟ وما نوع هذه الوظيفة؟ ومَنْ تخدم؟...للإجابة عن هذه الأسئلة، سنقارب الموضوع مقاربةً تاريخيّة، لعلّنا نصل إلى أُطرٍ تمكّننا من فهم حيثيّات الموضوع، والتحقق من صحّة الفرضيّة أو من عدم صحّتها.

المقاربة التاريخيّة:[١]

في القرن التاسع عشر، كان الأوروبيّون هم أكبر المهتمّين في علوم الاتصال، وبرز عالِمان هما: الإيطاليّ سيبيو سيغل Scipio Sighele (١٨٦٨ ـ ١٩١٣)، والطبيب الفرنسي المتخصّص بالأمراض النفسيّة[٢] غوستاف لوبون Gustave Le Bon (١٨٤١ ـ ١٩٣١)، وقد تبنَّى كلّ منهما الرؤية القائلة بإمكانيّة التحكّم التوجيهي والتضليلي في المجتمع.[٣]

علماً أنَّ هذه الحقبة يتمّ تصنيفها على أنَّها حقبة يمينيّة، لم تكن تؤمن بمحوريّة الشعوب وبنضالاتها، لذلك نرى أنَّ كتاب غوستاف لوبون «سيكولوجيّة الجماهير» كان يجسّد التيّار السائد والمسيطر وقتذاك، بما في ذلك من يقومون على وسائل الاتصال.

عام ١٩١٣م، تمَّ تأسيس أوّل معهد لبحوث الاتصال الجماهيريّ في الولايات المتحدة الأمريكيّة، وسُمّي «مدرسة شيكاغو»،[٤] وهنا أصبح الاتصال

١ـ ملاحظة: لن أقف على تاريخ نظريّات الاتصال بالتفصيل، ولكنّي سأقف عند بعض المحطّات التي تهمّنا في معالجة هذا الموضوع.

٢ـ ربّما سيستغرب القارئ من اختصاص العالم غوستاف لوبون، كونه متخصّصاً في الأمراض النفسيّة، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّه في تلك الحقبة الزمنيّة، لم يتشكل الاتصال ـ الذي من وظائفه الإعلام ـ كعلمٍ قائمٍ بذاته، وإنّما دأب العلماء وقتذاك على ربط الاتصال بالعلوم الأخرى، وواحد منها هو علم النفس.

٣ـ أرمان وميشال ماتلار، تاريخ نظريّات الاتصال، ترجمة: د. ناصرالدين العياضي و د. الصادق رابح، المنظمة العربيّة للترجمة، ٢٠٠٤، ط٣، ص٣٤

٤ـ المدرسة الأمريكيّة سُمّيت باسمين: الأوّل "التجريبيّة"، لأنّها اختارت المدينة فضاءً لممارساتها البحثيّة التجريبيّة، والاسم الثاني "الوظيفيّة"، وهذا يعني أنَّ الاتصال يؤدّي وظائف عدّة.

علماً قائماً بذاته، وكان المعهد يقوم على يد علماء أوروبيين في غالبيتهم. إنَّ نظرة القائمين على مدرسة شيكاغو قائمة على رأي مفاده أنَّ بحوث الاتصال يجب أنّ تؤدّي الوظائف التالية:

اعتبار المدينة كمختبرٍ اجتماعيّ،[٥] تعمل على صهر المهاجرين الذين جاؤوا من مختلف بقاع الأرض تحت مظلة الهويّة الأمريكيّة التي تُعَدُّ وقتذاك في طور التشكّل؛

تكريس نظريّة المنفعة، وسيطرة شركات متعدّدة الجنسيّة Multinational corporation، فبما أنَّ سكان الولايات المتحدة الأمريكيّة، من الناحيّة الاجتماعيّة، هم عبارة عن مهاجرين، فلا بدّ من إيجاد شيء يجمعهم، وهو ما تحقق في نظريّة المنفعة التي تخدم مصالح الشركات متعدّدة الجنسيّة؛

التأثير في الانتخابات، وهذا ما تحقق في انتخاب فرانكلين روزفلت.

من خلال استعراض الوظائف الثلاث الرئيسة لمدرسة شيكاغو، يتضح لنا أنَّ علم الاتصال يؤدّي وظائف عدّة، ولكنّها وظائف تخدم بالدرجة الأولى الشركات متعدّدة الجنسيّة من جهة، وخدمة رجال السياسة من جهة أخرى، وهنا ندخل إلى إشكاليّة كبرى وهي العلاقة بين رأس المال والسلطة، ولا نعتقد أنَّ هذا هو المقام المناسب لمناقشة هذه الإشكاليّة.

وفي سياق ذي صلة، يقول زبيغنيو بريجينسكي[٦] Zbigniew Brzezinski (١٩٢٨ ـ ٢٠١٧): «بعد عصر المدفعيّة، وبعد عصر التجارة والمال، باتت تقنيات الاتصال وشبكاته تمثل الجيل الثالث من هيمنتنا على العالم».[٧]

هنا لا بدّ من الإشارة إلى مفارقة مهمّة من مفارقات المدرسة الأمريكيّة، وهي أنَّ هناك تيّاراً كان يؤمن بأنّ المتلقي ليس بهذه السذاجة التي يُنظر إليها، ودعا إلى الاهتمام بالثقافة، ولكنَّ المسيطرين على هذه المدرسة عملوا على إقصاء هذا التيّار التنويريّ، لسبب وحيد: لأنَّهم لم يضعوا اعتباراً للشرط الأساسي للمدرسة، وهذا الشرط ينصّ على أنَّ الاتصال-الإعلام وظيفة تخدم أوّلاً رأس المال، وثانياً السلطة السياسيّة.

***

أسّس الماركسيّون الألمان في عشرينيّات القرن الماضي بقيادة الفيلسوف ماكس هوركهايمر «معهد البحث الاجتماعيّ» التابع لجامعة فرانكفورت، خلال حكم جمهوريّة فايمر، ويعتبر هذا المعهد أوّل مؤسّسة ألمانيّة بحثيَّة تعلن صراحةً توجّهها الماركسي، ولكن مع وصول هتلر إلى السلطة عمل على إقالة هوركهايمر ومعه مجموع الأعضاء المؤسّسين من أصول يهوديّة، ورغم النفي ظلّ المعهد موجوداً، إلّا أنَّه بُعيْد الحرب العالميّة الثانية عاد

طرحت مدرسة فرانكفورت «النقديّة» مسألة الصناعات الثقافيّة؛ أي هل يمكن تحويل الثقافة إلى صناعة؟

٥ـ أرمان وميشال ماتلار، تاريخ نظريّات الاتصال، ص٣٩ وما بعدها.

٦ـ مستشار الأمن القومي لدى الرئيس الأمريكيّ جيمي كارتر بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١

٧ـ انظر: الفضائيّات الإخباريّة العربيّة بين عولمتين، حياة الحويك، منتدى المعارف، ٢٠١٣، بيروت.

المعهد إلى العمل في المدينة، ولكنّه قدّم بعض التنازلات، وكان أبرزها التخلّي عن النفَس الثوريّ اليساريّ.

إنَّ مدرسة فرانكفورت «النقديّة» طرحت مسألة الصناعات الثقافيّة؛ أي هل يمكن تحويل الثقافة إلى صناعة؟ وبالتالي إخضاعها إلى سلطة شركات متعدّدة الجنسيّة (رأس المال)، وإذا قبلنا بذلك ـ أي أنَّها صناعة ـ فستخضع إلى التنميط، وإلى قانون اقتصاديّات الحجم، وقانون السوق، وإنْ خضعت لهذا المنطق، هل هي ثقافة بالمعنى التنويريّ؟

أدورنو وهوكهايمر قدَّما في منتصف الأربعينيّات دراسة نقديّة للإنتاج الصناعي للمواد الثقافيّة، باعتبارها ظاهرة تهدف إلى تحويل الإنتاج الثقافي إلى سلع، حالها حال الإنتاج الصناعيّ للسيّارات أو أيّة سلعة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، شهدت تلك الحقبة الزمنيّة بروز الفيلسوف الألمانيّ هربرت ماركوز Herbert Marcuse (١٨٩٨ ـ ١٩٧٩)، صاحب كتاب الإنسان ذو البُعد الواحد، ومنظّر ديالكتيك العقل.

هنا دارَ نقاشٌ كبير بين علماء الاتصال من أمثال الفيلسوف الألماني تيودور أدورنو Theodor Adorno [٨] (١٩٠٣ ـ ١٩٦٩)، وبول لازارسفيلد Paul Lazarsfeld (١٩٠١ ـ ١٩٧٦) المولود في فيينا ـ النمسا، حول وظيفة بحوث الاتصال، فنشب خلافٌ بينهما وأدّى إلى انفصالهما، وذلك بسبب أنَّ أدورنو لم يرضَ بتدخل (الزبون) في مضمون البحوث التي كان المركز يُصدرها، وأعتقد أنَّهم لا يُريدون التطرّق إلى أسئلة من قبيل «مَنْ؟ وكيف؟ ولماذا؟» الأمر الذي يُفقد البحوث مصداقيّتها، ولكنَّ لازارسفيلد كان أكثر براغماتيّة (نفعيّة)، وهذا التناقض يعكس الخلاف الجوهريّ بين مبادئ المدرسة الأمريكيّة الوظيفيّة، وبين مبادئ مدرسة فرانكفورت الألمانيّة النقديّة.

إنّ مدرسة فرانكفورت النقديّة أحدثت انقلاباً كبيراً، ليس فقط على المستوى الثقافيّ والنقديّ، بل حتى على مستوى بحوث الاتصال، وهذا التيّار جاء على النقيض ممّا أسّست له مدرسة شيكاغو الوظيفيّة، بل وحاربت الرؤية الرأسماليّة للثقافة والمجتمع... والإعلام أيضاً.

***

امتداداً لأطروحات مدرسة فرانكفورت النقديّة، وبالرؤيّة اليساريّة نفسها المناهضة للمدرسة الوظيفيّة الأمريكيّة التي تجسّد النظريّة الرأسماليّة، جاءت مدرسة الدراسات الثقافيّة Cultural Studies في بريطانيا في ستينيّات وسبعينيّات القرن الماضي، وقد اختصّت بالنقد الأدبيّ في بادئ الأمر.

إنَّ المدرسة البريطانيّة المتمثلة بمركز برمنغهام المعاصر للدراسات الثقافيّة CCCS، ركّزت على محوريّة المتلقي في العمليّة الاتصاليّة، وتُمثِّل

جاءت مدرسة الدراسات الثقافيّة Cultural Studies في بريطانيا في ستينيّات وسبعينيّات القرن الماضي، كامتداد لأطروحات مدرسة فرانكفورت النقديّة

٨ـ انتقد أدورنو الذي يُعَدُّ من أكبر منظّري المدرسة الألمانيّة النقديّة، في دراسته للبرامج الموسيقيّة الإذاعيّة، وضع الموسيقى التي تمّر الحطّ من قدرها بحيث لم تعد إلا تزييناً للحياة اليوميّة، كما أنّه صاحب مصطلح "السعادة المغشوشة للفن التَّأييدي"؛ بمعنى الفن الموالي المندمج مع الأنساق القائمة.

أعمال المفكر الجامايكي الأصل سيتورات هال Stuart Hall (١٩٣٢ ـ ٢٠١٤)، حول الدور الإيديولوجيّ لوسائل الإعلام، لحظة مِفصليّة في تَشكّل نظريّة قادرة على دحض مُسلّمات التحليل الوظيفيّ الأمريكيّ، واستحداث شكل مختلف من البحث النقديّ حول وسائل الإعلام.[٩]

والتحوّل الكبير الذي حدث يرتكز على محوريّة المتلقي في العمليّة الاتصاليّة وفي عمليّة التغيير المنشود؛ فالمدرسة البريطانيّة دعت إلى التوجّه لدراسة المتلقي، والذهاب إلى المدارس والجامعات، وهذا يقف على النقيض تماماً ممّا ركّزت عليه المدرسة الوظيفيّة الأمريكيّة، التي ارتكز عملها على «المرسِل»؛ أي السلطة سواء أكانت اقتصاديّة أم سياسيّة. وهنا نستشهد بالمقولة المشهورة للمدرسة البريطانيّة: لا تسألوا ماذا تفعل الميديا في المتلقّي، اسألوا ماذا يفعل المتلقّي في الميديا، وهذه المقولة استندت إلى دراسات علميّة للأحياء العمّاليّة في بريطانيا.

هذا التيّار التنويريّ كان مصاحباً لبروز نظريّة موت المؤلف للفيلسوف الفرنسي رولان بارت Roland Barthesk (١٩١٥ ـ ١٩٨٠)، وهي تعني بطريقة أو بأخرى موت المرسل.

***

آخر المفارقات المتعلقة بتاريخ تطوّر نظريّات الاتصال، هو التحوّل العالميّ الذي حدث في العقد الأخير من القرن العشرين، فبعد انهيار جدار برلين، وبالتالي الكتلة الشرقيّة والاتحاد السوفيتيّ، وانحسار الفكر اليساريّ، ترسّخ النظام العولميّ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة، وبالتالي الإعلام المعولم، الذي يخدم الشركات متعدّدة الجنسيّة، ويخدم السوق «الحرّة»، وبالتالي عدنا إلى المربّع الأوّل، حيث المدرسة الأمريكيّة الوظيفيّة، وبدأت عمليّة اتخاذ القرارات سواء الفرديّة أو الجماعيّة بناءً على «العقل النقديّ» تنحسر شيئاً فشيئاً في ظلّ تنامي المدّ العولميّ.

***

من خلال الاستعراض التاريخيّ لتطوّر نظريات الاتصال، نصل إلى النتائج التالي ذكرها:

ـ الإعلام يؤدّي وظيفة تُعَدُّ عاملاً من عوامل التغيير نحو واقع أفضل ممّا هو معاش في هذه اللحظة الراهنة، وذلك وفق أطاريح مدرسة فرانكفورت النقديّة، ووفق أطاريح المدرسة البريطانيّة، ولكنّنا رأينا كيف أنَّ هذا التيار النقديّ لم يرَ النور، ولم تتح له الفرصة لترجمة ما نُظر له في الدوائر السياسيّة على المدى الطويل.

الإعلام يؤدّي عدّة وظائف، ولكنَّ هذه الوظائف تخدم رأس المال

لا تتوافق مصلحة صاحب رأس المال مع مصلحة عامّة الشعب، لهذا لا يُعَدُّ الإعلام عاملاً من عوامل التغيير «الشعبيّ»

٩ـ أرمان وميشال ماتلار، تاريخ نظريّات الاتصال، ص١٢٢

والسلطة السياسيّة، وفي التطبيق العمليّ للنظريّة الليبراليّة. التواطؤ يحدث على أرض الواقع بين أصحاب رأس المال وبين رجال السياسة، وليس كما نظّر له الفلاسفة الليبراليّون... وهنا نطرح السؤال التالي: هل مصلحة صاحب رأس المال أو مصلحة رجل السياسة تتوافق مع مصلحة عامّة الشعب، حتى يحدث التغيير المنشود عن طريق الإعلام؟ في رأيي لا تتوافق بل تتعارض تعارضاً جوهريّاً، لذلك لا يُعَدُّ الإعلام عاملاً من عوامل التغيير «الشعبيّ» وفق المدرسة الأمريكيّة المهيمنة حاليّاً.



انفوغرافيك توضيحي ـ إعداد بشير الكبيسي

صدر حديثا



لمعرفة المزيد يرجى زيارة موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
www.mominoun.com



نحن وعلم الاجتماع الغربي: تجربة علي الوردي

مقدّمة:

لقاء العرب بالفكر الغربي الحديث، وبمؤسّسات الدولة الحديثة، من دساتير وبرلمانات وجيوش حديثة وفكر سياسي وفلسفي، نقطة يصعب تحديدها تاريخيّاً، إلّا أنَّ بعض المؤرّخين يحيلونها إلى العقود التي تلت الثورة الفرنسيّة، وامتدّت لتغطّي القرن التاسع عشر برمّته، وهو قرن كثافة وتسارع الاحتكاك بين مراكز أربعة كبرى للحضارة العربيّة-الإسلاميّة، مصر محمّد علي (ت ١٨٤٩)، والدولة العليّة في إسطنبول، والدولة القاجاريّة (في ما صار اليوم إيران)، ولربّما أيضاً في شبه القارّة الهنديّة أيام حكم شركة الهند الشرقيّة البريطانيّة رأسمالاً وإدارة.

تشي الأدبيّات التاريخيّة في التعرّف على الغرب المدجّج بالفكر والسلاح، بانبهار بالتنظيمات الجديدة (خالد زيادة - أسرار التقدّم الغربي)، مثلما أنَّ كتاب الطهطاوي (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) يعكس روحاً مماثلة من الإعجاب، رغم التحفّظ على مسألة المعتقد (الانقسام بين أوروبا المسيحيّة والشرق المسلم). غير أنَّ الانبهار بالغرب وتقدّمه، بل تفوّقه، تقابله ريبة وخشية، بل انطواء على الموروث، السياسي ـ الاجتماعي، والتاريخي-الفكري، تمسّكاً بخصوصيّة منغلقة.

حال علم الاجتماع في العالم العربي هو حكاية أخرى، ولكنَّها مكرّرة لثنائيّة الانبهار والتقبّل، في جانب، والريبة والخشية، بل الانطواء بحثاً عن موروث خاص، في جانب آخر. كان اللقاء بين علم الاجتماع والعالم العربي لقاءً متوتّراً، فهو لقاء بين منظومة فكريّة نبتت في أرض الرأسماليّة الصناعيّة، والديمقراطيّة الليبراليّة، والفرديّة الصاعدة، في جانب، ومنظومة اجتماعيّة عربيّة-إسلاميّة تساحل على ضفاف الحداثة، متوطّنة في عالم زراعي-حِرَفي-قَبَلي، شبه منغلق، في جانب آخر؛ ونتيجة ذلك بات علم الاجتماع الغربي أكثر العلوم تعرّضاً للمساءلة في العالم العربي والإسلامي، والتشكيك في جدواه وإمكانات تطبيقه، فقد بدا (ولعله ما يزال يبدو بحدود أضيق) علماً

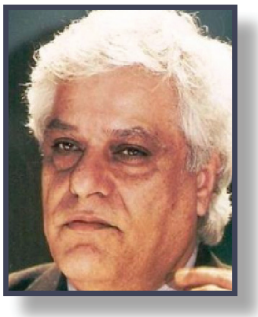

بقلم :
د. فالح عبد الجبار*
عالم اجتماع عراقي



غريباً alien أو مُغَرْبَناً westernized أو بنظر آخرين مثقلاً بالأيديولوجيا إلى درجة انعدام أيّ قيمة معرفيّة فيه أو ضعفها. وبقيت فائدة علم الاجتماع وإمكانيّة فهم تعدّد مدارسه موضع أخذٍ وردٍّ، كما برزت مشكلة التداخل بين الأيديولوجيّات والسوسيولوجيا بوصفها علماً ممكناً.[1] هذه وغيرها من القضايا المتّصلة بلقاء العرب مع علم الاجتماع الغربي بقيت مثل رميم عظام مبعثرة، للأسف، يصعب لمّها، مع وجود استثناءات ضئيلة، أبرزها تجربة عالم الاجتماع العراقي علي الوردي.

الانشغال بهذا البُعد السوسيولوجي، هو انشغال بمثال مفصَل عن هموم اللقاء المذكور لعلم غربي بواقع عربي محلّي، لا يمكن اختزاله في تنافر بين حداثة وتقليد، بل يمتدّ إلى أبعد من ذلك.

أوّلاً: الخصوصيّة خيط لا تطوّري

أوّلُ ما يلفت الانتباه في مسار لقاء علم الاجتماع الغربي بالمجتمع العربي وسوسيولوجييه، هو الشعور بوجود فجوة أنطولوجيّة بين الاثنين، انعكست في مؤتمر علماء الاجتماع الذي عقد بالقاهرة في الستينيّات، ويمكن إيجاز الروح السائدة فيه بأنّها روح الخصوصيّة الطاغية متمثلة في الدعوة إلى إنشاء علم اجتماع «عربي»، لربّما على غرار الدعوات إلى إنشاء صناعة عربيّة، وفلسفة عربيّة، ... إلخ. وبعد ربع قرن أو يزيد على هذا المؤتمر، تظهر دعوة مماثلة إلى الخصوصيّة، هي الدعوة التي أطلقها إسماعيل فاروق، وهو أكاديمي فلسطيني مقيم في أميركا وأستاذ في علم اللّاهوت، إلى «أسلمة المعرفة». فهل هناك من خيط «لا» تطوّري، يمتدّ من الخصوصيّة «العربيّة» إلى الخصوصيّة «الإسلاميّة»؟ أظن أنْ نعم.

في الحالين، ثمّة ما سمّاه المفكّر الإيراني، النقدي والعلماني، شايغان، بـ «النفس المبتورة»، كناية ـحسب رأينا ـ عن جرح نرجسي عميق إزاء العجز المستديم عن إنتاج فروع معرفيّة جديدة ولازمة، مثل علم الاجتماع، كواحد بين عشرات من فروع الإنسانيّات التي تفتقد الإسهام العربي الجاد. وثمّة أيضاً بُعدٌ أيديولوجي واحد، في الحالين، النزعة العروبيّة الخمسينيّة (تمييزاً لها عن عقود لاحقة) والنزعة الإسلاميّة، فكلتاهما تبحث، بعقلانيّة في الأولى ولاعقلانيّة في الثانية، عن موقع فكري خاص في الحقبة الراهنة للحضارة المنكودة التي ننتمي إليها. وثمّة أيضاً بُعدٌ سياسي، تمثله الدولة أو الدول الراعية

* عالم اجتماع عراقي توفي يوم ٢ فبراير (شباط) ٢٠١٨ ببيروت.

١ـ انظر عن مركز دراسات الوحدة العربيّة العدد ٣٨١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ من "المستقبل العربي" الملف بعنوان: "المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر"، ويتضمن البحوث التالية: ١ـ في الأيديولوجيا والمعرفة: مدخل عام (كمال عبد اللطيف) ٢ـ الأيديولوجي والمعرفي في الخطاب التاريخي العربي (وجيه كوثراني) ٣ـ الأيديولوجي والمعرفي في تحقيقات التراث العربي وقراءاته (رضوان السيد).



لمثل هذا التوجّه، فهي، في الغالب الأعم، دولة احتكاريّة تهيمن على مؤسّسات السياسة والاقتصاد والاتصال والتواصل، سيّان إن كانت سلطانيّة (على الغرار السعودي مثلاً) أو توتاليتاريّة (على الغرار العراقي والسوري وغيرهما) أو شبه ليبراليّة-إصلاحيّة (على غرار دول ما بعد الانفتاح). لبنان وحده يقف بمثابة واحة استثناء صغيرة، إضافة إلى وجود جزر «حرّة» من فروع جامعات عالميّة، تتمتّع بقدر من الاستقلال المنضبط ذاتيّاً في بعض البلدان العربيّة (الجامعات الأميركيّة في القاهرة وبيروت والسليمانيّة، وغيرها من المدن، مثلاً).

باختصار، خطاب الخصوصيّة، ببُعده السياسي (تدخّل الدولة)، هو منحى واحدي للهيمنة على إنتاج المعرفة وتداولها، وما فكرة الخصوصيّة المنغلقة سوى أداة أو دالة على منحى الهيمنة هذا. وإذا كانت الخصوصيّة العربيّة وليدة صعود الناصريّة في مصر (١٩٥٢-١٩٧٠)، وصعود التيّارات القوميّة العربيّة (البعث في سورية والعراق)، فإنَّ الخصوصيّة الإسلاميّة هي وليدة الفترة اللّاحقة، فترة صعود الإسلام السياسي، المتوازية مع الثورة الإيرانيّة ١٩٧٩ فصاعداً. ولكنَّ للخصوصيّة منابع أخرى.

علم الاجتماع الغربي أكثر العلوم تعرّضاً للمساءلة في العالم العربي والإسلامي، والتشكيك في جدواه وإمكانات تطبيقه

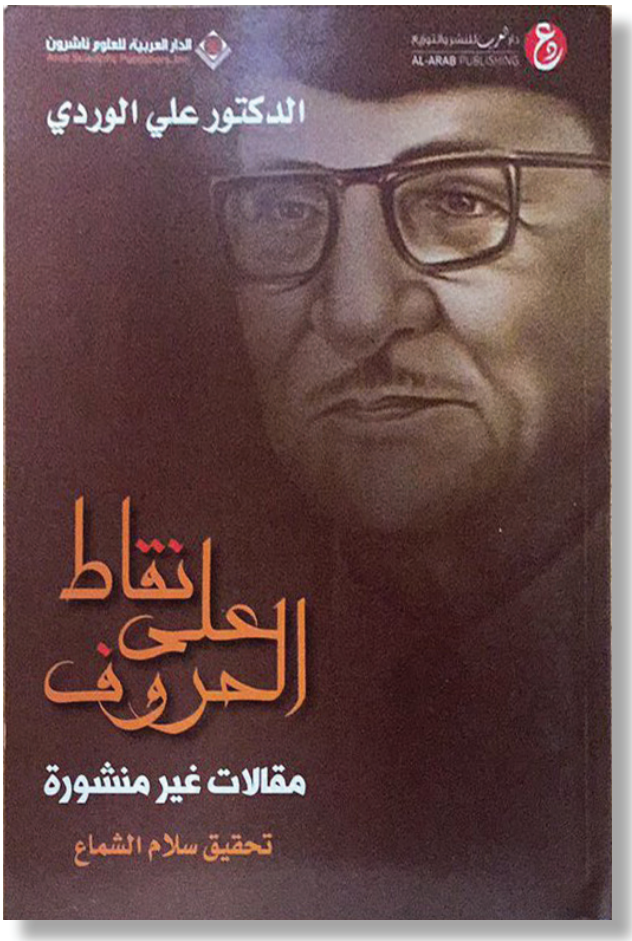

ثانياً: الاستثناء الوردي

للوهلة الأولى يلوح الوردي مندرجاً في تيّار «الخصوصيّة»، لكنَّه، برأينا، يفترق عنه في ملمحين أساسيّيْن:

أوّلهما أنَّه لا ينجرّ إلى الرضا النرجسي عن النفس، بل يكيل نقداً لاذعاً لما يُدعى «علم الاجتماع العربي»، فهو في نظره وعظي لا علمي، لغلبة الطابع الأخلاقي على معالجاته. والمنظور الأخلاقي يحمل، عادة، أحكام قيمة value- judgment، تُعدّ من معوّقات النظر والتفكّر العلميين.

أوّلُ ما يلفت الانتباه في مسار لقاء علم الاجتماع الغربي بالمجتمع العربي وسوسيولوجييه، هو الشعور بوجود فجوة أنطولوجيّة بين الاثنين

الملمح الثاني: أنَّ الخصوصيّة عند الوردي تتمثل في التماس أدوات ومفاهيم تحليليّة مستقاة من التجربة العربيّة، هي مفاهيم ابن خلدون في الحضارة والبداوة، ممزوجة، كما فعل هو ذاته، بأدوات ومفاهيم تحليليّة غربيّة. ولعلّ هذا هو ما دعانا مراراً إلى القول إنَّ الوردي جاهر بمبدأ الخصوصيّة ولم يطبّقه بحرفيّته في كلّ كتاباته، أو إنَّ الوردي عمل على إنتاج توليفة من المفاهيم التراثيّة والحديثة، كي يستخدمها في تنقيباته الاجتماعيّة.

ونجد أنَّ الوردي متحرّر نسبيّاً من الخصوصيّة المنغلقة، حيث اعتمد خصوصيّة منفتحة. ولعلّ مردّ ذلك أنَّه لم يكن ينتمي إلى أيّ تيار أيديولوجي عروبي أو ماركسي أو إسلامي، بل ظلّ يقف على مسافة نقديّة من هذه التيّارات جميعاً، ولا كان مرتبطاً سياسيّاً بدولة مؤدلجة، ولا كان، أخيراً، متقوقعاً في النرجسيّة الحضاريّة، تربة الخصوصيّة المنغلقة.

هو إذن لم يكن واقعاً في حبال الأيديولوجيا، ولا في قفص الدولة، ولا في شباك النرجسيّة، فما الذي يدعوه إلى الخصوصيّة المنفتحة؟ ثمّة ضرورة للوقوف عند الضغط المنهجي لعلم الاجتماع نفسه. وأحسب أنَّ معالم هذا الضغط ونتائجه ما تزال تؤثر، بدرجات متفاوتة، على إرباك علاقة علماء الاجتماع العرب بعلم الاجتماع الغربي على اختلاف مدارسه.

ثالثاً: معاينة نقديّة لفكرة الخصوصيّة

تستمدّ فكرة الخصوصيّة، عموماً، الكثير من خصائصها من التمايز الثقافي بين الأمم في عصر صعود القوميّات، الذي تعمّم سريعاً بعد الثورة

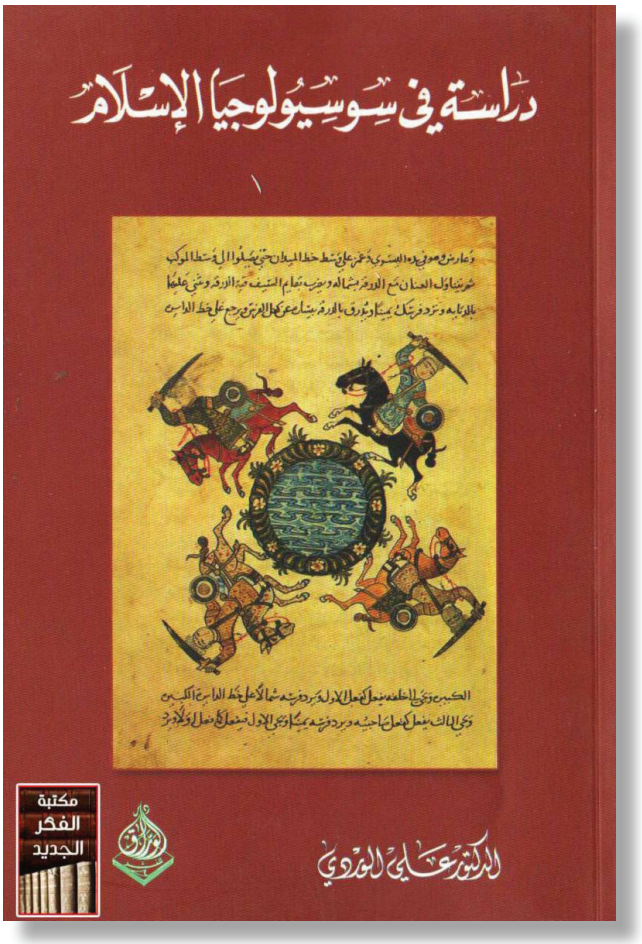

الفرنسيّة (١٧٨٧)، وانتشار مفهوم التمايز الثقافي بوصفه المَعلَم الفارق للأمم والأقوام، فهو يرتكز عموماً على اللغة، لكنَّه توسّع، لمتطلّبات عمليّة، ليشمل الدين، أو المذهب أحياناً، والعرق. فحيثما كانت اللغة الموحّدة عائقاً للتمايز حلّ محلّها الدين (مسيحيّة، إسلام، بوذيّة، كونفوشيّة) وحيثما كانت اللغة موحّدة والدين واحداً، حلّ المذهب محلّهما (روسيا السلافيّة الأرثوذكسيّة مقابل بولونيا السلافيّة-الكاثوليكيّة)، أو، حيثما كان الدين واللغة متماثلين عند مجموعتين، حلّ فارق العِرق محلّهما.

لكنَّ للخصوصيّة منبعاً آخر، هو مقولات الفلسفة والمنطق، وبالذات مقولة الهويّة حيث A=A وليس C وB، أو D، ومقولة العام الذي يُدرج أفراد حقول كاملة في مجموعة متماثلة، مقابل الخاصّ، أو الفردي، الذي يُقصي أفراد مجموعة كاملة عن بعضها بعضاً إلى زُمر فرعيّة أو حتى إلى أفراد مستقلّين. خذْ مفهوم الحيوان، الذي يُدرج الإنسان مع الحيوانات البرّيّة والطيور والحيوانات المائيّة، أو مفهوم الإنسان، الذي يُفرد النوع البشري عن سائر الحيوان. ولعلّ هناك تداخلاً بين المنبعين اللّذين ذكرنا، المنبع المعرفي-المنطقي، والمنبع التاريخي-القومي.

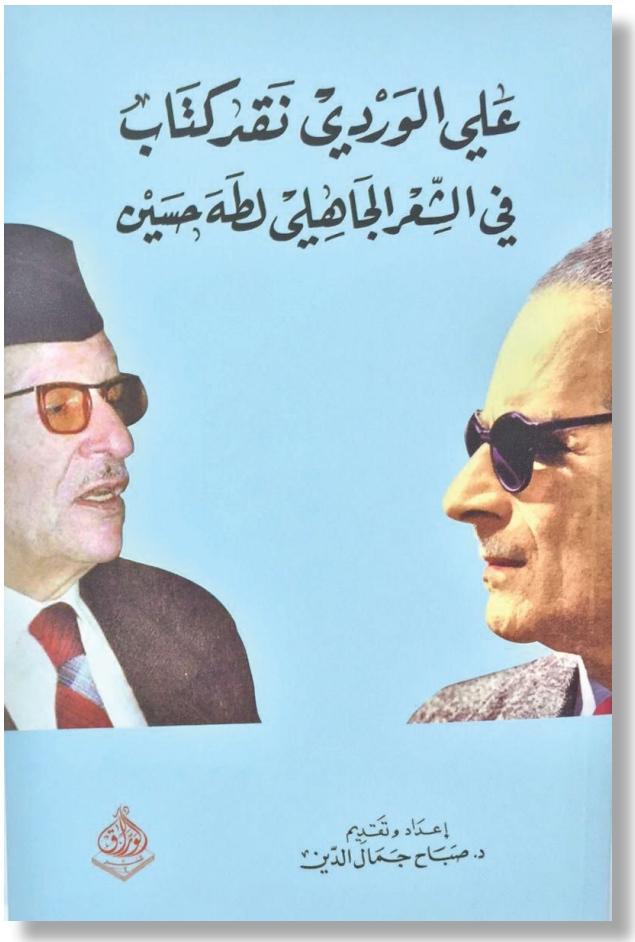

هناك منبع ثالث يخصّ العلوم الإنسانيّة، وبالذات علم الاجتماع؛ فرغم أنَّ علم الاجتماع نما في حاضنة الفلسفة[٢]، فإنَّ انفصاله عنها في مطالع القرن التاسع عشر (كيتله Quetlet في بلجيكا وأوغست كونت Comte في فرنسا)، أوجده في حقل خاص، قومي الطّابع، إلّا أنَّ ادعاءاته الكونيّة، عصرَ ذاك، كان لها، شأن معظم التيّارات الرئيسة في الفكر الغربي، امتداد مستمدّ من تقاليد عصر الأنوار في النظر إلى التاريخ البشري على أنَّه سلسلة تطوّريّة واحدة. فقد اعتبر كونت عمله الجديد ممثلاً لمرحلة جديدة في تطوّر البشريّة، المرحلة الوضعيّة، لكنَّ تطور علم الاجتماع اتخذ مسارات فعليّة شتّى، وسرعان ما انغلق في مدارس «قوميّة» كانت في ألمانيا (فرديناند تونيس، وماكس فيبر، وغيورغ زيمل مثلاً) تختلف عنها في فرنسا (دوركهايم، موس، ...إلخ)، وتختلف عنها في أميركا (هيربرت ميد)، وعنها في

تتمثل الخصوصيّة عند علي الوردي في التماس أدوات ومفاهيم تحليليّة مستقاة من التجربة العربيّة

إنكلترا (من هربرت سبنسر إلى ماكيفر مثلاً). وقد تعزّز هذا الانغلاق بعد الحرب العالميّة الأولى، واستمرّ في الثانية. لا نقصد بهذا الانحباس احتراب هذه الوحدات سياسيّاً وعسكريّاً بقدر ما نشير إلى تباين بنى اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة، وتواريخ خاصّة في التطوّر الفكري والتقاليد الأكاديميّة، من جانب، وتفاعلات فكريّة حضاريّة، تخلق مشتركات معرفيّة، من جانب آخر.

الانحباس في أطر القوميّة، والاقتران مؤسّساتيّاً بالدولة القوميّة، لم يمنع، بالطبع، وجود تنوّع في المسارات الأنطولوجيّة والإبستمولوجيّة لكلّ حقل قومي. فقد تركت التقاليد الإبستمولوجيّة (المعرفيّة) للفلسفات بصماتها على علم الاجتماع؛ لجهة تأثره مثلاً بالهيجليّة أو الكانطيّة أو الماركسيّة، في إطار الفكر الألماني، أو تأثره بالفلسفة التجريبيّة في الإطار البريطاني، أو بالوضعيّة في الإطار الفرنسي، أو بالبراغماتيّة في الإطار الأميركي. لكنَّ ذلك لم يمنع من نشوء حقل من المفاهيم والمقولات والنقاط المرجعيّة المشتركة أو المتعارضة، وحصل ما يشبه التلاقح بهذه الحدود أو تلك.

هذا التنوّع ظلّ ماثلاً إلى يومنا هذا، ولكنَّ الانغلاق القومي تثلّم في حقبة الحرب الباردة، وتهاوى بعدها. غير أنَّ علي الوردي، باعتباره أحد البارزين في الجيل المؤسّس، واجه علم الاجتماع الغربي في لحظة الانغلاق القومي النسبي، وعاين تعدّده وتنوّع مدارسه، تعدّد وتنوّع الحاضنات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة والفلسفيّة. ولعلّ هذا أحد منابع الاعتقاد، عند علي الوردي أو سواه، بوجود خصوصيّة «إبستمولوجيّة» في علم الاجتماع، وقد يكون هذا التصوّر ترجمة غير حصيفة لـ «الخصوصيّات» الثقافيّة، أو بالأحرى «للتنوّع» الثقافي.

٢- يذكر، على سبيل المثال لا الحصر، انشغال جون جاك روسو بالبدائي النبيل (أطروحته عن أصل اللّامساواة)، أو شغف هيجل بالشرق حيث وُلد العقل وكان في طفولته، حسب رأيه في فلسفة التاريخ، أو اهتمام ماركس بنمط الإنتاج الآسيوي، واعتبار أوغست كونت أنَّ البشريّة انتقلت من المرحلة اللّاهوتية إلى المرحلة الميتافيزيقيّة ووصولها إلى المرحلة الوضعيّة.

الخصوصيّة المحبوسة في الاختلاف وحده وهم فكري بامتياز؛ فلكلّ مجتمع خصوصيّته، ولكلّ مجتمع عموميّته

وأجدُ في فكرة الخصوصيّة، في الصيغة الرائجة، سخفاً absurd منطقيّاً، إذا كانت تقتصر على جهة الاختلاف وحده، بوصفها سمة عامّة مطلقة، بالقول مثلاً: إنّنا نختلف عن الغرب، فإذا كان الغرب ممثلاً باللّون «أبيض» فنحن «لا أبيض». هذا النفي لا يشكّل تحديداً. فاللّاأبيض قد يكون أيّ واحد في طيف واسع. أمّا الأبيض، فهو موجب، وهو أقوى أشكال التحديد أو التعيّن، إذ أنَّه ينفي سائر الصفات في الطيف اللّوني، وكذا الحال في الطيف الثقافي. ولا تكتسب فكرة الخصوصيّة شرعيّتها إلّا إذا تجاوزت جهة الاختلاف، إلى جهة التناظر؛ أي وجود بعض السمات المشتركة، وليس التماثل أي القول إنَّ كلّ السمات مشتركة. وهذه النقطة الأخيرة تشلّ فاعليّة ادعاءات أصحاب الرفض المطلق للخصوصيّة.

الخصوصيّة المحبوسة في الاختلاف وحده وهم فكري بامتياز؛ فلكلّ مجتمع خصوصيّته، ولكلّ مجتمع عموميّته. ينطبق هذا على الفوارق بين مجتمعات الغرب، كما على الفوارق بين مجتمعات الرقعة العربيّة، وأيضاً على الفوارق بين المجموعتين، أفراداً وعناقيد. ما من مجتمع يشبه غيره بحذافيره، وما من مجتمع لا يشترك مع غيره في خصائص معيّنة، وما من مجتمع يشبه نفسه بحذافيرها قبل قرن أو قرنين، إلّا في حدود ثفالة قابلة للحذف، وما من مجتمع سيشبه نفسه بحذافيرها بعد قرن.

مفهوم الخصوصيّة ينبع إذن من ضغط منهجي بقدر ما يتعلّق الأمر بعلم الاجتماع عند الوردي، ولربّما عند مُجَايِليه أيضاً.

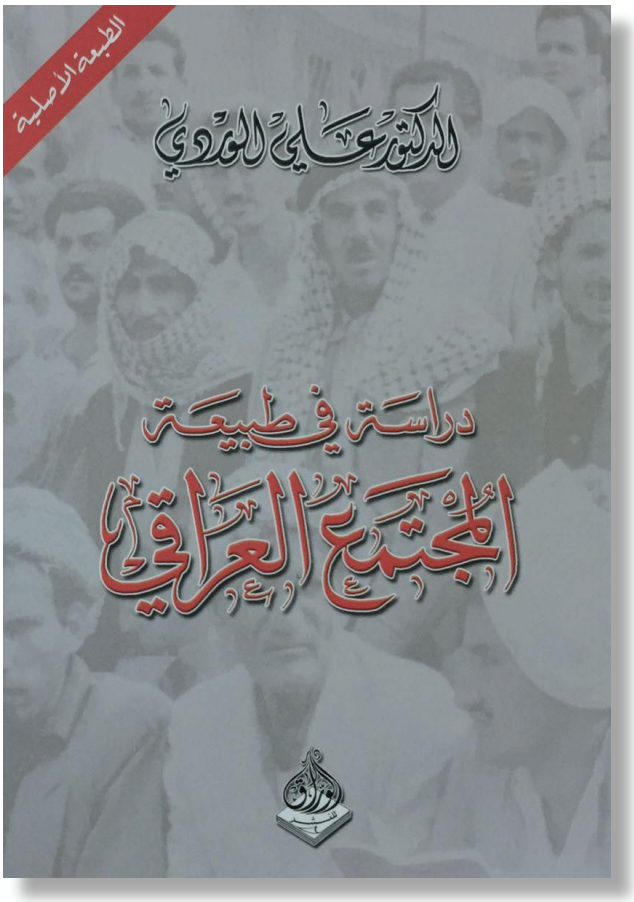

رابعاً: محنة الفرد، الأمّة والدّولة في المجتمع الزراعي

لا يكفي التنوّع في المدارس السوسيولوجيّة وتعدّد مراجعها، وحدهما، على أهميّتهما، لتفسير الفجوة التي أحسّها على الوردي، ويحسّها كثيرون حتى في يومنا هذا، وهي فجوة تعبّر عن نفسها في الدعوة إلى «استقلال معرفي» عن الغرب الاستعماري، على غرار الاستقلال الاقتصادي (هل لدينا حقاً استقلال اقتصادي عربي)؟ أو «نبذ نظريّة البارادايم وطرد نظريّة التفاعل الرمزي وغيرها»، أو الحذر من «البُعد الأيديولوجي» لعلم الاجتماع الغربي المثقل بأدران الأيديولوجيّات (هل نحن براء من هكذا حمولات أيديولوجيّة)؟ وسوى ذلك من أفكار طرحت بحماسة مقلقة.[٣]

٣ـ حسبي أن أحيل القارئ إلى عدد من المؤتمرات التي عُقدت خلال السنوات الأخيرة حول علم الاجتماع، ومنها مؤتمر العلوم الاجتماعيّة العربيّة (جامعة صنعاء ٢٠٠٩)، ومؤتمر مستقبل العلوم الاجتماعيّة في الوطن العربي (وهران- الجزائر، آذار ٢٠١٢)، وعدد من لقاءات جمعيّات علماء الاجتماع اللبنانيين والعرب (بيروت وتونس بين الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٢). وأمتنع عن ذكر المداخلات بأسماء أصحابها تحاشياً لشخصنة القضايا، وتركيزاً للأنظار على المشكلة بما هي إشكال، أو تمشكل.



لـو تركنـا العوامـل المولّـدة لنزعـة الخصوصيّـة، مـن رهـاب الاتصـال بالآخـر، والنرجسـيّة المفجوعـة، والضغـط الإبسـتيمولوجي- المنهجـي، وتنـوّع المـدارس في الغـرب، لـكان علينـا أن نلتفـت إلى التباين الأنطولوجـي، أي شروط الوجـود المتباينـة، مُجسّـدة في البـنى الاجتماعيّـة والثقافيّـة لوجـود الفـرد ووجـود الجماعـة ووجـود الطبقـة ووجـود المجتمـع. وأظـنّ أنَّ هـذا الحقـل هـو الأكـثر حسـماً.

حسـب قولـة أوغسـت كونـت (١٧٨٩-١٨٥٧) الـتي تعتـبر أنَّ علـم الاجتمـاع، هـذا الفـرع المعـرفي الجديـد الـذي قـام هـو بتأسيسـه، لـم يظهـر إلّا بعـد انتقـال البشريّـة مـن المرحلـة اللّاهوتيّـة، إلى المرحلـة الميتافيزيقيّـة، لتصل أخـيراً إلى المرحلـة الوضعيّـة، أي مرحلـة الدراسـة العلميّـة المجـرّدة للوقائـع المتاحـة أمـام الحـس، وفلسـفة العصر الصناعـي، عـصر المـدن الكـبرى، والعلـوم الحديثـة، والـدول المركزيّـة قوميّـة الطابـع، فـإنَّ ظهـور عـلي الـوردي نفسـه عالـمَ اجتمـاع، في عـراق أربعينيّـات القـرن المنـصرم، في رقعـة متأخّـرة تعيـش في عالـم مـا قبـل-وضعـي، يشـكّل تناقضـاً في التعريـف، أو اسـتثناء خارقـاً إن جـاز القـول. لقـد واجـه الـوردي مجتمعـاً لا يتّسـق مـع مقـولات علـم الاجتمـاع، فـلا وجـود فيـه لفـرد مسـتقل عـن الأسرة الممتـدّة، أو القبيلـة، ولا عـن السـادة والوجهـاء

واجه الوردي، شأن علماء الاجتماع العرب حينها، مجتمعاً لا يتّسق مع مقولات علم الاجتماع، فلم يجد الطبقات الحديثة، ولم يجد مجتمع دولة - أمّة

ذوي النسـب الشريـف، أو جماعـة الحـي والبلـدة، أو الطائفـة.

واجـه الـوردي، شـأن علمـاء الاجتمـاع العـرب حينهـا، مجتمعـاً لا يتّسـق مـع مقـولات علـم الاجتمـاع، فلـم يجـد الطبقـات الحديثـة (لقـد سـخر مـن فكـرة وجـود طبقـة إقطاعيّـة في العـراق عـلى الغـرار الأوروبي)، ولـم يجـد مجتمـع دولة-أمّـة nation-state، وقـد كانـت الأجـزاء السـتة لكتابـه لمحـات اجتماعيّـة، وبخاصّـة الأجـزاء المتعلّقـة فيـه بثـورة ١٩٢٠ العراقيّـة ضـدّ الوجـود العسـكري البريطـاني، أكـبر هجـاء وسـخرية لفكـرة وجـود القوميّـة والوطنيّـة قبـل نشـوء الدولـة الوطنيّـة عـام ١٩٢١-١٩٢٤ إنشـاءً مـن فـوق.

كانـت هـذه صدمـة معرفيّـة، نظريّـة وعمليّـة. وحسـب دراسـة مصريّـة كان يُحتمـل أن يواجـه المصريّـون مشـكلة الـوردي نفسـها لـولا أنَّ الجيـل الأوّل منهـم درس الأنثروبولوجيـا؛ ممّـا سـاعدهم عـلى الـشروع في اعتمـاد الأنثروبولوجيـا الاجتماعيّـة لدراسـة مجتمعهـم المـصري بقُـراه الفلّاحيّـة ونقاباتـه الحرفيّـة (الأصنـاف) وطُرُقـه الصوفيّـة وعالـم الأزهـر الديـني فيـه، وباشـواته، وأفنديّتـه. والواقـع أنَّ هـذه المشـكلة كانـت مشرقيّـة-مغربيّـة، عربيّـة-إسـلاميّة في آنٍ واحـد.[٤]

٤ـ انظر أحمد موسى بدوي، "التكوين العلمي السوسيولوجي في المشرق العربي: علم الاجتماع بحثاً وتدريساً في مصر والسودان"، بحث ألقي في ندوة "مستقبل العلوم الاجتماعيّة"، الجزائر، آذار ٢٠١٢، ونشر البحث لاحقاً في المستقبل العربي، العدد ٤٠٠، حزيران ٢٠١٢، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ص١٣١ فما بعدها.

لا يكتفي الوردي بتعديل ضروري لابن خلدون، بل يتعدّاه إلى الزجّ بمنظومة كاملة من المقولات والمفاهيم المستمدّة من علم الاجتماع الغربي، ليبني مفهومه الجديد حول صراع البداوة والحضارة

ها نحن إذاً إزاء علم اجتماع عربي يحبو مثقلاً بعسر اكتشافه أنَّه و«مجتمعه» في عصر انتقالي، يتفكّك فيه المجتمع الزراعي المتجزّئ قبائلَ وطوائف، ومُدناً مغلقة متعادية، هي ذاتها مقسّمة إلى أحياء محتربة (تذكّرنا بالتقاتل بين آل كابوليت وآل مونتاجيو في مسرحيّة روميو وجولييت)، هو عبارة عن عالم يسوده شيوخ العشائر، والسادة والأشراف، والوجهاء، وزعماء الطرق الصوفيّة، والأعيان، والأفنديّة (الموظّفون)، والأرستقراطيّة العثمانيّة، ونقباء التجّار وقادة الأصناف الحرفيّة، يعيش حقبة تفكّك المراتب القديمة من حرف وصنايع، وسادة وأشراف ومشايخ، وعلى مشارف بروز الطبقات الحديثة.

لا وجود هنا للفرد، ولا للأمّة الصناعيّة الحديثة، ولا للمجتمع الصناعي-التعاقدي، ولا للطبقات محدّدة الملامح. ما نفع علم اجتماع يقوم على كلّ هذه الركائز، شبه الغائبة، إذن؟

خامساً: الغوث من ابن خلدون

الاستغاثة بابن خلدون تكاد تكون واحدة من الموتيفات العربيّة-الإسلاميّة، ولئن كان علي الوردي قد دشّن عمله العلمي بأطروحة عن منطق ابن خلدون أواخر أربعينيّات القرن العشرين، فإنَّ الاهتمام بابن خلدون بوصفه مرجعاً سوسيولوجيّاً «محليّاً» أو «خاصّاً» بحضارتنا لم ينقطع حتى اللّحظة.[٥]

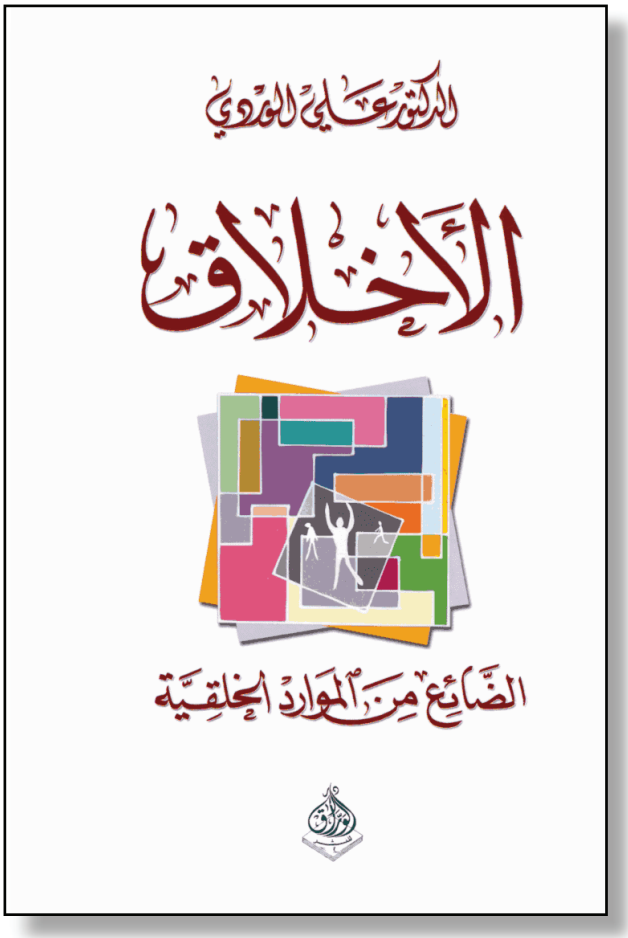

يستعير الوردي من ابن خلدون مسألتين:

فكرة منهجيّة لا أرسطيّة: منطق الاستقراء (induction)؛ أي دراسة الجزئيّات وصولاً إلى الاستدلالات العامّة، ودراسة الجزئيّات تشترط، بالتعريف، البحث الميداني لا التأمّلي. ورغم البُعد الإسلامي لمفهوم الاستقراء، إلّا أنَّ شيوعه تحقق عبر المدرسة التجريبيّة الإنكليزيّة (من روجر بيكون إلى فرانسيس بيكون).

فكرة صراع البداوة والحضارة باعتبارها مقولة سوسيولوجيّة تحليليّة.

لكنَّ الأمر لا يتوقف عند هذا الحد. فالوردي يعيد بناء النظريّة، بل يقلبها رأساً على عقب. فصراع البداوة والحضارة الخلدوني يقوم بين نمطين متضادّين ومنفصلين ومتفاعلين من التنظيم الاجتماعي، هما المدن (أو الحواضر) والبوادي. أمّا عند الوردي، فهما ازدواج قيمي داخل المدينة، وضمن الدولة الحديثة أوّلاً. وهو، عند الوردي، نتاج صراع الحضارة العراقيّة

٥ـ انظر، على سبيل المثال لا الحصر، كتاب سيد فريد العطاس، القادم من سنغافورة، الذي نشره بالإنكليزيّة تحت عنوان "بناة الحضارة الإسلاميّة: ابن خلدون"، عن منشورات جامعة أوكسفورد، سنة ٢٠١٣:

Syed Farid Alatas, Makers of Islamic Civilization, Ibn Khaldun, Oxford University Press, Oxford, ٢٠١٣

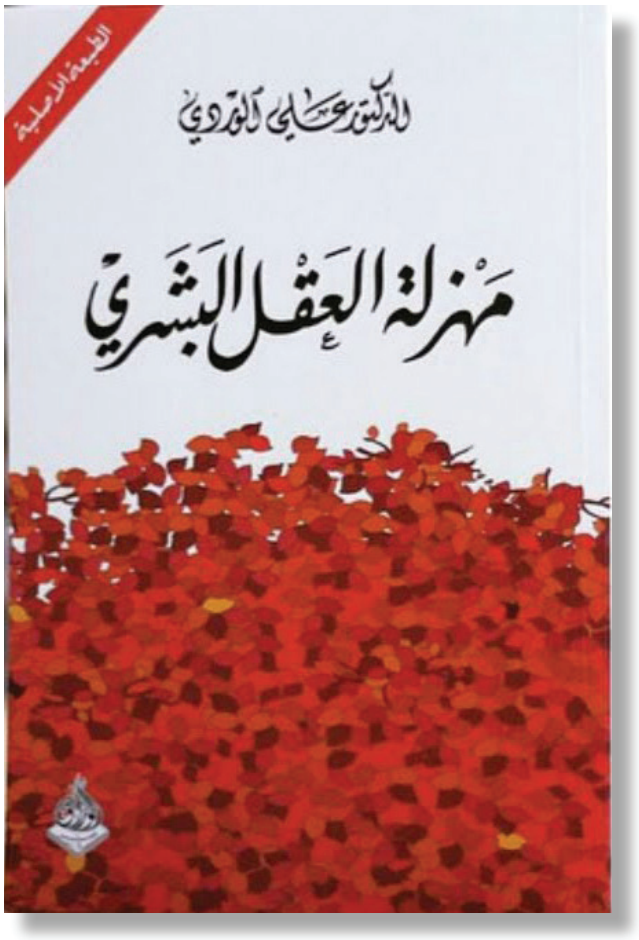

مع محيطها البدوي (الجزيرة العربيّة) ثانياً، ثمّ هو، صراع بين العراق والحضارة الغربيّة الوافدة ثالثاً. ثمّة إذن ثلاث صيغ لمفهوم صراع البداوة والحضارة داخل العقل الجمعي للأفراد القاطنين في الحقل المدروس، وهو صراع قيم وصراع أنماط سلوك معياريّة. لا وجود هنا للتفاعل الخلدوني، حيث تنتصر البداوة بفعل تفوّقها العسكري المرتكز على العصبيّة (التلاحم القرابي)، ولا انتصار المدينة على البداوة بتفكيكها للّحمة العصبيّة بفضل جبروتها الاقتصادي الخالق لنعيم العيش (الثروة) وما يجرّه من تنافس بين أصحاب العصبيّة.

ولا يكتفي الوردي بتعديل ضروري لابن خلدون، بل يتعدّاه إلى الزجّ بمنظومة كاملة من المقولات والمفاهيم المستمدّة من علم الاجتماع الغربي، ليبني مفهومه الجديد حول صراع البداوة والحضارة داخل المدن وفي صلب السيكولوجيا الجمعيّة.

يعتمد الوردي في هذا المسعى على المدرسة السوسيولوجيّة الأمريكيّة. ولعلّ أبرز ممثليها ممّن يظهر تأثيرهم مباشرة في كتابات الوردي هو روبرت موريسون ماكيفر (١٨٨٢-١٩٧٠)، وهو رغم أرومته الأسكتلنديّة،

مسعى الخصوصيّة عند الوردي هو توليف وانفتاح، بعيداً عن أيّة أثقال أيديولوجيّة، عدا عن معارضته للطائفيّة، واعتقاده بالديمقراطيّة الليبراليّة كشكل حميد للحكم

عاش ودرّس جلّ حياته في الجامعات الأمريكيّة (كولومبيا وغيرها). ومكايفر هو صاحب نظريّة الجماعة والتناشز الاجتماعي التي يستمدّ جذور فكرتها من مقولة الجماعة والتناشز الاجتماعي community and social disharmony لدى السوسيولوجي الألماني فرديناند تونيس (١٨٥٥-١٩٣٦)،[٦] رغم أنَّه يضيف إليها الكثير من تحليله للمجتمع الأسكتلندي، وبخاصّة عالم البلدات والقرى الصغيرة. وهذا تأثير أوّل غير مباشر من المدرسة الألمانيّة في تفكير الوردي يأتيه من المدرسة الألمانيّة عبر ماكيفر.[٧] ولا بدّ أن نضيف اسم جورج هربرت ميد (١٨٦٣ ـ ١٩٣١) مؤسّس مدرسة «التفاعل الرمزي» التي تجمع بين مقولات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي في جناحه الأميركي (علم النفس السلوكي)، الذي تأثر به هربرت ميد نفسه. ورغم عدم ورود اسم ميد في ثنايا كتابات الوردي، فإنَّ بعضاً من أفكاره ماثلة عنده، وبخاصّة البُعد السيكولوجي (النفسي) في الفرد كما هو ماثل في الحياة الاجتماعيّة، وهي فكرة أثيرة عند الوردي، رغم أنَّ أرومتها ليست سوسيولوجيّة، بل سيكولوجيّة-سلوكيّة.

٦. Ferdinand Toennis, Community and Society (Gemeinschaft und Gesellschaft), introduced by John Samples, (Transaction Publishers, ١٩٨٨).

٧ـ أعمال ماكيفر غزيرة، أبرزها "الجماعة، دراسة سوسيولوجيّة"، الصادر عام ١٩١٧، و"عناصر علم الاجتماع" الصادر عام ١٩٢٠، و"المجتمع" الصادر عام ١٩٣١

Robert Morrison McIver, Community, a Sociological Student (١٩١٧); Elements of Social Science (١٩٢٠, Methuen, ١٩٤٩); Society, a Textbook of Sociology (١٩٣١, Farrar and Rinehart, ١٩٤٩); Community, A Sociological Student, Frank Cass, ١٩٧٠

ما يزال علم الاجتماع عندنا يواجه دولة احتكاريّة تهيمن على مؤسّسات الثقافة وعلى إنتاج المعرفة

تأثير المدرسة التاريخيّة الألمانيّة في الوردي جاء من عدّة مسارب، مباشرة وغير مباشرة. التأثير المباشر جاءه من المجري الألماني كارل مانهايم (١٨٩٣-١٩٤٧)[٨]، المختص في علم اجتماع المعرفة، الذي استمدّ منه الوردي فكرة انقسام الوعي في المجتمع المغلق والمجتمع المفتوح وفكرة تعدّد الروابط الاجتماعيّة، مثل الأمّة، المدينة، الجماعة الصغيرة (الطائفة)، الجيل، حيث لا تقتصر على الروابط الطبقيّة المميزة للعصر الصناعي-الرأسمالي. لكنَّ اشتغالات مانهايم كانت تضرب جذورها في أفكار من سبقوه، وبخاصّة السيوسيولوجي والفيلسوف الألماني فرديناند تونيس. وعليه، فإنَّ تأثير فرديناند تونيس، والمدرسة الألمانيّة، في الوردي جرى على نحو غير مباشر عبر مانهايم، وبصورة غير مباشرة، بعد التأثير المنقول من ماكيفر.

خلاصة وإسقاط على الحاضر

مسعى الخصوصيّة عند الوردي هو توليف وانفتاح، بعيداً عن أيّة أثقال أيديولوجيّة، عدا عن معارضته للطائفيّة، واعتقاده بالديمقراطيّة الليبراليّة كشكل حميد للحكم، وسعيه لنشر الفكر العقلاني، وهو في هذه التوليفة يخرج من وعظيّة الكتابة إلى البحث، رغم أنَّه حمل أفكاره الإصلاحيّة في عدد من الكتب التي حظيت بانتشار واسع، خصوصاً نقده للتزمّت الديني والانقسام الطائفي (وعّاظ السلاطين)، ونقده لإسقاطات المقولات الغربيّة من دون تمحيص نقدي على الواقع العربي (مقولات الطبقة، والفرد، وأيضاً، في حدود: مفهوم الأمّة).

إنَّ تجربة علي الوردي تكشف عن مشكلة السوسيولوجيين العرب في مبتدأ لقائهم بالفكر الغربي، كما تكشف عن قدرة البعض منهم على ابتكار أشكال جديدة من المقاربات. كانت تلك هي البدايات، فما هو الحال الآن؟

يمكن أن نعتمد مسحاً ميدانيّاً أجري مع فريق كبير للبحث في وضع العلوم الاجتماعيّة في الجامعات العراقيّة.[٩] وقد نوقشت استنتاجات الفريق في ورش عمل عقدت في كلٍّ من بيروت وعمّان وبغداد وأربيل. وهذه الاستنتاجات تصحّ، بمقادير متفاوتة، على وضع العلوم الاجتماعيّة في المشرق العربي، مع أنَّ هناك دوماً استثناءات ستظلّ، ويمكن الاعتزاز بها، لكنَّ الصورة العامّة كالحة.

يمكن القول باحتراز: إنَّ الفكر السوسيولوجي العربي ما يزال يفتقر إلى تعدّد التمثلات، وإن كان ثمّة فيه من تعدّد، فلأنَّه يعيد إنتاج التمثلات الأيديولوجيّة العالميّة المستوطنة وسط المثقفين العرب من ماركسيّة وقوميّة وليبراليّة، وخصوصاً في مثقفي المشرق العربي (بما فيه مصر)، بسبب حدّة الصراعات السياسيّة-الاجتماعيّة والحروب الإقليميّة. ونلاحظ هنا بشكل عابر أنَّ الإنتاج الفكري السوسيولوجي وغيره في المغرب العربي يتميّز بطابع علمي-تقني أعمق قياساً بنظيره المشرقي، وبخاصّة في تونس والمغرب، ولعلّ هذا التباين بحاجة الى دراسة ميدانيّة مقارنة.

هناك أيضاً فقر نظري وعملي عام في الفكر السوسيولوجي العربي المنتج محليّاً، مقابل ثراء نسبي في هذا الفكر العربي نفسه المنتج عالميّاً (أي بألسن أجنبيّة). وهناك عداء مستحكم لدى أوساط دوغمائيّة-عقائديّة عربيّة لبعض أو لمعظم النظريّات السوسيولوجيّة الغربيّة. وبوسع المرء أن يتصفّح منشورات الدور العالميّة عن أغلب بلدان المشرق، ليجد أنَّ عدد المؤلفين الأجانب يفوق عدد المؤلفين الوطنيين.

ما يزال علم الاجتماع عندنا يواجه دولة احتكاريّة تهيمن على مؤسّسات الثقافة وعلى إنتاج المعرفة، سواء أكانت هذه الدولة تسلطيّة، توتاليتاريّة، سلطانيّة،

٨. Karl Manheim, Ideology and Utopia, an introduction to the sociology of knowledge, (١٩٣٦), Routledge, London ١٩٥٤

٩ـ انظر: "مسح العلوم الاجتماعيّة في الجامعات العراقيّة"، معهد دراسات عراقيّة، بيروت، ٢٠٠٨. وقد شارك في هذا البحث ثلة من الباحثين العراقيين من بينهم الدكاترة: شيرزاد النجار، وحيدر سعيد، ويحيى الكبيسي، وأسماء جميل، ...ولهم يرجع الفضل في جمع حشد من البيانات والمعطيات المفصّلة.

أم شبه ليبراليّة-إصلاحيّة، ولعلّ الاستثناء الوحيد هو لبنان كدولة، ووجود جزر صغيرة من فروع جامعات عالميّة تتمتّع بقدر من الاستقلال المنضبط ذاتيّاً في بعض البلدان العربيّة كما أشرنا سابقاً. وسواء أكان الحديث يدور عن دولة تسلّطيّة حداثيّة أم عن دولة تقليديّة، فإنَّها في كلّ الحالات ذات منحى فكري-أيديولوجي واحدي، تهيمن على سوق المعلومات، كما تهيمن على إنتاج المعرفة والمعلومات وتداولها. وما يزال هذا العلم حبيس مؤسّسات أكاديميّة خاضعة بمعظمها لقيود دولة احتكاريّة، وتفتقر إلى الحريّات الفكريّة بمستواها العالمي.

وفي شقّه النظري، ما يزال هذا العلم يواجه أيديولوجيا مغلقة إسلاميّة أو غير إسلاميّة (أو طائفيّة). أمّا في شقّ أبحاثه الميدانيّة، فما يزال علم الاجتماع يواجه تحيّزات قيميّة تعتبره «واطئ النوعيّة» في ميزان الذهن المراتبي. وبالفعل ما تزال أقسام علم الاجتماع في كثرة من الجامعات العربيّة (تستقبل الطلاب الأدنى درجة) في أنظمة تعليم جامعي شعبويّة تقبل كلّ خريجي المدارس الثانويّة في الجامعات بصرف النظر عن درجات تخرّجهم (ويصحّ ذلك على العراق والأردن وسورية ومصر، بين دول عربيّة أخرى)، وما تزال حقول كثيرة من علم الاجتماع لا تدرّس في الكثير من الجامعات العربيّة، ومنها سوسيولوجيا الدين، وسوسيولوجيا الجندر، وسوسيولوجيا الحركات الاجتماعيّة، حيث هناك نحو ثلاثين حقلاً من حقول العلوم الاجتماعيّة غائبة عن مناهج الدراسة في الجامعات العربيّة.



خلدون النقيب: نتاج سياقات اجتماع

«خلدون النقيب واحد من المفكّرين الاجتماعيين الانتقاديين والتصادميين...الذين تركوا بصماتهم على مسيرة الفكر النقدي العربي والثقافة الكويتيّة والعربيّة الجديدة المعاصرة. تميّز بموسوعيّة معرفيّة وروح ناقدة وصريحة، واتّسمت أبحاثه وكتاباته بالتناول العميق والشمولي، والمعالجة الجادّة الهادفة والنظرة النقديّة بعيدة المدى، وإطلالته الموسوعيّة على علوم الاجتماع والسياسة...».

شاكر فريد حسن *

ـيّة وثقافيّة متميّزة

* شاكر فريد حسن، "مفكّر عربي آخر يغيب: خلدون النقيب، رجل المبادئ وصوت العقل"، على موقع الحوار المتمدّن:
https://bit.ly/٢pKTZui



بقلم :
باقر النجار
عالم اجتماع من البحرين

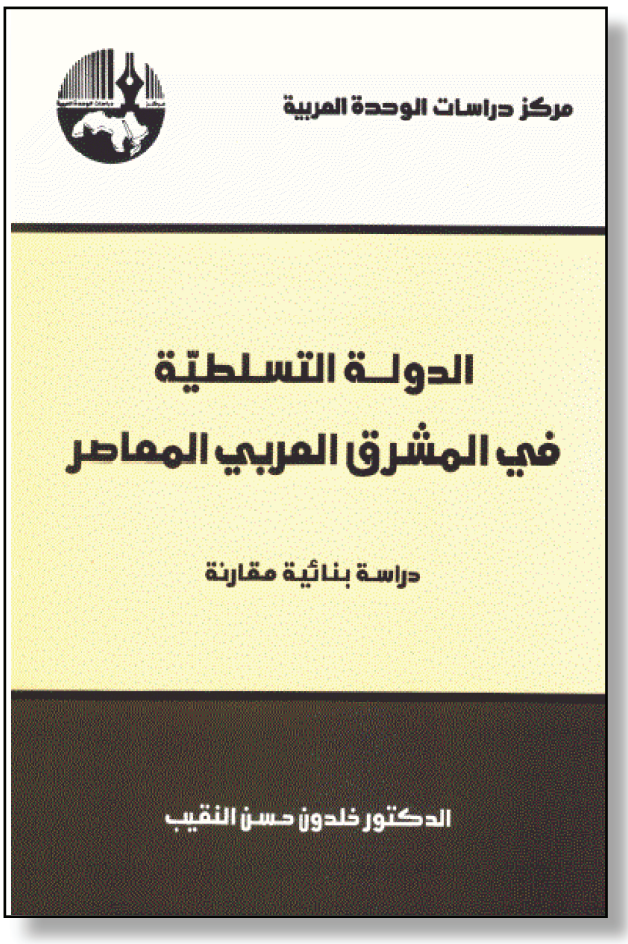

١

يمثل الإنسان في أفكاره ومواقفه وتوجّهاته الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة نتاجاً للسياقات المكانيّة التي هو جزء منها؛ ونعني بالمكان ذلك الفضاء الاجتماعي بما يحمله من إرث اجتماعي وثقافي وقوى اجتماعيّة وسياسيّة وأنماط إنتاج اقتصادي وتمثلات ثقافيّة مشكّلة بالتالي أفكار الأفراد والجماعات وتوجّهاتهم الاجتماعيّة والثقافيّة ومواقفهم السياسيّة وعلاقتهم بمركز القوّة والسلطة في الداخل والخارج. كما نعني بذلك أيضاً، الأحداث والمواقف الكبيرة والصغيرة التي يمرّ بها الفرد أو يعايشها، والتي تملي عليه أن يتبنّى موقفاً معلناً أو مستتراً منها.

ونعتقد أنَّ السّمات الشخصيّة والمواقف الفكريّة والسياسيّة لخلدون النقيب، لم تكن إلّا وليدة لتلك السّياقات والمحطّات التي مرّ بها، والجماعات التي تشابك (تعامل) معها والأحداث التي مرّ بها والمحطّات التي توقّف عندها. فمرحلة النشأة الأولى من حياته في مدينة البصرة مروراً بمدينة بغداد والكويت والقاهرة وبيروت والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكيّة، قد طبعت بصماتها على نمط حياته وعلى نتاجه الفكري وعلى مواقفه ودعواته السياسيّة، وهي مواقف ودعوات تمثلت في سلوكه تجاه الأحداث التي حوله، وفي علاقاته بالقوى الاجتماعيّة والسياسيّة المختلفة، بما فيها علاقته بمركز السلطة في المجتمع.

١ـ شاكر فريد حسن، "مفكّر عربي آخر يغيب: خلدون النقيب، رجل المبادئ وصوت العقل"، على موقع الحوار المتمدّن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٥٨١٢٤

١- البصرة وسنوات النشأة الأولى:

وُلد خلدون النقيب في البصرة في ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٤١، وهو في هذا ينتمي لبرج العذراء، ولا أعتقد أنَّه قد أخطأ في صفاته ما يحمله هذا البرج من صفات لأفراده؛ فخلدون النقيب يتميّز بضميره المتّقد وبعلمه الغزير والمتميّز. ويتّصف سلوكه الشخصي وعمله العلمي بالعمق والرّصانة والمنطق والجرأة في الطرح، كما أنَّه شخصيّة تتّسم بالحساسيّة المفرطة تجاه الأشخاص والأحداث والأشياء؛ بمعنى التفاعل والتواصل الفكري والإنساني مع الآخرين، وهو في هذا قد احتفظ بعلاقات فكريّة وإنسانيّة بقطاعات واسعة من الأشخاص في المنطقة العربيّة وخارجها.

وأعتقد أنَّ البيئة الأرستقراطيّة التي ينحدر منها خلدون النقيب قد شكّلت جزءاً من شخصيّته وطبيعته النخبويّة؛ فهو سليل عائلة النقيب، أشراف بغداد والبصرة. وقد كانت البصرة في فترات نشأته وقبلها حاضرة الخليج العربي، ومركز التقاء الشمال؛ أي بغداد وما يعلوها في الجنوب؛ أي الخليج والجزيرة العربيّة وبلاد فارس. وقد لا يمثل هذا الالتقاء تماسّاً جغرافيّاً أو اتصالاً بشريّاً فحسب، بغية منافع

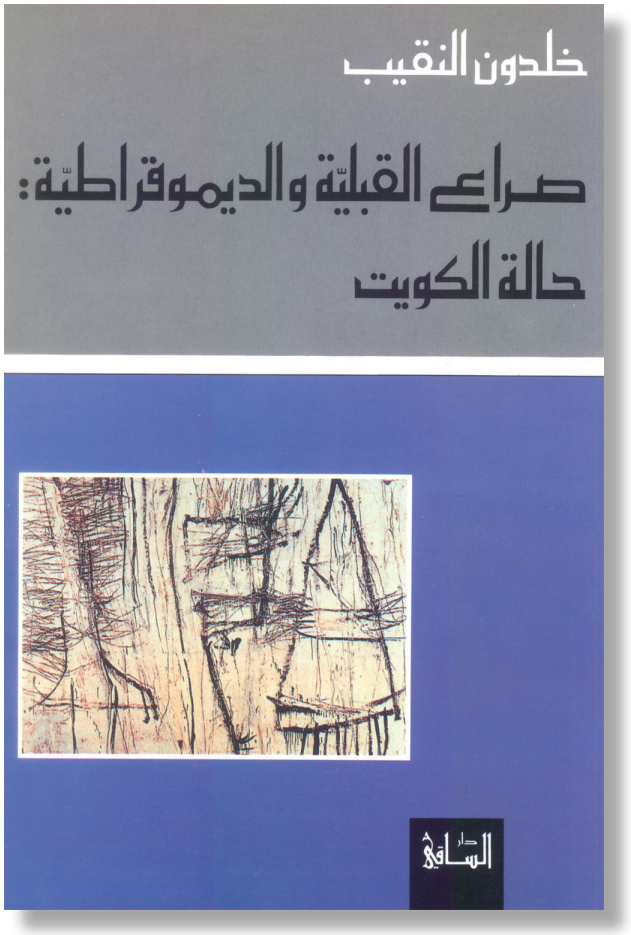

وتجارة، بقدر ما مثلت البصرة بحاضرتها مركزاً لالتقاء الأفكار بالأعراق والمذاهب والأديان قبل أن تكون مركزاً لالتقاء البشر وتبادل المنافع. كما أنَّها بحالتها الحداثيّة وطابعها الحضري وقِدَم مؤسّساتها وتعليمها قد مثلت مركز تأثير في سكّانها. تعاطت مع الأفكار والأطروحات القوميّة والاشتراكيّة، وتفاعلت مع حركات التحرّر الوطني في الخليج والوطن العربي، تلك الحركات المطالبة بالتخلّص من الاستعمار الأجنبي في الأربعينيّات والخمسينيّات، وهي مدينة قد جمعت بين سكّانها العرب ببدوهم وحضرهم، كما جمعت الهنود والفرس والأعاجم. كما أنَّها وبفعل حالتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتقدّمة قد مثلت بالنسبة إلى سكّان جنوب الخليج: الكويت والبحرين وغيرها مركز جذب ومحطّة للاستقرار وتبادل المنافع والتناسب. ففيها وعلى أطرافها، نشأ الكثير من سكّان الخليج العربي. وقد مثلت قرية الزبير، البصراويّة في موقعها والنجديّة في سكانها، نموذجاً لحالة التعايش والتماس التي عاشتها البصرة في سنواتها السابقة. كما أنَّه من البصرة (قبل تكوين العراق الحديث) كان خروج أوّل تحالف بين حكّام الخليج وأمرائه، ذاك الذي جمع بين آل الصباح (حكّام إمارة الكويت) وبني كعب (حكّام إمارة المحمرة) وآل النقيب (أشراف البصرة)، وهو

> شكّلت البيئة الأرستقراطيّة التي ينحدر منها خلدون النقيب جزءاً من شخصيّته وطبيعته النخبويّة

تحالف قد فرضت ضرورته «تحرّشات» بعض القوى الإقليميّة ولربّما الدوليّة في الخليج.[٢]

فالبصرة التي ولد وعاش فيها النقيب سنواته الأولى، كانت تضمّ عرباً من أهل البصرة وعجماً وهنوداً، كما أنَّها كانت تضمّ أغلبيّة مسلمة وأقليّة مسيحيّة ويهوديّة عراقيّة. كما كانت تجتمع فيها تشكيلات اجتماعيّة-اقتصاديّة مختلفة، جمعت بين الزراعة والتجارة والبحر، وهي بيئة بحكم طبيعتها المختلطة قد مثلت قناة مهمّة من قنوات الاندماج الاجتماعي والثقافي بين المكوّنات الاجتماعيّة-الثقافيّة المشكّلة لسكّانها. فالمدن المطلّة على البحر وبفعل حياة البحر والصيد والتجارة والزراعة، تفقد ساكنيها عصبيّاتهم المتوحّشة، وتفرض عليهم ضرورات الحياة التسامح والتعايش والقبول بالآخر المختلف.

٢- بغداد وسنوات التكوين السياسي والفكري:

لم تكن بغداد في ثلاثينيّات القرن الماضي عاصمة للدولة العراقيّة الجديدة ومركزاً للحكم الهاشمي الجديد فحسب، بقدر ما كانت تمثل فضاء نشطاً تتصارع فيها الأفكار والأطروحات والقوى الاجتماعيّة والسياسيّة التقليديّة والجديدة، المتشكّلة في المجتمع العراقي الجديد. فقد مثلت حاضرة بغداد الجديدة،

٢ـ مصطفى النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربيّة: ١٨٩٧-١٩٢٥، القاهرة، دار المعارف، (بدون تاريخ).


يمثل هذا الكتاب محاولة في فهم التخلّف ليس على أنه تخلّف عن الغرب نتيجة لضعف جهود التنمية حسب المقاييس الاقتصادية المتعارف عليها، وإنما في فهم التخلّف على أنه تأخر وارتكاس، من حيث هو ظاهرة مستقرة في التاريخ، ومتصلة بعلاقات القوة وتوزيعها على مستوى العالم بين شعوبه وأممه. فالتخلّف ظاهرة عامة في التاريخ ما دام هناك طرف مهيمن وطرف مهيمن عليه، عندما تتصادم الحضارات يبعضها وتتصارع.

هذا الفهم للتخلّف يفتح آفاقاً واسعة لدراسة قضية التخلّف: العلم به وطرق تفسيره، من منظور تاريخي دينامي. يحاول الكاتب رصد مظاهر هذا التخلّف: أسبابه ونتائجه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، برغم ما حققه العالم العربي من «تقدم» مادي متمثل في ارتفاع مستوى المعيشة وانتشار مظاهر الرفاهية الاجتماعية المتعددة.

وقد رأى الكاتب على عدة إشكالات تُعتبر معضلات ما زال المجتمع العربي يعاني منها: تخلّف المجتمع المدني ومؤسساته وقبليته السياسية، وظاهرة «فقر» التفاعل السياسي والثقافي مع المسألتين المحوريتين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين: المسألة العراقية والمسألة الفلسطينية، والمواجهة التاريخية المتصلة بين العرب والغرب، والتجليات المختلفة لإشكالية التخلّف.

ISBN 1 85516 588 0

الساقي
DAR AL SAQI

عرف النقيب بيساريّته المبكرة في أطروحاته ومواقفه السياسيّة، التي يبدو أنَّها قد جاءت بفعل قربه من الكوادر الاشتراكيّة والشيوعيّة في المجتمع العراقي

ومنذ عشرينيّات القرن الماضي، فضاءً للتشكيل الطبقي الجديد في المجتمع العراقي، كما بدأت في أحضانها تتشكّل الطبقة السياسيّة الجديدة التي حكمت العراق بعد الثورة العربيّة الكبرى التي تزعّمها الشريف حسين، والتي جاءت بالبيت الهاشمي لحكم العراق في عام ١٩٢١. حكم العراق ثلاثة من الملوك الهاشميين، وهم الملك فيصل الأوّل والملك غازي والملك فيصل الثاني. وفي عهودهم تولّى رئاسة الوزراء كثيرون وتعاقب على العراق العديد من الوزارات لربّما أشهرها وزارة عبد الرحمن النقيب ووزارة رشيد عالي الكيلاني ووزارة عبد المحسن السعدون ووزارة نوري السعيد المعروف بحنكته وشكيمته ووطنيّته العراقيّة والعربيّة.

وبشكل عام، فإنَّ المرحلة الممتدّة منذ تأسيس المملكة الهاشميّة حتى الانقلاب الذي قاده زعماء الجيش العراقي ممثلاً في عبد الكريم قاسم والعميد عبد السلام عارف، في يوليو (تموز) من عام ١٩٥٨، قد تميّزت بحركة عمرانيّة نشطة ومشاريع لبناء البنية الأساسيّة ومحاولة نشر التعليم وتطويره. كما تركت الثورة العربيّة الكبرى بأطروحاتها الوحدويّة والقوميّة أثرها في المجتمع العراقي الذي تمثل تلك الأفكار والتوجّهات التي ساعدت فيما بعد، وتحديداً في الأربعينيّات والخمسينيّات، على أن تكون البيئة العراقيّة خصبة لتشكّل ثلاثة من أقوى التنظيمات السياسيّة التي مرّت بالمنطقة العربيّة، وهي الحركة القوميّة العربيّة ممثلة في حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي مثل العراق أحد أقاليمه القويّة منذ تأسيسه في أربعينيّات القرن الماضي، حتى الاجتياح الأمريكي للعراق ووضعه تحت الوصاية الأمريكيّة في مارس (آذار) ٢٠٠٣، والحركة الشيوعيّة العراقيّة التي تشكّلت في أحد أقوى الأحزاب الشيوعيّة في المنطقة العربيّة حتى نهاية الثمانينيّات. لقد كانت حركات وقوى شكّلت في صراعها مع الدولة وفي صراعاتها الداخليّة الوعي الثقافي والسياسي العراقي الجديد من خلال تغلغلها وحضورها في أوساط المدرّسين والأساتذة والمثقفين والكتّاب العراقيين.

وأعتقد أنَّ دراسة النقيب في مرحلتها الثانويّة والجامعيّة في العراق قد جعلته مشدوداً إليها؛ وبالتالي مستقبلاً ولربّما متبنّياً للكثير من الأطروحات والأفكار القوميّة والاشتراكيّة التي وجدت طريقها في ما بعد إلى مواقفه السياسيّة وكتاباته الفكريّة، بل إنَّه قد عرف بيساريّته المبكرة في أطروحاته ومواقفه السياسيّة التي يبدو أنَّها قد جاءت بفعل قربه من الكوادر الاشتراكيّة والشيوعيّة في المجتمع العراقي أو انخراطه ضمنها. وفي هذا يقول محمّد الرميحي: «وأحسب أنَّ اهتمام



(خلدون) السياسي بفكر اليسار العربي الذي انتمى إليه في فترة أولى من فترات حياته وقراءاته المعمّقة فيه، ثمّ اطّلاعه على المنهج الغربي، (قد) كوّنا لدى خلدون النقيب تلك الفرادة في التناول الاجتماعي، وهي فرادة قدّمت إضافات للعمل العلمي الاجتماعي العربي»، تمثلت في كتاباته العلميّة التي تناولت قضايا السياسة والمجتمع في المشرق العربي.[٣]

كان الشيوعيّون العراقيّون، في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، جزءاً من الحكم حتى الانقلاب الذي تزعّمه عبد السلام عارف، والذي شارك فيه البعثيّون العراقيّون في ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣، وهذا يفسّر، بعض الشيء انتقاله المفاجئ من بغداد إلى القاهرة والتحاقه بجامعة القاهرة في العام ذاته (١٩٦٣) الذي تمّ فيه الانقلاب على عبد الكريم قاسم. وقد عاين على إثره حملات من التنكيل والاعتقال بحقّ قيادات الحزب

٣ـ خلدون النقيب، آراء في فقه التخلّف، بيروت، دار الساقي ٢٠٠٢

على الرغم من تأثر النقيب بالأطروحة اليساريّة في التحليل، فإنّه مع ذلك ظلّ ينظر إليها من خلال انتمائه العربي

الشيوعي العراقي وأنصاره، الأمر الذي دفع بالكثير من قياداته إلى الانتقال إلى دول الجوار العربي: لبنان وسورية ومصر أو إلى دول أوروبا الشرقيّة والغربيّة. وقد كان قرب خلدون أو انخراطه في أنشطة اليسار العراقي وتحديداً الحزب الشيوعي العراقي كفيلاً بأن يجعل منه هدفاً لانتقام النظام الجديد في العراق الذي كان يقوده عبد السلام عارف حينها متحالفاً مع البعثيين.

لقد شكّل قرب النقيب من الحركة اليساريّة العراقيّة بشكل عام أو انخراطه فيها فهمه ومدخله البنائي التاريخي الذي بدا سمة بارزة في كتاباته عن المجتمع العربي والخليجي، كما قد يكون تأثره ببعض الأطروحات القوميّة قد طوّر فهمه الشمولي لحالة التخلّف في المنطقة العربيّة، كما هو فهمه لعلاقة المجتمع العربي بمنظومة الرأسماليّة العالميّة في أوروبا الغربيّة والولايات المتحدة الأمريكيّة، وهو فهم لم يدعُ النقيب فيه، كما فعل الكثير من أصحاب الفكر اليساري العربي، إلى القطيعة مع الغرب، بقدر ما وجد أنَّ الإرث الاستعماري الغربي وقدرات الغرب الاقتصاديّة والتكنولوجيّة والعسكريّة الفائقة تجعل منه قوّة قادرة دائماً على فرض شروطه على مجتمعات العالم الثالث.

لقد نظر خلدون إلى الوطن العربي على أنَّه «نظام سياسي وحضاري مخترق بشكل كامل من قبل الدول الإمبرياليّة التي تهيمن على العالم. بدأت هذه بعمليّة البلقنة وانتهت إلى اللّبننة. والبداية والنهاية

> كان النقيب يرى أنَّ الغرب قد ارتكب سلسلة من الجرائم ضدّ الإنسانيّة، لم يمحها اعتراف بعض قادتهم بها

حالتان تكون فيهما الجماعات الوطنيّة قد تحوّلت إلى شراذم تتبنّاها الدول الإمبرياليّة المتنافسة وتتلاعب بها، مانعة اندماجها في كيان سياسي متناسق قابل للحياة بشكل مستقل عن هيمنتها. ويمكن التعبير عن هذا الاختراق، كحقيقة تاريخيّة، إمّا بفكرة «التبعيّة» أو بفكرة «المسألة الشرقيّة».[٤]

وعلى الرغم من تأثر النقيب بالأطروحة اليساريّة في التحليل، فإنَّه مع ذلك ظلّ ينظر إليها من خلال انتمائه العربي، ويبدو هذا واضحاً تحديداً في موقفه من القضيّة الفلسطينيّة التي كان إبّان النكسة أحد مقاتليها، كما في نظرته إلى التجربة الناصريّة، رغم بوليسيّة الدولة الناصريّة. فهو في تحليله لمأزق القضيّة الفلسطينيّة مثلاً يرى أنَّ «القضاء على القضيّة الفلسطينيّة» قد بدأ مع الحرب على فصائل المقاومة الفلسطينيّة في عام ١٩٧٠، والذي كان قد تمّ في ذلك الوقت بموافقة ضمنيّة من معظم الفئات الحاكمة العربيّة، حيث انتهت المقاومة بوصفها قوّة نضاليّة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام ١٩٨٢، واقتحام بيروت وإجبار حركة المقاومة الفلسطينيّة على ترك لبنان إلى شتات جديد...وما أسفر عنه ذلك من انشقاقات بين ما يُسمّى بالتيّار الإصلاحي والتيّار الجذري في صفوفها، (وبهذا) تكون المقاومة قد حُجّمت سياسيّاً وفقدت فعّاليتها الثوريّة».[٥]

أمّا فيما يتعلّق بموقف الغرب من التجربة الناصريّة، فيقول: «لقد استمرّت الاستراتيجيّة الإمبرياليّة مكافحة للثورة وللحركات التحرّريّة في دول العالم الثالث وخاصّة مكافحة للفكرة القائلة بإمكانيّة التنمية المستقلة نسبيّاً عن المعسكر الإمبريالي، كما عبّرت عنه (التجربة) الناصريّة-الظاهرة، ...تعمل بشكل دينامي متنوّع طوال الخمسينيّات والستينيّات، حتى تؤتي ثمارها في أواسط الستينيّات، وبشكل معمّق ومتسارع في السبعينيّات. وكانت أولى ثمار هذه الاستراتيجيّة الإمبرياليّة في المشرق العربي (وعلى المستوى القومي أيضاً) هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وبدء مرحلة الأمن العبراني كلازمة للأمن الأمريكي».[٦]

٣- الدراسة في الغرب: الانتقال من السياسي إلى المعرفي

كما كانت بداياته التعليميّة الأولى متلكّئة ومضطربة، تشدّها الأحداث والأزمات السياسيّة القائمة في المجتمع العربي، فإنَّ انتقاله إلى الدراسة في الغرب هو الآخر لم يكن يسير وفق خطٍّ مستقيم؛ ففي البدء كان انتقاله إلى الدراسة في بريطانيا التي لم تستقم معها كيميائيَّته، فشدّ الرحال منتقلاً إلى فرنسا ذات الإرث الثقافي والحضور القويّ والمؤثر للقوى والتيّارات اليساريّة والفكريّة المختلفة. ويبدو أنَّ ما شدّه إليها طبيعة الحياة الفكريّة والاجتماعيّة فيها، خصوصاً وأنَّ النصف الثاني من عقد الستينيّات، قد مثل مسرحاً للتحرّكات الطلّابيّة والشبابيّة في فرنسا وأوروبا الغربيّة عامّة، وكان خلدون من الناس الذين يعشقون المتعة وينشدون الحياة الجميلة. كما شدّه إليها ثراؤها الثقافي وغنى إنتاجها الفكري وقوّة تيّاراتها اليساريّة والاشتراكيّة. وليس لدينا الكثير من المعلومات عن هاتين المحطّتين اللّتين لم يستطب له البقاء فيهما طويلاً، حيث لم يبلغ بقاؤه سوى عامٍ ونيّف (بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦) ليشدّ الرحال متّجهاً نحو الغرب البعيد إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة في عام ١٩٦٧. وما لبث بعد ذلك، أن عاد إلى المنطقة العربيّة مشدوداً بحرب يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧ وهزيمتها تلك التي انخرط بعدها مقاتلاً في صفوف المقاومة الفلسطينيّة في الأردن. ومع ذلك، فإنَّ انقطاعه عن الدراسة لم يستمرّ طويلاً، فقد عاد بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة، حيث نال درجة الماجستير في تخصّص علم النفس الاجتماعي من جامعة لوي فيل- كنتاكي في عام ١٩٦٩.

٤ـ خلدون النقيب، الدولة التسلطيّة في المشرق العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩١، ص ٤٥

٥ـ المصدر السابق نفسه، ص ١٥٦

٦ـ المصدر السابق نفسه، ص ١٦٧

وفي عـام ١٩٧٦ حصـل النقيـب عـلى درجـة الدكتـوراه في علـم الاجتمـاع السـياسي عـن أطروحتـه الموسـومة بـ «الأنمـاط المتغـيّرة للتـدرّج الاجتماعـي في الـشرق الأدنى: دراسـة حالـة المجتمـع الكويـتي» مـن جامعـة تكسـاس.

كانـت عـودة النقيـب إلى الدراسـة متزامنـة مـع تميّز أوروبـا في عقـدي السـتينيّات والسـبعينيّات مـن القـرن المـاضي بعـدد مـن السّـمات الاجتماعيّـة والفكريّـة المهمّـة؛ أوّلهـا ريـادة الحركـة الاشـتراكيّة الأوروبيّـة الجديـدة، وهـي الحركـة الـتي أضفـت تغيـيراً مهمّـاً عـلى الفكـر الاشـتراكي التقليـدي، وقـد قـاد الفرنسـيّون مـا قـد يُسـمّى بالحركـة التصحيحيّـة الجديـدة لتتبعهـا بعـد ذلـك الحركـة الشـيوعيّة الإيطاليّـة والأوروبيّـة الأخـرى. كمـا شـهدت أوروبـا، وتحديـداً فرنسـا، في عـام ١٩٦٨ الاحتجاجـات أو مـا سُـمّي بـ «ثـورة الطلبـة» الـتي عمّـت بعـد ذلـك العديـد مـن بـلاد أوروبـا الغربيّـة. كمـا شـهدت الولايـات المتحـدة الأمريكيّـة مطلـعَ السـتينيّات حركـة الحقـوق المدنيّـة الـتي قادهـا السـود بقيـادة مارتـن لوثـر كنـغ، والـتي شـارك فيهـا البيـض كذلـك، والحركـة الطلّابيّـة والحركـة المناهضـة للحـرب في فيتنـام والحركـة النسـائيّة والحركـة البيئيّـة، وهـي حـركات قـادت نحـو تحـوّلات سياسـيّة واجتماعيّـة وثقافيّـة مهمّـة في المجتمعـات الأوروبيّـة والأمريكيّـة، انعكـس لا عـلى السـياق السـياسي الحاكـم فحسـب، وإنّمـا شـمل كذلـك الحيـاة الفكريّـة والثقافيّـة داخـل الجامعـات الأوروبيّـة والأمريكيّـة وخارجهـا. وقـد قـادت تلـك الحالـة كذلـك إلى فهـم أفضـل لعلاقـة العالـم الثالـث بالمجتمعـات الرأسـماليّة، مثلتهـا نظريّـات التنميـة الجديـدة، مثـل نظريّـة التبعيّـة والتقسـيم الـدولي للعمـل، وغيرهمـا، وعـبّرت عنهـا تحديـداً كتابـات بـول بـاران وإيمانويـل ولشـتاين والكثـير مـن المفكّريـن اليساريين وليبرالـيي الوسـط الأوروبيين. ولـم يكـن خلـدون النقيـب في وجهـة نظـره حـول طبيعـة العلاقـة غـير المتكافئـة بـين الغـرب والعالـم الثالـث يختلـف في ذلـك عـن كتابـات تلـك المرحلـة، بـل إنّـه، وكمـا يـدوّن ذلـك في كتابـه «آراء في فقـه التخلّـف»، يـرى أنّ الغـرب قـد ارتكـب سلسـلة مـن الجرائـم ضـدّ الإنسـانيّة، لـم يمحهـا اعـتراف بعـض قادتهـم بهـا، ومنهـا عـلى سـبيل المثـال:

١. لإبـادة شـبه الجماعيّـة لسـكّان الأمريكيتـين الأصليـين؛

٢. ممارسـة تجـارة الرقيـق وعـلى نطـاق واسـع ضـدّ سـكان وسـط القـارة الإفريقيّـة وجنوبهـا؛

يرى النقيب أن عامل الحرب والسيطرة شبه الكاملة للشركات متعدّدة الجنسيّة على الحكومات الغربيّة قد جعلت السلام غير مسموح

٣. نهـب ثـروات العالـم الثالـث وإفقـاره، وتهجـير سـكّانه نحـو مسـتعمرات أقاموهـا في أراضي الغـير؛

٤. تدمـير الحضـارات والثقافـات المحليّـة لشـعوب العالـم الثالـث، عـلى اعتبـار أنّهـا شـعوب بـلا تاريـخ وبـلا حضـارة؛

٥. تعريـض العالـم لدمـار بيـئي، ولخطـر الإبـادة الجماعيّـة بسـبب التهديـد باسـتخدام قـوى الـردع النـووي.

بـل إنّ النقيـب يذهـب إلى أبعـد مـن ذلـك، إذ يعتقـد أنّ عامـل الحـرب والسـيطرة شـبه الكاملـة للـشركات متعـدّدة الجنسـيّة عـلى الحكومـات الغربيّـة قـد جعـل «أيّـاً مـن قـادة العالـم الذيـن يتحكّمـون في مصيـره غـير مسـموح لـه بـأن يعلـن السـلام ولا أن يصنـع السـلام ولا أن يحقـق السـلام. الثابـت أنّ الحـرب هـي التجـارة الرابحـة ودونهـا يصلـب ألـف ألـف مسـيح».[٧]

٤- مرحلة العمل في الكويت والصّدام مع الواقع:

مثـل الواقـع المحلّي والعـربي المعيـش وخـبرة العمـل في جامعـة الكويـت اختبـاراً للمداخـل النظريّـة الـتي جـاء بهـا النقيـب مـن دراسـته في الجامعـات الغربيّـة في أوروبـا والولايـات المتحـدة. كان صدامـه الأوّل مـع أطروحتـه

٧ـ خلدون النقيب، آراء في فقه التخلّف، مصدر سابق، ص ٣٥٢

كتب النقيب عن العديد من الظواهر والقضايا في المجتمع العربي، كما كتب عن القضايا المحليّة ذات العلاقة بالكويت وبمجتمعات الخليج العربي بشكل عام

الجديدة عن المجتمع العربي في منتصف الثمانينيّات، وهي أطروحة تعمّقت كثيراً كلّما أوغل في الواقع المعيش. كان دخول خلدون في مواجهة هذا الواقع قد عدّل في إثره جزءاً ممّا حمله من مداخل نظريّة غربيّة حاول تطويع بعضها أو تكييفها، ولربّما ابتداع غيرها في دراسة الواقع الاجتماعي العربي.

ففي دراسته لمجتمع الخليج العربي، حاول أن يؤصّل لمنهج جديد في دراسة المنطقة تجاوز فيها الأطروحات الوصفيّة في محاولة لاختبار المداخل النظريّة في تفسير ظواهر المنطقة وحالها؛ فهو في كتابه الموسوم بـ «الدولة والمجتمع في الخليج العربي»، يتعمّق في دراسة دور شركات، مثل شركة الهند الشرقيّة والماركنتيليّة في العلاقة التي تشكّلت مع الغرب وتحديداً مع بريطانيا ودور النفط والشركات النفطيّة في التأسيس لمجتمعات الخليج ودور المال النفطي بعد ذلك فيما سمّاه «مأسسة التضامنيّات القبليّة والطائفيّة».[٨]

وفي معالجته للديمقراطيّة في الكويت، تناول النقيب الدور الذي باتت تلعبه القبيلة في المنطقة في تحليله لما سمّاه بدور التضامنيّات أو توظيفاتها السياسيّة في مجتمعاتنا الحديثة. فهو، ورغم اعترافه بانتفاء الشكل التقليدي للقبيلة ومشايخها، يعتقد بالمقابل أنّها قد أصبحت في جزء كبير منها منضوية في صلب التنظيمات الحديثة تستثمر ما هو ممكن من قنوات ومؤسّسات لصالحها أو لصالح أفرادها وفي علاقتها بالدولة أو بالقوى الاجتماعيّة الأخرى.[٩] فقد وظّفت الجماعات القبليّة البرلمان الكويتي في تأمين مصالحها بوصفها جماعة مقابل النظام السياسي كما هو مقابل الجماعات الاجتماعيّة الأخرى. وعلى ذلك، لا يعدو اختراق الجماعات الإسلامويّة لها أن يكون اختراقاً شكليّاً مقابل صلابة الانتماء القبلي. وبذلك باتت القبيلة تشكّل في البرلمان الكويتي، ورغم اختراقات النظام السياسي لها، الجماعة الأقوى والأكثر تماسكاً مقابل أيّة قوّة اجتماعيّة أخرى. وتعكس قوّة الحراك، الذي قادته الجماعات الإسلامويّة المدعومة من الجماعات القبليّة في مواجهة السلطة، القوّة التي باتت عليها الجماعات القبليّة، كما أنّ مقاطعتها للانتخابات البرلمانيّة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ تعكس قدرتها بوصفها جماعة على توظيف الأدوات السياسيّة المتاحة في تحديد مواقفها من النظام.

لقد كتب خلدون عن العديد من الظواهر والقضايا في المجتمع العربي، كما كتب عن القضايا المحليّة ذات العلاقة بالكويت وبمجتمعات الخليج العربي بشكل عام، وهي كتابات أقلّ ما يقال عنها إنّها تتّسم بالرصانة وعمق التحليل والجرأة في مواجهة الواقع الذي رغم تغيّر بعض جوانبه فإنّ جوانبه الأخرى، ذات العلاقة أو القدرة الدافعة نحو الولوج إلى مجتمع الحداثة والمستقبل، تصطدم بمنظومات منافع ولربّما مصالح في الداخل والخارج بعضها يخصّ الناس أو بعضهم وبعضها يخصّ سياقاته الرسميّة، كما أنّ بعضها يخصّ قوى وتنظيمات خارجيّة تجد أنّ استمراريّة الواقع من استمراريّة مصالحها ومنافعها الخاصّة.

وخلاصة القول: لقد ساهمت المحطّات التعليميّة والعمليّة المختلفة التي مرّ بها النقيب فيما نسمّيه بتشكيله الثقافي والمعرفي والسّياسي؛ فإذا ما كانت تجربة بغداد قد ساهمت في تشكيل بنائه السّياسي، فإنّ تجربة الدراسة في أوروبا الغربيّة وفي الولايات المتحدة الأمريكيّة لم تساعده على فصل ما هو أيديولوجي عمّا هو معرفي فحسب، وإنّما ساهمت في تجديد بنائه المعرفي. وقد كان لتلك التجربة الأثر

٨ـ خلدون النقيب، الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربيّة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٧

٩ـ خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطيّة: حالة الكويت، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٦

الكبير في رصانة تحليله لواقع المجتمع العربي وعمقه.

وقد لا نذيع سرّاً بالقول إنَّ شغف النقيب بالقراءات الأدبيّة قد أصّل لديه فهمه للكثير من مجتمعات العالم الثالث وللمجتمعات العربيّة؛ فقدرة الروائي على الوصف المعمّق لشخصيّات أثره وعلى وصف الفضاء المكاني والزماني لروايته تساعد عالم الاجتماع على تأصيل فهمه للمجتمعات موضع الدراسة، بل هي واحد من أهم مصادر زاده لفهم المجتمعات. فروايات غابرييلا مسترال، وغابرييل غارسيا ماركيز، وإيزابيل أللندي، وغيرها، تمثل أحد أهمّ المصادر التي تعطي القارئ تفاصيل عن مجتمعاتهم وعن طبيعة أنظمة الحكم فيها، وكذلك عن نضالات شعوبهم من أجل الحريّة والعدالة والديمقراطيّة.

المصادر:

١. حسن، شاكر فريد، «مفكّر عربي آخر يغيب: خلدون النقيب، رجل المبادئ وصوت العقل»، على موقع الحوار المتمدّن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٥٨١٢٤

٢. النجار، مصطفى، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربيّة: ١٨٩٧-١٩٢٥، القاهرة، دار المعارف، (بدون تاريخ).

٣. النقيب، خلدون، آراء في فقه التخلف، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٢

٤. ٤- النقيب، خلدون، صراع القبيلة والديمقراطيّة: حالة الكويت، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٦

٥. النقيب، خلدون، الدولة التسلطيّة في المشرق العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩١

٦. النقيب، خلدون النقيب، الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربيّة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٧

عالم الاجتماع المغر



ربي أحمد شرَّاك لمجلة «ذوات»:

«الربيع العربي» منح جرأة علميَّة أكبر للسّوسيولوجيين



حاورته: أمينة زوجي
باحثة مغربيَّة في علم الاجتماع

قال الدكتور أحمد شرَّاك، إنَّ «الربيع العربي» ساهم في منح الباحثين السوسيولوجيين جرأة علميّة أكبر في تناول بعض القضايا الشائكة، التي كانت تعتبر إلى عهد قريب من الخطوط الحمراء في العالم العربي، على غرار مسألة السّلطة والدولة، في حين لم يكن لهذا الحدث أيّ تأثير على البحث السوسيولوجي من حيث المنهج والتوصيف الإبستمولوجي.

وأضاف الدكتور شرَّاك، المتوَّج أخيراً بجائزة المغرب للكتاب في صنف العلوم الاجتماعيّة عن كتبه «سوسيولوجيا الربيع العربي»، في حوار مع مجلة «ذوات»، إنَّ المقاربة السوسيولوجيّة في معالجة أحداث «الربيع العربي» كانت شبه غائبة، أمام غلبة المقاربات الصحفيّة والإعلاميّة والسياسيّة والقانونيّة والتاريخيّة والأيديولوجيّة.

وأوضح شرَّاك أنَّ الأطروحة المركزيّة التي يدافع عنها في كتابه «سوسيولوجيا الربيع العربي»، هي أطروحة النقد والاستمرار أو الاستراتيجيّة النقديّة لـ «الربيع العربي»، وهي أطروحة تنطلق من كون «الربيع العربي» هو فعل احتجاجي مستمرّ في الزمن لم ينتهِ بعد، ويجب إخضاعه للنقد والتفكيك.

وأشاد شرَّاك في هذا الحوار بدور الجمعيّة العربيّة

لعلم الاجتماع، التي ساهمت في خلق فضاء يجمع السوسيولوجيين العرب من خلال منبر مجلة «إضافات»، في مقابل فشل الجمعيّة المغربيّة لعلم الاجتماع التي وصف عملها بالصوري. وحول وضع السوسيولوجيا في العالم العربي اليوم، ذكر شرّاك أنَّ العالم العربي بشكل عام عرف تململاً في الكتابة السوسيولوجيّة، حيث ظهرت اجتهادات نظريّة، وأبحاث ودراسات، سواء في المشرق العربي أو المغرب، ما جعل البحث السوسيولوجي العربي يتطوّر، ويصبح أكثر فاعليّة، خاصّة في الجوانب الميدانيّة، لأنَّ البحث الميداني كان ينظر إليه إلى حدود الثمانينيّات من القرن الماضي، على أنَّه غير نافع، على الأقلّ في المغرب العربي.

وأشار إلى أنَّ الجميع اليوم أصبح يؤمن بجدوى وأهميّة الأبحاث الميدانيّة، غير أنَّ العائق الوحيد المستمر هو سياسة البحث العلمي المعتمدة في البلدان العربيّة، والتي يجب أن يُعاد النظر فيها، وأن تُخصَّص ميزانيات حقيقيّة للأبحاث السوسيولوجيّة.

وأكّد شرّاك أنَّ السوسيولوجيا في الطريق نحو الأبهى والأجمل، خاصّة بعد إيمان الدول العربيّة بوظيفتها العقلانيّة والتنويريّة وتربية النشء على أفق مغاير، وتكوين بنيات جديدة في التفكير بعيداً عن التطرُّف والمغالاة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدكتور أحمد شرَّاك، أستاذ السوسيولوجيا بجامعة سيدي محمّد بن عبد الله- فاس، كليّة الآداب ظهر المهراز، يُعدّ من بين السوسيولوجيين القلائل في المغرب والعالم العربي المهتمّين بسوسيولوجيا الثقافة، حيث ساهم في إغناء المكتبة المغربيّة والعربيّة بالعديد من المؤلفات، نذكر من بينها: «الثقافة والسياسة»،

«سوسيولوجيا التراكم الثقافي»، «فسحة المثقف»، «الثقافة وجواراتها»، «الكتابة على الجدران المدرسيّة» و«الهدر المدرسي والمسألة الثقافيّة»، و«سوسيولوجيا المغرب: المقاربة الأنجلوساكسونيّة»، و«العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بالمغرب: طروحات ومقاربات» (في مجلّدين بالعربيّة والفرنسيّة)، و«سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعيّة: مقدّمات في مقاربة البيدوفيليا»، إضافة إلى المشاركة في العديد من الكتب الجماعيّة.

كما شارك الدكتور أحمد شرَّاك في مجموعة من الندوات والمؤتمرات، وهو عضو في مركز الأبحاث والدراسات النفسيّة والاجتماعيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، ظهر المهراز بفاس، وعضو في هيئة التحرير والاستشارة العلميّة في مجموعة من المجلات المغربيّة مثل مجلة «الاقتصاد والمجتمع»، ومجلة «فلسفة»، ومجلة «مقاربات»، ومجلة «دفاتر».

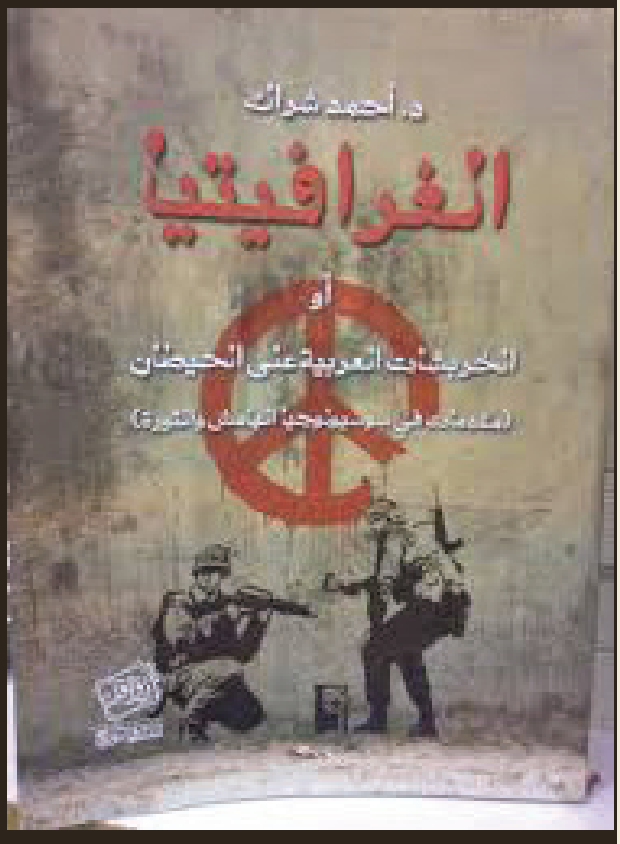





إنَّ سوسيولوجيا الثقافة تخصّص شاسع ومركّب ومتراكب نظراً لتعدّد معمار الثقافة وتلفيظها، من ثقافة عالِمة إلى ثقافة جماهيريّة (إعلاميّة) إلى ثقافة شعبيّة

*** المتتبع لكتابات الباحث والأكاديمي المغربي أحمد شرّاك سيلاحظ أنّ جلّها، إن لم نقل كلّها، تندرج ضمن حقل «سوسيولوجيا الثقافة»، فلمَ هذا الاختيار بالتحديد؟**

نعم، يمكن القول إنَّ جلّ مساهماتي وأبحاثي وكتاباتي تنتمي إلى سوسيولوجيا الثقافة، وهو تخصّص ملتبس ودقيق في الآن ذاته، وقد لا نجد في العالم العربي سوى بعض علماء اجتماع عرب ينتمون إلى هذا التخصّص، أو يهتمّون، على الأقل، بقضايا الثقافة... أذكر من بينهم، على سبيل المثال، د. الطاهر لبيب. كما نجد أصواتاً متفرّقة ومهتمّة بقضايا الإبداع والثقافة في هذا القطر أو ذاك... والمفارقة أنَّ سوسيولوجيا الأدب والثقافة نجد لها حضوراً لدى التخصّصات الأدبيّة أكثر من التخصّصات السوسيولوجيّة. إنَّ هذا التخصّص شاسع ومركّب ومتراكب نظراً لتعدّد معمار الثقافة وتلفيظها، من ثقافة عالِمة إلى ثقافة جماهيريّة (إعلاميّة) إلى ثقافة شعبيّة، إلى ثقافة الجماهير، إلى ثقافة الظلّ أو الثقافة التحتيّة، أو ثقافة الهامش، فضلاً عن ثقافة الفئات والشرائح والطبقات. أمام هذا التعدّد، كان عليَّ أن أختار موضوعات على غير منوال، منها الغرافيتيا كثقافة تحتيّة وثقافة الهامش... وقضايا تهمّ الثقافة العالِمة مثلاً إشكاليّة القراءة تحت لواء سوسيولوجيا القراءة والكتاب والنشر في المغرب والعالم العربي.

إنَّ هذا الاختيار جاء نتيجة تحوّل من الاهتمام إلى التخصّص، خاصّة بعد إنجازي (بمعيّة عبد الفتاح الزين) بيبليوغرافيا السوسيولوجيا المغربيّة في ١٩٨٧، حيث تبيّن بالملموس غياب تام لهذا التخصّص، وطغيان تخصّصات أخرى لدى الجيل الأوّل والثاني في السوسيولوجيا المغربيّة، والأمر ينعكس إلى حدٍّ واسع على المشهد السوسيولوجي العربي عموماً.

*** حاولتم من خلال أعمالكم البحثيّة تفكيك الواقع السوسيوثقافي في المغرب، ونقله من واقع اجتماعي/ ثقافي/ سياسي إلى واقع سوسيولوجي قابل للدّراسة، فهل كان من السّهل عليكم الحفر بشكل منفرد في سوسيولوجيا الثقافة، في الوقت الذي تتّسم فيه الساحة العلميّة بهيمنة الدراسات التي تنتمي إلى حقل السوسولوجيا القرويّة، وسوسيولوجيا العائلة، والسوسيولوجيا الحضريّة، وسوسيولوجيا الهجرة، والسوسيولوجيا السياسيّة؟**



علم اجتماع دون سند نظري أو بالأحرى استراتيجيّة نظريّة قد يسقط في التجريبي والتقنية واللّغة الكميّة

صحيح أنَّ السوسيولوجيا المغربيّة طغت عليها التخصّصات التي ذكرت من السوسيولوجيا القرويّة والسوسيولوجيا الحضريّة والسوسيولوجيا السياسيّة... إلخ، ولعلّ الحال يعود إلى حالة العالم العربي، ومنه المغرب، الذي كان يحاول الإجابة عن الأسئلة الكبرى والقضايا الكبرى، التي ظلّ منشغلاً بها فترة طويلة ما بعد الاستقلال الوطني عن النفوذ الأجنبي... ومن ثمّ وجدت نفسي أمام تخصّص فريد تزكّيه ميولاتي الأدبيّة منذ مرحلة التعليم التأهيلي الثانوي، أقصد منذ اليفاعة والشباب... إلى أوّل بحث في السوسيولوجيا، أقصد بحث الإجازة الذي تناولت فيه سوسيولوجيا الجمعيّات الثقافيّة.

وقد راكمت عناوين كثيرة كما يدلّ على ذلك سجلّي السوسيولوجي، وبطبيعة الحال ليس من السهل أن يقوم الباحث بمساهمات مفردة في غياب جاذبيّة سوسيولوجيا الثقافة من طرف آخرين، ولغياب سياسة هادفة واستراتيجيّة للبحث العلمي، وعلى رأسها البحث في «المسألة الثقافيّة» بما تزخر به من أشكلة وأنظار، وهي في قلب مشغوليّات الدولة والمجتمع... لأنَّ السؤال الثقافي هو مفتاح مجمل الأسئلة ولا يمكن تجاوزه أو القفز على مقتضياته.

*** ما هي المرجعيّات السوسيو- نقديّة التي استندتم إليها في تفكيك وخلخلة إشكاليّة المثقف؟ وكيف تأتّى لكم نحت بعض المفاهيم على غرار التراكم الثقافي، المثقف المشاكس، الثورات التأسيسانيّة، وغيرها من المفاهيم الأخرى التي تدخل في إطار سوسيولوجيا الشباب والهامش والمنع والكتابة؟**

لا شكّ أنّي رجعت إلى المرجعيّات «الكلاسيكيّة» من أجل التفكيك؛ فمقولة المثقف العضوي (الكاتب الإيطالي غرامشي) والمثقف الملتزم للفيلسوف الفرنسي (جون بول سارتر) إلى مقولة نهاية المثقف لريجيس دوبري، حيث لم أنتصر لأطروحة البداية (المثقف

العضوي، أو الرسولي..) أو لأطروحة نهاية المثقف أمام العلم والتكنولوجيا التي طرحها ريجيس دوبري...، ولذا اهتديت إلى أطروحة المثقف المتشاكس، الذي يمارس النقد دوماً، أو ما أطلق عليه الميتا-نقد (نقد من درجة ثانية، تمييزاً عن النقد من الدرجة الأولى للمثقف المعارض أو الرسولي، لأنَّ مثل هذا النقد قد يزول بأسباب نزوله، أقصد بما تفرزه الديمقراطيّة وصناديق الاقتراع، وبالتالي بذلك اللغز الذي تتميز به الديمقراطيّة ما بين المعارضة والموالاة، وهو لا دوام للمعارضة في الحكم كما لا دوام للموالاة.

إنَّ المفاهيم التي أحاول أن أطرحها للتداول تنطلق من إيماني بالعلاقة العميقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع... وأنَّ علم اجتماع دون سند نظري أو بالأحرى استراتيجيّة نظريّة قد يسقط في التجريبي والتقنية واللّغة الكميّة، دون أن يكون للعالم القدرة على تقديم تأويلات ترقى إلى النظر العميق... وما يعضد هذه الرؤية هو أنَّ نتائج البحوث الاجتماعيّة والأطاريح الجامعيّة تبقى في الرفوف، أو تصدر عناوين من أجل المقروئيّة... والقارئ العربي في حاجة إلى علم اجتماع تفكيكي عميق لحال المجتمع ومآله.

من جهة أخرى، لا شكّ أنَّ بناء المفهوم يدخل في إطار محاولة الانتقال إلى الإبداعيّة، أقصد إلى مفاهيم تخصّ الباحث، وتميز متنه السوسيولوجي، لأنَّه في مرحلة متقدّمة من البحث والتراكم قد يتجاوز الباحث ترديد مفاهيم الآخرين أو مقولة: قال وقيل، ليحاول أن يتيتّم، أقصد أن تكون له معماريّة بحثيّة مخصوصة، وملكيّة فكريّة واضحة، في حين أنَّ ورود بعض الملفوظات لآخرين قد يكون من باب المقروئيّة، والتي تدخل في الحيازة لا الملكيّة، ما دامت ملفوظات لغويّة فلا ضَيْرَ في العلوم الاجتماعيّة... المهم ألّا تكون مفاهيم أو تأويلات أو تخريجات نظريّة... خاصّة وأنَّ الباحث شديد القراءة، بل إنَّ قراءة عميقة أكثر تعطي كتابة عميقة أقل...هذه العلاقة السَبوعيّة (الكبيرة جدّاً) بين القراءة والكتابة هي التي تعطي زخماً ونفساً واستمراريّة بشرط وجود الهاجسيّة والوفاء للبحث والكتابة.

*** صدر لكم حديثاً، عن دار مقاربات للنشر، كتاب ضخم حوالي (٥٠٨) صفحة، بعنوان «سوسيولوجيا الربيع العربي»، قدّمتم فيه قراءة سوسيولوجيّة لثورات «الربيع العربي»، فما هي أهمّ الخلاصات التي وصلتم إليها؟**

إنَّ أهمّ الخلاصات التي خرجت بها في كتابي المومأ إليه هي الانتصار لأطروحة نظريّة سمّيتها أطروحة النقد والاستمرار أو الاستراتيجيّة النقديّة للربيع العربي، أقصد بذلك أنَّ «الربيع العربي» الذي بدأ في نهاية ٢٠١٠ وبدايات ٢٠١١.. فهو يستمرّ في الزمن، كفعل احتجاجي سبوعي (كبير جداً) عرفه العالم العربي.. وأنَّ هذا الاستمرار لا ينبغي أن نكنّ له الإكبار والتقديس.....، بل ينبغي أن يخضع للنقد باستمرار... لقد انتصرت لهذه الأطروحة طوال تحليلاتي لصيرورات وسيرورات الربيع... وفي الوقت ذاته، ناقشت كلّاً من أطروحة التخوين والمؤامرة، معتبراً إيّاها أطروحة تنطلق من مقدّمات لتصل إلى مقدّمات، وليس إلى نتائج عبر خطاب يركب صهوة السهولة واليقين... كما انتقدت أطروحة الخريف أو الخيبة والانكسار، باعتبارها لا تنظر إلّا إلى النتائج على صعيد الدولة والمشهد السياسي، دون أن تحلّل الفعل الاحتجاجي، ودون أن تستند إلى ذخيرة تاريخيّة في حدوث الثورات والتباساتها ومنعرجاتها وكبواتها أيضاً.

حيث نلاحظ سقوط هذه النظريّة أمام استمراريّة «الربيع العربي» أو على الأصح روح هذا الربيع، في المغرب (الحسيمة وجرادة...) وفي الأردن، وامتدّت هذه الروح إلى بلاد فارس أيضاً، كما أنَّ هذه الروح مازالت وثابة في الإبداع، إبداع كلّ أشكال الاحتجاج ضدّ الحكْرة والظلم والفقر والغلاء... حيث نلاحظ في المغرب مثلاً ابتكار أسلوب جديد في الاحتجاج والنضال وهو مقاطعة بعض المواد الاقتصاديّة كحليب «سنطرال»، ومحروقات إفريقيا، والماء المعدني سيدي علي...، حيث بيّنت المقاطعة قوّة هذا السلاح النضالي الجديد ضدّ التوحّش الرأسمالي، بل والاستمرار في الخطاب وبلاغة الخطاب الذي مارسه «الربيع العربي»، مستثمراً بلاغة التجويد القرآني إلى التناص مع الأغنيات الشعبيّة المتغلغلة في الوجدان الشعبي، إلى استعمال الأيقونات والصور والتشكيل... فضلاً عن سلاح السخرية وممارسة خطاب الشذريّة العميق.

وأخيراً، لقد حاول الكتاب أن يحلل الوقائع كما الخطاب من زاوية سوسيولوجيا الثقافة والسياسة والدين فضلاً عن الفلسفة والأنثروبولوجيا والسيميائيّات؛ أي كلّ العلوم المجاورة للسوسيولوجيا، باعتبارها علماً تركيبيّاً...ولعلّ هذا ملخص المدخل النظري والأطروحي للكتاب، علماً بأنَّ هناك مداخل أخرى كالمدخل المفاهيمي والسياقي والمدخل الثقافي والمدخل السياسي والمدخل التوثيقي والببليوغرافي،





ولكلّ باحث أن يتناول الكتاب من أحد هذه المداخل أو من المداخل جميعاً.

*** في نظركم، هل واكب البحث السوسيولوجي في المغرب والعالم العربي الثورات العربيّة؟ وهل استطاع تقديم قراءات مهمّة لهذه التحوّلات؟**

لقد توّجت كتابي حول الربيع ببليوغرافيا تحتوي (٦٠٠) عنوان لكلّ الإصدارات العربيّة والأجنبيّة حول «الربيع العربي»، والتي لفظتها المطابع هنا وهناك. وقد تبيّن لي أنَّ المقاربة السوسيولوجيّة تكاد تكون غائبة أمام غلبة المقاربات الصحفيّة والإعلاميّة والسياسيّة (العلوم السياسيّة) والعلوم القانونيّة والتاريخ والأيديولوجيا، ولم تحضر السوسيولوجيا إلّا قليلاً قليلاً، وإن كانت هناك مساهمات على صعيد المقالات التي نشرت في المجلّات العربيّة كمجلة «المستقبل العربي» ومجلة «إضافات» ومجلة «الآداب»...لسوسيولوجيين عرب وازنين. وفي المجمل يمكن الرجوع إلى تحليل المتن البيبليوغرافي الذي أثبته في الكتاب لمعرفة المزيد من التفاصيل، لأنّي خصّصت قسماً بالكامل، وهو القسم الخامس لهذا المتن البيبليوغرافي تسجيلاً وقراءة وتحليلاً.

*** ما مدى تأثير «الثورات العربيّة» أو الحركات الاحتجاجيّة في تشكيل أو إعادة تشكيل البحث السوسيولوجي العربي؟**

لحدّ الآن، لا أزعم تأثيراً لـ «الربيع العربي» على البحث السوسيولوجي من حيث المنهج والتوصيف الإبستمولوجي، لكن من جهة أخرى لا شكّ أنَّ هذا البحث بدأ يمارس جرأة علميّة أكثر في تناول مسألة السلطة والدولة في العالم العربي، بل بدأ يناقش تلك القضايا التي كان مسكوتاً عنها قبل الربيع، والتي كانت تعتبر نقطاً حمراء لا يجوز مناولتها أو الاقتراب منها

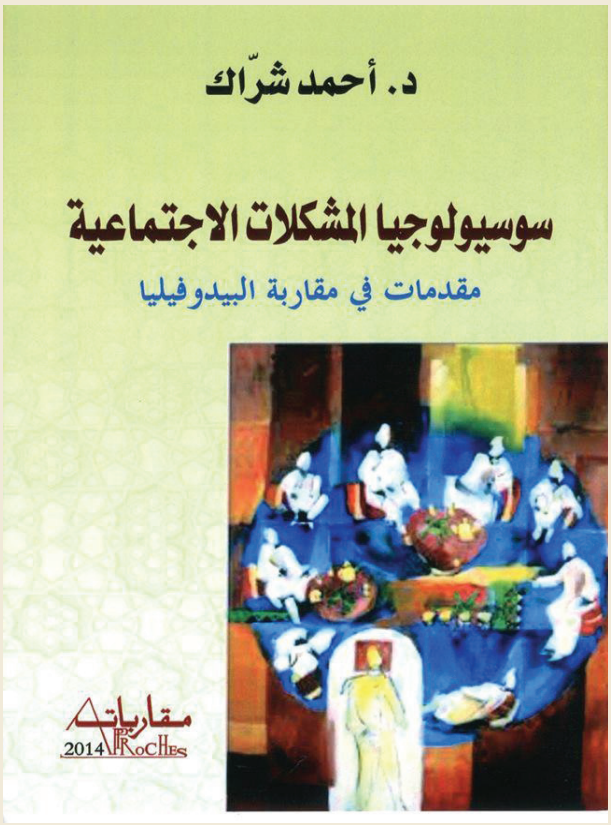

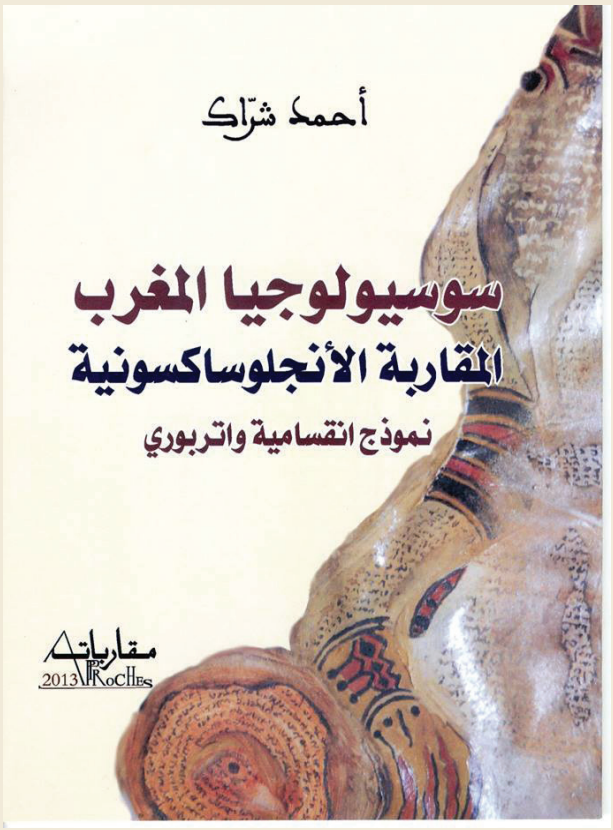



أصبح عالم الاجتماع أكثر تحرّراً وأكثر جسارة في تناول موضوعاته، لأنه قتل ذلك الشرطي الذي كان يسكن في داخله

حتى. بعبارة أوضح، أصبح عالم الاجتماع أكثر تحرّراً وأكثر جسارة في تناول موضوعاته، دون أن يخشى أيّ اعتراض موضوعي من السلطة أو ذاتي، أقصد أنَّه قتل ذلك الشرطي الذي كان يسكن في داخله، ولعلّ الغزارة اللافتة حول «الربيع العربي» نفسه كحدث تاريخي وسياسي خير دليل على تحرّر الألسنة من عقالها... كعربون عن حريّة تفكير وتعبير واعدة بالأكثر.

*** على ضوء الملف الذي تخصّصه مجلة «ذوات» لموضوع السوسيولوجيا في العالم العربي، ما تقييمكم لوضع السوسيولوجيا في العالم العربي اليوم؟ وهل استطاع البحث السوسيولوجي، أو بالأحرى المناهج المعتمدة من طرف السوسيولوجيين، مواكبة مختلف التغيّرات الاجتماعيّة الحاصلة في الآونة الأخيرة؟**

إنَّ السوسيولوجيا في العالم العربي في تقدّم واطّراد لأسباب عديدة، منها:

١- اتساع عدد الباحثين في السوسيولوجيا على امتداد العالم العربي، لما شهدته السوسيولوجيا من انتعاشة، بعد القطبيّة الثنائيّة وظهور الديمقراطيّة كبراديغم الآن وهنا على مستوى الخطاب الكوني، الذي له تداعياته على المستوى المحلي والقطري... حيث أصبحت السوسيولوجيا علماً ضروريّاً من أجل التشخيص ومن أجل النقد والانتصار للفكر العقلاني وللتنوير...لأنَّ العالم العربي أدرك خطورة الظلاميّة والدوغمائيّة والاستبداد الفكري والتطرّف العقدي.

٢- انتشار مراكز بحوث ودراسات في الوطن العربي، أعطت السوسيولوجيا مكانة لافتة في إطار استراتيجيّة مزدوجة الرسائل:

أ- الخطاب السوسيولوجي بات ضرورة مجتمعيّة قبل أن تكون علميّة، ومعنى ذلك هناك غائيّة أيديولوجيّة مضمرة تتوخّى هذه المراكز بلوغها.



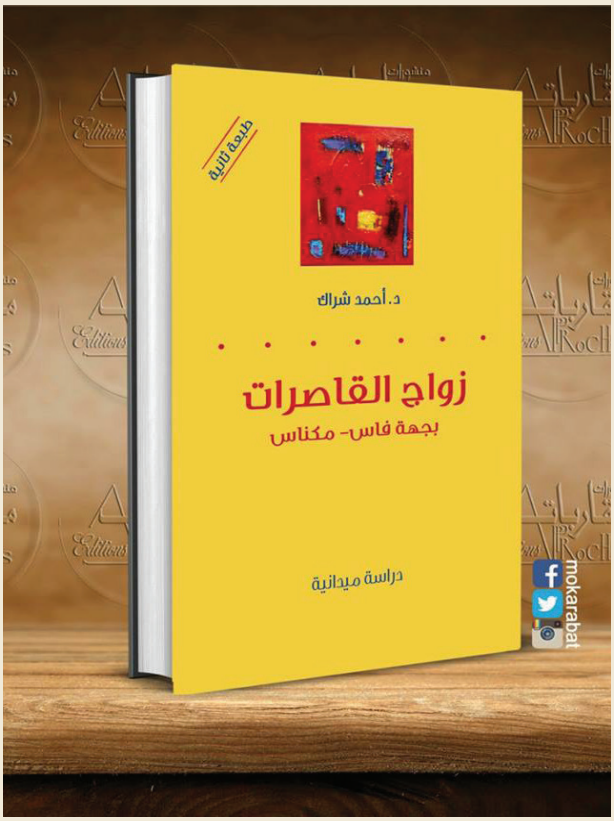

إنَّ إجراء بحوث عبر تخصيص ميزانية محترمة للبحث السوسيولوجي على الخصوص، من شأنه أن يسهم في رافعة التقدّم والتنمية

ب- الخطاب السوسيولوجي ينتعش في الاهتمام والاعتبار فضلاً عن المنجز التشخيصي والتحليلي والتأويلي لقضايا المجتمع العربي المعاصر، إلى حدّ أنَّ هذا الخطاب أصبح حاجة موضوعيّة لا مندوحة عنها. أمام هذا التطوّر لا شكّ أنَّ الحكم العربي والنظام السياسي العربي (الراغب في الانفتاح) بدأ يؤمن بالنفع والجدوى، بعيداً عن ذلك النشيد التهميشي الذي طال السوسيولوجيا بل والعلوم الاجتماعيّة والفلسفة في العالم العربي، لأنَّ الحاكم العربي قبل الربيع كان يعتبر أنَّ الحديد والنار هما الكفيلان بالحضور لا غير.

كما أنَّ الحاكم العربي كان يعضد الخطاب الديني، خاصّة الذي يخدم استمراريّته في السلطة، ومن هنا أعطي لهذا الخطاب مركز الصدارة، إن لم نقل الصدارة الوحيدة في تناول النصوص الدينيّة، وكلّ ما يتعلّق بالمسألة الدينيّة، ومن ثمّ أصبح علماء الدين هم الناطقون الوحيدون باسم العقيدة والإيمان، وكلّ العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة لا يجوز لها الاقتراب من هذا المربّع... وإلّا تصدر فتاوى أو دعاوى ضّد المشاكسين، فيُبعدون خارج أوطانهم، هذا إذا لم يرسلوا لهم قتلة وإرهابيين...ولعلّ التطرّف الملحوظ اليوم هو نتيجة ذلك التحالف المقدَّس بين الاستبداد السياسي والاستبداد الديني الذي كان، ومن تداعياته هذا الذي نلحظه من إرهاب وقتل...

أمام هذه المشاهد والتطورات، لا شكّ أنَّ السوسيولوجيا، بل والفكر العربي سيتطوّر أكثر في ظلّ مناخ أكثر تنويراً وانفتاحاً ورغبة نحو انتقال ديمقراطي سالم وغانم للإنسان العربي هنا والآن.

وحتى إن حضر العلم (قبل «الربيع العربي»)؛ فالحاكم كان هو العالم الأوّل، إلى حدّ أنَّه في بعض



السوسيولوجيا في الطريق نحو الأبهى والأجمل، خاصّة بعد إيمان الدول العربيّة بوظيفتها العقلانيّة والتنويريّة وتربية النشء على أفق مغاير

البلدان كليبيا، كانت ترسل الجامعات رسائل إلى القائد مهنّئة ومباركة بمناسبة ندوة علميَّة في إحدى الكليّات!

*** انطلاقاً من حديثنا عن السوسيولوجيا في العالم العربي، هل يمكننا الادّعاء بأنَّ هناك مدرسة سوسيولوجيّة عربيّة على غرار المدرسة الفرنسيّة والمدرسة الأنجلوساكسونيّة، أم أنّنا ما زلنا أمام تبعيّة مطلقة للمدارس الكلاسيكيّة الغربيّة؟**

في الواقع، إنَّ هذا السؤال أثار جدلاً لما يحمله من استفهام والتباس، فقد كان السؤال في ثمانينيّات القرن الماضي حول إمكانيّة الحديث عن علم اجتماع عربي، والبعض تحدّث ويتحدّث عن علم اجتماع إسلامي... ومسألة الانتساب عبر انتساب علم إلى منظومة عرقيّة أو دينيّة أو أديو- دينيّة... فيه كثير من الأنظار، لأنَّ العلم خطاب كوني وله أسس ومفاهيم وأنظار ومناهج كونيّة، قد تبقى الملامح ممكنة، بشرط الاجتهاد العلمي في القضايا والإشكاليّات، لكن لا تصل هذه الملامح إلى حدود مدرسة. قد يكون الحديث مقبولاً من باب التميز في المناولات، كالحديث الذي دار في المغرب عن مدرسة مغربيّة في السوسيولوجيا تميزاً وتميّزاً عن المدرسة المشرقيّة، في زمن كان قد احتدّ فيه الصراع بين الثقافتين المغربيّة والمشرقيّة، ولكن اليوم لم يعد أحد يتحدّث عن مدرسة مغربيّة في السوسيولوجيا، وإذا كان ما يزال الحديث عند البعض، فذلك من الزاوية التي ذكرنا سابقاً.

*** ما الدّور الذي يجب أن تقوم به الجامعات العربيّة بشكل عام، والمغربيّة بشكل خاص في هذا الباب؟**

أعتقد أن الجميع اليوم أصبح يؤمن بجدوى وأهميّة الأبحاث الميدانيّة، ويظلّ العائق الوحيد هو سياسة البحث العلمي المعتمدة في البلدان العربيّة

إنَّ دور الجامعات حيويّ، لا مراء في ذلك، من حيث الإطار المؤسّساتي للبحث السوسيولوجي، لأنَّه لاشكّ أنَّ مختلف المختبرات العلميّة المنتشرة في مختلف الكليّات تشكّل السوسيولوجيا جزءاً من تخصّصاتها ككليّات الآداب مجتمعة وعلم الاجتماع السياسي في الكليّات القانونيّة والسياسيّة والاقتصاديّة فضلاً عن معاهد كثيرة بما في ذلك المعاهد العلميّة والتقنية كالمدرسة العليا للتكنولوجيا بالمغرب، وهذا أمر لافت في تمثل أهميّة الدرس السوسيولوجي، إلّا أنَّ هذه المؤسّسات في حدّ ذاتها تحتاج إلى سياسة بحث علمي حقيقي، ليس على صعيد الجامعات فقط، بل على صعيد مختلف المؤسّسات المجتمعيّة، لأنَّ من شأن هذه السياسة أن تضمن بنياتها وميزانياتها تطوّر البحث العلمي، ومنه البحث السوسيولوجي الذي يحتاج إلى موارد بشريّة مكوّنة وإلى بنيات تحتيّة حقيقيّة، لأنَّ السوسيولوجيا في جانب كبير منها قد تتجاوز العمل المكتبي إلى العمل الميداني الشاق وما يتطلبه من لوجستيك مادي وبشري، وفي المجمل سياسة بحث علمي هادفة من شأنها أن تسهم في الرّقي المجتمعي، وتسهم في التنمية والتقدّم والحداثة.

*** ما الجهات التي من المفترض أن تتبنّى الأبحاث السوسيولوجيّة والاضطلاع باستثمار نتائجها؟**

الجامعات منتجة للبحث السوسيولوجي، وقد تستفيد منه في هياكلها، ومختلف أجنداتها، وأدوارها، واستراتيجيّاتها المختلفة، ولكنَّ الجهات التي تستفيد من الباحث السوسيولوجي هي الدولة ممثلة في «وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعيّة» (في المغرب)، ومختلف الوزارات بقطاعاتها. وأكثر من ذلك، فإنَّه من المنتظر أن تستفيد من نتائج البحث العلمي الجهويّة في المغرب وفي البلدان العربيّة الأخرى، خاصّة ما تعلّق منه بالجغرافيا والفضاءات وأسئلة الساكنة ومختلف الهياكل داخل الجهات، لا سيّما إذا علمنا أنَّ الجهويّة هي نوع من الإدارة الذاتيّة لشؤون منطقة معيّنة. لا شكّ أنَّ البحث العلمي يُعدّ مفصليّاً في نجاح الإدارة والتدبير، والاستجابة لأفق انتظارات الساكنة في هذه الجهة أو تلك، ولدينا في الوطن العربي بعض النماذج الكبيرة واللّافتة من الحكم الذاتي، كما هو الشأن في العراق بالنسبة إلى الأكراد. ولذا، فإنَّ إجراء بحوث عبر تخصيص ميزانية محترمة للبحث السوسيولوجي على الخصوص، من شأنه أن يسهم في رافعة التقدّم والتنمية، لأنَّ البحث العلمي هو جزء أساسي في التنمية. وبهذا الشكل فلا تقدّم ولا تنمية بدون بحث علمي.

*** يرى أغلب الباحثين أنَّ البحث العلمي العربي بشكل عام، والسوسيولوجي بشكل خاص، غائب أو مغيّب؛ ما يجعله في مأزق إبستمولوجي، حيث لم يتمكّن من فهم وتفسير الثورات العربيّة، ما رأيكم؟**

لا شكّ أنَّ هذا السؤال له وجاهته ومصداقيّته بشكل عام لأنَّه، لحدّ الساعة، ما زال البحث السوسيولوجي، سواء في الدكتوراه في الجامعة أو بعد الحصول عليها، لا يجد دعماً، بل إنَّ أصحابه عصاميّون، يقومون بأبحاثهم بإمكانيّاتهم الذاتيّة الخاصّة، ويعانون الأمرّين في الاشتغال. ومع ذلك، ما زلنا نأمل في سياسة جيّدة للبحث السوسيولوجي، سبق وذكرت بعض مؤشّراتها المأمولة والكفيلة بلملمة هذا البحث من خلال مراكز الدراسات والأبحاث الممتدّة في الوطن العربي، والتي تلعب فيها دول الخليج الدور الريادي. ولعلّ الناظر إلى مجمل هذه الأبحاث والمؤسّسات والمنظّمات الدّولتيّة وأحياناً المدنيّة، فإنَّه سيجدها تقوم بأدوار عبر مقترحات أبحاث وتجنيد باحثين ومحققين ميدانيين وفق ميزانيّة تستجيب لمتطلّبات هذا البحث الميداني أو ذاك، سواء من حيث الموارد البشريّة أو من حيث اللوجيستيك، والشروط الماديّة والموضوعيّة لإجراء مثل هذه البحوث، والتي تكون أحياناً في مناطق نائية، كما وقع لبول باسكون، الذي توفي في موريتانيا بحادث سير مع الباحث المغربي الشاب أحمد عريف، ثمّ هناك بحوث في الواحات أو ما يعرف بالإيكولوجيا الثقافيّة، وبحوث في البوادي...إلخ.

الجائزة التي منحت لكتاب "سوسيولوجيا الربيع العربي"، هي اعتراف بالسوسيولوجيا ومساهماتها في مناولة القضايا الكبرى التي عرفها العالم العربي وما زال

*** ولكنَّ أغلبها بحوث تحت الطلب مقترحة من جهات معيّنة، وهو ما يطرح سؤال جدوى تلك البحوث والحاجات المجتمعيّة إليها؟**

أكيد، كلّ تلك البحوث هي تحت الطلب، لأنَّ الباحثين لا يستطيعون التطوّع من أجل إجرائها، أو حتى القيام ببحوث من اقتراحاتهم، لأنَّها تتطلب ميزانيّات كبيرة. المراكز المومأ إليها في هذا الحوار هي التي تقترح مجموعة من البحوث على الباحثين، وتموّلها وفق مسطرة قانونيّة تخصّ تلك المراكز.

وفي كلّ الاحوال، فتلك البحوث لها دور هامٌّ، فهي مؤشر على الرغبة والإيمان بجدوى البحث السوسيولوجي، لأنَّ كثيراً من المسؤولين في الدولة لا يؤمنون بالقيمة العلميّة، ويركّزون على الخبرة النظريّة والحدوس الذاتيّة. وتأسيساً على ما سلف، فإنَّ البحث السوسيولوجي العربي بدأ يجد مجالاً للمنافسة، وخرج إلى منطقة الضوء، خاصَّة مع الإيمان بأدواره وأفضاله على المجتمعات وتطوّرها.

*** هل استطاعت السوسيولوجيا العربيّة تأسيس قواعدها وأركانها لتواجه الواقع العربي والتحوّلات التي عرفها، أم أنَّها بقيت حبيسة المواقف الأيديولوجيّة؟**

لا شكّ أنَّنا نستنشق الأيديولوجيا مع الهواء، ولا شكّ أنَّ العلوم الإنسانيّة هي علم أيديولوجيا، وهذا موقف لا يخلو من ثبوتيّة ومن كثير من المبالغة، لأنَّ هذا السؤال كان وارداً في بدايات البحث السوسيولوجي العربي في ستينيّات وسبعينيّات القرن الماضي، حيث الدهشة واردة أمام «علم جديد»، وما يتطلبه من مفهمة وأسئلة، ومناهج وقواعد...إلخ، إلّا أنَّ الباحثين أدركوا فيما بعد أنَّ هناك نسبة من الموضوعيّة، والعلميّة، وفي النتائج، وأنَّ السوسيولوجيا لا بدّ لها من تراكم، ولا بدّ لها من أبحاث وإنتاج، لأنَّنا لا يمكن أن نؤسّس رأياً من لا شيء، أو انطلاقاً من الشفويّة، أو من التدريسيّة في المدرّجات، إذ لا بدّ من الإنتاج العلمي الحقيقي.

وبشكل عام، فالعالم العربي عرف تململاً في الكتابة السوسيولوجيّة، حيث ظهرت اجتهادات نظريّة، وأبحاث ودراسات، سواء في المشرق العربي أو المغرب، ما جعل البحث السوسيولوجي العربي يتطوّر، ويصبح أكثر فاعليّة، خاصّة في الجوانب الميدانيّة، لأنَّ البحث الميداني كان ينظر إليه إلى حدود الثمانينيّات من القرن الماضي على أنَّه غير نافع، على الأقل في المغرب العربي. وأعتقد أنَّ الجميع اليوم أصبح يؤمن بجدوى وأهميّة الأبحاث الميدانيّة، ويظلّ العائق الوحيد هو سياسة البحث العلمي المعتمدة في البلدان العربيّة، مع ضرورة توفير ميزانيّة حقيقيّة للأبحاث السوسيولوجيّة، كما بدأنا نلاحظ مساءلة مراكز البحوث العربيّة، سواء تلك التابعة للدولة، أو تلك التي لها فرع ميداني من أجل القيام بأبحاث ميدانيّة حقيقيّة.

وفي كلّ الأحوال، فالسوسيولوجيا في الطريق نحو الأبهى والأجمل، خاصّة بعد إيمان الدول العربيّة بوظيفتها العقلانيّة والتنويريّة وتربية النشء على أفق مغاير، وتكوين بنيات جديدة في التفكير بعيداً عن التطرّف والمغالاة.

*** وما تقييمكم لعمل الجمعيّات السوسيولوجيّة على مستوى العالم العربي؟ هل هناك تنسيق أو تعاون معيّن فيما بينها؟ وهل تسهم في تحصين هذا الحقل العلمي الذي يعرف اختراقاً كبيراً من طرف بعض الأيديولوجيّات؟**

لا شكّ أنَّ المجتمع المدني له دور استراتيجي حتى بالنسبة إلى العلوم، وعلى رأسها علم الاجتماع... وهو يقوم بدوره كما هو الحال بالنسبة إلى الجمعيّة العربيّة لعلم الاجتماع، من خلال التفاف السوسيولوجي العربي حول منبرها

العلمي «إضافات»، وهي إضافات فعلاً للمشهد السوسيولوجي العربي...لكن إذا كانت هذه الجمعيّة تشكّل نجاحاً ملحوظاً، فإنَّ الغريب في المغرب هو فشل «الجمعيّة المغربيّة لعلم الاجتماع» في الحركيّة والإسهام في البحث السوسيولوجي؛ فقد ظلّت مجمّدة لسنوات طويلة، وشهدت «انطلاقات» وأوراق بحثيّة من أجل الانتصار للحضور والحركة، كورقة عبد الكبير الخطيبي في الثمانينيّات، لكنّها ظلّت راكدة، وعندما توفي رئيسها د. محمّد جسوس، حاول بعض ورثته أن ينهضوا بها عبر أكثر من محاولة، والنتيجة الواضحة هي الجمود، لا أدري الأسباب العميقة لذلك، لكن أزعم أنَّ السوسيولوجيين المغاربة فضّلوا العمل العلمي والثقافي في جمعيّات أخرى، وعلى رأسها اتحاد كتّاب المغرب، وجمعيّات تنمويّة واجتماعيّة ومهنيّة، إلّا التكتل تحت خيمة الجمعيّة المغربيّة لعلم الاجتماع التي كانت وما زالت صوريّة وبدون صدى.

والواقع أنّي دعوت إلى تغيير هذه التسمية، أقصد «الجمعيّة المغربيّة لعلم الاجتماع» إلى تسمية جديدة، وهي: «اتحاد علماء الاجتماع المغاربة»، من أجل جاذبيّة أكثر.

ولأنَّ العمل الجمعوي يهدف إلى دورين متكاملين في رأيي:

- **دور علمي:** الإنتاجيّة والبحث والسؤال والاستشكال.
- **ودور مطلبي:** من قبيل تشجيع البحث العلمي، وتمويل الأبحاث، وتأسيس جوائز تكون السوسيولوجيا عنواناً لها، والدفاع عن قضايا السوسيولوجي، سواء كان أستاذاً أو خبيراً أو باحثاً مكرّساً أو باحثاً صاعداً لإعطاء زخم ومعنى.

وأخيراً، كلّ ما أتمنّاه هو الإقلاع والحضور بالفعل ومواكبة الديناميّات الاجتماعيّة في الوطن العربي من الماء إلى الماء.

*** حصلتم على جائزة المغرب للكتاب لهذه السنة في مجال العلوم الاجتماعيّة عن كتابكم «سوسيولوجيا الربيع العربي»، وهو ما يمكن اعتباره تكريماً لمسار طويل من العطاء في حقل السوسيولوجيا، فكيف تقيّمون هذه الجائزة؟ وما هي مشاربعكم المستقبليّة في هذا المجال؟**

لا ينبغي للجوائز بشكل عام، أن توقف الإنسان عن الكتابة، إنَّها يجب أن تحفّزه للمضي قدُماً في عالم الكتابة. والجائزة هي نوع من الاعتراف بوجود قيمة معرفيّة للكتاب المتوّج، ولمجهودات صاحبه، ولهذا فالجائزة التي منحت لكتاب «سوسيولوجيا الربيع العربي»، هي اعتراف بالسوسيولوجيا ومساهماتها في مناولة القضايا الكبرى التي عرفها العالم العربي وما زال، وفي مقدّمتها الاحتجاج السَبوعي للإنسان العربي من الماء إلى الماء، جرّاء إحساسه بالقهر (الحكرة) وهدر الكرامة، واللّامساواة، ولعّل «الربيع العربي» قد أتى بقيم جديدة على رأسها قيمة الكرامة، والعدالة، والمساواة، والوحدة الوطنيّة...إلخ.

أنا حاليّاً بصدد الاشتغال على مشروع كتاب ضخم يتعلق بـ«سوسيولوجيا الأمن الثقافي العربي»، هذا فضلاً عن مشاريع أخرى قيد الطبع، من بينها علاقة الصحافة بعلم الاجتماع، وعلاقة الاجتماع بالفضاء العمومي في المغرب والعالم العربي، وكتاب خاص ببورتريهات وشهادات في حقّ أكثر من (٣٥) شخصيّة ثقافيّة وإعلاميّة.

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث

صدر الآن

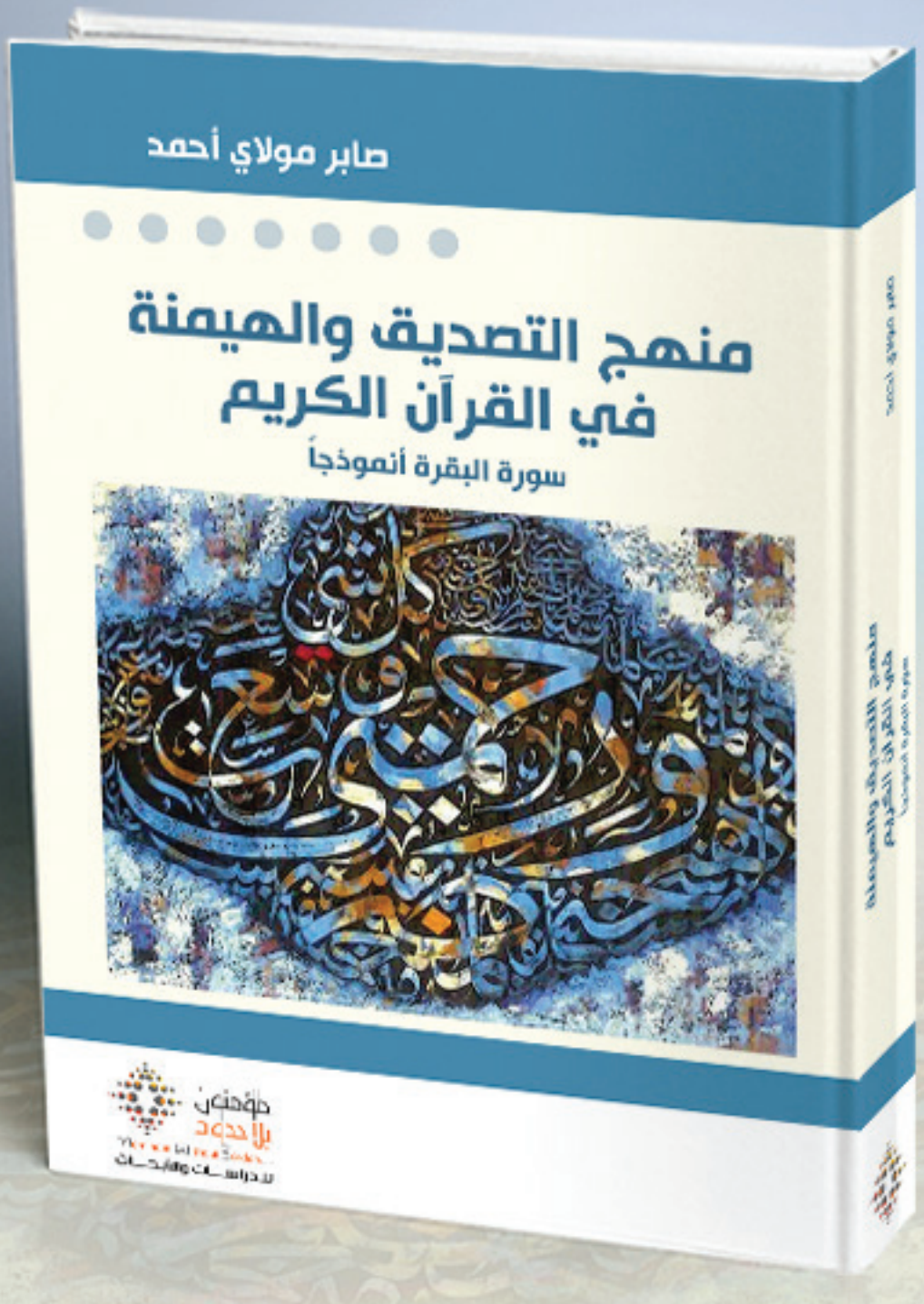

للتصفح على الموقع الإلكتروني للمؤسسة
book.mominoun.com



بول باسكون
رائد السوسيولوجيا المغربيَّة

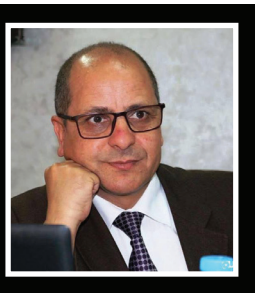

بقلم:
د. عبد الرحيم عنبي
أستاذ علم الاجتماع/ جامعة ابن زهر ـ أكادير

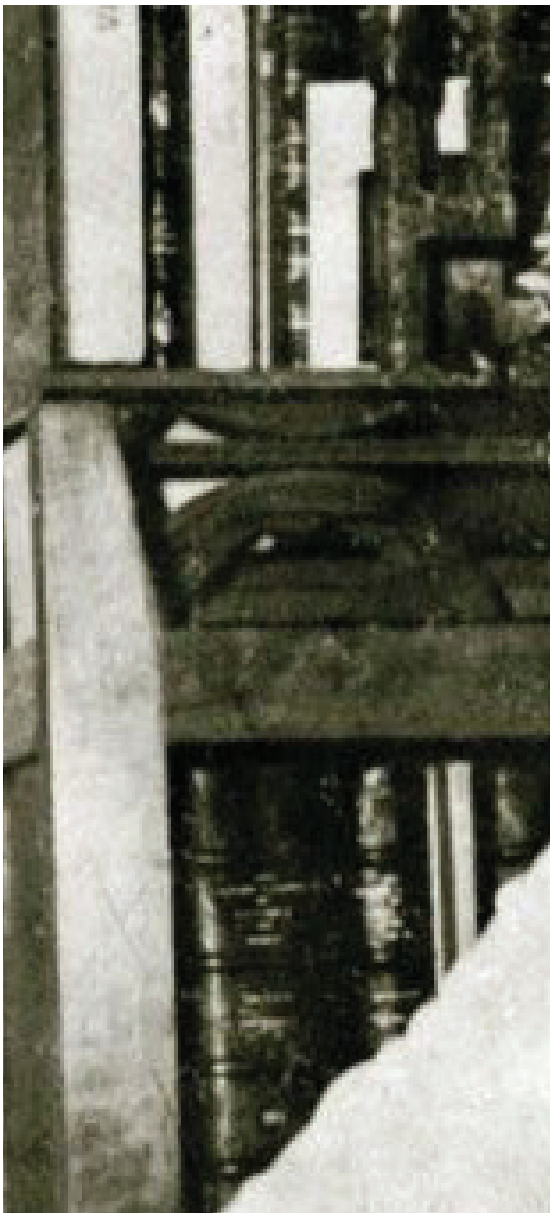

إنَّ الكتابة عن عالم الاجتماع الراحل بول باسكون ليست بالأمر الهيّن، لأنَّه لا يكفي أن نسرد حياة الرّاحل وكتاباته، ونعتقد أنَّنا كتبنا حول بول باسكون الإنسان والباحث والخبير في الشؤون القرويَّة، الذي انخرط في بناء المعرفة العلميّة لواقع المجتمعات القرويَّة منذ بداية خمسينيّات القرن الماضي[١]،

إلى أن اختطفه القدر برفقة الراحل أحمد عريف في رحلة اللّاعودة، عن طريق الخطأ في ليلة ٢١ و٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٨٥ في موريتانيا بين نواكشوط وساني[٢]، خلال بعثة مشتركة بين منظمة الفاو ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط.[٣]

وُلد بول باسكون في فاس سنة ١٩٣٢[٤] من أبوين فرنسيين، كان والده مهندساً مدنيّاً، وهو حفيد لمستوطنين، من جهة الأب والأم، استقرُّوا بين منطقة «الضويّات»[٥] ووادي النجا.[٦] وكان جدّه مزارعاً، يملك مزرعة صغيرة بسهل سايس على بُعد بضعة كيلومترات من منطقة الضويات التي صارت في ما بعد منطقة أملاك لعرض المنتوجات الفلاحيّة المغربيّة الحديثة.[٧]

تعرّض بول باسكون للعزل عن والديه أثناء الإقامة الجبريّة التي فرضت عليهما خلال الحرب العالميّة الثانية، جرَّاء موقفهما المناهض لنظام «فيشي» الموالي للنازيَّة، هذه العزلة جعلت من «بول باسكون» ذلك الفتى المرفوض من طرف الوسط الفرنسي، حيث ظلَّ يعيش بإحدى الأقسام الداخليَّة بثانويَّة فاس[٨]، الشيء الذي جعل كلّ اتصالات الراحل في ذلك الوقت تتقوَّى بالتلاميذ المغاربة.

ساهم هذا الاتصال في تقوية رصيده اللّغوي عن طريق تعلم اللّغة العربيَّة؛ كردَّة فعل على وسطه الفرنسي.[٩] وقد ساعدته هذه التجربة في تكوين شخصيّته وشقّ مساره العلمي والنضالي، مثلما ساعدته اللّغة العربيّة على الالتحاق بمعهد الدراسات المغربيَّة العليا، بعد أن تحصَّل على شهادة الباكالوريا سنة ١٩٥٣، باعتباره المؤسَّسة الوحيدة التي كانت تستقطب طلبة الدراسات العليا، والتي كانت في الوقت نفسه تهتمّ بتكوين الأطر التنفيذيَّة لسلطات الحماية الفرنسيَّة، وقد انخرط في إنجاز العديد من الدراسات والأبحاث لصالح أساتذة المعهد الذين كانوا يدرسون ما يسمّيه الراحل بالأنثروبولوجيا الاستعماريَّة[١٠]، وكانت البداية بدراسة الهجرة بجنوب المغرب «هجرة شلوح أيت وادريم إلى جرادة».[١١]

انخرط بول باسكون في البحث الميداني منذ أن كان شابّاً يبلغ

١. Habib, Elmalki. Ministre de l'Education Nationale, de l'Enseignement Supérieur, de la Formation des cadres et de la Recherche Scientifique, «Discours d'ouverture» Hommage à Paul Pascon: Devenir de la société rurale, développement économique et mobilisation sociale, Sous la direction de N. Akasbi, D. Benatya, L. Zagdouni, A. Zouggari, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, ٢٠٠٧, P ٩

٢. Pierre- Robert, Baduel. «Paul Pascon -١٩٣٢ ١٩٨٥» Revue de l'Occident musulman et la Méditerranée, N١٩٨٤ ,٣٨°, P ١٨١

٣ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المساوي، «زرع النماذج وغياب التجديد» حوار نشر بمجلة «لا ماليف/ LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨ تمّت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، ماي ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المساوي، نشر بـ: بول باسكون أو علم الاجتماع القروي، مجموعة من الأساتذة، منشورات منتدى ابن تاشفين: المجتمع والمجال، توزيع مكتبة علال الفاسي، مطبعة دار القرويين- الدار البيضاء، ٢٠١٣، ص ٥

٤. Pierre- Robert, Baduel. «Paul Pascon -١٩٣٢ ١٩٨٥» Op.cit; P ١٨١

٥ـ محمّد، الإدريسي، «المسألة السوسيولوجيّة والقضايا الاجتماعيّة والسياسيّة: مدخل لقراءة في عالم اجتماع مؤسّس وملتزم»، مجلة عمران، العدد ٥/١٩ شتاء ٢٠١٧، ص ١٨٥

٦ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المساوي. «زرع النماذج وغياب التجديد»، مرجع سبق ذكره، ص ٥

٧ـ محمّد، الإدريسي، «المسألة السوسيولوجيّة والقضايا الاجتماعيّة والسياسيّة: مدخل لقراءة في عالم اجتماع مؤسّس وملتزم»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥

٨. Pierre- Robert, Baduel. «Paul Pascon -١٩٣٢ ١٩٨٥» Op. Cit; P ١٨١

٩ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المساوي، «زرع النماذج وغياب التجديد»، حوار نشر بمجلة «لا ماليف/ LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨ تمّت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، مايو ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المساوي، نشر بـ: بيت الحكمة، العدد الثالث، السنة الأولى، أكتوبر ١٩٨٦، ط٣، ص، ٦

١٠ـ المرجع السابق ذكره، ص ٦

١١ـ المرجع السابق ذكره، ص ٦

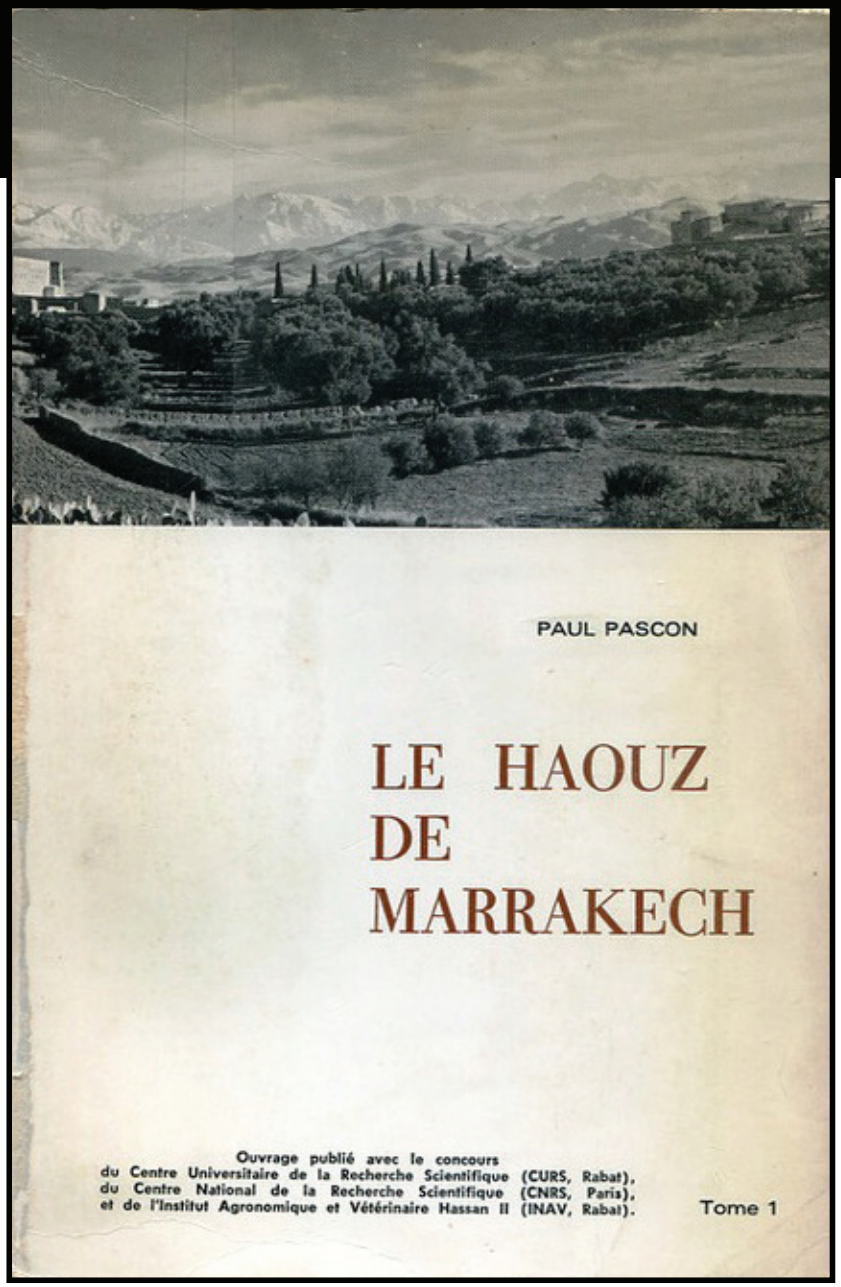

من العمر ٢٢ سنة، وذلك سنة ١٩٥١[١٢]، ولأنَّه كان يتحدَّث العربيَّة، فقد ساعدته على إنجاز دراستين في إطار المبادرة العامَّة، عن نظام حقوق الماء في وادي درعة[١٣] ووادي زيز، حيث قضى شهرين في العمل الميداني، بعدها سوف يقدّم تقريرين إلى متحف باريس التربوي[١٤]، وقد انتهى من خلال هذه التجربة إلى التصميم على دراسة علم الاجتماع، إلّا أنَّ هذا التخصُّص لم يكن موجوداً وقتها في المغرب.[١٥]

انتقل إلى فرنسا لدراسة البيولوجيا، وقد اعترف بأنَّ هذا العلم مكّنه من بناء العين السوسيولوجيَّة من خلال الانخراط في مجموعة من الأبحاث عن طريق الملاحظة بالمشاركة، وابتداء من ١٩٥٦ سيعرف التكوين الأكاديمي لبول باسكون إضافة نوعيَّة عن طريق الانخراط في شعبة السوسيولوجيا ومتابعة محاضرات (جورج غيرفيتش[١٦] Georges Gurvitch)، حيث لم يقتصر شغف الراحل بالسوسيولوجيا، كعلم له أهميته، على متابعة المحاضرات، بل شارك إلى جانب (ألان تورين[١٧] Alain Touraine) في أوّل مسح ميداني بفرنسا، يستهدف دراسة مواقف عمال المناجم في ما

١٢ـ أنجز الراحل دراستي عام ١٩٥١ في إطار المبادرة العامّة، عن نظام حقوق الماء في وادي درعة ووادي زيز، وقد قضى شهرين في الميدان، قدّمت هذه الدراسات إلى متحف باريس التربوي، ومن هنا كان تصميمه على دراسة علم الاجتماع، غير أنّه في ذاك الوقت لم يكن هذا التخصّص موجوداً بالمغرب، كل ما كان متوفراً هو الدراسات الإثنوغرافيّة، والتي كان له موقف منها، باعتبارها جاءت في إطار استعماري. انظر في هذا الصدد: زكية، داود. «زرع النماذج وغياب التجديد» ترجمة: مصطفى المسناوي. بول، باسكون أو علم الاجتماع القروي، مطبعة دار القرويين ـ الدار البيضاء، ص ٧

١٣ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المسناوي، «زرع النماذج وغياب التجديد»، حوار نشر بمجلة «لا ماليف/ LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨ تمّت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، مايو ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المسناوي، نشر بـ: بيت الحكمة، العدد الثالث، السنة الأولى، أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٦، ط ٣، ص ٦

١٤ـ المرجع السابق ذكره، ص ٧

١٥ـ المرجع السابق ذكره، ص ٧

١٦ـ عالم اجتماع فرنسي، ولد في روسيا في ١١ نونبر ١٨٩٤، وكانت وفاته بباريس ١٢ دجنبر ١٩٦٥، تخصّص في سوسيولوجيا المعرفة.

١٧ـ عالم اجتماع فرنسي ولد سنة ١٩٢٥، عرف بنقده للمنهج الوضعي، وساهم في تأسيس سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي.

> بول باسكون باحث وخبير في الشؤون القرويَّة، انخرط في بناء المعرفة العلميّة لواقع المجتمعات القرويَّة منذ بداية خمسينيّات القرن الماضي



يتعلق بالتغيرات التقنيَّة، وقد كان ذلك ما بين سنتي ١٩٥٥ـ ١٩٥٧. وقد مكّنته هذه التجربة البحثيَّة من الاحتكاك أكثر بالظروف الاجتماعيَّة للعمال، كما مكّنته من اكتساب خبرة علميَّة ميدانيَّة تحت إشراف مجموعة من كبار علماء الاجتماع الفرنسيين المعاصرين لتلك الفترة.

إنَّ تجربة بول باسكون بفرنسا والعمل ضمن فريق تحت إشراف علماء اجتماع كبار ستذكي فيه روح العمل داخل فريق البحث، وقد انكبَّ منذ عودته إلى المغرب سنة ١٩٦٠على تأسيس فريق بحث متعدّد التخصُّصات[١٨] في العلوم الإنسانيَّة، بهدف تزويد مؤسَّسات الدولة بدراسات سوسيولوجيَّة تهمّ المغرب القروي ومناطق المغرب العميق، وقد كان لهذه التجربة البحثيَّة دور كبير في صقل البحث السيوسيولوجي وبلورة العديد من المفاهيم، وإبراز الجوانب الإنسانيَّة في شخصه.

وفي مقابلة لنا مع «مولاي

١٨. Équipe interdisciplinaire de recherches en sciences humaines.

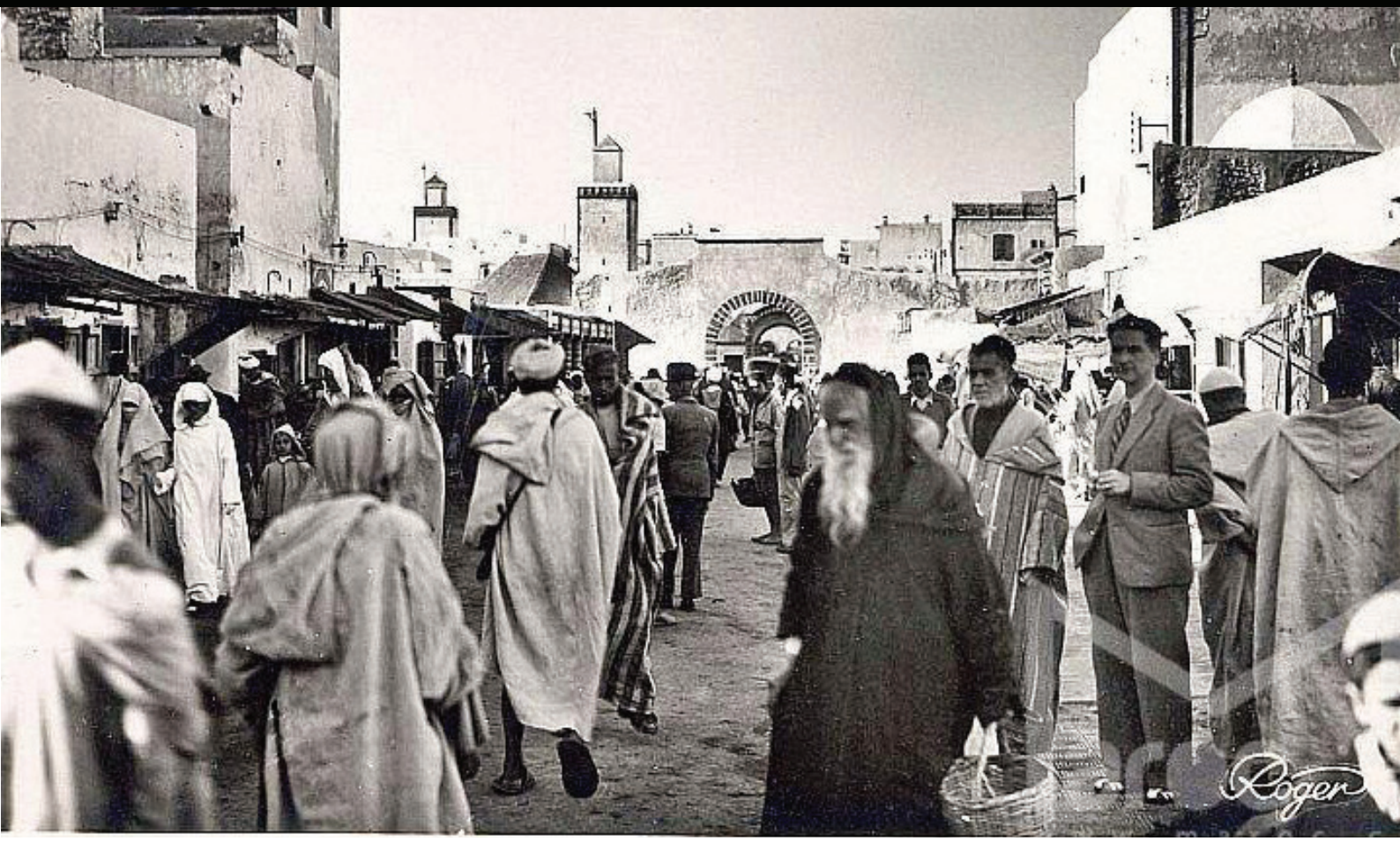

البوخاري بودمعة»[١٩]، صَّرح لنا المشارك في المقابلة «مولاي البوخاري» بأنَّ الراحل صارت تربطه علاقات اجتماعيَّة قويَّة، سواء مع سكّان إيليغ أو سكّان المناطق، التي شكَّلت مجالات دراساته المتعدّدة والمتنوّعة، حيث كان يحضر الأعراس والأفراح[٢٠] التي يحييها سكّان هذه المناطق، ويلتقط صوراً لها، مع حرصه على مدّ السكان بالصور، ولم ينسَ الفقيه[٢١] أمشارط الذي كان حينها إليه صعباً، استعنت بطالبة لي "سناء زهيد"، وهي حفيدة القايد المدني الخصاصي، وهو أحد المقاومين للاستعمار الفرنسي بالجنوب المغربي، ينحدر من دوار ايد عبلا الحاج، وكان أبوه من وجهاء حلف إيكزولن ومن الذين يداومون على حضور ندوة شيخ زاوية تازروالت الحسي أوهاشم ممثل السلطة المخزنيّة خلال فترة نهاية القرن التاسع عشر، وقد استرد القايد المدني مكان أبيه في القبيلة بعد مساندته لخليفة المخزن بسوس القايد سعيد الكيلولي الحاحي.

١٩ـ مقابلة مع مولاي البوخاري، بودمعة. وهو من عائلة بودمعة وقد ظلّ الوسيط بين بول باسكون وساكنة إيليغ وقد ورد اسمه في:
Paul, Pascon. La maison D'Iligh et l'histoire sociale du Tazerwalat, avec la collaboration A. Arrif, D Schroeter, M. Tozy, H. Van Der Wusten, Ed, Société Marocaine des Editeurs Réunis, ١٩٨٤, P ٧
كان مولاي البوخاري بودمعة يشتغل في قطاع التعليم، وهو متقاعد الآن ويسكن بمدينة إنزكان، حيث خصّص شقة للباحثين وضع رهنهم العديد من الكتب والمخطوطات والرسائل التي كان يتبادلها مع باحثين كبار، وبالرغم من كون العديد من الأساتذة من جامعة ابن زهر غرفوا من المعرفة التي توفرها دار مولاي البوخاري بودمعة، إلّا أنّهم لا يذكرونه في كتاباتهم، كما أنّهم لم يدلوني على مقرّ سكناه، حيث كان الوصول

٢٠ـ زوّدنا المشارك في المقابلة "مولاي البوخاري بودمعة"، برسالة أرسلها له الراحل بول باسكون، بتاريخ ٥ يونيو/ حزيران ١٩٨١، تضمّنت صوراً لعرس حضره الراحل بإيليغ ويوصيه بمد صور منها لأخيه مولاي الإمام، وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٩ فبراير يبعث بول باسكون لمولاي البخاري بعدد من الصور التي أخدمها لإيليغ ويلتمس منه أن يمدّ أهل الدوار بنماذج منها كما وعدهم الراحل، مثلما يلتمس منه أن يقرأ السلام لشخص الشوباني.
٢١ـ عباس، السرّقاوي. «بول باسكون ومحدوديّة المنهج الموظف وأثر ذلك على النتائج»، ندوة مدينة تزنيت

> إنَّ التجربة البحثيَّة لبول باسكون، خاصَّة بعد ١٩٦٤، تاريخ حصوله على الجنسيَّة المغربيَّة، ستجعل منه باحثاً ملتصقاً بقضايا المغرب القروي

يعتبر مصدراً للمعرفة العالمة في الأوساط القرويَّة.

إنَّ التجربة البحثيَّة لبول باسكون، خاصَّة بعد ١٩٦٤، تاريخ حصوله على الجنسيَّة المغربيَّة[٢٢]، ستجعل منه باحثاً ملتصقاً بقضايا المغرب القروي، وذلك من خلال الاهتمام بخصائص الساكنة القرويَّة، من النواحي الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة[٢٣]، والانخراط في النقاشات السياسيَّة الإقليميَّة. وعلى الرّغم من كونه لم يكن يتصوَّر لنفسه مصيراً سياسيّاً خاصّاً به، بسبب أصله العرقي وبسبب هامشيّته، إلّا أنَّه لم ينكر ميولاته نحو التقدميَّة[٢٤] والنزامه بالمسألة القرويَّة والعمّاليَّة.

ويظهر حجم وكثافة انخراط بول باسكون في القضايا التنمويَّة من خلال تأسيس مجموعة صغيرة للبحث من الطلبة المنتسبين للمغرب، في شكل تعاونيَّة عمّاليَّة للإنتاج تؤجّر خدمتها للدولة فقط[٢٥]، وهي مجموعة تتداخل اختصاصات بحثها وتتكامل. بالطبع هذا الأمر لم يكن معروفاً من قبل في المغرب، وكانت هذه المجموعة قد أنجزت دراسة عن تاريخ قرية بجزيرة كورسيكا، بتمويل من متحف الفنون والتقاليد الشعبيَّة.[٢٦]

إبَّان استقلال المغرب تمَّ استدعاء هذه المجموعة من طرف وزارة الاقتصاد الوطني بالرباط، وتمَّ إلحاق بول باسكون بمصلحة التخطيط، حيث كُلّف عام ١٩٥٦ بالتنسيق بين الدراسات الجارية للتحضير لأوَّل تصميم خماسي[٢٧]، وقد قضى بالوسط القروي مدَّة سنتين من أجل إعداد وجمع وبلورة معطيات جهويَّة، حول الوسط القروي بالمغرب بالتعاون مع الفريق الذي تمَّ تأسيسه بباريس[٢٨]، وفي السنة نفسها تمَّ تأسيس الفريق المتداخل الاختصاصات للبحث في العلوم الإنسانيَّة «ERISH».[٢٩] وسوف تتوالى الطلبات على هذا الفريق من أجل إعداد دراسات لعدَّة وزارات، كانت أولاها تلك التي تتناول مسألة قيادة السفن في ميناء الدار البيضاء، حيث كان عمّال الرافعات الفرنسيون يهدّدون بالقيام بإضراب[٣٠]، فسرّع الفريق في مغربة الأطر، وفي تكوين حوالي ٤٥٠ عاملاً من عمّال الميناء ومحو أمّيتهم وتعليمهم القراءة والكتابة.[٣١]

وفي ١٩٥٩ تمَّ تكليف الفريق ذاته[٣٢]، إلى جانب الباحث الروسي كريكوري[٣٣] من طرف مكتب الشريف للفوسفات بدراسة وتطوّر القرى المنجميَّة واستقلالها الذاتي في ما يخصّ التسيير[٣٤]، ولهذا الغرض تمَّ إنشاء مركز للتكوين المهني تابع لمكتب الشريف للفوسفات ومدرسة تويست بوبكر، مثلما تمَّت دراسة سوق الورق والمساهمة في إنجاز المركز السمعي البصري وسلسلة من الدراسات والمقالات.[٣٥]

وباديتها، أيام ١٢ و١٣ و١٤ نونبر ١٩٩٣، قام بتفريغ هذه المحاضرة عن تسجيل صوتي لأعمال هذه الندوة مولاي البوخاري بودمعة.

٢٢ـ محمّد، الإدريسي. «المسألة السوسيولوجيّة والقضايا الاجتماعيّة والسياسيّة عند بول باسكون»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦

٢٣ـ المرجع نفسه، ص ١٨٦

٢٤ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المسناوي، «زرع النماذج وغياب التجديد»، حوار نشر بمجلة «لا ماليف/ LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨ تمّت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، ماي ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المسناوي، نشر بـ: بيت الحكمة، مرجع سبق ذكره، ص ١١

٢٥- Ibid; P ١٨٢

٢٦ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المسناوي، «زرع النماذج وغياب التجديد»، حوار نشر بمجلة «لا ماليف/ LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨. تمّت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، ماي ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المسناوي، نشر بـ: بيت الحكمة، مرجع سبق ذكره، ص، ١١

٢٧ـ المرجع السابق ذكره، ص ٩

٢٨. Pierre- Robert, Baduel. «Paul Pascon -١٩٣٢ ١٩٨٥» Op. Cit; P ١٨٢

٢٩. Ibid; P ١٨٢

٣٠ـ المرجع السابق ذكره، ص ٨

٣١ـ المرجع السابق ذكره، ص ٨

٣٢ـ زكية، داود، ترجمة مصطفى المسناوي، «زرع النماذج وغياب التجديد»، حوار نشر بمجلة «لا ماليف/ LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨. تمّت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، ماي ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المسناوي، نشر بـ: بيت الحكمة، مرجع سبق ذكره، ص ٨

٣٣ـ عباس، السرّقاوي، «بول باسكون: محدوديّة المنهج الموظف وأثر ذلك على النتائج» ندوة مدينة تزنيت وباديتها نونبر ١٩٩٣ ص ١.
نص عن النص الأصلي متوفر بخزانة دار إيليغ ٢ إنزكان/ الأستاذ بخاري بودميعة.

٣٤. Pierre- Robert, Baduel. «Paul Pascon -١٩٣٢ ١٩٨٥» Op. Cit; P ١٨٢

٣٥ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المسناوي، «زرع النماذج وغياب التجديد»، حوار نشر بمجلة «لا ماليف/

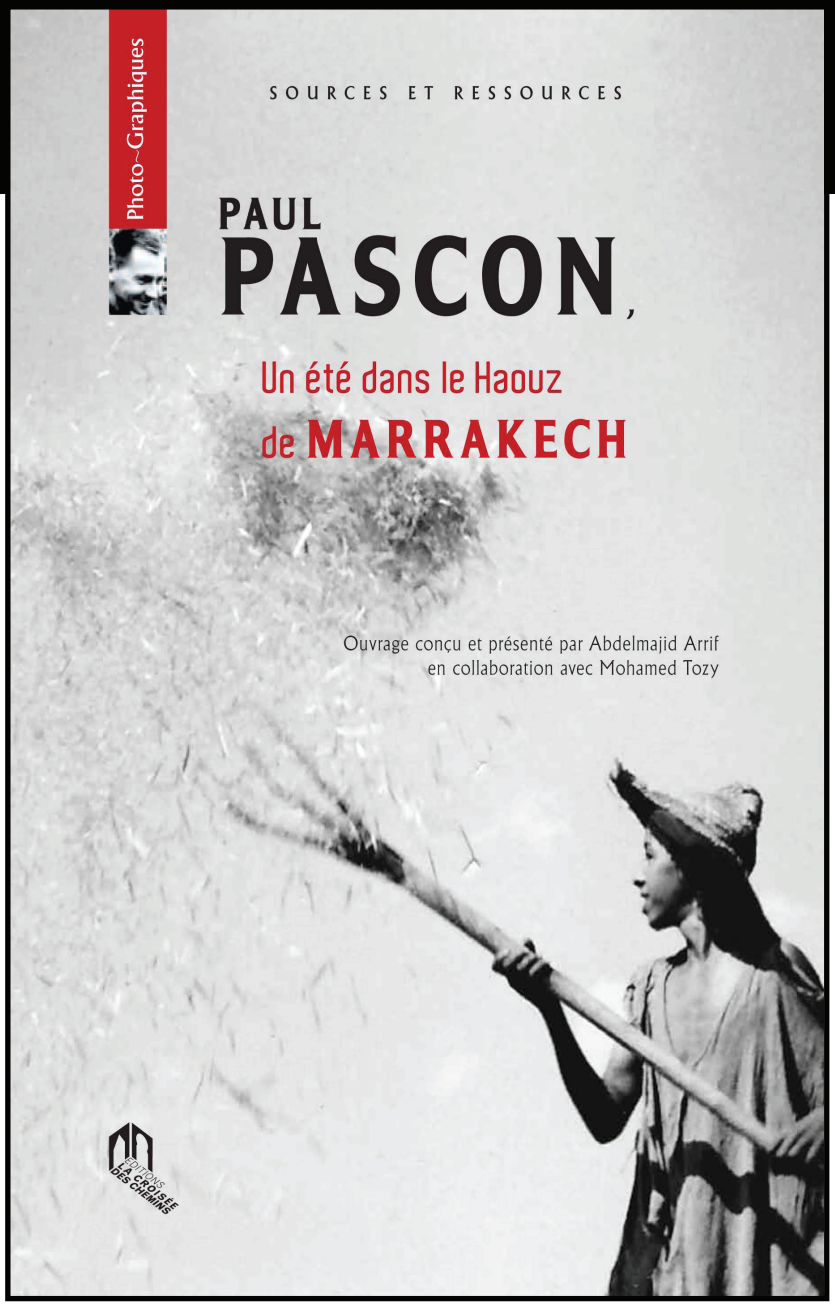

ظلَّ بول باسكون ملتزماً بالقضايا الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة للسكَّان، وقدم الخبرة والحلول للعديد من هذه القضايا، بل وشارك في مشاريع تنموية عدّة، معتمداً في ذلك على مقاربة ثلاثيَّة؛ فمن جهة أولى، ظلَّ وفيّاً للمقاربة الأمبريقيَّة الميدانيَّة، التي جعل منها قاعدة أساسيَّة لتطوير المعرفة السوسيولوجيَّة وبناء معرفة علميَّة حقيقيَّة حول واقع المجتمع المغربي. أمَّا من جهة ثانية، فقد سعى إلى التركيز على العمل الإداري والمسؤوليّات ذات الطابع المؤسَّساتي، سواء من خلال الالتحاق بالمكتب الوطني للرّي عام ١٩٦١ أو من خلال تعيينه على رأس مكتب الحوز عام ١٩٦٤[٣٦]، ثمَّ ثالثاً تطوير البحث الجماعي والتعاوني، خاصَّة مع فريق البحث الذي أنشأه لهذا الغرض، ومع طلبة معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة الذي التحق به أستاذاً لعلم الاجتماع القروي منذ ١٩٧٠ إلى أن اختطفه الموت.[٣٧]

ظلَّ بول باسكون حريصاً على إشراك مجتمعات البحث في كلّ مراحل الدراسات التي أنجزها، حيث تبيّن لنا من خلال رسالة إلى «مولاي البخاري بودمعة»، التي يخبره فيها بأنَّه أنهى مقاله الأوَّل حول جدّه سيدي هاشم[٣٨] من خلال تحليل المعطيات التي تضمّنها الكناش رقم ٣، ويشير الراحل في الرسالة ذاتها إلى أنَّ هذا الفصل مجرَّد عمل أوَّلي.[٣٩]

LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨. تمّت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، مايو ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المسناوي، نشر بـ: بيت الحكمة، مرجع سبق ذكره، ص ٨

٣٦ـ المرجع السابق ذكره، ص ٤
٣٧ـ المرجع السابق ذكره، ص ٤
٣٨ـ الحسني بن هاشم: أحد أمراء وكبار زعماء بيوتات تزروالت، قتل عام ١٨٢٥ في غمرة الاحتفال بموسم سيدي أحمد أوموسى: انظر في هذا الاتجاه: Paul, Pascon. La maison D'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalat, avec la collaboration A. Arrif, D Schroeter, M. Tozy, H. Van Der Wusten, Ed, Société Marocaine des Editeurs Réunis, ١٩٨٤, P, ٩١ في حين جاء في مؤلف: شذرات من تاريخ سوس الأدبي والسياسي خلال القرن التاسع عشر، لصاحبه كولونيل، ليوبولد جوستينار. ترجمة وتقديم: حسن الطالب، وعبد السلام أقلمون، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٦، ص ٣٧، أنَّ اغتيال سيدي هاشم كان سنة ١٨٣٠
٣٩ـ رسالة من بول باسكون إلى السيد مولاي البوخاري، بودمعة بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٧٩، وقد زوّدتنا المشاركة في المقابلة بنسخة من هذه الرسالة.

> ظلَّ باسكون ملتزماً بالقضايا الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة للسكَّان، وقدم الخبرة والحلول للعديد من هذه القضايا، بل وشارك في مشاريع تنموية عدّة

الحديث عن بول باسكون في علاقته بالوسط القروي وإنجازه العديد من الدراسات والأبحاث في مناطق مختلفة من المغرب تلامس مواضيع مهمَّة بالنسبة إلى الساكنة القرويَّة والدولة ومسألة التنمية في مجتمع شكَّل فيه العمل الفلاحي والأرض والماء محاور أساسيَّة للاقتصاد الوطني بعد الحصول على الاستقلال، هذا الحديث يدفعنا إلى جرد لأهمّ المواضيع التي تناولها الراحل، والتي تنوَّعت وتوزَّعت بين الماء والتاريخ الاجتماعي والبنيات السياسيَّة التي كانت سائدة في مغرب ما قبل الحماية الفرنسيَّة.

طيلة خمس وعشرين عاما من البحث العلمي وبناء فكر سوسيولوجي، كان بول باسكون غالباً ما يتناول مسألة الارتباط بين شروط إنتاج المعرفة السوسيولوجيَّة، وعلاقة هذه المعرفة بمكانتها القويَّة في المجتمع[٤٠]، وفي هذا الإطار جاء العديد من الدراسات والأبحاث، منها دراسة الشباب القروي عام ١٩٦٩ لصالح اليونيسيف[٤١]، تحت عنوان «ما يقوله ٢٩٦ شاباً قرويّاً» بالاشتراك مع المكّي بن الطاهر، ثمَّ «المسألة الزراعيَّة بالمغرب»، (جزء ١) سنة ١٩٧٤ بالاشتراك مع نجيب بودربالة والشرايبي وحمودي. فيما أصدر الجزء الثاني من الدراسة ذاتها سنة ١٩٧٧[٤٢]، أمَّا مؤلف «حوز مراكش: التاريخ الاجتماعي والهياكل الزراعيَّة»، فإنَّه كان موضوعاً لأطروحة الدكتوراه، ثمَّ بعد هذا العمل تأتي دراسة «أفكار وتحقيقات حول القرية المغربيَّة» وقد كان ذلك في ١٩٨٠ بينما في ١٩٨٣ أنجز دراسة مع هرمان حول بني بوفراح: دراسات في الأيكولوجيا الاجتماعيَّة لسهل ريفي.

سيعود الراحل إلى الجنوب المغربي لينجز دراسته حول إيليغ والتاريخ الاجتماعي لتازروالت إلى جانب فريق من الباحثين، يتكوَّن من كلٍّ من الراحل أحمد عريف والأستاذ محمَّد الطوزي و د. شروتر وديرفوستن، وقد صدر المؤلف باللّغة الفرنسيَّة في ١٩٨٤، ثمَّ المسألة المائيَّة بالمغرب بالاشتراك مع كلٍّ من نجيب بودربالة وجون شيش ثمَّ عبد الله حرزني.[٤٣]

ولعلَّ غزارة هذا المسار البحثي لبول باسكون بالنشاط العلمي والثقافي، وارتباط الراحل بالمسألة القرويَّة، راجع إلى أنَّ الثقافة التي حصل عليها الراحل بخصوص المغرب في معظمها قرويَّة، لكونه عاش فترات من طفولته[٤٤] في عهد الاستعمار الفرنسي متنقلاً بين قرى صغيرة بكلٍّ من بوذنيب وتافيلالت غداة الحرب العالميَّة الثانية، حينما كُلّف والده ببناء سدٍّ على «وادي كير» لسقي «توات» و«تيدكيلت»، غير أنَّ الدراسات الخاصَّة بالمشروع توقفت بأمر من الإدارة الفرنسيَّة بالجزائر لما يحمله المشروع من مخاطر.[٤٥]

الحديث عن بول باسكون والفريق الذي انخرط معه في تجربة البحث الأمبريقي، لا تستقيم إلّا من خلال التركيز على إحدى دراساته وأبحاثه، لكي نبيّن مدى الاهتمام بالمعطيات الميدانيَّة والخرائط والرسومات والصور، خاصَّة تلك التي تكمن وراء الرموز، فالميدان كان بالنسبة إلى الراحل مجتمعاً مكوّناً من أحكام مؤسّسة في إطار السوسيولوجيا

٤٠. Ahmed, Zouggari. «Le Métier de Sociologue selon Paul Pascon » Hommage à Paul Pascon, Op.Cit; P ٢٩٩

٤١ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المسناوي، «زرع النماذج وغياب التجديد»، حوار نشر بمجلة «لا ماليف/ LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨. تمّت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، ماي ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المسناوي، نشر بـ: بيت الحكمة، مرجع سبق ذكره، ص ٤

٤٢ـ المرجع السابق ذكره، ص ٤

٤٣ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المسناوي، «زرع النماذج وغياب التجديد»، حوار نشر بمجلة «لا ماليف/ LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨. تمت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، ماي ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المسناوي، نشر بـ: بيت الحكمة، مرجع سبق ذكره، ص ٤

٤٤ـ في حواره مع زكية داود، صّرح بول باسكون بأنّه لمّا كان في الثامنة من عمره أعجب بحديث مع قروي يسكن "نوالة" فوق النبع الذي كانوا يجلبون منه الماء، وقد قال له إنّه كان يملك الأرض التي يملكها جّد بول باسكون. وأنَّ هذا الأخير أي جدّه يشغل عمالاً قادمين من أماكن بعيدة، دون أن يشغل هذا القروي، ومن ثمّة استنتج بول أنَّ اختيار مهنة أو مركز اهتمام معيّن في الحياة، يرتبط في الغالب بقضايا شخصيّة.

٤٥ـ مرجع سبق ذكره ص ٦

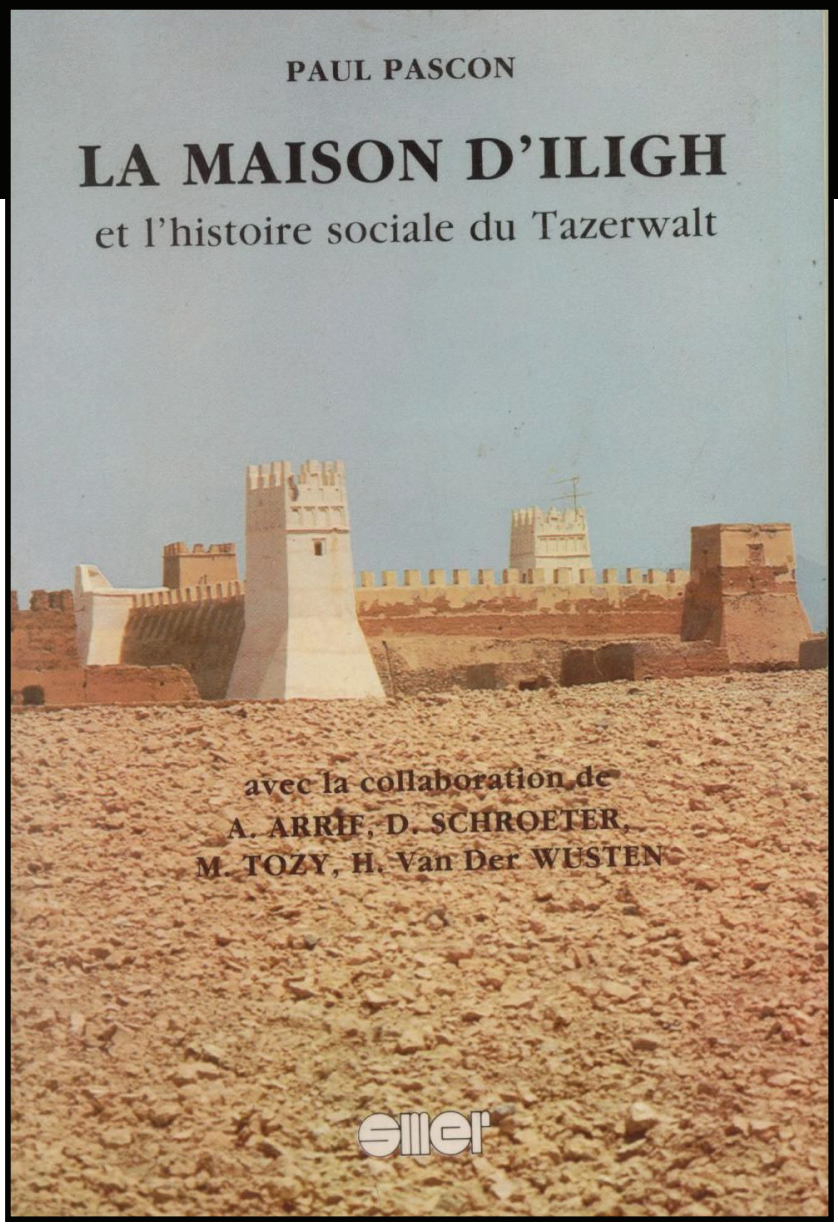

الاستعماريَّة، ما جعله يرفض نقل النماذج المعرفيَّة المؤسّسة في سياقات اجتماعيَّة مختلفة بهدف تفسير المجتمع المغربي، وهو ما جعله يبحث في أكثر من موضوع.

هذا الرفض للنماذج الجاهزة نابع من اعتبار ملاحظة تقنيَّة أساساً لعلم السوسيولوجيا بهدف تطوير المعرفة في خدمة أغراض وقضايا متعدّدة، والتي تقع ضمن مشروع كلّي للإنسان، من أجل وصف وفهم محيطه والأحداث التي تقع بهذا المحيط[٤٦]، وهو ما عبَّر عنه في اختياره للبيولوجيا، حيث كان هدفه من هذا الاختيار هو تطوير الملاحظة وتقنياتها، والتي تُعدّ أساس علم السوسيولوجيا.[٤٧] لقد مكّنته تقنية الملاحظة من الارتباط أكثر بالميدان، والقيام بالعديد من الزيارات، وربط علاقات مع السكَّان، وهو ما يتّضح من خلال عمله حول «إيليغ»[٤٨]، حيث ارتبط بمجموع أفراد عائلة بودمعة، وقام بعدَّة زيارات. كما تبادل العديد من الرسائل خاصَّة مع «مولاي البوخاري بودمعة»، وقد صرّح في مؤلفه[٤٩] أنَّه عاد إلى «إيليغ» مرّات عديدة من أجل مناقشة العديد من النقاط الغامضة الموجودة في الوثائق الخاصَّة بالعائلة، والمرتبطة أساساً بأسماء الأماكن والأشخاص والعلامات والمفاهيم والمقاييس، سواء تلك التي كانت ترتبط بالسقي مثل Tawagir»» أو بعض الكلمات الدالّة مثل«Tajekjit[٥٠]»، والتي تستخدم لأغراض أخرى.

كان باسكون يتقصَّى الأخبار والمعرفة من العلماء والفقهاء وقاضي سوس[٥١]، ومن السكَّان، وقد مكَّنته الملاحظة من تركيز البحث على المؤسَّسات الاجتماعيَّة والبنيات والعائلات والزوايا والوظائف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة لهذه المؤسسات، وهذا يتقاطع

٤٦. Alain, Blanchet. Rodolphe, Ghiglione. Jean Massonnat. Alain Trognon. Les techniques d'enquête en sciences sociales, Ed, Dunod, Paris, Nouvelle Présentation, ٢٠١٣, P١٧

٤٧ـ زكية، داود، ترجمة: مصطفى المساوي، «زرع النماذج وغياب التجديد»، حوار نشر بمجلة «لا ماليف/ LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨. تمّت إعادة نشره بالمجلة نفسها، العدد ١٦٦، ماي ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية: مصطفى المساوي، مرجع سبق ذكره، ص ٧

٤٨. Paul, Pascon. La maison D'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalat, O p. Cit; P٧

٤٩. La maison D'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalat.

٥٠ـ ريشة النعام.

٥١. Paul, Pascon. La maison D'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalat, Op.Cit; P ٧

> مكّنته تقنية الملاحظة من الارتباط أكثر بالميدان، والقيام بالعديد من الزيارات، وربط علاقات مع السكّان



مع Robert Nisbet، حيث يؤكّد أنَّ هناك طريقتين للبحث: أولاهما يتمّ من خلالها التركيز على الأفراد، وهذه الطريقة تحمل بين طيّاتها العديد من المآزق العلميَّة، فيما يتمُّ التركيز في الطريقة الثانية على المؤسَّسات والبنيات، ولعمري هذه هي السوسيولوجيا الحقيقيَّة.[٥٢]

إنَّ العودة إلى البحث والتنقيب في التراث السوسيولوجي لبول باسكون، يجعلنا نتساءل حول مصير هذا العلم بالجامعة المغربيَّة، حيث انحرف عن المسار العلمي، ففي الوقت الذي يركّز فيه هذا العلم على البحث في قوانين الحياة الاجتماعيَّة وجمع المعطيات التجريبيَّة، ومحاولة إيجاد وسائل وتقنيات وافية لهذا الغرض[٥٣]، نجد درس السوسيولوجيا في الجامعة المغربيَّة اليوم قريباً من التأريخ للاجتماعي وللمؤسَّسات، أو ما أسميه بـ «سوسيولوجيا المناقشات»، وهو ما يُعدّ مؤشّراً على أزمة السوسيولوجيا بعد رحيل بول باسكون. وتقوم

٥٢. Robert, A. Nisbet. La tradition Sociologique, Paris, PUF, ١٩٨٤

٥٣ـ عبد الغني، عماد، الهويّة والمعرفة، المجتمع والدين، علم اجتماع المعرفة: الاتجاهات الجديدة والمقاربات العربيّة، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠١٧، ص، ٢٤



«سوسيولوجيا المناقشات» على ابتداع سوسيولوجيات متشظية لا تتنبه للكل الاجتماعي، وتحوم حول الظواهر بدل أن تبحثها في الآن ذاته نظريا وميدانيا خلال فترة زمنية طويلة، تمكن من رصد الانتقالات وأشكال السيرورات ونوعية القوى المحركة للديناميات، التي تفعل فعلها في المجتمع المغربي الذي يعيش فترة تحولات سريعة ومتلاحقة منذ تطبيق سياسة التقويم الهيكلي وتغير وظائف الدولة وتطبيق اتفاقيات التبادل الحر وتوسع الحدود، وظهور أشكال جديدة من الغنى والفقر والهشاشة والجريمة وأشكال التواصل الجديدة والهويات الرقمية وبروز الحيز الرقمي للأفراد، سواء داخل الأسرة أو في الشارع أو داخل مؤسسات الدولة والمقاهي.

في مقابل هذه التطورات، التي تستدعي البحث الأمبريقي والتفكير في تحول المجتمع، نجد البحث السوسيولوجي مختزلا في تقنيات ومنوغرافيات وإنتاج نصوص لغوية، تسمى سوسيولوجيا كذا، كما تشهد على ذلك عناوين بعض الإصدارات الحديثة.

ولتجاوز أزمة السوسيولوجيا بالجامعة المغربية، لا بد من العودة إلى بول باسكون، وجاك بيرك تحديدا، لارتباط أبحاثهما بالوقائع المغربية، والكف عن جلب إشكالات من خارج السياق المغربي، والترويج لمفاهيم لا تعدو أن تكون فارغة المحتوى، وهذا كله لكي لا يتفاجأ - الباحثون في السوسيولوجيا- بالظواهر والأحداث والوقائع، مثلما تفاجأ العديد من الباحثين في هذا الحقل خلال تسعينيات القرن الماضي بالظاهرة الإسلامية، وبعد مرور عقد من الزمن؛ أي في بداية الألفية الثانية، سوف تكون مفاجأة الإرهاب والتفجيرات الانتحارية، ثم ستكون بعد ذلك مفاجأة ظاهرة ما بات يعرف بـ «الربيع العربي».

لتجاوز أزمة السوسيولوجيا بالجامعة المغربية، لا بد من العودة إلى بول باسكون، وجاك بيرك تحديدا، لارتباط أبحاثهما بالوقائع المغربية، والكف عن جلب إشكالات من خارج السياق المغربي

المراجع:

- الإدريسي، محمد. «المسألة السوسيولوجية والقضايا الاجتماعية والسياسية: مدخل لقراءة في عالم اجتماع مؤسس وملتزم» مجلة عمران العدد ٥/١٩ شتاء ٢٠١٧
- الشرقاوي، عباس. « بول باسكون: محدودية المنهج الموظف وأثر ذلك على النتائج» ندوة مدينة تزنيت وباديتها نونبر ١٩٩٣ ص ١. (النص الأصلي متوفر ب خزانة دار إيليغ ٢ إنزكان / الأستاذ بخاري بودميعة).
- داود، زكية. ترجمة. «زرع النماذج وغياب التجديد» حوار نشر بمجلة «لا ماليف/LA MALIF » العدد ٤٩ يناير/ فبراير ١٩٧٨ تمت إعادة نشره بنفس المجلة، العدد ١٦٦، مايو/أيار ١٩٨٥، ترجمه إلى العربية مصطفى المسناوي، نشر ب: بول باسكون أو علم الاجتماع القروي، مجموعة من الأساتذة، منشورات منتدى ابن تاشفين: المجتمع والمجال، توزيع مكتبة علال الفاسي، مطبعة دار القرويين- الدار البيضاء، ٢٠١٣
- عماد، عبد الغني. الهوية والمعرفة، المجتمع والدين، علم الاجتماع المعرفة: الاتجاهات الجديدة والمقاربات العربية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧
- ليوبولد، جوستينار. شذرات من تاريخ سوس الأدبي والسياسي خلال القرن التاسع عشر، لصاحبه كولونيل. ترجمة وتقديم، حسن، الطالب. وعبد السلام، أقلمون. دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٦
- Alain Blanchet; Rodolphe Ghiglione; Jean Massonnat; Alain Trognon, Les techniques d'enquête en sciences sociales, éd., Dunod, Paris, «Nouvelle présentation», ٢٠١٣
- Paul, Pascon. Le Haouz de Marrakech, Volume. Rabat, ١٩٧٧
- Baduel, Pierre- Robert, «Paul Pascon ١٩٨٥-١٩٣٢» Revue de l'Occident musulman et la Méditerranée, n° ١٩٨٤ ,٣٨
- Paul Pascon; Herman van der Wusten Les Beni Boufrah: essai d›ecologie sociale d›une vallée rifaine (Maroc) Rabat: [P. Pascon], ١٩٨٣
- P. Pascon; A. Arrif; D Schroeter; M. Tozy; H. Van Der Wusten, La maison D'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalat, éd., Société Marocaine des Editeurs Réunis, Rabat, ١٩٨٤
- Elmalki, Habib, (Ex-Ministre de l'Education Nationale, de l'Enseignement Supérieur, de la Formation des cadres et de la Recherche Scientifique), «Discours d›ouverture», in: N. Akasbi, D. Benatya, L. Zagdouni, A. Zouggari (dir.) Hommage à Paul Pascon: devenir de la société rurale, développement économique et mobilisation sociale, éd., Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, ٢٠٠٧
- Robert A. Nisbet, La tradition Sociologique, Paris, PUF, ١٩٨٤





هل واكب البحث السّوسيولوجي «الثورات العربية»؟



إعداد:
منى شكري
إعلامية أردنية

أشبع الباحثون «الثورات العربية»، التي اصطلح على تسميتها بـ«الربيع العربي»، حديثاً عن أسبابها ومآلاتها، منذ انطلاق الشرارة الأولى لها في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٠ بمدينة سيدي بوزيد في تونس، والتي انتقلت عدواها إلى دول عربية أخرى، ليقف كثيرون مشدوهين أمام أهمّ حدث في التاريخ العربي المعاصر استطاع أن يسقط أنظمة دول عربية، وما تبعه من تغيرات كثيرة على المشهد السياسي.

وانقسم المحلّلون بين من فروحوا بهذا «الربيع»، الذي اعتبروه انفجاراً لتراكمات عقود من الغضب الشعبي على أنظمة استبدّت وطغت، إلى جانب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ترزح تحتها شعوب عربية، في حين وقف آخرون معادين لهذه الحراكات معتبرينها «مؤامرة كبرى» تحاك لتخريب المنطقة العربية أحالت ربيع العرب وأمنهم إلى «خريف».

وبعد ثمانية أعوام على انطلاق «الثورات العربية»، التي يرى باحثون أنّ عواملها كثيرة شكّلت بيئة حاضنة لها من؛ استبداد وفساد وانعدام الحريات والمساواة والفقر والبطالة...، وبعد ما أسفر عن هذه الثورات من تغيير الحكم في بعض الدول العربية وأخرى ما تزال مهددة؛ حيث تشهد دول عربية احتجاجات شعبية بين الفترة والأخرى لتردّي الأوضاع الاقتصادية، يحضرنا سؤال ملحّ عن دور البحث السوسيولوجي في استقراء

الحدث وتقديم قراءات مواكبة له، والوقوف على التحولات الكثيرة التي شهدتها المنطقة العربية عموماً، وبعض الدول التي تغير فيها الحكم بفعل «الربيع العربي» خصوصاً.

ولأنّ علم الاجتماع، والذي وصفه العالم الفرنسي بيير بوردو «بالعلم الذي يفضح»، مهمٌّ لفهم دينامية التغيير، استطلعت مجلة «ذوات» في سؤال عددها الخمسين، آراء عدد من الباحثين والمختصين العرب حول مواكبة البحث السوسيولوجي للثورات العربية، وهل استطاع تقديم قراءات مهمة لهذه التحولات؟

وقال باحثون، في مستهلّ حديثهم، إنّ عدم الاتفاق على تسمية الحدث ذاته وتعريفه وتوحيد التعريفات المتعلقة به، هو أمر يعيق توحيد الأسس النظرية التي يجب أن تنطلق منها كل هذه الأبحاث، فضلاً عن أنّ بعضها ما يزال حتى الآن مطبوعاً بأيديولوجيات سياسية تقليدية تعرقل موضوعية البحث النظري وتبعده عن الرؤية العلمية الشاملة غير المتحيزة.

ورأى آخرون أنّ الإنتاج المعرفي الاجتماعي، كمّياً ونوعياً، قبل الربيع العربي «لم يكن مُرضياً أو مطابقاً لحاجات المجتمع العربي، ليكون مدعاة للتساؤل عن دوره في الأزمة»، في حين اعتبر مختصون أنّ البحث السوسيولوجي خاصّة، والعلمي عامّة، في العالم العربي «غائب أو مغيّب»، إلا في حالات الصّراع الأيديولوجي والسياسي، وهي الوضعية التي تجعله في مأزق إبستمولوجي لم يستطع فهم وتفسير تلك الثورات.

وعلى الرغم من صدور العديد من الدراسات والأبحاث التي تصدّت لتحليل الحراكات الشعبية

غير أنّها تفتقر، في غالبيتها، وفق مختصين، لأزمة المنهج والرؤية وأدوات البحث، كما أنّ الجزء الأكبر من الأبحاث المنجزة في هذا المجال ذات الطّابع الإمبريقي، «لم يرَ النور»؛ فمعظم ما أنجز من دراسات جاء في إطار بحوث خاصة لفائدة بعض الجهات المعينة، أو كرسائل ماجستير أو دكتوراه، وبالتالي لم يتسنَّ الاستفادة من نتائجها بالشكل المرجوّ.

ونوّه الباحثون إلى أنّ بعض الدراسات والمقالات التي تقدّم نفسَها على أنّها «قراءات سوسيولوجية» جاءت لتعبّر عن تعصّب سياسوي أو طائفي أو فئوي، أو عن مصلحة ما، ولعلّ انتشار القراءات الأيديولوجية والتبسيطية أو الانطباعيّة وسيطرتها، على الفضاء الإعلاميّ؛ وبين النخبة لهو دليل، بحسبهم، على ضعف حضور الدّرس السوسيولوجي وعلى ضعف تأثيره في الوعي العام.

ونفى مختصون أن يكون هناك تراكم على مستوى الدراسات السوسيولوجية لما يسمّى «الربيع العربي»؛ إذ إنّ أغلب المقالات المنشورة، برأيهم، تمحورت حول الإسلام السياسي، ونادراً ما تكون أبحاثاً ميدانية؛ بل تحليلات نظرية تحاول أن تفهم الدوافع السياسية لهذه التحولات دون الغوص في الشروط الاجتماعية والثقافية الحاضنة لعدوى هذه الأفكار والاعتقادات كفاعل أساسي لهذه الحركات، والتي اتخذت في أغلبها منحىً دينياً. وهذه الكتابات اتخذت موقفاً تجاه هذه الحركات، وخاصة عندما تبنّتها أحزاب ذات مرجعية دينية.

وانتقد باحثون غالبية التحليلات التي تحدثت عن «الربيع العربي»، مشيرين إلى أنّها «جاءت تحت

الطلب، وتعبيراً عن مواقف سياسية متضاربة»، ولم تستطع، وفق ما قالوا، أنْ تسبر أغوار الثورات التي أفرزها المجتمع العربي، منوّهين إلى أنّ المطلوب من تلك الدراسات إدراك التحولات العميقة التي يعيشها العالم العربي على اختلاف بنياته وتوجهاته الثقافية؛ بل والتنبّؤ بالعوارض والاختلالات الاجتماعية والسياسية.

وعزا بعضهم عدم مواكبة علم الاجتماع للثورات العربية إلى «التبعية وعدم القدرة على تأصيل المناهج الجديدة أو توطينها وغياب الديمقراطية وانفصال الأكاديميات عن مشكلات الواقع، وخاصة صراعاته الاجتماعية والسياسية والحركات الممثلة لتلك الصراعات؛ كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط»، كل ذلك شكّل، برأيهم، كوابح لظهور مدارس ومناهج سوسيولوجية تتعامل مع الواقع بطريقة خلاقة قادرة على قراءة ديناميات الواقع واستشراف المستقبل.

ونظراً إلى أنّ المجهودات التي يبذلها الباحثون في علم الاجتماع لفهم دينامية التغيير المنبثقة عن «الربيع العربي»، ما تزال تحتاج إلى المزيد من التعميق النظري، إلى جانب المزيد من الأبحاث الميدانية، دعا مختصون إلى بلورة مشاريع بحثية مدعومة من مراكز بحثية متخصصة، حتى يتمكن الباحثون مستقبلاً من بلورة نموذج تحليلي قادر على فهم مجمل التغيرات التي تطرأ على مستوى البنيات بشكل متسق وبمنطق متكامل.

وأكدوا على ضرورة مقاربة الدراسات السوسيولوجية بشكل ميكروسوسيولوجي، واعتماد مناهج سوسيولوجية غير كلاسيكية، تنفتح على علوم أخرى، للحصول على النتائج المرجوة.

نمو الوعي السياسي للشباب العربي

تقول الباحثة المغربية هاجر لمفضلي إنّ الثورات والحركات الاجتماعية التي شهدها الشارع العربي تُشكّل أهم الأحداث التي طبعت تاريخ الزّمن الراهن، لما لها من تأثير بارز في تغيير موازين القوى في المنطقة، وقد أثارت هذه الأحداث انتباه وفضول الباحثين في مجال السوسيولوجيا العرب وغير العرب من المهتمين بالشأن العربي.

وتوضح الباحثة المتخصصة في السوسيولوجيا، أنّ «الربيع العربي» كان حدثاً غير متوقع بالنسبة إلى الكثير من الدارسين، تجاوز كل التوقعات باعتبار المواطن العربي كان يميل، دائماً، إلى الاستقرار وعدم المجازفة بمواجهة الأنظمة الحاكمة. ومن جهة أخرى، فإنّ الدراسات السوسيولوجية التي كانت تحاول تتبع سيرورة التغيرات والتحولات الاجتماعية لم تقدم، وفق لمفضلي، أي احتمالات حول إمكانية انفجار الشارع العربي، فكانت بمثابة فرصة لإعادة قراءة الواقع المجتمعي من جديد، لا سيما أنّ هذه الأحداث ساهمت في بروز معطيات جديدة تتمثل في دور الوسائط التكنولوجية في تشكل الرأي العام، والتي شكلت الشرارة الأولى التي انطلقت منها هذه الثورات وكان لها الفضل في تأطير الشباب.

وتردف الباحثة المغربية أنّ الثورات العربية شكلت مجالاً خصباً للدراسة من طرف رواد السوسيولوجيا، فبرزت العديد من الدراسات والأبحاث التي أغنت المكتبة العربية، رغم أنّ الجزء الأكبر من البحوث المنجزة في هذا المجال، ذات الطابع الإمبريقي، لم يرَ النور، وفق لمفضلي التي تعزو ذلك إلى أنّها دراسات أنجزت في إطار بحوث خاصة لفائدة بعض الجهات المعينة، أو في إطار بحوث التخرج من الماجستير أو الدكتوراه، وبالتالي لم يتسنَّ الاستفادة من نتائجها بالشكل المرجوّ.

وعن طبيعة تلك الدراسات تقول الباحثة، إنّ معظمها حاولت فهم هذه «الثورات»، وتفكيك الواقع الاجتماعي الذي أفرزها وتحليل السلوك السياسي للأفراد، من أجل تقديم قراءات قادرة على استشراف المستقبل، وركزت بعض الدراسات على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للشعوب العربية المتمثلة في: الفقر والبطالة وغلاء المعيشة، في حين تتبّعت أخرى نمو الوعي السياسي للشباب العربي الذي لم يعد يقبل باستبداد الأنظمة واحتكار الثروة من طرف فئة قليلة. وبالتالي، فالحلّ يكمن في ضرورة إجراء إصلاحات شاملة والبحث عن نموذج تنموي قادر على استيعاب مختلف التغيرات الاجتماعية.

وعلى العموم، ترى لمفضلي أنّ الساحة العلمية في مجال السوسيولوجيا، ماتزال تفتقر إلى إطار نظري قوي يتيح إمكانية الفهم، وتنوّه إلى أنّ دراسة هذه الأحداث، لا يمكن أن تكون بشكل رصين وفعّال، إلا إذا تمت مقاربتها بشكل ميكروسوسيولوجي، وتم اعتماد مناهج سوسيولوجية غير كلاسيكية، تنفتح على علوم أخرى.



هاجر لمفضلي
(باحثة من المغرب)

ما تزال الساحة العلمية في مجال السّوسيولوجيا تفتقر إلى إطار نظري قويّ يتيح إمكانية الفهم

إحداث تراكم معرفي

على الرغم من أنّ الباحث والأكاديمي التونسي د. رضا الأبيض يعتبر نفسه غير مختص في السوسيولوجيا، ولكنّه كقارئ متابع لما يصدر من دراساتٍ وبحوث في الأدب وفي الشأن الاجتماعيّ والثقافي عامّة، يرى أنّ البحثَ السوسيولوجي ليس معنياً بأنْ يواكب الأحداثَ والتحولاتِ الكبرى زمن وقوعها فحسب؛ بل محمول عليه، بناءً على ادعائه أنّه صار علماً وأنّه يمتلك الأدواتِ اللازمة لتشخيص الواقع، أنْ يتنبّأ بما سيحدث قبل حدوثه، ثم أنْ يواكبه ليعرف مآلاته؛ بل ليؤثر إيجاباً في مساراته من خلال وسائط ووسائل مثل؛ الجامعات والإعلام والنقاشات في الفضاء العام التي تخلق وعياً عامّاً أكاديمياً وشعبيّاً ضاغطاً في اتجاه أنْ تحقق هذه التحولاتُ أحلام العدد الأكبر من الفئات، في الحرية والعدالة.

والحقيقة، وفق الأستاذ المساعد بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بمدنين جامعة قابس- تونس، فإنّ المكتبة العربيّة لم تخلُ من دراسات مهمّة شخّصت واقعَ الثقافة العربية وأزمات النظام السياسي العربيّ وهشاشة قوى المعارضة، وضعف مردودية التعليم، واستشراء الفساد وانسداد أفق الشباب العربي...، إلى غير ذلك من القضايا والتحدياتِ التي شكلت الظروف الموضوعية لأشكالٍ من المواجهة والمعارضة والاحتجاج.

ويشير الأبيض إلى أنّه حين اندلعت حركات الاحتجاج الأخيرة، واتسعت دائرتها فئوياً وجغرافياً، وارتفع سقفُ مطالبها لتتوّج بسقوطِ عدد من الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن...، اختلفت وتباينت القراءاتُ والتحليلاتُ الأكاديميّة والشعبيّة، وساد شعورٌ عام في البداية، على الأقل، على أنَّ ما حدث كان عفوياً، وأنّه ثورة، وأنّ محركها الشبابُ، ووسيلتها التقنياتُ الحديثة، وأنّ الشعوبَ من خلال هذه التحولاتِ ستستردُّ حريتها في التعبير والاختيار، وبالتالي ستستعيدُ سيادة قرارها الوطني من خلال البرلمانات المنتخبة ديمقراطياً.

وفي هذا السياق، يطرح الأبيض جملة من التساؤلات منها: هل واكب البحثُ السوسيولوجي هذه التحولات وهل ناقش مثل هذه القضايا؟، وهل تمكن من أنْ يرسم تصوراً واضحاً عن أسباب اندلاع هذه الحركات الاحتجاجية؟ هل هي فعلاً ثوراتٌ؟ ما هو حجم حضور وتأثير العاملِ الخارجي فيها؟ ما هي أبرز التحدّيات التي ستواجه التحول الديمقراطي؟ ما هي طبيعة الأفكار والسلوكات التي تنشأ في مثل هذه الظروف؟ هل الاستبداد شرّ مطلق؟ كيف يقع ترتيبُ الأولويات؟ وما هو موقع الثقافة في هذا الحراك؟ ما هو مستقبل الديمقراطية في ظلّ اقتصادات ضعيفة أو منهارة؟ وما هي حقوق الأقليات وكيف تقع حمايتها؟ وما هي مآلاتُ هذه الحركات الاحتجاجية على المدى القريب والبعيد؟

تلك عينة من أسئلة كثيرة محمولٌ على السوسيولوجيين العرب، وفق الباحث، إثارتها ومناقشتها نقاشاً هادئاً بأدوات منهجية، وبالاستعانة بمنهجيات المقارنة والعمل الميداني...، حتّى تتمّ المساهمة في إحداث



د. رضا الأبيض
(باحث وأكاديمي من تونس)

بعض الدّراسات التي تقدّم نفسَها على أنّها سوسيولوجية تعبّر عن تعصّب سياسوي أو طائفي أو فئوي أو عن مصلحة ما ضيّقة

التراكم المعرفي الضروري للسيطرة على «عفوية» الأحداث في مجرى التاريخ وتوجيهها في اتجاهٍ إيجابي؛ لأنه دون ذلك تظلّ حركة الأفراد والجماعات خاضعة لمبدأ «التجربة والخطأ»، وهو مبدأ، كما نعرف، فيه استنزاف لكثير من الجهد ومضيعة للوقت.

ولعلّ انتشار القراءات الأيديولوجية، والتبسيطية أو الانطباعيّة، وسيطرتها، ما نرى، على الفضاء الإعلاميّ؛ بل بين «النخبة» لهو من القرائن الدالّة على ضعف حضور الدّرس السوسيولوجي وعلى ضعف تأثيره في الوعي العام.

الأنكى من ذلك، في رأي الأبيض، أنّ بعض الدراسات والمقالات التي تقدّم نفسَها على أنّها قراءات سوسيولوجية، نجدها تعبّر عن تعصّب سياسوي أو طائفي أو فئوي، أو عن مصلحة ما ضيّقة.

ويقول الباحث: إنّنا بقدر ما نحتاج إلى أن تسهم البحوث السوسيولوجية في قراءة هذه الظواهر والأحداث المركّبة، نحن محتاجون أيضاً إلى قراءة بحوث في نقد هذه القراءات وتقييمها وغربلتها، حتّى يحمي الدّرس السوسيولوجي نفسه من «إعادة إنتاج الواقع»، ويسهم في الوعي به وتغييره على نحو إيجابيّ.

بحث ناقص عرّاه الصّراع الأيديولوجي

وفي معرض إجابته عن سؤال «ذوات» يقول الباحث السوري سامر عساف: إنّ المفكرين العرب حاولوا اللحاق بركب الحراك الشعبي، الذي انفجر قبل عدة أعوام في إطار ما سمّي بـ«الربيع العربي». وبغضّ النظر عن الكمّ السرّدي، الوصفي في الأدب الناطق بالعربية، تناول الباحثون ومؤسسات البحث الموضوع السوسيولوجي بطريقة استقرائية، محاولين فهم حركة المجتمع من خلال تحليل ظواهره؛ حيث ظاهرتان أساسيتان فرضتا نفسيهما على طاولة البحث الأولى؛ الحراك الشعبي العفوي ضد الأنظمة المستبدة والثانية؛ ظاهرة المجموعة وصراع المجموعات.

في الأولى؛ كان للمستوى السياسي والاقتصادي النصيب المهم من الاهتمام. أما في الثانية، فبقي المستوى الأيديولوجي هو الحاضر في أوراق المفكرين والباحثين.

وعلى الرغم من أنّ الباحثين العرب عرجّوا على هاتين المسألتين في إطار أنثروبولوجي، بقي البحث، برأي الاختصاصي في علم النفس الطبي وعلم النفس الاجتماعي، ناقصاً، لسبب بسيط، وهو، أنّ حركة المجتمع وسيرورته لا يمكن مقاربتها بخطاب يلغي الأنا.

ويتابع عساف حديثه بقوله: كمعامل أول في فهم حركة المجتمع لابد



سامر عساف

(باحث من سوريا)

لا يكفي البحث في الأسباب الاقتصادية أو السياسية، ولا تغني فلسفة الواقع عن الخوض الإمبريقي في محركات السلوك البشري

من الأخذ بعين الاعتبار أنّ المجموعة هي مجموعة من الأفراد لكل منهم أناه، ويجمع هؤلاء شيء ما يبرر إطلاق اسم المجموعة عليهم. وبناء عليه، لا يمكن البحث في حركة المجتمع بدون فهم حركة أفراده. هنا تبرز السيكولوجيا كأداة لا غنى عنها في الحقل السوسيولوجي.

ويوضح أنّ الصراع الطائفي وانتشار الأيديولوجيا، في إطار «الربيع العربي» عرّى هذا النقص. وعلى الرغم من محاولة المفكرين فهم هذه الظاهرة، وقف في طريقهم نقص الوعي بدوافع الأنا وبدوافع السلوك البشري عائقاً في الوصول لتحديد عوامل حركة المجتمع كوعاء لأنواته. إذن، لا يكفي البحث في الأسباب الاقتصادية أو السياسية، ولا تغني فلسفة الواقع عن الخوض الإمبريقي في محركات السلوك البشري. طبعاً، لابد هنا من التذكير بأنّ البحث الإمبريقي فيما يسمى سيكولوجيا المجتمع، ما يزال يافعاً، ولم يتحصل، هذا الفرع من البحث، على الخبرة التراكمية الكافية ليصبح عالمياً بعد.

ويذكّر عساف هنا بأنّ الهوية المجتمعية هي جزء من الهوية الفردية للشخص وليس العكس. ولابد من القول، إنّ دراسة الأنا ستبقى مقصورة ما برح ينظر إليها بدلالة الآخر.

وعودة إلى سؤال المجلة، يقول الباحث: إنّ معطيات الواقع هي ما تفرض المسائل الفكرية، وقد دفعت الحروب التي اجتاحت أوروبا في القرن الماضي الباحثين للإنتاج في هذا الحقل، ولكن لم يقف البحث هناك بانتهاء الحرب. وكما بدأت الكثير من المسائل الفكرية باعتراض فهمنا مع بداية «الربيع العربي»، فإنّ المسيرة لن تنتهي لا في الصيف ولا في الخريف. إذن، لا بد من مقاربة المسألة بطريقة نقدية ومنهجية تتجاوز الأطر المحدّدة مسبقاً، سواء أكانت دينية أو قومية.



د. مولود أمغار
(باحث من المغرب)

الربيع الدّيمقراطي والموضوعات المرتبطة به شكلت ٦٥ ٪ من الدّراسات والأبحاث التي نشرت في المجلات المحكّمة

التعميق النظري والأبحاث الميدانية

الباحث المغربي في علم الاجتماع د. مولود أمغار يطلق على «الثورات العربية» تسمية «الربيع الديمقراطي»، ويرى أنّه، شكّل فرصة مواتية للباحثين في العلوم الاجتماعية لإعادة دراسة مجتمعاتهم من مداخل متعددة وبمقاربات جديدة، لا سيما وأنّ هذا «الربيع» لم يؤدِّ فقط إلى سقوط بعض الأنظمة العربية؛ بل أدّى أيضاً إلى سقوط بعض المفاهيم والأطر النظرية التي كانت تعتبر أنّ المناطق العربية والمغاربية مستعصية على التغيير والديمقراطية.

ويقول الباحث: إنّ هذا الحدث، الذي شكّل صدمة للعديد من الباحثين الذين اطمأنوا بشكل كبير «للمقاربة الثقافية»، التي تعتبر أنّ التسلط والاستبداد جزء لا يتجزأ من أنظمة المجتمعات العربية والمغاربية، دفع بالعديد من الباحثين في علم الاجتماع إلى إعادة النظر في هذه المقاربة

النظريـة، وكذلـك في الأدوات الـتي تسـتنطق بهـا العلـوم الاجتماعيـة الواقـع الاجتماعـي.

أعـاد الحـراك المغـاربي والعـربي مجموعـة مـن القضايـا الاجتماعية والسياسـية إلى دائـرة التفكـير والنقـاش العلمـي، ويتضـح هـذا بشـكل ملمـوس، وفـق أمغـار، في طبيعـة الموضوعـات الـتي اسـتأثرت باهتمـام الباحثـين في العلـوم الاجتماعيـة؛ إذ يمكـن القـول انطلاقـاً مـن الورقـة الخلفيـة الـتي أنجزهـا المختـار الهـراس لفائـدة المجلـس العـربي للعلـوم الاجتماعيـة. إنّ موضـوع «الربيـع الديمقراطـي» والموضوعـات المرتبطـة بـه شـكلت ٦٥ ٪ مـن الدراسـات والأبحـاث الـتي نـشرت في المجـالات المحكمـة. ويمكـن ملاحظـة هـذا أيضـاً في عـدد مـن الكتـب الـتي نـشرت حـول «الربيـع الديمقراطـي» في جُـلّ البلـدان العربيـة والمغاربيـة، وأيضـاً في تنامـي الطلـب المؤسسـاتي عـلى الأبحـاث والدراسـات الأكاديميـة الـتي تـدرس الموضوعـات المرتبطـة بالديناميـة السياسـية والاجتماعيـة الـتي خلفهـا «الربيـع الديمقراطـي». وهـذا الطلـب تعكسـه عـدد المنـح وطلبـات البحـث الـتي كانـت تقدمهـا مراكـز البحـث العربيـة والدوليـة، لتشـجيع الباحثـين عـلى دراسـة هـذه الديناميـة في الـدول العربيـة والمغاربيـة.

كلّ مـا سـبق يبـيّن، بحسـب أمغـار، أنّ الباحثـين في علـم الاجتمـاع قـد تمكنـوا أوّلاً مـن تغطيـة أحـداث «الربيـع الديمقراطـي» ومواكبـة سـيرورته وذلـك بإنتـاج خطـاب معـرفي بـارد وبعيـد عـن فيـض الكتابـات الصحفيـة والأخبـار الإعلاميـة الـتي لا تـترك أيّ مجـال للتفكـير المرتّـب أو التحليـل المبـني عـلى المنطـق لمسـار الأحـداث. وثانيـاً، اسـتطاعوا تنويـع مداخـل دراسـة الربيـع (المدخـل السـياسي، الاقتصـادي، الثقـافي، الديموغـرافي، والمدخـل التواصـلي). أمـا ثالثـاً، فقـد حاولـوا التركـيز عـلى دراسـة الفاعلـين في عمليـات التغيـير، وذلـك بعدمـا كانـوا يركـزون عـلى دراسـة البنيـات المنتجـة للنظـم السياسـية السـلطوية.

ويخلـص أمغـار إلى أنّ المجهـودات الـتي يبذلهـا الباحثـون في علـم الاجتمـاع لفهـم ديناميـة التغيـير الـتي انبثقـت عـن «الربيـع الديمقراطـي»، مـا تـزال تحتـاج إلى المزيـد مـن التعميـق النظـري، فضـلاً عـن الحاجـة إلى المزيـد مـن الأبحـاث الميدانيـة. وهـذا يحتـاج، برأيـه، إلى بلـورة مشـاريع بحثيـة مدعومـة مـن مراكـز بحثيـة متخصصـة، حـتى يتمكـن الباحثـون مسـتقبلاً مـن بلـورة نمـوذج تحليـلي قـادر عـلى فهـم مجمـل التغـيرات الـتي تطـرأ عـلى مسـتوى البنيـات بشـكل متسـق وبمنطـق متكامـل.

سياسة الزّحف الهادئ

من جانبه، يقول الباحث والأكاديمي التونسي المختص في علم الاجتماع د. ماجد قروي، إنّ المجتمعات لا تكفّ عن التغيير والحراك الاجتماعيين، ما يجعل علم الاجتماع ضرورياً لفهم الظواهر الاجتماعية في تجلّياتها الآنية وسياقاتها التاريخية على اعتباره «علم دراسة الظواهر الاجتماعية»، حسب عالم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركهايم.

ويرى قروي أنّ للسوسيولوجيا إسهامات كبيرة في تحليل ما يسمى بـ«الربيع العربي»؛ بل إنّ العديد من الدراسات قد استشرفت منذ أمد ما يحدث اليوم على اعتبار حالة الاحتقان الاجتماعي التي تشهدها المجتمعات العربية وخاصة تلك الفئات المهمّشة وقد ظهرت في العشريتين الأخيرتين عديد الدراسات المتأثرة بفكر عالم الاجتماع الفرنسي، آلان تورين، في تحليلها للحركات الاجتماعية، فمفهوم «النسق التاريخي» الذي أسس له تورين بدا جلياً في جملة من التحليلات السوسيولوجية، والذي يعني أنّ أيّ فعل اجتماعي هو نتاج لمسار تاريخي طويل، والحال تلك، فإنّ الثورات العربية والحركات الاجتماعية المعاصرة والمسمّاة بالحركات الاجتماعية المضادة لم تنشأ من فراغ؛ فبالرجوع إلى تاريخ مجتمعاتنا يتبين لنا، على سبيل المثال، أنّ المسار التحديثي الذي حاولت من خلاله دولة الاستقلال فرض تصور كلياني للواقع رغبة منها في بناء نموذج مجتمعي جديد لكن هذا التصوّر أفرز من رحمه قوى جديدة لم تكن لديها هوامش للفعل والمناورة في هذا الواقع الجديد، فضاؤها هوامش المدن والأحياء الكبرى، مشكلة أحزمة حمراء تنذر بتحركات اجتماعية كبيرة، خاصة وأنّ تحضر المدن العربية لم تسبقه تجارب تصنيع ممّا أفرز عدة ظواهر مثل؛ الفقر والهامشية والانتصاب العشوائي؛ أي التموقع خارج العملية الإنتاجية تزامناً مع اتباع الدولة سياسات أمنوية محاولة ضبط وإدماج هذه الفئات.

لم تؤدِّ هذه السياسات سوى إلى نتائج عكسية زادت في تعقيد الأوضاع وتعميق الشعور لديهم بالحرمان، وذاك من عوامل تكاثر العصابات وتطوّر الجرائم، ورغم السياسات الأمنوية لدول الثورات العربية قد أسهمت في كثير من الأحيان في خفوت جذوة الفعل وإعدام القدرة على التحرك والتنظيم، لكن هذا الأمر لا يعني أنّ الحراك الاجتماعي قد عرف نهايته؛ لأنّ الحركات الاجتماعية المضادة تتبع «سياسة الزحف الهادئ» بتعبير عالم الاجتماع الإيراني، آصف بيات، وهي سياسة تأخذ بعين الاعتبار حسبة الكلفة والمخاطر، على حد تعبير ريمون بودون، وهو ما يفسر الأحداث التي شهدتها عديد المدن العربية في الربع الأخير من القرن العشرين ومنها تونس ١٩٧٨ والمغرب ١٩٨١ و١٩٨٤ ومصر ١٩٧٧، حركات عبرت عن واقع التهميش الذي أضحت تعيشه الطبقات الشعبية في ظلّ أنظمة تابعة انقطع عنها دعم صندوق النقد الدولي لتجد نفسها بين موقفين محرجين وهما؛ التملص من مسؤولياتها تجاه المجتمع الحضري من ناحية، ومن ناحية ثانية تشديد الرقابة على المدن واتباع سياسات أمنوية قد تخمد النيران لأيام ولكنها، من دون شكّ، تؤجل الانفجارات الاجتماعية التي ستندلع، لا محالة،



د. ماجد قروي
(باحث أكاديمي من تونس)

الإقصاء المتعمّد لعلم الاجتماع والعمل على تهميشه بات واقعاً ملموساً، لأنه يكشف خفايا السلطة وممارساتها تجاه المجتمع

إذا ما توافرت عوامل تسهم في اندلاعها وهما بالأساس؛ اللّحمة الاجتماعية والحراك الشعبي.

وعلى الرغم مما قدمته السوسيولوجيا، فإن الإقصاء المتعمّد لهذا العلم والعمل على تهميشه بات واقعاً ملموساً؛ لأنه علم يكشف خفايا السلطة وممارساتها تجاه المجتمع لذلك وصفه بيار بورديو «بالعلم الذي يفضح».

الإنتاج المعرفي الاجتماعي غير مرض



د. زهير توفيق
(باحث أكاديمي من الأردن)

الإنتاج المعرفي الاجتماعي قبل "الربيع العربي" لم يكن مرضياً أو مطابقاً لحاجات المجتمع ليكون مدعاة للتساؤل عن دوره في الأزمة

بدوره، يقول الباحث والأكاديمي الأردني الدكتور زهير توفيق إنّ الدوريات العربية الثقافية والفكرية وملاحق الصحف اليومية غالباً ما أدارت ملفات وحوارات تتباين في أهميتها وعمقها حول أزمة العلوم الاجتماعية، وانفصالها عن هموم ومشكلات العالم العربي، قبل وبعد الثورات العربية؛ أو ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي».

وشكلت هذه المرحلة، برأي الباحث، محطة بارزة كان يعوّل عليها في دفع العلوم الاجتماعية إلى الأمام، التي لم تزدهر تاريخياً إلا بوجود أزمة اجتماعية كبرى، وهذا ما حصل في بدايات نشأة علم الاجتماع بعد الثورة الصناعية لاحتواء الصراع الطبقي والسيطرة عليه؛ معرفياً وسياسياً.

ويرى توفيق أنّ «الربيع العربي» لم يكن مؤامرة استعمارية، كما يروج البعض، مشيراً إلى أنّ سر وجهة النظر القائلة بـ«المؤامرة» هو إعفاء البحث الاجتماعي من الاستقصاء واستقراء الواقع الذي أدى إلى التمرد والانتفاضة؛ إمّا لقصور منهجي، أو لموقف رجعي محافظ من الواقع أو لأسباب سياسية ترتبط بطبيعة التبعية التي تربط السيسيولوجيا الأكاديمية بالسلطة ورهانها عليها بالضبط والسيطرة المعرفية لتسهيل السيطرة الأمنية.

وينوّه الباحث أنّ الإنتاج المعرفي الاجتماعي قبل «الربيع العربي» -كمياً ونوعياً- لم يكن مرضياً أو مطابقاً لحاجات المجتمع العربي، ليكون مدعاة للتساؤل عن دوره في الأزمة، رغم صدور العديد من الدراسات والأبحاث التي انبرت لتحليل الظاهرة خاصة في مصر وتونس، وقد كان لغياب الدور المأمول للبحث الاجتماعي مقدمات تمثلت بأزمة المنهج والرؤية وأدوات البحث، فقد انخرط علم الاجتماع العربي، إما بقضايا مدرسية بيداغوجية أو بقضايا الخصوصية كتأسيس علم اجتماع عربي مستند إلى مقولات الخلدونية، كمبدأ تفسيري لمشكلات الواقع العربي أو تحليل الواقع العربي بمناهج غربية تجاوزها الغرب أو في طريقها للانحلال.

ويبين توفيق أنّ التبعية وعدم القدرة على تأصيل المناهج الجديدة أو توطينها وغياب الديمقراطية وانفصال الأكاديميات عن مشكلات الواقع،

وخاصة صراعاته الاجتماعية والسياسية والحركات الممثلة لتلك الصراعات كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط تمثل، في مجموعها، كوابح لظهور مدارس ومناهج سوسيولوجية تتعامل مع الواقع بطريقة خلاقة قادرة على قراءة ديناميات الواقع واستشراف المستقبل.

الشيء الآخر الناتج عن الانفصال عن الواقع وامتداد لانفصال المثقف، وعدم وجود مثقف عضوي ملتزم بالتغيير في المجتمع، يؤثر الجميع السلامة والتجريد واستيراد مشكلات الغرب والانخراط فيها وإعادة إنتاجها عربياً، خاصة الابتعاد عن وحدات التحليل الكبرى؛ كالثورة والطبقة والتغيير الشامل والدولة والمجتمع الكلي والتركيز على وحدات تحليل صغيرة، وكلما كانت أصغر كانت أبعد عن السياسة والأيديولوجيا، لكنها في المحصلة تهرب من استحقاق الانخراط بالتغيير وتخون نفسها وتخون الواقع.

بين "لا" الاتهامية و"نعم" التبريرية

وفي معرض إجابتها عن السؤال تقول الباحثة السورية روضة عبدالخالق: بعيداً عن "لا" الاتهامية و"نعم" التبريرية: أعتقد أنّ البحث السوسيولوجي للثورات العربية أو "الربيع العربي"، كما يميل البعض إلى تسميته، أو الحراك العربي، كما يميل آخرون للإطلاق عليه، مايزال بعيداً عن إنتاج مقاربة نظرية شاملة ودقيقة للحدث، موضوع السؤال، ذلك أنّ هذا الشكل من التغير الاجتماعي بغض النظر عن أية تسمية أو توصيف، يعد حدثاً جديداً و"مباغتاً" على المستوى؛ المحلي والدولي، ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بتغيرات كبرى ذات طابع عالمي.

وتتابع، المتخصصة في الدعم النفسي والاجتماعي، أنّ الانفتاح العالمي الكبير، والدور الذي لعبته وسائل الاتصال الحديثة بكل تنوعاتها بالتأثير بهذه التغيرات وتسريع وتيرتها، إضافة إلى اكتساب هذه المرحلة صبغة جديدة تتناسب مع طبيعة روح الشباب التي هيمنت على المشهد الأمر الذي دفع بالبعض إلى تسمية هذه الثورات بـ "ثورة الشباب". كل ذلك فرض على الباحث السوسيولوجي تبنّي منظومة مفاهيمية سوسيولوجية جديدة قادرة على الإحاطة بكل متغيرات الحدث ومواكبته من جهة، ووضعته أمام تحدٍّ حقيقي للتخلّي عن المنظومة المفاهيمية التقليدية الراسخة في الفكر من جهة أخرى، ومن ثم العمل على تطوير أدوات بحثه القديمة وآلياته التي لم تعد ملائمة لطبيعة ومتطلبات المرحلة الراهنة.

وتنوّه الباحثة إلى أنّ عدم الاتفاق على تسمية الحدث ذاته وتعريفه وتوحيد التعريفات المتعلقة به، يعدّ أمراً معيقاً لتوحيد الأسس النظرية التي يجب أن تنطلق منها كل هذه الأبحاث. إضافة إلى أنّ بعضها ما يزال إلى الآن، مطبوعاً بأيديولوجيات سياسية تقليدية تعرقل موضوعية البحث النظري، وتبعده عن الرؤية العلمية الشاملة غير المتحيزة.



روضة عبدالخالق
(باحثة من سوريا)

عدم الاتفاق على تسمية "الربيع العربي" أمر معيق لتوحيد الأسس النظرية التي يجب أن تنطلق منها الأبحاث السوسيولوجية

وعلى الرغم من الإسهامات القيمة المقدمة من قبل عدد مهم من الباحثين، والتي أسّست إلى إنتاج مقاربة سوسيولوجية شافية لموضوع الثورات العربية، إلا أنّها لم تلقَ حتى الآن الإجماع الكافي على كل ما تم طرحه من قضايا مهمة؛ ذلك لأنّ الحدث ما يزال قائماً ومستمراً ومتغيراً، ولم يفضِ بعدُ إلى أفق واضح المعالم، مما صعّب على الباحث مهمة مجاراة تطوراته السريعة غير المكتملة، وبالتالي الإحاطة بكل جوانبه وتناولها بالدراسة والبحث؛ فالمبحث النظري الذي عادة ما يأتي لاحقاً جعل من المبكر إطلاق حكم نهائي على كل ما قدم من محاولات جادة في هذا المضمار.

لذلك لا تقع إجابة "لا" في موقع الرفض الاتهامي، ولا "نعم" في موقع التبرير، إنما تقعان في حيز الإنصاف، وضرورات الفكر النقدي، وتجنباً للوقوع في فخ الأحكام القيمية المطلقة.

البحث السوسيولوجي غائب أو مغيب

يقول الباحث المغربي في السوسيولوجيا د. عمر الإبوركي، إنّ المعرفة السوسيولوجية ككل معرفة علمية، هي مزيج من الوقائع والجهد النظري تسعى إلى فهم وتفسير الظواهر من خلال علاقاتها القابلة للتكرار، وصولاً إلى اختبار الفرضيات، والقوانين التي تجعلنا نفهم سيرورة مجتمع معين في فترة تاريخية محددة. وهنا لا يمكن تخطّي الوقائع خدمة للفرضيات النظرية أو الأيديولوجية؛ لأن من شأن هذه المعرفة أن تكون مختزلة وسطحية وبسيطة.

ويرى الباحث أنّه ليس هناك تراكم على مستوى الدراسات السوسيولوجية لما يسمّى "الربيع العربي"، فأغلب الدراسات المنشورة حول الإسلام السياسي، ونادراً ما تكون أبحاثاً ميدانية؛ بل تحليلات نظرية تحاول أن تفهم الدوافع السياسية لهذه التحولات دون الغوص في الشروط الاجتماعية والثقافية الحاضنة لعدوى هذه الأفكار والاعتقادات كفاعل أساسي لهذه الحركات، والتي اتخذت في أغلبها منحىً دينياً. لذلك لاحظنا أنّ الكتابات اتخذت موقفاً تجاه هذه الحركات، وخاصة عندما تبنّتها الحركات والأحزاب ذات المرجعية الدينية.

ويتابع الإبوركي حديثه من خلال طرح السؤال الإبستمولوجي التالي: هل استطاعت هذه السوسيولوجيا أن تؤسس قواعدها، وأركانها المتينة، لتواجه الواقع العربي والتحولات التي عرفها؟ أم أنّها بقيت حبيسة للمواقف الأيديولوجية؟

ويقارب الإجابة بقوله: لقد مرت السوسيولوجيا في العالم العربي في عدة مراحل تنظيرية، وقد تمت أغلب الأبحاث السوسيولوجية قبل مرحلة ما



د. عمر الإبوركي
(باحث من المغرب)

ليس هناك تراكم للدّراسات السوسيولوجية لـ"الربيع العربي"، فأغلب الدّراسات المنشورة حول الإسلام السياسي ونادراً ما تكون أبحاثاً ميدانية

سمّي بـ"الربيع العربي" داخل إطار نظري واستخدمت المناهج التي تبلورت داخل حقل إبستمولوجي يختلف عن الواقع العربي؛ لأنها لم تعطنا الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا الذي يختلف في تكوينه ويزيد تعقيداً على واقع المجتمعات الغربية.

بحثاً عن مخرج من هذه الأزمة الإبستمولوجية، حاول البعض الآخر، وفق الإبوركي، أن يؤسس سوسيولوجيا مختلفة تتوافق مع الواقع الاجتماعي والتاريخي المحلي، وترتبط بموضوع التنمية. فكان تغليب الجانبين؛ الاقتصادي والسياسي، وانتقت هذه السوسيولوجيا لنفسها مجالات للبحث لكي تسهم في بناء المجتمع النامي العصري، بينما أهملت العوامل الثقافية كالمعتقدات والقيم والطقوس والأعراف.

وهذا التّوجه التنموي جعل السوسيولوجيا، وفق الباحث، تعبر إلى ثنائية التقليد والحداثة التي ترتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية والسياسية، فوجدت نفسها مرة أخرى عاجزة عن إدراك وتفسير الآليات العميقة للمجتمع، بعد أن تحولت إلى أداة نضال سياسي نظراً لطبيعة العلوم الإنسانية المعرضة للمواقف الأيديولوجية.

ويرى الإبوركي، أنّ التحليلات جاءت تحت الطلب، وتعبيراً عن مواقف سياسية متضاربة، ولم تستطع سبر أغوار الثورات، أو الانتفاضات التي أفرزها المجتمع العربي، بل كان عليها أن تدرك التحولات العميقة التي يعيشها العالم العربي على اختلاف بنياته وتوجهاته الثقافية، بل والتنبّؤ بالعوارض والاختلالات الاجتماعية والسياسية.

لعلّ هذا هو الدور المنوط بالبحث الجامعي، والمراكز العلمية المتخصصة لمواكبة الحركات والتصدعات، غير أنّ البحث السوسيولوجي خاصة، والعلمي عامة، في العالم العربي غائب أو مغيب، إلا في حالات الصراع الأيديولوجي والسياسي، وهي الوضعية التي تجعله في مأزق إبستمولوجي لم يستطع فهم وتفسير الثورات أو الربيع العربي.

كيف الخروج إذن من هذا المأزق الإبستمولوجي؟ سؤال يطرحه الإبوركي ليجيب عنه بقوله: لا بد من نقد الجوانب اللاعلمية التي جاءت نتيجة شروط سياسية مختلفة، ولأن المعرفة العلمية في مجال علم الاجتماع لا تتم إلا على أنقاض الشوائب الأيديولوجية، وفي إطار من الحرية والتعدد ومجابهة النظريات المختلفة لمواجهة تشعب القوى الاجتماعية التي تتفاعل داخل المجتمع، وحتى تؤدي السوسيولوجيا مهمتها، وهي إعادة بناء الأحداث لتوضيح وعقلنة هذه الثورات، وفهم أسسها ومآلها.

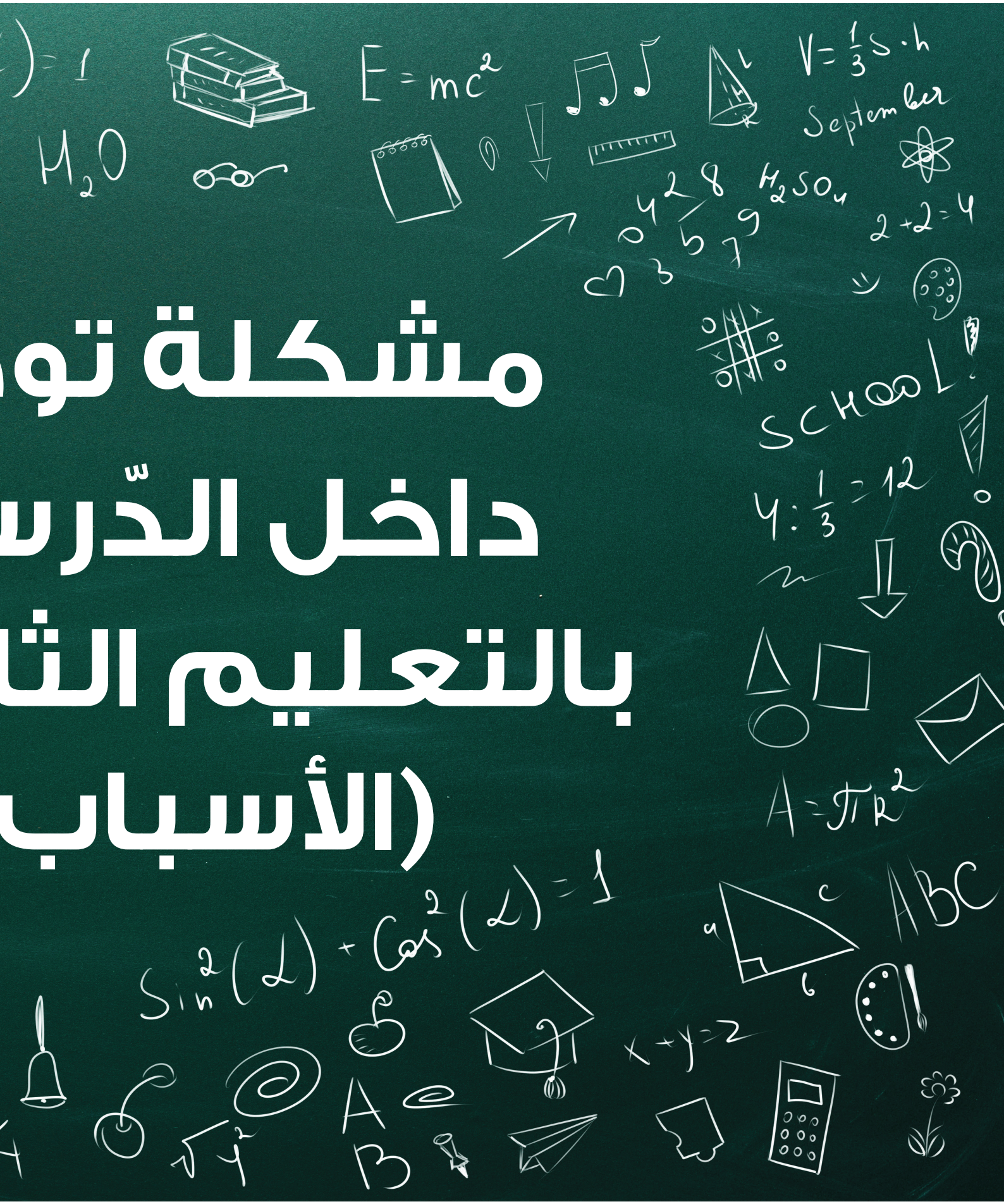
مشكلة تو
داخل الدّرس
بالتعليم الث
(الأسباب

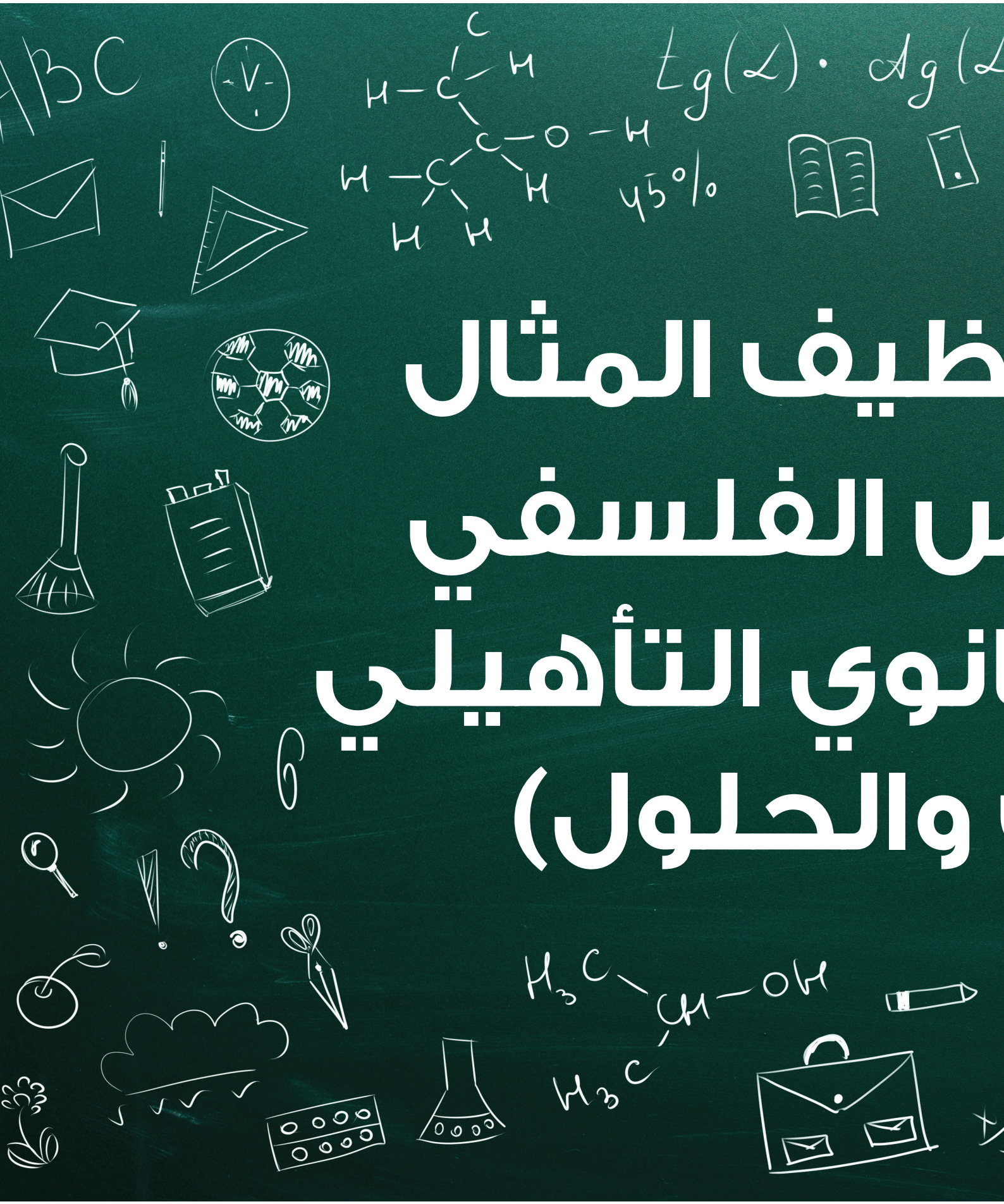
ظيف المثال
س الفلسفي
انوي التأهيلي
والحلول)



بقلم :
إسماعيل الموساوي
كاتب وباحث مغربي

رصد المشكلة:

لا نستطيع أن نبني درساً تعليميّاً من دون أمثلة شارحة، إنَّ للمثال أهميّة كبيرة داخل الممارسة الفصليّة، كيف لا وهو الملتجَأ الوحيد للأستاذ لإيصال أفكاره إلى ذهن المتعلّم بسهولة ويسر، وهو في الوقت نفسه الباعث الأوّل على الفهم وتحصيل المعلومة بالنسبة إلى المتعلم؛ إذ بالمثال الشارح المبتكر يُجلى غموض الفكرة ويُثرى الموقف التعليمي ويتحصّل المعنى ويُنفض غبار الغموض والإبهام عن الأفكار، ولكن بالرغم من أهميّة المثال الشارح داخل الممارسة الفصليّة، إلّا أنَّه يطرح زمرة من المشاكل والتحدّيات داخل خصوصيّة الدرس الفلسفي.

إنَّ أيّ مشتغل على المثال داخل الدرس الفلسفي بغية إيصال الأفكار الفلسفيّة بسهولة ويسر إلى المتعلم، سيتبيّن له بجلاء أنَّ هناك مشكلة ترتبط بمسألة عدم تمييز المتعلمين بين المثال الذي يُراد من توظيفه شرح طابع الأفكار الفلسفيّة المجرّدة وتسهيلها لهم، وبين الفكرة الفلسفيّة ذات الطابع الشمولي والمجرّد، هذا فيما يخصّ المشاكل التي يطرحها المثال الشارح بالنسبة إلى المتعلمين، بل لا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ وعند المتعلمين، وإنَّما يطرح نفسه بقوّة على مدرّس التفكير الفلسفي نفسه، إذ ليس بإمكان كلّ واقعة وفكرة فلسفيّة أن تتحوّل إلى مثال شارح، حيث لا يكون المثال في هذه الحالة في علاقة وطيدة بالفكرة وبالمفهوم الفلسفي النظري المجرّد.

يستفاد إذن، أنَّ استخدام المثال الشارح في تعليم التفلسف ضرورة ملحّة لتحقيق أهداف تعليم الفلسفة للمتعلمين بكافّة مستوياتهم، سواء الجذوع المشتركة أو الأولى والثانية باكالوريا، فهو الوسيلة المعينة في تدريس الفلسفة ذات الطابع غير المحسوس، وكثيرة هي مسائلها التي تتّسم بالتجريد والمثاليّة، فكيف نقرّبها إلى أذهان التلاميذ بدون تشويه؟ وكيف يفهم المتعلّمون هذه الأمثلة (يعني الأسباب التي تؤدّي بالمتعلمين إلى عدم تمثل الغرض من توظيف المثال الشارح في الفلسفة)؟ وكيف ننتقي الأمثلة الجيّدة التي تخدم غرض أفكار الفلسفة؟ وبأيّة طريقة يجب استخدام المثال الشارح في تعليم التفلسف (الحلول المقترحة في توظيف المثال الشارح توظيفاً جيّداً)؟

قبل الشروع في تشخيص مشكلتنا التربويّة من حيث أسبابها وحلولها، لا بدّ من معرفة المقصود من المثال الشارح وأهميّته في تعليم التفلسف.

أوّلاً: المثال الشارح تعريفه وأهمّيته داخل الدرس الفلسفي

تعريفه:

يعرّف محمّد سعيد أحمد زيدان المثال الشارح في كتابه «المثال الشارح» بأنَّه «خاصيّة إنسانيّة؛ ويكفي أن ننظر إلى الناس في الحياة اليوميّة الجارية لنراهم كيف يعزّزون ويؤيّدون ما يتوصّلون إليه من معارف كثيرة أو يقرّرونه من حقائق بالأمثلة الشارحة... بالطريقة المشهورة «بالمثال يتّضح المقال» ... «وعلى رأي المثل»، نراهم لا يكفّون عن ذكر الأمثلة من مختلف المواقف الحياتيّة؛ معنى ذلك أنَّ المثال ليس خاصّاً يُعزى إلى المعلّمين التربويين وحدهم...وهو المثال الذي نبحث عن مدى أهمّيته وأنواعه وكيفيّة استخدامه في تعليم التفلسف بالمدارس الثانويّة العامّة».[1]

نفهم من تعريف محمّد سعيد أحمد زيدان أنَّ المثال خاصيّة إنسانيّة؛ فالناس دائماً يوظّفون الأمثلة في حياتهم اليوميّة من أجل شرح مواقفهم وآرائهم، فالمثال ليس حكراً فقط عن العمليّة التعليميّة التعلّميّة، وإنَّما يتجاوز هذا الأمر ليشمل مختلف مناحي الحياة الإنسانيّة، ويعني كذلك المثال في «المعجم الوجيز» «صورة الشيء الذي تمثل صفاته، ج أمثلة، ومُثل».[2] إنَّ الغاية من الأمثال هي تقريب

١ـ محمّد سعيد أحمد زيدان، المثال الشارح، مدخل لتعليم التفلسف، السفير للإعلام والنشر، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٠

٢ـ مجمع اللغة العربيّة: المعجم الوجيز، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠، ص ٥٧٢

غـير المحسـوس؛ بمعـنى أن توظّـف لتقريـب الأشـياء غـير الماديّـة، حيـث تصبـح في متنـاول المتعلّـم لفهمهـا وتدبّرهـا، وهـي عـادة مـا تقـوم عـلى القيـاس والتشـبيه والمحـاكاة، والمثـال كذلـك وسـيلة معينـة في تعليـم التفلسـف، عـلى أنَّـه لا بـدّ أن يكـون مثـالاً واضحـاً، أو كما يُقـال مثـالاً شـارحاً، والمثـال الشـارح هـو الـذي يـشرح نفسـه بنفسـه.

أهمّيته

إذا كانـت الأفـكار الفلسـفيّة تتّصـف بالتجريـد، فـإنَّ المثـال الشـارح يلعـب دوراً مهمّـاً في تعليـم التفلسـف، وفي هـذا السـياق يعتقـد كامـل عبـد السـميع «أنَّ المثـل الشـارح مـن أفضـل الوسـائل التعليميَّـة وأقربهـا مثـالاً لتوضيـح المثاليّـات وبيـان أثـر السـلوكيّات بالقيـم والاتجاهـات».[٣] يلجـأ الأسـتاذ إلى الاسـتعانة بالمثـل الشـارح، عندمـا يعجـز عـن الاعتمـاد عـلى أيّـة وسـيلة أخـرى في تعليـم التفلسـف.

ويـرى محمّـد سـعيد أحمـد زيـدان أنَّ أسـتاذ مـادة الفلسـفة إذا أحسـن اسـتخدام وتوظيـف المثـال الشـارح في تعليـم التفلسـف، فإنَّـه يحقّـق فوائـد كثـيرة يمكـن حصرهـا في مـا يـلي:[٤]

ـ يسـاعد المثـال الشـارح في دقـة الفهـم والإدراك السّـليم للمجـرّدات، والمثاليّـات الفلسـفيّة؛ فيـبرز المعقـول في صـورة المحسـوس الـذي يلمسـه المتعلّمـون؛

ـ يفيـد المثـال الشـارح ـ كثـيرا ـ في توضيـح المفاهيـم الفلسـفيّة والنفسـيّة والاجتماعيّـة بطريقـة أعمـق، بـدلاً مـن حفظهـا عـلى علّاتهـا؛ حيـث تـزداد وضوحـاً ورسـوخاً في أذهـان المتعلّمـين، وتأثـيراً في سـلوكهم وتصرّفاتهـم؛

ـ يجعـل المثـال الشـارح تعليـم التفلسـف أبقـى أثـراً، لأنَّـه يوظّـف المعلومـات الفلسـفيّة ويربـط مـا يدرسـه المتعلّـم بواقـع الحيـاة، خاصّـة وأنَّ التفكـير الفلسـفي لا يعلّمنـا كيـف نفكّـر فحسـب، بـل أيضـاً كيـف نحيـا، وبذلـك لـم تعـد الفلسـفة تحليقـاً في مجـرّدات، بـل مواجهـة لقضايـا ومشـكلات تقابـل المتعلمـين في الحيـاة الاجتماعيّـة؛

رغم أهميّة المثال الشارح داخل الممارسة الفصليّة، إلّا أنّه يطرح زمرة من المشاكل والتحدّيات داخل خصوصيّة الدرس الفلسفي

ـ يُكسـب المثـال الشـارح تعليـم التفلسـف عنـصر التّشـويق، ويحقّـق ـ بخاصّـة طرائفـه - دعائـم الموقـف الفلسـفي مـن تعجّب ودهشـة وشـكّ وتسـاؤل...الدعامات الأساسـيّة للتفلسـف؛ ممّـا يضفـي عـلى المـواد الفلسـفيّة حيويّـة، وبالتـالي زيـادة إقبـال المتعلّمـين عليهـا؛

ـ يجسّـد المثـال القيـم الفلسـفيّة لـدى المتعلّمـين، كقيمـة التفكـير الناقـد، وقيمـة الحوار...إلـخ؛

ـ يسـاعد المثـال الشـارح عـلى سرعـة تعليـم التفلسـف، ويوفّـر جهـد المـدرّس والمتعلّـم ووقتهـم عـلى السـواء؛ لمـا يتيحـه لهـم مـن سـهولة فهـم وإدراك الموضـوع مـن خـلال طـرح الأمثلـة الشـارحة المتعـدّدة لـه.

ثانياً: تحدّيات ومشاكل توظيف المثال داخل الدّرس الفلسفي

إنَّ توظيـف المثـال داخـل الـدرس الفلسـفي تواجهـه مجموعـة مـن التحدّيـات، حاولنـا أن نقـف عنـد أسـبابها في دراسـتنا لهـذه المشـكلة، وقـد صنّفناهـا إلى ثلاثـة مسـتويات أساسـيّة، وهـي كالتـالي:

أسباب مرتبطة بطبيعة مادّة الفلسفة ومن بينها:

يصعـب اختيـار مثـال مـن الواقـع المعيـشي في بعـض الأحيـان، لـشرح الفكـرة الفلسـفيّة المجـرّدة؛

عـدم اتّسـاق الأفـكار الفلسـفيّة المجـرّدة مـع المثـال الشـارح، الـذي غالبـاً مـا ينهـل مـن المجـال المحسـوس، وفي هـذه الحالـة يتعـارض المجـرّد مـع المحسـوس؛

٣ـ كامل عبد السميع، تأصيل طرق تدريس المواد الإنسانيّة ومناهجها، محاضرات جامعية - الجزء الأوّل، ط٢، ١٩٨٢، ص ٣٣٥

٤ـ محمّد سعيد أحمد زيدان، المثال الشارح، مدخل لتعليم التفلسف، السفير للإعلام والنشر، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٣ (بتصرّف).

يساعد المثال الشارح في دقة الفهم والإدراك السّليم للمجرّدات، والمثاليّات الفلسفيّة

الأفكار الفلسفيّة ليست واحدة، فمنها ما تقبل المثال لتوضيحها وشرحها، ومنها ما تتطلّب حيطة وحذراً كبيرين في اختيار المثال الشارح الذي يتناسب مع عمق جوهرها؛

المفاهيم الفلسفيّة هي مفاهيم شموليّة وكليّة، ومحاولة تجسيدها وشرحها في المثال يجعلها تحيل على شيء واحد متحقق في الواقع المعيش للمتعلّم؛ ممّا يؤدّي إلى فهم معكوس لهذه المفاهيم، وعدم فهمها فهماً شموليّاً وكليّاً.

أسباب مرتبطة بالمتعلم:
ومن بينها:

عدم فهم المتعلّم أنَّ الغاية من توظيف المثال في الدرس الفلسفي تكمن بالأساس في شرح الفكرة المجرّدة لكي تصبح فكرة مفهومة ومستساغة لديه؛

عدم فصل التلميذ بين الفكرة الفلسفيّة والمثال، فعادة ما يتمّ الخلط بينهما، على اعتبار أنَّهما شيء واحد، ممّا يؤدّي إلى أخذ التلميذ بالمثال وترك الفكرة الفلسفيّة، وهذا هو ما اكتشفناه في درس «الشخص بوصفه قيمة» حينما شرحنا مقصود القيمة المشروطة في تحليلنا لنص إيمانويل كانط بمثال «القلم قيمته مشروطة بمدى انتهاء مداده»، وفي تقييمنا المرحلي داخل الحصّة سألنا أحد المتعلّمين: ما المقصود بالقيمة المشروطة؟ أجابنا باعتبارها هي «القلم الذي تكون قيمته مشروطة بمدى انتهاء مداده»، ...ممّا يعني أنَّه لم تكن له القدرة على التمييز بين المثال والفكرة؛ ممَّا نتج عنه أخذه للمثال في مقابل جوهر الفكرة الفلسفيّة؛

عدم فهم المتعلّم أنَّ المثال تكمن أهمّيته في المساعدة للوصول إلى الفكرة، وليس هو الفكرة نفسها.

أسباب مرتبطة بالمدرّس:
ومن بينها:

عدم اختيار المدرّس أحياناً للأمثلة بشكل دقيق ومناسب لطبيعة الأفكار والمفاهيم الفلسفيّة؛

عدم اختيار المدرّس للأمثلة من واقع التلميذ ومن خبراته وتجاربه الحياتيّة الخاصّة؛

عدم مراعاة المدرّس للبنية الذهنيّة للتلميذ، التي عادة ما تكون غير قادرة على استساغة بعض الأمثلة الفلسفيّة وفصلها فصلاً تامّاً عن الأفكار الفلسفيّة ذات الطابع التجريدي، بمعنى عدم فهم وظيفة هذه الأمثلة، باعتبارها وظيفة وصوليّة.

عدم ملاءمة المثال لطبيعة الموضوع المراد توضيحه وإيصاله إلى ذهن التلميذ.

الحلول المقترحة:
ومن بينها:[٥]

أن يبدأ مدرّس الفلسفة الذي يرعى تعليم التفلسف بالمثال أو الأمثلة الواردة في الكتاب المدرسي، وذلك بتكليف المتعلّمين بقراءة هذه الأمثلة، ويجب على المدرّس أن يتبعها بأمثلة أخرى تثير الانتباه من واقع حياة المتعلّمين أنفسهم، وحثهم على تحليلها، ثمّ يطلب التعبير الذاتي عن أفكارهم لمعرفة هل تمّ استساغة الأمثلة بشكل جيّد أم لا؛

يجب أن توظف الأمثلة داخل الدرس الفلسفي بغية توصيل الفكرة الفلسفيّة وتقريبها إلى ذهن المتعلم، وليس الأخذ بصورة المثال دون الأخذ بالفكرة الفلسفيّة.

الشرط الأساسي لفهم المتعلّمين أمثلتهم هو أن يقدّم العديد منهم بعض الأمثلة من واقع خبراتهم الخاصّة خلافاً لتلك التي أعطاها لهم المدرس، لأنَّ ذلك هو ما يبيّن هل تمّ فهم الفكرة أم لا، وهل تمّ استيعاب المفاهيم الفلسفيّة أم لا؛

٥ـ اعتمدنا في هذا السياق على: محمّد سعيد أحمد زيدان، المثال الشارح، مدخل لتعليم التفلسف، السفير للإعلام والنشر، ط١، ٢٠٠٠، ص ١٠٠

الأمثلة التي يوظّفها المدرس في شرح الدّرس الفلسفي ينبغي أن تتناسب مع الموضوع المراد شرحه؛

يجب على المدرّس أن يختار الأمثلة ذات المضمون الواقعي وليس الخرافي؛

يجب على المدرّس أن يختار الأمثلة التي تثير تفكير المتعلمين، وتساعدهم على استنتاج الأفكار الفلسفيّة بدلاً من سردها عليهم، وكما يقول عبد الغفار مكاوي في كتابه مدرسة الحكمة: «فليس هناك فلسفة بغير تفلسف، أعني بغير مشاركة في مسائلها، وتجربة حيّة لمشكلاتها.

ضرورة حثّ المتعلّمين داخل الحصة على التمييز بين المثال والفكرة الفلسفيّة والمفاهيم الفلسفيّة، لكي لا يختلط الحابل بالنابل عند المتعلّمين، والوصول بهم إلى معرفة أنَّ دور المثال هو شرح الأفكار والمفاهيم الفلسفيّة المجرّدة شرحاً سلساً يتناسب مع إيقاعات وزمن تعلّمهم.

على سبيل الختم:

ستبقى الفكرة الفلسفية ذات الطابع التجريدي صعبة الوصول إلى ذهن المتعلم، لما في الأمر من صعوبة، ولتقليص هذه المشكلة يلجأ معظم مدرّسي الفلسفة إلى التسلح بالأمثلة الشارحة بغية إيصال الفكرة الفلسفية إلى ذهن المتعلم من دون أيّ تشويه أو انحراف في الفهم، لكن هذا الحلّ الذي يلجأ إليه مدرسو مادة الفلسفة يطرح في أحايين كثيرة زمرة من التحديات والمشاكل تختلف من حيث النوعية، فمنها، كما رأينا، ما هو مرتبط بطبيعة مادة الفلسفة التي يعتبر خطابها في أغلب الأحيان خطابا تجريديا، ما يؤثر على اتّساق الأفكار الفلسفية المجردة مع المثال الشارح الذي غالبا ما ينهل من المجال المحسوس، وهذا الأخير بدوره يتعارض غالبا مع ما هو مجرد... ومنها ما هو مرتبط أيضا بالمتعلم، حيث لا يدرك هذا الأخير أن الغاية من توظيف المثال هي غاية منهجية تروم بالأساس توصيل الفكرة الفلسفية إلى ذهنه، إذ يترتب عن هذا، أخذ المتعلم بالمثال وصورته، وترك الفكرة الفلسفية المجردة...ومنها ما هو مرتبط كذلك بمدرس الفلسفة، إذ ليس من السهل انتقاء المثال الشارح الذي سيخدم الفكرة الفلسفية ذات الطابع التجريدي. فإذا لم يوفق المدرس في انتقاء الأمثلة الجيدة، فإن ذلك سينعكس سلبا على توصيل الفكرة الفلسفية إلى ذهن المتعلمين.

> يصعب اختيار مثال من الواقع المعيشي في بعض الأحيان، لشرح الفكرة الفلسفيّة المجرّدة

لقد سلمنا في هذا المقال بوجود مشكلة تتمثل بالأساس في «توظيف المثال الشارح داخل الدرس الفلسفي بالتعليم الثانوي التأهيلي»، ولهذا حاولنا قدر الإمكان أن نقدم بعض الحلول، التي من شأنها أن تقلص من هذه المشكلة التعليمية، فكما أن هناك مشاكل مطروحة، فإننا حاولنا البحث عن بعض الحلول التي يمكن أن يأخذ بها مدرس الفلسفة أثناء ممارسته الفصلية، ومن بين هذه الحلول، أن يبدأ مدرس الفلسفة بالأمثلة الواردة في الكتاب المدرسي، وأن يتبعها بأمثلة من واقع المتعلمين المعاش، والدفع بهم إلى تحليلها وتفكيكها بغية الوصول إلى مقاصدها ومراميها الفلسفية، كما يجب على مدرس الفلسفة أن يحث المتعلمين على تقديم أمثلة من واقع خبراتهم الخاصة، خلافا لتلك التي أعطاها لهم، وهذا هو ما يبرهن على فهمهم التام للدرس الفلسفي، كما يجب على المدرس في توظيفه للأمثلة، أن يرى هل تتناسب هذه الأمثلة مع الموضوع المراد شرحه أم لا، هذا بالإضافة إلى اختياره للأمثلة ذات المضمون الواقعي المعيشي للمتعلمين وليس الخرافي، التي تثير تفكير المتعلمين وتساعدهم بشكل كبير على استنباط الأفكار الفلسفية؛ أي مساعدتهم على التفلسف ومعالجة المشكلات معالجةً فلسفية...

المراجع المعتمدة:

- محمّد سعيد أحمد زيدان، المثال الشارح، مدخل لتعليم التفلسف، السفير للإعلام والنشر، ط١، ٢٠٠٠
- كامل عبد السميع، تأصيل طرق تدريس المواد الإنسانيّة ومناهجها، محاضرات جامعية -الجزء الأول، ط٢، ١٩٨٢
- مجمع اللغة العربيّة: المعجم الوجيز، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، مصر، ١٩٩٠

مؤمنون بلا حدود
للدراسات والأبحاث

صدر الآن



للتصفح على الموقع الإلكتروني للمؤسسة
book.mominoun.com





بقلم: د. عياد أبلال
باحث مغربي في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافيّة



«الرّبيع العربي» بين الاستبداد والإعلام الجديد والثورة؛ قراءة في كتاب عالم الاجتماع المغربي أحمد شرّاك: «سوسيولوجيا الرّبيع العربي»

يمتدّ كتاب عالم الاجتماع المغربي أحمد شرّاك: «سوسيولوجيا الربيع العربي»، الذي صدر عن مؤسّسة «مقاربات للنشر والصناعات الثقافيّة» بالمغرب على ٥٠٨ من الصفحات من الحجم المتوسّط، ويتوزّع على خمسة أقسام، يضمّ كلّ قسم ثلاثة فصول متماسكة ومتفرّعة إلى مباحث نسقيّة، اقتضتها طبيعة التناول وتشابك قضاياه، حيث خصّص القسم الأوّل لمضمرات خطاب الثورة ومفاهيمها التي تمتدّ ما بين الحسّ المشترك والثقافة العالمة، ما بين مفاهيم الاحتجاج، الرجّات، النهضات، اليقظات، الغضب، أو الثورات، مؤسّساً لنسق من المفاهيم القادرة على توليف كلّ الخطابات الموازية لـ «الربيع العربي» في نسق منهجي كفيل بدراسته دراسة سوسيولوجيّة، ملمّحاً إلى صهر منهج شامل ومتكامل يجد تجلّياته، كما أسلفنا، في المنهج التأويلي الرّمزي الذي طبّقه على كلّ خطابات وحوامل الثورة من: لافتات، غرافيتيا، كاريكاتير، صور، إعلام، قنوات، كتب، مناشير...إلخ.

أمّا القسم الثاني، فقد خصّصه لتفكيك أهمّ هذه الخطابات التي انبثقت في خضم الحراك الجماهيري، سواء على مستوى ملفوظاته أو على مستوى مكوّناته وتشكّلاته، أو على مستوى أجناسه وأنواعه، عبر قراءة تشخيصيّة وتأويليّة في الآن نفسه، فكلّ هذه المستويات تحاول أن تفضح دسائس أسئلة الخطاب وبنياته، من خلال متن زاخر أنتجته الجماهير العربيّة من الماء إلى الماء. وذلك من أجل إبراز المنحى الإبداعي لهذا الخطاب، وتحديد مكامن «التأسيساتيّة» انطلاقاً من تأسيس خطاب جديد في الاحتجاج العربي، لم تألفه الثورات في التاريخ الإنساني. وفي كلّ الأحوال، فقد كان الخطاب في الثورات، إمّا جديداً في الاستعمال أو في الإيصال أو جديداً في التطبيع والتداول (الغرافيتيا مثلاً). أمّا القسم الثالث، فقد حاول الباحث أن يحيط من خلاله بالمكوّن الثقافي في هذه الثورات على مستوى الأدوار والوظائف وعلى مستوى المتون، وعلى مستوى التفاعل مع الغير...، وقد أفضت هذه الأسئلة إلى محاولة توصيف المثقف

يقوم كتاب شراك على سؤال محوري هو: ما الأسباب والعوامل الحقيقيّة الكامنة وراء قيام ثورات «الربيع العربي»، باختلاف تجلّياته وأنساقه من قطر إلى آخر؟

العربي الجديد بالتأسيساتي، فضلاً عن تلك التأسيساتيّة المنبثقة من المتون المتصارعة بين ثقافتين عريضتين ومتنوّعتين، وهما: الثقافة المحافظة بمختلف مكوّناتها ومرجعيّاتها وتلفيظاتها النظريّة والسياسيّة، كالتيّارات الإسلاميّة، سواء السنيّة أو السلفيّة أو الشيعيّة... والثقافة الحداثيّة بمختلف محمولاتها وتوجّهاتها وحساسيّاتها الفكريّة والأيديولوجيّة والسياسيّة، كالحساسيّات الليبراليّة والاشتراكيّة واليساريّة بمختلف الأطياف، والتيّارات العلمانيّة واللائكيّة.[١]

وخصّص الباحث القسم الرابع لدراسة ملامح بناء الدولة الجديدة في أرض الثورات من خلال تحديد ترسانة من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الدولة، والدولة الإسلاميّة والدولة المدنيّة والدولة الديمقراطيّة والدولة الوطنيّة، محاولاً الإجابة بطريقة أو بأخرى عن آفاق الدستورانيّة والاستحقاقيّة، وهل صناديق الاقتراع كافية لتأسيس دولة جديدة؟ وما هي أهمّ الملامح؟ وأين تكمن التأسيساتيّة التي تأخذ تلوينات نظريّة حسب هذا القطر أو ذاك، حسب هذه التجربة أو تلك؟ انطلاقاً من الاختلافات الموجودة بين الثورات في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية...اختلافات امتدّت إلى بلدان الإصلاحات السياسيّة في أفق تأسيساتيّة قد تكون بمضمون مختلف، سواء لدى الثورات أو الاحتجاجات.[٢] في حين خصّص القسم الخامس والأخير لبيبليوغرافيا الثورات.

خلفيات الثورة ودواعيها بين الاستبداد والإعلام الجديد

إذا كان الإصلاح كما مرّ بنا، وعبر امتداد التاريخ العربي، هو نقطة تمفصل الاستبداد والثورة، والحاضن للاستقرار والتغيير من داخل الأنساق المؤسّساتيّة والمجتمعيّة، دون تهديد للحمة الاستقرار وغاياته الكبرى، فإنّ الثورة، حين يشتدّ الاستبداد وينغلق على نفسه وعلى المجتمع، تصبح طريقاً وحيدة بكلّ ما تحمله من مخاطر، ولذلك، وجدنا أنّ اختلاف الأنظمة والدول في العالم العربي قد جعل خريطة «الربيع العربي» لا تستقيم والتعميم والتنميط الذي يُسقط الباحث في الأحاديّة والذاتيّة، ويقفز عن الموضوعيّة والاختلاف في الأنساق المؤسّسة للاجتماع في كلّ قطر على حدة. من هنا، فالحالة التونسيّة ليست حتماً هي الحالة المصريّة، والحالة الليبيّة أو السوريّة ليست حتماً هي الحالة الأردنيّة أو المغربيّة،...وهكذا. من هنا، وسم الباحث الإصلاح بالطريق الثالث الذي يعتبر مختلفاً عن الطريق الجامد والراكد سياسيّاً بالنسبة إلى بعض البلدان التي ما زال فيها الاستبداد هو العنوان السائد، وما بين الطريق النقيض، وهو الطريق الثوري الذي أطاح برؤساء الاستبداد والأنظمة الديكتاتوريّة.[٣] لكنّ السؤال المركزي هو: ما الأسباب والعوامل الحقيقيّة الكامنة وراء قيام ثورات «الربيع العربي»، باختلاف تجلّياته وأنساقه من قطر إلى آخر؟

سؤال محوري في كتاب عالم الاجتماع المغربي أحمد شرّاك، يقوده تفكيكيّاً إلى دراسة كلّ حالة على حدة، كي لا يهدر الاختلاف السياسي، الدستوري، الاجتماعي، الثقافي، القائم بين كلّ بلد وآخر، حتى وإن كان القاسم المشترك من الماء إلى الماء قائماً بقوّة، ومتمثلاً في الاستبداد والجمود من جهة، وارتفاع وتيرة الطلب الاجتماعي على الشغل، الكرامة، حقوق الإنسان وفقدان الثقة في النسق السياسي القائم جملة وتفصيلا من جهة ثانية.

وفق منطق تحليلي وتصنيفي، يجيبنا أحمد شرّاك عن خلفيّات ومرجعيّات «الربيع العربي» الثوري في صفته التقريريّة، مقسّماً الأسباب والعوامل إلى داخليّة وأخرى خارجيّة.

١- أحمد شرّاك، سوسيولوجيا الربيع العربي، ط١، مقاربات للنشر، المغرب، ٢٠١٧، ص ٧
٢- نفسه، ص٧
٣- أحمد شرّاك، سوسيولوجيا الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠



يعتبر فقدان الثقة في الوضع السياسي القاسم المشترك بين عدد كبير من الدول والأنظمة في العالم الثالث، وعلى رأسها البلدان العربيّة

١-٢- الأسباب والعوامل الداخليّة المضمرة

١-١-٢- الاستبداد الداخلي:

لا شكّ أنَّ العوامل الموضوعيّة لها دور استراتيجي في هذا النهوض والانتفاض، وتتلخّص هذه العوامل في الاستبداد السياسي؛ أي في أنظمة حكم شموليّة استبدّت بالسلطات، بكلّ السلطات، بدون فتح المجال للتشارك والمشاركة السياسيّة الفعّالة والمنتجة، ولعلّ هذا الاستبداد أدّى إلى إفلاس هذه الأنظمة، وتورّطها في الفساد المالي والسياسي والاقتصادي، حيث أدّى بعضها إلى وهم امتلاك القطر أو الدولة، وكأنّه ضيعتها. إنَّها أنظمة لا تؤمن لا بالمشاركة ولا بالتشارك مع تفاوتات في الأشكال السياسيّة وتصريف السلطة في المجتمع... فالأنظمة السياسيّة العربيّة يمكن إدراجها في تصنيف «الأنظمة المغلقة» التي تطبعها خصيصة الاستئثار بالسلطة من طرف نخبة معيّنة أو أفراد محدّدين والتمادي في الفعل السلطوي/ التسلّطي، ولا تشهد أيّ توزيعات للسلطة؛ ممّا يترتّب عنه نوع من الإقصائيّة السياسيّة لباقي الفواعل الدولتيّة الأخرى في تدبير السياسات العموميّة.[٤]

٢-١-٢- فقدان الثقة:

يعتبر فقدان الثقة في الوضع السياسي القاسم المشترك بين عدد كبير من الدول والأنظمة في العالم الثالث، وعلى رأسها البلدان العربيّة، حيث تغيب كلّ مؤشرات الثقة السياسيّة في الأحزاب التي من المفروض أن تشكّل أهمّ وساطة مدنيّة بين المواطنين والأنظمة والدول في إطار ديمقراطيّة المؤسّسات. الأمر الذي تنبّه إليه عدد من الباحثين والهيئات المدنيّة غير الحكومية في هذه الدول، مثلما تنبّهت إلى ذلك المنظّمات الدوليّة، ممّا دفع الأمم المتحدة إلى تنظيم مؤتمر عالمي بفيينا عام ٢٠٠٦، حمل عنواناً ذا دلالة سياسيّة كبيرة: «بناء الثقة في الحكومة»، إذ أجمع المشاركون على أهميّة الثقة السياسيّة في البناء والانتقال الديمقراطي؛ الشيء الذي جعل المفهوم يحظى بأهميّة غير مسبوقة في التأسيس لخطاطة تواصل ثقافيّة وسياسيّة جديدة، غير مرتبطة بمشاعر الانتماء الإثني والقبلي، وبالثقافة الشفهيّة، كدعوة لتعاقد عقلاني بين عموم الشعب وأحزابه وممثليه؛ أي أنَّ الثقة كمفهوم أنثربو- ثقافي أصبح من مرتكزات العقد الاجتماعي والسياسي الذي بات يربط الفاعل السياسي بالشعب أفراداً ومؤسّسات. وإذا كانت السياسة هي فنّ تدبير الممكن، فإنَّ كلّ فعل اجتماعي في جوهره، هو فعل سياسي، لكنَّ استمرار الوضع القائم المبني على السلطويّة -حسب أحمد شرّاك- جعل فقدان الثقة ينمو بين الاستبداد المغلق والشعب مثل كائن حي، كما هو الشأن بالنسبة إلى فقدانها في ظلّ الاستبداد المفتوح والأحزاب السياسيّة من جهة، والشعب من جهة أخرى، يصل إلى مرحلة الانتفاض، عندما يفقد الشعب الثقة حتى في الأحزاب المعارضة، ويلحظ بأنَّها تواطأت أو دخلت في مسلسل التواطؤات، سواء فوق الطاولة، أو تحتها، أو ما وراء الستار، وهذا هو الأخطر لدى أيّ شعب من الشعوب، ولعلّ المؤشّرات القويّة على فقدان الثقة واتّساع مساحة هذا الفقدان مع الزمن، هو النفور من المشاركة السياسيّة، النفور من التصويت السياسي، وترك مخادع التصويت فارغة، حيث تصل نسبة المشاركة إلى درجة قصوى من الإنذار والاحتجاج، فيهرب الاستبداد والحواريّون إلى الأمام، بالتزوير ونفخ الأرقام، ومنسوب النسب في المشاركات والولاءات، ولعلّ هذا المشهد المأساوي يشجّع على التواطؤ، وعلى سباق المسافات نحو احتلال المواقع الحزبيّة من أجل الفوز، للظفر بنصيب من كعكة السلطة والجاه والمال.

٤- عثمان الزياتي: "الكبت السياسي" والثورات الشعبيّة العربيّة (دراسة سوسيو ثقافيّة في بناءات وإفرازات السلوك الثوري)، مجلة وجهة نظر، الرباط، المغرب، العدد ٤٩، صيف، ٢٠١١، السنة الرابعة عشرة، ص، ١٨، نقلا عن أحمد شرّاك، المرجع السابق ذكره، ص ٤٢

يتبنّى شراك مفهوماً مؤسّساً لثورات «الربيع العربي»، من خلال مفهوم الثورة الإعلاميّة الجديدة، خاصّة في بُعدها الرقمي

٣-١-٢ ـ عوامل خارجيّة، أو حين يختلط الداخلي بالخارجي

إذا كان الإعلام الجديد المنفلت من الرقابة السلطويّة الداخليّة، والمنفتح على قنوات ومواقع العالم، قد عجّل بارتباط الداخلي بالخارجي على مستوى تبنّي وفرض ولو الحد الأدنى من الديمقراطيّة، فإنَّ الباحث أحمد شرّاك يتبنّى مفهوماً مؤسّساً لثورات «الربيع العربي»، من خلال مفهوم الثورة الإعلاميّة الجديدة، خاصّة في بُعدها الرقمي، جاعلاً من هذا المعطى الإعلامي خلفيّة مرجعيّة للربيع العربي، من خلال إزالة الستار عن عدد من الأنظمة وحكّامها والدائرين في فلكها، وعلاقتها بالغرب، وخاصّة الولايات المتحدة الأمريكيّة، وهو ما تمثل في وثائق ويكيليكس.

لقد دخل الإعلام الرقمي على الخطّ، من خلال مدّ الإنسان بكلّ المعلومات الممكنة، والتي كانت تحاط بسريّة قويّة في أقبية الأرشيفات في مختلف المصالح الحسّاسة للإدارات والمؤسّسات والوزارات، بالولايات المتحدة الأمريكيّة، حيث لم تعد هناك خطوط حمراء أو سريّة مطبقة على صعيد الفعل السياسي أو الدبلوماسي أو الحربي، حتى تجاه الشعوب في مختلف بقاع الكوكب الأرضي. إعلام طرح أسئلة جديدة حول علاقة الصحافي بالمخبر، أو بالمسرّب للخبر، وهل هناك استراتيجيّات جديدة مضمرة، يُراد ترويجها ولو عبر الادّعاء والزعم؟ هكذا شهد العالم ابتداء من منتصف العشريّة الأولى من القرن الحادي والعشرين، وتحديداً ابتداء من يوليو/ تموز ٢٠١٠، تسريب ونشر دفعات من الأخبار والمعلومات، حيث نشر ويكيليكس في البداية ٧٥٠٠٠ مستند عن الحرب في أفغانستان، وفي وقت لاحق نشر حوالي ٤٠٠٫٠٠٠ مستند عن حرب العراق، ولم يبقَ الأمر عند افتضاح هذه الأحداث الكبرى التي شغلت البشريّة في تفسيرها وتأويلها، وإنّما امتدّ هذا الافتضاح الإعلامي الجديد إلى نشر ما يقارب ٢٥٠٫٠٠٠ برقية دبلوماسيّة مرسلة من السفارات الأمريكيّة الموجودة في مختلف أنحاء العالم.[٥]

لعلّه- حسب أحمد شرّاك- تطوّر إعلامي منفصل عن خطّ الإعلام التقليدي (غير الرقمي)، حيث عزّز هذا الإعلام دخول المواطن على الخطّ في تزويد المحطّات التلفزيّة بالأخبار المصوّرة، قصد إذاعتها ونشرها، خاصّة بالنسبة إلى تغطية الأحداث الجارية. أمام هذا الوضع الإعلامي الكشّاف والشفاف، أصبح من الصعب، بل من المستحيل استمراريّة العلاقات الديبلوماسيّة التواطئيّة ما بين المركز والمحيط، ما بين أمريكا وحلفائها في المنطقة العربيّة، وهكذا يكون موقع ويكيليكس قد ساهم في انبثاق الثورات، و«الربيع العربي»، ولعلّ هذا ما يجمع عليه عدد كبير من الباحثين العرب والصحافيين والإعلاميين. إنَّ هذه الثورة الإعلاميّة الجديدة، ستكون لها تداعيات حقيقيّة على العالم. إنَّها بمثابة حرب مدنيّة رقميّة تدعو إلى الثورة.[٦]

الخصائص الاجتماعيّة والثقافيّة والديموغرافيّة لثورات «الربيع العربي»

على الرغم من اختلاف التوصيف النظري والمنهجي لدراسة ثورات «الربيع العربي» مقارنة بباقي الثورات التي عرفها العالم منذ قديم أزمانه، وخاصّة ثورات القرنين التاسع عشر والعشرين، فإنَّ الدراسة المقارنة نفسها تفرض على الباحث وضع صافة توصيفيّة لملامحها المشتركة، من جهة، وتمييز بعضها البعض من جهة أخرى، وهو توصيف يجعل الدارس ينتصر لمفهوم الخصوصيّة والتميز الذي يميّز ثورة عن غيرها

٥- حسن المصدق: وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربيّة: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ٢٠١٢، وثائق وأسرار، جريدة أخبار اليوم، الدار البيضاء، الاثنين ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢، ص ١٠

٦- Paul Jorion: (conversation avec Regis Meyran), les éditions textuel,Paris ٢٠١١,Préface, p ٧

جمعت الثورات الشباب العربي على شعارات ومطالب سياسيّة واجتماعيّة لا تخرج سياسيّاً عن أسس الدولة الديمقراطيّة المدنيّة

من الثورات. تأسيساً على هذا المبتغى النظري، نجد الباحث المغربي أحمد شرّاك، ومن خلال مقارنته ثورات «الربيع العربي» بأهمّ وأشهر الثورات العالميّة، ينتهي إلى توصيف شكلي لا تخطئه الملاحظة كأداة جوهريّة في البحوث الاجتماعيّة للظواهر، مهما اختلفت أنساقها وطبيعتها، صاغه من خلال أربعة ملامح: ملمح السلم، ملمح الشباب، ملمح الانتماء الطبقي والاجتماعي، وأخيراً ملمح التحوّل.

٢-١- ملمح السلم:

إذا كان السجل التاريخي يحتفظ على المستوى الدلالي للثورات بخصيصة العنف والدم، فإنَّه بالمقابل يسجل عبر امتداده ثورات سلميّة مدنيّة، خاصّة في القرن الذي ودّعناه، بعدما نضجت آليّات المقاومة والتغيير السلمي، كأحد ميكانزمات الديمقراطيّة والحداثة السياسيّة، في أوروبا الشرقيّة على وجه الاستدلال والحصر، وهو ما يعبّر عنه أحمد شرّاك من خلال تنقيبه المعرفي في عدد كبير من الدراسات والأبحاث ذات الصلة، بقوله: «لقد فتشت حقاً هذه الدراسات في الثورات اللّاعنفيّة من أجل البحث عن قواسم مشتركة، ومن هذه الثورات ما سُمّي بالثورات «المخمليّة»، انطلاقاً من ثورة تشيكوسلوفاكيا، وفيما بعد ثورة بولونيا وهنغاريا وألمانيا الشرقيّة والثورة البرتغاليّة الأوكرانيّة». إنَّ هناك عناصر تشابه بين الثورات المخمليّة وبين ثورتي تونس ومصر، فهذه الثورات جميعها ثورات سريعة، تحمل مطالب ليبراليّة، وذات طابع سلمي بالأساس، حيث العنف الذي عرفته الدولتان العربيتان كان محدوداً ومؤقتاً وغير فعّال، لقد امتدّ هذا البحث في اللّاعنف كسمة محدّدة للثورات العربيّة... إلى أصول هذا اللّاعنف، إلى ثورة الملح، وتحديداً الثورة الهنديّة ضدّ الاستعمار البريطاني مع غاندي، كمؤسّس للسلم، كفلسفة ونهج واستراتيجيّة في الثورة.[٧]

٢-٢- ملمح الشباب:

تناولت الدراسات العديدة التي تنبّهت إلى الحركات الاحتجاجيّة الممكنة، قبل «الربيع العربي» وبعده، ومن بينها «سوسيولوجيا الربيع العربي»، تشكّلات الثورات الجماهيريّة، وخاصّة الحشود النشيطة، منبّهة إلى ملمح أساسي لهذه الأخيرة، والذي يتجلّى في ملمح الشباب الذي بات يطغى على الهرم السكّاني العربي، في كلّ الأقطار بدون استثناء، خاصّة في ارتباطه بمعدّل الخصوبة من جهة، وارتفاع نسبة البطالة من جهة أخرى؛ فالشباب ما بين ١٥-٢٥ سنة بات يمثل ٢٥ ٪ من عدد السكان النشيطين، إلّا أنَّ نسبة البطالة تصل إلى ٤٣ ٪ من المجموع، من هنا فالمقاربة الديموغرافيّة تمتدّ إلى عوامل أخرى كالهجرة مثلاً، وهذه العوامل المتشابكة في المجمل وجدت الأرضيّة خصبّة لانخراط الشباب في مسلسلات الاحتجاج والثورة.[٨]

وفي سياق المنهج المقارن بين الثورات في العالم، ذهبت بعض الدراسات أيضاً إلى التجسير بين ثورة الشباب في مايو/ أيار ١٩٦٨، وبين الثورات الحاليّة، باحثة عن أوجه التشابه الممكنة، حيث بيّنت كيف أنَّ الشباب كان قائداً لهذه الثورة (مايو/ أيار ١٩٦٨)، ومن ثمّ، فليس عامل الشباب العربي هو الفاعل الوحيد واليتيم في التاريخ الإنساني على الصعيد الثوري، بل أكثر من ذلك يتواشج في الثورة الشبابيّة الفرنسيّة محدّدان؛ وهما السلم والشباب معاً، فهي ثورة سلميّة رغم تصويرها كأحداث دامية شهدتها باريس،[٩] فإذا كانت هذه الثورة في الواقع، كما يدلي بذلك عبد الرحمن بدوي، ثورة اجتماعيّة، وتحديداً ثورة على القيم الاجتماعيّة والقيم الجنسيّة، فقد رفعت شعاراً ضدّ العائلة، ضدّ تسلط العائلة وتحكّمها في الشباب، كما رفعت شعار الحريّة

٧- أحمد شرّاك سوسيولوجيا الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠

٨- نفسه، ص ٨٤

٩- أحمد شرّاك، سوسيولوجيا الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٧١



إنَّ كلّ الفئات الاجتماعيّة، مهما اختلفت انتماءاتها، توحّدت وانصهرت في هذه الثورات، في الإعداد والتعبئة، كما في التخطيط والبرمجة والقيادة، بما في ذلك النساء

الجنسيّة، بعيداً عن علاقات التمأسس العائلي كالزواج مثلاً، وقريباً من الاستلذاذ والرعشة الجنسيّة التي ثبتتها شعارات هذه الثورة على الحيطان الباريسيّة،[١٠] فإنَّ ثورات «الربيع العربي»، وإن كانت قد رفعت بعض الشعارات المشابهة، خاصّة من قبل بعض الفئات والأقليّات الجنسيّة والدينيّة والثقافيّة، فإنَّها ثورات جمعت الشباب العربي على شعارات ومطالب سياسيّة واجتماعيّة لا تخرج سياسيّاً عن أسس الدولة الديمقراطيّة المدنيّة، من ديمقراطيّة، حداثة، حقوق الإنسان، العدل والكرامة، لاختلاف السياقين الفرنسي والعربي على كافة المستويات، فشباب مايو/ أيار ١٩٦٨، لم يكن يعاني الظلم والاستبداد والقهر الذي يعانيه شباب العالم العربي، ناهيك عن اختلاف السياق السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بينهما.

٣-٣- ملمح الانتماء الطبقي والاجتماعي:

إذا كان ملمح الشباب مهيمناً على ثورات «الربيع العربي»، على الأقل على مستوى القيادة وكثافة المشاركة، فإنَّ هذا الملمح ينصهر في بُعده الجماهيري الشّعبي، خاصّة أمام خروج كلّ أطياف وتشكيلات وفئات الشعوب المشاركة فيها، وهو ما يجعل الانتماء الطبقي والاجتماعي يغيب لصالح الانتماء للوطن، وفق رؤية ومطلب رئيسين يتأسّسان على قاعدة المواطنة الكاملة كما صاغتها الأدبيّات الحديثة والمعاصرة، والتي تعتبر شعار الدولة الحديثة، دولة مدنيّة تعتمد فصل السلطات واستقلالها شعارها المركزي. لقد وصفت مجموعة من الدراسات الثورات العربيّة بكونها شعبيّة، أو أنَّها على الأقلّ كانت شعبيّة في بدايتها، وهكذا بفعل «تعميم التمرّد جعلها تنتقل من الشعب بالمدلول الاجتماعي إلى الشعب بالمدلول الوطني والسياسي، بمعنى أنَّ الشعبيّة كمدلول اجتماعي كانت في البدء من الطبقات الفقيرة والهامشيّة، ثمّ انتقلت إلى الشعب كمفهوم سياسي، من خلال مشاركة النقابة التونسيّة في التأطير والتحاق كثير من الفاعلين السياسيين بالثورة،[١١] وهو ما امتدّ تأسيسيّاً إلى باقي البلدان التي وجدت أحزابها ونقاباتها وجمعيّاتها نفسها مجبرة على الانخراط في المسيرات الاحتجاجيّة والثوريّة، بفضل انصهار وذوبان حاجز الانتماء الطبقي، الفئوي، الاجتماعي، السياسي، في بوتقة الانتماء للوطن الذي يمكن اعتباره كانتصار على النزوعات القوميّة والمذهبيّة والدينيّة، وهو ما عبّر عنه الكثير من الشعارات والمطالب التي كتبت ورسمت على مختلف الأسانيد (لافتات، مناشير، غرافيتي على الجدران، رسوم كاريكاتوريّة...إلخ).

وعلى مستوى دراسة هذه الثورات طبقيّاً واجتماعيّاً، خلص أحمد شرّاك إلى أنَّ هذه الأخيرة كانت شعبيّة، بمعنى مشاركة الطبقات الدنيا في المجتمع، والتي تتألف من الفقراء والعمال، هؤلاء الذين شكّلوا أسس الثورة في مصر مثلاً، انطلاقاً من عدد من الإضرابات العماليّة التي سبقت الثورة في عهد مبارك، أكثر من ذلك، فإنَّ الطبقة العاملة قد دُعيت إلى المشاركة، بل إنَّ نقابة العمّال في تونس قد أطّرت وساهمت في قيام الثورة التونسيّة، حيث ذهب بعض الباحثين إلى أنَّ البورجوازيّة، خاصّة في جانبها المقاولاتي، قد ساندت هذه الثورة، كما هو الحال في تونس مثلاً «البورجوازيّة» المنحدرة من صفاقس، والتي كانت مضطهدة من طرف طفيليّات اللوبي بن علي الطرابلسي...، فقد ساندت الإضراب العام في صفاقس بتاريخ ١٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١؛[١٢] فالشعبيّة لا تلغي الطبقات الوسطى التي شاركت بمختلف فئاتها في قيام هذه الثورات من موظفين ومهندسين وأطباء ومحامين (...)، كما أنَّ المعنى الأكثر إجرائيّة في تحديد

١٠- عبد الرحمن بدوي، سيرة حياتي (٢)، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٩٤

١١- أحمد شرّاك، سوسيولوجيا الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٧١

١٢- Michael Béchir Ayari, Vincent Geriser, op. Cite. p ١٢٠



لا تستقيم مفهمة «الربيع العربي» إلّا بوضع مسارات التحوّل التي حدثت وما تزال في كلّ رقعة ثوريّة من خريطة العالم العربي منذ الثورة التونسيّة إلى الآن

معنى الشعبيّة، هو المعنى الذي ذهبت إليه الباحثة الأنثروبولوجيّة التونسيّة جوسلين دخيلة، والذي يتأسّس على مفهوم الانتماء بالمعنى الواسع للوطن، سواء كان هذا الانتماء سياسيّاً أو نقابيّاً أو دينيّاً أو عرقيّاً إثنيّاً أو لغويّاً أو مدنيّاً (نسبة إلى المجتمع المدني)، حيث تحقّق هذا المعنى باصطفاف كلّ هذه الانتماءات والحساسيّات تحت سقف شعار مركزي واحد لا للاستبداد والتسلطيّة.[١٣]

وبما أنَّ الاستبداد لا يميّز بين الانتماءات للعرق والجنس والسن، فإنَّ كلّ الفئات الاجتماعيّة، مهما اختلفت انتماءاتها، توحّدت وانصهرت في هذه الثورات، في الإعداد والتعبئة، كما في التخطيط والبرمجة والقيادة، بما في ذلك النساء، سواء على المستوى الافتراضي الذي لعب دوراً محوريّاً في تشكّلات خطاب وتجليّات «الربيع العربي»، أو على مستوى الميداني، وهو ما خصّه بالدراسة والتحليل الباحث المغربي أحمد شرّاك، من خلال تناوله للحضور النسائي على المستويين الافتراضي والميداني الواقعي العملي، فإذا كان العالم الافتراضي هو سمة جديدة في هذه الثورات التي تشكّل فيها الثورة التكنولوجيّة، خاصّة تكنولوجيا الاتصالات، ملمحاً أساسيّاً، وأنَّ الثورات بدأت افتراضيّاً من خلال التحشيد والتجنيد والإبلاغ والتبليغ في مواقع مختلفة، فقد لعبت في هذا الصدد -حسب شرّاك- النساء المدوّنات دوراً مساوياً ومماثلاً إلى جانب النشطاء والمدوّنين الذكور، لا فرق في الدور.

٤-٣- ملمح التحوّل:

يعتبر التغيير أو بتعبير آخر التحوّل الاجتماعي السمة التي تميز حركيّة الأفراد، والمجتمعات، والأنظمة، موازاة مع صيرورة التاريخ، إذ يستحيل تصوّر شيء في الوجود لا يتعرّض للتحوّل، والتبدّل، والتغير، ولعلّنا نجد في القولة الشهيرة لهيراقليطس ما يترجم هذه المسلّمة الأنطولوجيّة: «التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم»، وبعيداً عن كلّ طرح فلسفي، وبالرجوع إلى الحقل السوسيو أنثربولوجي، نجد أوغست كونت يصنّف التحوّل والانتقال الذي عرفته البشريّة انطلاقاً من صياغته لقانون الحالات الثلاث: فبعدما عاش الإنسان مرحلة لاهوتيّة تطبعها معتقدات خرافيّة، دخل في فترة المجرّد الأكثر عقلانيّة، قبل أن يتوصّل إلى ربط الواقع بالفكر في الفترة الوضعيّة التي قادته تدريجيّاً إلى السيطرة على الطبيعة. وقد برز المذهب نفسه، وربّما بشكل أقلّ سذاجة، عندما أكّد دوركهايم أنَّ توزيع العمل مكّن من المرور من المجتمعات ذات التضامن الميكانيكي إلى المجتمعات المؤسّسة على التضامن العضوي؛ ممَّا يعني أنَّ كلّ مجتمع لا بدّ أن يواجه تحدّي التاريخ، وأن ينخرط في الحركيّة التاريخيّة، وذلك بهدف تغيير ذاته ومحيطه والمجتمعات المرتبطة به، وهذا التغير قد يكون سريعاً أو بطيئاً، منسجماً مع ماضي المجتمع أو لا، ولكن من المؤكّد أنَّ أيّ مجتمع ليس بمقدوره الإفلات من التحوّلات التي تجبره على التغير.[١٤]

وإذا كانت كلّ الثورات حاضنة حقيقيّة للتحوّل الاجتماعي والسياسي والثقافي، وموجّهة للتغيير في شتّى مناحي الحياة، فإنَّها في العمق نتاج التحوّل الذي يطرأ في بلد من البلدان، وينزاح على البراديغم المتعارف عليه في سياق الوضع القائم، الذي لم يعد قادراً على تلبية الطلب الاجتماعي والسياسي والثقافي. من هنا، فإنَّ قراءة ثورات «الربيع العربي» يجب ألّا تنفصل عن سياقه المرجعي والمتمثل في سوسيولوجيا التغيير، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ولهذا فإنَّ مفهمة «الربيع العربي» لا تستقيم إلّا بوضع مسارات التحوّل التي حدثت وما تزال في كلّ رقعة ثوريّة من خريطة العالم العربي منذ الثورة التونسيّة إلى الآن المستمر في الاعتمال في سورية، وليبيا، وتونس، ومصر...إلخ. وهذا التحوّل لا ينفصل أيضاً عن الأهداف العامّة والمرامي التي رفعتها هذه

١٣- أحمد شرّاك، سوسيولوجيا الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥

١٤- عياد أبلال، الجهل المركّب، الدين والتديّن وتغيير المعتقد الديني في العالم العربي، ط١، مؤسّسة مؤمنون بلا حدود، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٥٥



لا يكمن المجهود النظري والتحليلي- التأويلي لعالم الاجتماع المغربي أحمد شرّاك في مجرّد تناول هذا الربيع، بل في وضع الثورات العربيّة في سياق تاريخي ممتد في الذاكرة الجمعيّة، جاعلاً منها حلقة من حلقات النهضة المؤجّلة

الثورات، كما لا ينفصل عن خلفيّات ومرجعيّات التحوّل من الطابع السلمي إلى الطابع العنفي، مثلما حدث في ليبيا وسورية واليمن، حيث تتخذ المذهبيّة الدينيّة والعشائريّة طابعاً فاصلاً لا جامعاً. في هذا السياق، يقول أحمد شرّاك: «لا شكّ أنَّ هذا الملمح هو المفتاح الأوّل في القراءة المتقاطعة، خاصّة وأنَّ الثورات الحاليّة سواء في تونس أو مصر أو ليبيا، أو اليمن ...قد أطاحت برؤوس النظام السياسي، إن لم نقل بملامح النظام السياسي ورموزه الدالّة والعامّة، فهي ثورات سلميّة كثورة مصر وتونس، حققت ما حققته الثورات الإنسانيّة، سواء تلك التي كان طريقها اللّاعنف والسلم، أو حتى تلك الثورات التي سلكت العنف وأسالت الدماء من أجل بلوغ أهدافها الثوريّة.[١٥]

خطاب الثورة بين موت المثقف العضوي وميلاد المثقف التأسيساتي

٤-١- المثقفون العرب قبل الثورات: جدل الجلد والتمجيد

لا يختلف اثنان على حال الثقافة في البلاد العربيّة وحال المثقفين الذين وجدوا أنفسهم يعيشون وضعاً هامشيّاً يختلف إلى هذا الحدّ أو ذاك، من بلد إلى آخر، ومن فترة زمنيّة إلى أخرى، حسب الانفراج السياسي، وطبيعة الاستبداد بهذه البلدان، ما بين استبداد مفتوح يؤمن بالحياة الدستوريّة، وبديمقراطيّة التقسيط، وما بين استبداد مغلق، لا يؤمن إلّا بالسلطويّة واحتكار كلّ مقدّرات البلاد الماديّة والرمزيّة، ولا ترى هذه الأنظمة في المثقف سوى صوت النشاز الذي يقلق راحتها، وبين احتكار مالكي وسائل الإنتاج الإعلاميّة من الطبقة الاقتصاديّة الريعيّة التي استفادت من قربها من مربّع السلطة والحكم بهذه البلدان، وتقلّص مساحات التعبير والحريّات الفرديّة، بات المثقف يعيش المدّ والجزر بين الانتماء إلى السلطة والدفاع عنها، أو نقدها من خلال الحفاظ على مسافة تجاهها، خاصّة بعد أن انخرط المثقفون في المؤسّسات، سواء من خلال اتحادات الكتّاب أو النقابات أو الهيئات الثقافيّة شبه الحكوميّة، بكل ما أصابها من وهن وجمود. فبالرغم من أنَّ هذه المؤسّسات قد حققت فكرة التحديث الاجتماعي والثقافي إلى حدّ ما، إلّا أنَّها ساهمت في الإفقار الثقافي، وهما المفهومان المتوازيان في فكر هابرماس؛ باختصار، لقد أدّت هذه الآليّة إلى عرقلة إنجاز الحداثة الثقافيّة.

تبدأ العلاقة بين المثقف التقليدي وبين المؤسّسة الرسميّة بتوقيع عقد «السلامة»، وأيّ إخلال بهذا العقد يعتبر تمرّداً على السلطة وتهديداً مباشراً لها، وبذلك يضع المثقف نصب عينيه هدف الحفاظ على الوضع القائم، ومع توغله في «دهاليز» المؤسّسة الرسميّة، وبدون وعي منه أو قصديّة، يدرك أنَّ الحفاظ على الوضع القائم يعني الحفاظ على موقعه بشكل مباشر، وبذلك لا يتغير أيّ شيء، أو كما يقول صموئيل بيكيت في مسرحيته الشهيرة «في انتظار جودو»: «لا شيء يحدث، لا أحد يمرّ من هنا».[١٦]

ضمن هذا الأفق التحليلي، يقول أحمد شرّاك: «في إطار سوسيولوجيا المثقفين، يمكن القول إنَّ الاستبداد استطاع أن يستجلب كثيراً من المثقفين بحكم الإغراءات التي يمارسها الاستبداد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لأنَّه يخشى أقلامهم وأدوارهم، وانطلاقاً من

١٥ـ أحمد شرّاك، المرجع السابق نفسه، ص ٧١

١٦- شرين أبو النجا، المثقف الانتقالي من الاستبداد إلى التمرّد، ط١، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٤٦

متطلبات الحياة وجاذبيّتها، ومن الأمد الطويل للاستبداد في الحكم والسلطة...جعل كثيراً من المثقفين يفقدون أدوارهم، فبعضهم ارتمى في أحضان السلطة متملّقاً ومبايعاً، والبعض الآخر انسحب من الصراع ومارس لغة البياض، أو لغة قزح حسب المقامات والحسابات، وقد كانت الثورات التأسيساتيّة مناسبة لفضح مثل هذه اللّغات، وكيف أنَّ مجموعة من المثقفين والكتّاب كانوا يمجّدون حسني مبارك أيام حكمه، وبمجرّد ما عزلته الجماهير انتقلوا مباشرة إلى تمجيد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني.[١٧] وهذا الوضع لا يقتصر على البلدان العربيّة، بقدر ما هو ظاهرة عالميّة، فالمثقفون التابعون لمختلف السلط التجاريّة والسياسيّة والإعلاميّة السائدة التي يقلقها استقلال الحقل الثقافي، لكونه مبدأ وجود السلطة الثقافيّة النقديّة للمثقفين (باعتبارها أحد أشكال السلطة المضادّة في المجتمع الحديث)، هم الذين اعتاد الإيطاليّون على تسميتهم بالمحميين، وسمّاهم أفلاطون بباعة حرفة الرأي.[١٨]

لكن بالمقابل، كان هناك فريق من المثقفين عارض الاستبداد وانتقده في العلن وبمختلف الطرق، ولعلّه الفريق الذي عانى من الاضطهاد والتهميش والإقصاء، بل لعلّه الفريق الذي عبّر عن رفضه للاستبداد، ورفض الاستسلام أو الانخراط في جوقة الاستبداد، رغم منطق العصا والجزرة التي يسلكها الاستبداد، من أجل تأمين «إجماع» حول إنجازاته وبطولاته...إنَّ هؤلاء المثقفين لم تهمّهم يوماً المراكز السياسيّة والاجتماعيّة المرموقة ولا الانضواء في تكتّلات وأحلاف وهميّة، ولم تصنعهم أبواق الإعلام، لم يكرّسوا يوماً صورة الطاغية، ولم يسهموا في نحت تماثيل الحكّام في الشوارع كفزّاعات لكلّ مواطن تهفو نفسه إلى الحريّة والعدالة.[١٩]

تأسيساً على ما سبق، فإنَّ قلّة من المثقفين العضويين بقيت ملازمة ومشجّعة لخطاب الثورة، خاصّة على مستوى أهدافها ومراميها الحداثيّة والديمقراطيّة، لكنّها قلّة وجدت نفسها متخلّفة عن الركب، لارتباطها مرجعيّاً بخطاب المثقف الكلاسيكي، خاصّة مع زحف وسائل الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي وعوالم الإنترنت الرقميّة المتشعّبة والتفاعليّة وفق سرعة كبيرة، تحتفي بالآني والهُنا احتفاء يتكسّر معه كلّ توجيه كلاسيكي وتقليدي، أتى على مفاهيم الزعامة والقيادة والأبويّة، وهو ما تشير إليه الباحثة المصريّة شيرين أبو النجا بالمثقف الانتقالي.

وأمام بروز مفهوم المثقف الرقمي، والمدوّن الرقمي، وميتا ثوري، تلوح في الأفق المفاهيمي، كما يدلي بذلك أحمد شرّاك، مفاهيم جديدة مؤسّسة لعلم اجتماع الثقافة والمثقفين، ولعلّنا نجد في مفهوم المثقف التأسيساتي، وهو ما يعادل عند الباحثة شيرين أبو النجا المثقف الانتقالي، ما يفي بالغرض الإبستمولوجي الباني لواقع ثقافي جديد، لعلّ واقع «الربيع العربي» أحد تجلّياته المفهوميّة. يقول أحمد شرّاك عن هذا المثقف، الذي يعتبر في الآن نفسه، مثقفاً مشاكساً ناقداً منخرطاً في الواقعي والافتراضي على حدّ سواء: «إنَّ المثقف التأسيساتي، على العكس تماماً، فهو يقبل الجوار والحوار بجانب المثقف الأصلي والرسولي والمثقف المتشاكس، لأنَّ النقد عنوانه، إلّا أنَّه من المؤكّد أنَّ المثقف التأسيساتي دحر أطروحة «نهاية المثقف»، لأنَّ كلّ الدفوعات والمرافعات التي قدّمتها هذه الأطروحة هناك قد انهارت أمام عنفوان هذا المثقف وانخراطه النموذجي في الشأن العام، هذا المثقف الشاب الذي عادة ما كانت كثير من الكتابات هنا تشيع وجوده، وتضعه في خانة اللّامبالي أو اللّامسيس، أو الهارب أبداً إلى الملذّات والشهوات. أمّا المثقف الأصلي، فقد تلقّى الرسالة واستوعبها وأدرك أنَّه ينبغي أن يجدّد أدواته وينخرط في العصر، وأنَّ البرج العاجي الذي شيّده حول دوره وحول نفسه انطلاقاً من امتلاكه للخيرات الرمزيّة، وأنَّه هو القادر وحده على التأطير والتنظير، وبدونه لن تتبدّل الأحوال، فقد تلقى رسالة مفادها أنَّ روزنامة المثقف ينبغي النظر إليها من زاوية الدور والفعل، لا من زاوية المعرفة والخيرات الرمزيّة، وأنَّ المثقف هو الذي يدافع عن قضيّة، سواء بالانخراط الفعلي أو بالانخراط النقدي الدائم، وهنا تتبخّر أحكام القيمة والمواصفات الجاهزة، بكون المثقف لا يحمل هذا التوصيف إلّا إذا كان له تراكم وخيرات رمزيّة عميقة. إنَّ المثقف قد يكون خبيراً وقد يكون مدوّناً، وقد يكون شفويّاً أيضاً، ولكن له قدرات على التأطير والتأثير، وهذا ما نجح فيه المثقف التأسيساتي الذي لا يزعم البطولة ولا الكاريزما ولا الفردانيّة، مثقف جمعي وجامع للمثقف الأصلي والمثقف النقدي وكلّ أطياف المجتمع.[٢٠]

١٧- أحمد شرّاك، سوسيولوجيا الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٧

١٨- عبد السلام حيمر، في سوسيولوجيا الثقافة والمثقفين، من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٤

١٩- إكرام عبدي، هؤلاء هم أيضاً صنعوا الثورة، جريدة أخبار اليوم، العدد ٥٤٢، الخميس ٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١

٢٠- أحمد شرّاك، سوسيولوجيا الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤



خاتمة:

يشكّل كتاب أحمد شرّاك «سوسيولوجيا الربيع العربي» بوّابة رئيسة لولوج عوالم «الربيع العربي» سوسيولوجيّاً، خاصّة في ظلّ شحّ وندرة المراجع والدراسات التي واكبت ثورات «الربيع العربي»، ونَظَّرت لآفاقه معرفيّاً، على مستوى بناء الخطاب وتشكّلاته. وإذا كان الباحث المغربي قد حاول صهر منهج متكامل ومركّب قادر على لم شتات خلفيّات ومرجعيّات الحراك الاحتجاجي والثوري المؤسّس لهذا الربيع، الذي اختلف الباحثون في تسميته بين ربيع وخريف، خاصّة في ظلّ مآلات الثورة الليبيّة والسوريّة واليمنيّة، بل حتى الممرّ العسير الذي مرّت به الثورة في مصر، فإنَّ قدرة هذا الباحث ونُبهته السوسيولوجيّة في تناول وتحليل هذه الثورات يأتي من قدرته على صياغة المفاهيم، باعتبارها آليّة رئيسة للدراسة والتحليل، خاصّة أمام عجز الترسانة المنهجيّة والمفاهيميّة الكلاسيكيّة عن تناول مختلف خطابات وتجلّيات الثورات في بلدان «الربيع العربي» بالتشريح السوسيولوجي، إذ إنَّ الاحتكام إلى الثورات التي عرفها الغرب (فرنسا، بريطانيا، روسيا، إيطاليا....إلخ)، لم يعد يفي بالغرض، لاختلاف السياقات التاريخيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، من جهة، ولتطوّر المشهد الكوني الذي انتقل من الواقع المادي والواقعيّة الماديّة إلى الواقع الافتراضي أو الواقعيّة السيبرانيّة التي أتت على كلّ السرديّات الكبرى المؤسّسة للفكر الإنساني من جهة ثانية. من هنا، فالمجهود النظري والتحليلي- التأويلي لعالم الاجتماع المغربي أحمد شرّاك لا يكمن في مجرّد تناول هذا الربيع، بل في وضع الثورات العربيّة في سياق تاريخي ممتد في الذاكرة الجمعيّة، جاعلاً منها حلقة من حلقات النهضة المؤجّلة التي ستؤسّس لا محالة لمرحلة تنويريّة جديدة، تتأسّس على الديمقراطيّة والقيم الإنسانيّة الكونيّة من حق، وعدل وحريّة وكرامة ومساواة، وهي الشعارات والمطالب التي خصّها الباحث أحمد شرّاك بكثير من الإنصات في تحليله لخطاب الثورة، خاصّة مع انبثاق جيل جديد ومثقف جديد سمّاه بالمثقف التأسيساتي، باعتباره مثقفاً يؤسّس لأفق جديد.

يشكّل كتاب أحمد شرّاك "سوسيولوجيا الربيع العربي" بوّابة رئيسة لولوج عوالم "الربيع العربي" سوسيولوجيّاً

صدر حديثا



لمعرفة المزيد يرجى زيارة موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
www.mominoun.com

إصدارات

يمكن للقارئ أن يتعرف على تفاصيل أوفى عن كل هذه الإصدارات وغيرها من إصدارات المؤسسة، بالإضافة إلى التعرف على مراكز البيع والمكتبات التي تبيع جميع إصدارات المؤسسة عبر ربوع الوطن العربي عبر الولوج لموقع مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث» الخاص بالكتب على الرابط الرسمي التالي: book.mominoun.com

معجم الأديان

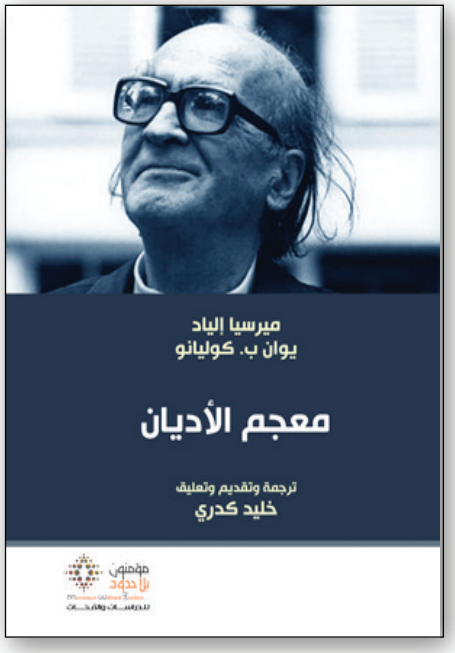

صدرت حديثا عن «دار مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع» بلبنان، الترجمة العربية لكتاب (Dictionnaire des religions) «معجم الأديان» لمؤرخ الأديان ميرسيا إلياد وتلميذه أستاذ الأديان بجامعة شيكاغو يوان بيتر كوليانو، الصادر عام ١٩٩٠ عن «دار بلون/ PLON»، بعد رحيل المؤرخ (توفي عام ١٩٨٦) بالاتفاق مع أرملته. قام بترجمة الكتاب والتقديم والتعليق له الباحث المغربي خليد كدري.

وفي تقديمه لهذه الترجمة، يرى الباحث خليد كدري أن هذا المعجم ليس مثل المعاجم الأخرى، لأنه ينطوي على رؤية فلسفية، حاول المؤلف الإبانة عن بعض ملامحها في مدخل الكتاب، ويصدر عن منهج نوعي يستوحي خطوطه العريضة من معرفته العميقة بالتراث الإليادي، ومن ثمار اطلاعه الواسع على أدبيات تاريخ الأديان.

ويشتمل الكتاب على قسمين: قسم أول يضم ثلاثا وثلاثين مادة، مرتبة على حروف الأبجدية، عن أديان أو مجموعات أديان الأمم والشعوب، وإفادات جليلة شتى عن مؤسسي الأديان والأنبياء والكتب المقدسة والعقائد والطقوس والأعياد ومختلف المذاهب والفرق والتيارات التي وسمت تاريخ البشرية

الديني والروحي، علاوة على قائمة ببليوغرافية، متعددة اللغات، بأهم المصادر والمراجع التي يمكن أن تفيد القارئ المنهوم الراغب في التعمق والاستزادة؛ وقسم ثان هو عبارة عن كشاف أبجدي مزود بشروح تكميلية تزيد المعجم جودة وبهاء.

ولا شك في أن ترجمة معجم الأديان ستمثل إضافة نوعية إلى المكتبة العربية، ليس لأن الكتاب ينطوي على خلاصة أبحاث عميد مؤرخي الأديان في عصرنا هذا فحسب، بل لأن المكتبة العربية تشكو بالفعل من ندرة، إن لم نقل غياب، المعاجم التي من هذا النوع أيضا؛ وهل يستساغ ذلك في ظل الظروف المزرية التي تعيشها الأمة العربية، حيث يكتوي الجميع بنيران التطرف الذي لا تخفى علاقته بالجهل وبوهم امتلاك الحقيقة؟

وتجدر الإشارة إلى أن ميرسيا إلياد كان يتهيأ لوضع اللمسات الأخيرة على كتابه الضخم تاريخ المعتقدات والأفكار الدينية، وعَنَّ له أن يضمّ في مجلد واحد خلاصة كل مسيرته العلمية الطويلة التي نذرها لتاريخ الأديان المقارن، لكن انشغالاته العلمية والتزاماته العديدة لم تسعفه في إتمام هذا العمل بمفرده، فعهد إلى تلميذه يوان بيتر كوليانو، أستاذ تاريخ الأديان بجامعة شيكاغو، بأن ينهض بالمهمة، وكذلك الأمر كان.

ويمثل معجم الأديان الذي نضعه بين يدي القارئ العربي ثمرة هذا العمل الفريد في بابه على أكثر من صعيد.

ولد ميرسيا إلياد في ١٩٠٧ بمدينة بوخارست (رومانيا)، عاش في الهند من ١٩٢٨ إلى ١٩٣٢، وتولّى تدريس الفلسفة بجامعة بوخارست من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٠. وعمل ملحقا ثقافيا بلندن، وبعدها بلشبونة، ثم تولّى التدريس بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا في باريس، حيث شرع في تحرير أبحاثه في تاريخ الأديان المقارن بلغة موليير. وبعد أن خاض تجربة التدريس بالسوربون وبغيرها من الجامعات الأوروبية، تقلد منصب أستاذ كرسي تاريخ الأديان بجامعة شيكاغو من ١٩٥٧ إلى غاية وفاته عام ١٩٨٦.

ولد يوان بيتر كوليانو في ١٩٥٠ بمدينة ياش (رومانيا)، درس في جامعة بوخارست، ثم في جامعة القلب المقدس بميلانو (إيطاليا)، حيث اشتغل مع أوغو بيانكي. وفي ١٩٧٥، بدأ يشتغل مع ميرسيا إلياد في إطار دراسات ما بعد الدكتوراه التي تابعها بجامعة شيكاغو، ثم تولّى التدريس بجامعة خرونينغن (هولندا) قبل أن يعود إلى شيكاغو ليعين أستاذا مشاركا بجامعتها؛ وهو المنصب الذي ظل يشغله إلى غاية ١٩٩١، تاريخ وفاته الغامضة.

أما خليد كدري، فهو كاتب وباحث أكاديمي مغربي، ولد عام ١٩٦٦ بمدينة خريبكة (المغرب)، درس الفلسفة في جامعة محمد الخامس بالرباط. تخرج من كلية علوم التربية عام ١٩٩١، وحصل بعدها على شهادة التبريز ثم الدكتوراه في الفلسفة. يزاول حاليا تدريس المنطق والإبستمولوجيا والفلسفة التحليلية بجامعة شعيب الدكالي. تتنوع اهتماماته العلمية، ويعنى على الخصوص بقضايا الترجمة النظرية والتطبيقية.

التطرّف الديني في فكر الجماعات الإسلامية



و.ي: قدم الكتاب الجماعي «التطرف الديني في فكر الجماعات الإسلامية؛ نحو مقاربات تفسيرية»، مقاربات متنوعة لظاهرة التطرف الديني، الذي أصبح واحداً من الظواهر المميتة في ثقافتنا المعاصرة، ويقف على جوانب التطرّف المختلفة؛ ويحاول النبش في هذه الظاهرة ويتتبعها، ويحاول فهمها، وسبر مشكلاتها

العميقة، وكيف أضحت هاجساً أساسياً لكلّ الساكنة في هذا العالم، هذا ناهيك عن تقديم الإجابة عن الكثير من الأسئلة المتعلقة بهذه الظاهرة، وعلى رأسها: هل التطرف حكرٌ على ثقافة بعينها، أم مشترك تعاني منه معظم الثقافات والأديان؟

لا يدعي هذا الكتاب الجماعي، الصادر حديثا عن «مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي» بمصر، و«دار مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع» بلبنان، والذي يدخل في إطار مشروع بحثي قام بتنسيقه الباحث الجزائري الدكتور الحاج دواق، أنّه أجمل حقيقة التطرّف الديني، لكن يكفيه أنه ساهم في محاولة تفسيره ومقاربته. ومهما يكن، تظلّ هذه الدراسات النظرية للمفكرين والباحثين العرب، مفتاحاً جوهرياً يتيح لأوساط الحياة الأخرى أن تحلّ مثل هذه الأنماط من الفهوم والممارسات، أو تساهم في معالجتها، وتجنب الإنسان ويلات الإنسان فقط لأنّه مختلف.

لهذا عمد الباحثون إلى بيان المفاهيم المتقاربة حول ظاهرة التطرف من جهة طبيعتها، كما قدموا تشريحاً مستفيضاً عن الإسلام السياسي وسيكولوجيا العنف، مميزين بين نطاقات الممارسة الإسلامية الناضجة والواعية، وتلك التي لا تقبل المختلف وتتموضع ضمن نفسية الغلوّ المخرج عن الحد.

واتفق في هذا المشروع أنّ التطرف حالة شاذة وغريبة وممقوتة تمثّل خروجاً سافراً على تقاليد الأديان الكبرى، وتمثّل تهديداً للجميع؛ وعلاجها بحاجة إلى تضافر كلّ الفعاليات الفكرية والمؤسسية، وأكدوا أن التطرف ليس حكرا على ثقافة بعينها، لذا رأى القائمون على المشروع أن يدلوا برأيهم، ويطرحوا ما يرونه مناسباً.

وفي تقديمه لهذا الكتاب الجماعي، يقول الحاج دواق إن «التطرف الديني هو مجاوزة الحد في فهم النصوص، وادعاء احتكارها، ومصادرة الحقانية المثوية فيها، وتعميم الفهم المنبثق عن ذلك على كل المختلفين والمخالفين، داخل دائرة الانتماء المغلق أو المفتوح، ويعمد دعاته إلى توظيف كل الوسائل والأدوات المعنوية الرمزية والعنيفة القائمة على القوة غير المشروعة، والدخول في حالة توجس ورفض واحتراب مع الجميع، بقصد بلوغ لحظة الحياة الـ «يوتوبية»، التي يضعونها في سياق استئناف الحياة الأولى التي عاشها المؤسسون، بما يتطابق وشكل بعينه من الفهم والسلوك والعمل. وهنا نجد أن التطرف الديني هو ما يتغذى على غلو في الفهم يترجم في مظهر عنيف خاص وعام، ويتوسّل لبلوغ مقاصده وسائل الإرهاب العابر للقيم والأعراف والمواثيق والموازين المألوفة».

وقد ساهم في هذا الكتاب الجماعي كل من الباحثين: يوسف هريمة، وعبيد خليفي، وعبد الباسط سلامة هيكل، ومحمود كيشانه، ومحمد أمعارش، وسهيل حبيب، وغيضان السيد علي، وسعيد لعبيدي، ومحمد جديدي.

قضايا أصول الفقه



اختار الكاتب التونسي حمادي ذويب دراسة فكر وائل حلاق، في كتابه «قضايا أصول الفقه»، الصادر حديثا عن «دار مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع» بلبنان، لأنّه ليس كاتباً كثير الإنتاج فحسب؛ بل لأنّه أيضاً من أهمّ المتخصصين في الدراسات الدائرة على الفكر الإسلامي في الجامعات الغربية، وتحديداً في الجامعات الواقعة في أمريكا الشمالية.

ويضيف حمادي ذويب في تقديمه لهذا الكتاب، أن حلّاق يستحق الاهتمام؛ فقد صُنِّف ضمن

الخمسمائة شخصيّة الأكثر تأثيراً في العالم. وما يبرّر الاشتغال به كذلك، أنّ الكتب التي اهتمّت به في اللغة العربية هي، في أغلب الأحيان، ترجمات لا دراسات.

ويقول الكاتب: «إنّ ما نرمي إليه من هذه الدراسة هو عرض بعض القضايا الأصولية التي خاض فيها حلاق عرضاً تحليلياً نقدياً، وبيان أنّ المباحث الأصولية ليست مقتصرة على ما يُكتب باللغة العربية؛ بل هي منتشرة في غيرها من اللغات، وأنّ اطلاع القارئ والباحث العربي على مثل هذه الدراسات يمكن أن يغني فكره ويوسّع دائرة نظره وآليات تحليله ونقده للتراث الأصولي القديم، ويضفي عليه مسحة معاصرة».

يتوزع الكتاب على مقدمة وخمسة أبواب؛ الباب الأول تمهيدي، يستعرض فيه المؤلف كتاب وائل حلاق حول «تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام: مقدمة في أصول الفقه السني»، باعتباره أهم كتاب مخصص بكامله لعلم أصول الفقه وقضاياه المختلفة، والثاني حول أصول الفقه في مرآة حلاق: تحليل ونقد، والباب الثالث حول أصول التشريع الفرعية في مرآة حلاق، والباب الرابع ركز المؤلف على بعض آليات الاجتهاد الأصولي لدى حلاق. أما الباب الخامس، فيقدم فيه المؤلف رؤية تأليفية للأصول ومقاصد الشريعة وتجديد الأصول في العصر الحديث.

ويشير الكاتب في تقديمه لهذا المؤلف، إلى أن الدراسات التي كتبت عن حلاق لم تتناول القضايا الأصولية التي درسها في كثير من بحوثه القصيرة أو الطويلة، لذلك قام الكاتب بتخصيص هذا المؤلف لدراسة مسائل مختارة من هذه القضايا دراسة تحليلية نقدية، موضحا أنه «يرمي من هذه الدراسة بيان أن المباحث الأصولية ليست مقتصرة على ما يكتب باللغة العربية، بل هي منتشرة في غيرها من اللغات، وأن اطلاع القارئ والباحث العربي على مثل هذه الدراسات يمكن أن يغني فكره، ويوسع دائرة نظره، وآليات تحليله ونقده للتراث الأصولي القديم، ويضفي عليها مسحة معاصرة».

لغة الأرقام

الإسـلام سيتصدّر الدّيانـات في العـالم بحلول عام 2060

الإسلام سينمو بشكل أسرع، ما سيمنحه الريادة عالميا في أفق **2060**، **إذ سيبلغ عدد أتباعه حوالي 3 ملايير نسمة**.

ستعرف نسبة نمو الديانات والطوائف في ظل توقعات عدد سكان العالم في أفق 2060 تحولات مهمة، والإسلام سينمو بشكل سريع، حيث سينتزع الإسلام من المسيحية **ريادة الترتيب العالمي** في منتصف القرن 21.



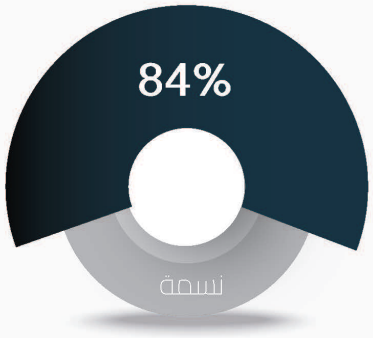

يبلغ عدد **أتباع الديانات 84 بالمئة** من إجمالي سكان المعمور، الذين يبلغ عددهم حاليا أكثر من **7 ملايير و647 مليون نسمة**، حسب أرقام موقع worldometers "وورلدماترس".

المتدينون هم غالبا من **فئة الشباب**، ولديهم نسبة إنجاب أعلى من الأشخاص الذين لا ينتمون إلى أية طائفة دينية، ما يعني أن الأديان هي في حالة نمو لأسباب ديموغرافية.

الإسلام الأسرع نمواً..

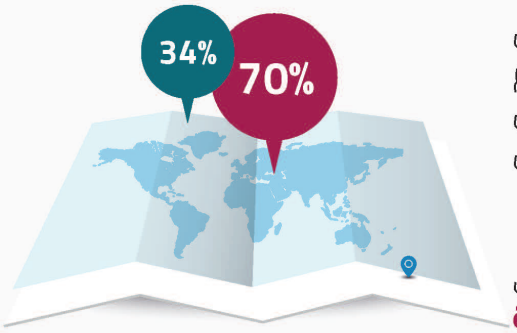

كشفت توقعات عدد سكان العالم في الفترة ما بين **2015** و**2060**، أن نسبة النمو الإجمالية لسكان العالم ستكون هي 32 بالمئة، وأن المسلمين سيشكلون وحدهم من نسبة النمو تلك **70 بالمئة**، وفي المقابل ستستقر نسبة نمو المسيحيين عند **34 بالمئة**.

ومع نسبة النمور المرتفعة تلك، سيبلغ عدد المسلمين في 2060 حوالي **3 ملايير نسمة؛ أي حوالي 31.1 بالمئة** من إجمالي سكان المعمور.

نسبة أتباع الديانات عبر العالم في عام 2015

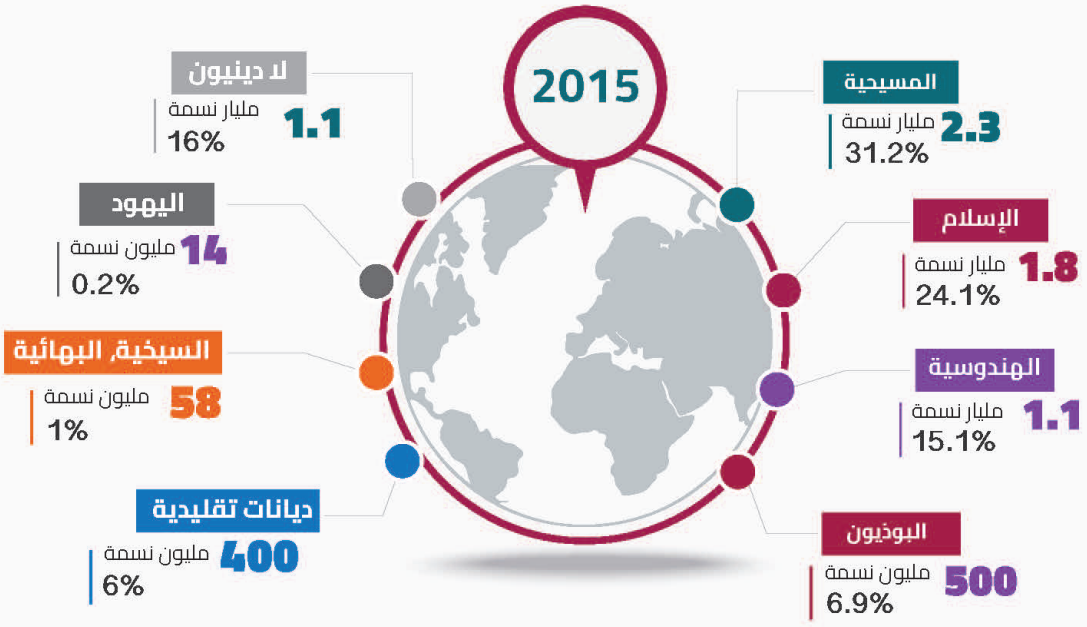

معدل الأعمار حسب كل ديانة



المصدر: "مركز بيو للدراسات والأبحاث الأمريكي"

للاطلاع على معلومات أوفى، إليكم الرابط التالي https://goo.gl/WK4eqt

«الشباب العربي والتطرف الديني »



ترقبوا

في العدد القادم